



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم الجغرافيا

الاستخدام السكني للمراكز العمرانية في محافظة نابلس "دراسة في جغرافية العمران".

Residential Use of the Urban Centers In Nablus Governorate
"A study In urban Geography

إعداد الطالبة:

سماهر محمد محمد أبو سلمية

إشراف:

الدكتور/ رائد أحمد صالحه

أستاذ جغرافية التخطيط والعمران المساعد

ومدير دائرة العلاقات العامة بالجامعة الإسلامية.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا من
كلية الآداب بالجامعة الإسلامية - غزة .

1434هـ - 2013م



قال الله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا
عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [سورة البقرة: 32]

صِدْقَةُ اللَّهِ الْعَظِيمَةِ



إلى أمي الحنونة ،،،

أطال الله في عمرها، ومدّها بالصحة والعافية

أهدي هذا الجهد المتواضع .

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً، حمداً يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، على فضله، ومنّه، وكرمه، أن وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع على النحو الذي قدّره الله تعالى، فاللهم لك الحمد كله، والشكر كله، وأصلي وأسلم على النور الذي بُعث بالحق هادياً، ومبشراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً. وانطلاقاً من قوله ﷺ: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"؛ فإنني بعد فضل الله تعالى أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور/ رائد أحمد صالحه، الذي منحني الشرف بقبوله بالإشراف على هذه الدراسة، وبذل الكثير من وقته؛ لنصحي وإرشادي حتى خرجت هذه الدراسة إلى النور، فكان نعم المعلم والموجه، فله مني كل معاني الاحترام والتقدير.

وأتوجه بالشكر الخالص للأستاذين الكريمين عضوي لجنة المناقشة:

الدكتور/ محمد الخطيب حفظه الله،،

الدكتور/ أشرف شقفة حفظه الله،،

اللذين تفضلاً بمناقشة هذه الرسالة، مما أثارها بملاحظاتها القيّمة التي ستزيدها رصانة وقوة.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الجامعة الإسلامية عامة، وكلية الآداب خاصة التي أتاحت لي فرصة الدراسة للحصول على درجة الماجستير، وأخصُّ كلَّ أساتذتي الذين كان لهم فضل التدريس في مرحلتي البكالوريوس والماجستير.

والشكر موصول إلى كل من مدَّ لي يد العون في سبيل إتمام هذه الدراسة وأخصُّ بالذكر الأستاذة/ فدوى عابد، والمجالس المحلية في نابلس، وإلى أهلي الأعزاء الذين تحملوا معي عناء البحث، وصبرهم وتشجيعهم الدائم، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

الطالبة

سماهر محمد أبو سلمية

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية.
ب	الإهداء.
ج	شكر وتقدير.
د	قائمة المحتويات.
س	قائمة الخرائط.
ف	قائمة الجداول.
ق	قائمة الأشكال.
ر	قائمة الملاحق.
ش	ملخص الدراسة باللغة العربية.
خ	Abstract
1	مقدمة الدراسة.
2	أولاً: موضوع الدراسة.
3	ثانياً: منطقة الدراسة.
4	ثالثاً: الحد الزمني للدراسة.
4	رابعاً: أهداف الدراسة.
5	خامساً: أهمية الدراسة.
5	سادساً: أسباب اختيار الموضوع.
6	سابعاً: فرضيات الدراسة.
6	ثامناً: الدراسات السابقة.
12	ملخص الدراسات السابقة.
14	تاسعاً: مصادر البحث.

الصفحة	الموضوع
15	عاشراً: منهج الدراسة.
الفصل الأول الخصائص الجغرافية لمحافظة نابلس	
17	أولاً: الخصائص الطبيعية :
17	1- الموقع :
17	أ-الموقع الفلكي
18	ب-الموقع النسبي
18	ج-الموقع الطبيعي
19	د-الموقع العمراني
19	2-موضع محافظة نابلس:
20	أ-الطبوغرافيا
23	ب-المناخ
23	- درجة الحرارة
24	- الرطوبة النسبية
24	- الرياح
25	ج- مصادر المياه
25	- الأمطار
26	- الينابيع
26	- الآبار الارتوازية
26	د- التركيب الجيولوجي
27	هـ- التربة
30	ثانياً: النشأة والتطور العمراني:

الصفحة	الموضوع
30	1- الاسم والمعنى
34	2- أثر النشأة على التطور العمراني
36	ثالثاً: المراكز العمرانية:
36	1- توزيع المراكز العمرانية:
37	2 - تصنيف المراكز العمرانية في محافظة نابلس:
39	3- التوزيع الحجمي للمراكز العمرانية في محافظة نابلس:
40	تصنيف حجم المراكز العمرانية، حسب عدد السكان في محافظة نابلس:
41	4-التوزيع المساحي للمركز العمرانية:
45	رابعاً:- التطور العمراني لمحافظة نابلس:
47	1- تطور الكتلة العمرانية:
49	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني	
الاستخدام السكني والعوامل المؤثرة فيه	
52	أولاً: الاستخدام السكني للمراكز العمرانية في محافظة نابلس
53	مساحة الإسكان الكلية
54	مساحة الإسكان الصافي
56	أ- الاستخدام السكني قبل 1948:
56	ب- الاستخدام السكني خلال الفترة من (1948 -1967) :
56	ج-الاستخدام السكني للفترة من (1968 - 1977):
56	د- الاستخدام السكني خلال الفترة من (1978 - 1987) :
57	هـ- الاستخدام السكني للفترة من (1988 - 1997) :
57	و- الاستخدام السكني للفترة من (1998-2007) :

الصفحة	الموضوع
57	2- الاستخدام السكني الحضري والريفي على مستوى محافظة نابلس لسنة 2008م
58	مؤشرات نمو الكتلة السكنية
58	أ- رخص الأبنية:
59	ب- استخدام الحديد والصلب
60	3- الاستخدام السكني على مستوى المراكز العمرانية في محافظة نابلس لعام 2007.
60	الاستخدام السكني الحضري
68	نصيب الكتلة العمرانية من الحدود الإدارية
69	ثانياً: التحليل العاملي للعوامل المؤثرة في الاستخدام السكني للمراكز العمرانية لمنطقة الدراسة
69	مقدمة
70	مفهوم التحليل العاملي
72	أولاً :- تحليل نتائج التحليل العاملي.
73	ثانياً:العوامل المؤثرة في الاستخدام السكني اعتماداً على نتائج التحليل العاملي
73	العامل الأول:- العامل الديمغرافي وخصائص السكان
73	البعد الأول:- العامل الديمغرافي
74	البعد الثاني:- خصائص المسكن
75	العامل الثاني:- عامل المرافق والخدمات
77	العامل الثالث:- ملكية المسكن
78	العامل الرابع:- مشكلة المياه
80	ثالثاً: العوامل الأخرى في الاستخدام السكني
80	1- العوامل الاقتصادية والاجتماعية
80	أ- العامل الاقتصادي

الصفحة	الموضوع
82	البعد الاقتصادي وأثره على البيئة السكنية
83	أسعار الأراضي
84	العامل الاجتماعي
84	العامل السياسي
84	أ- الاستيطان
85	ب- المخططات الهيكلية
85	العوامل الطبيعية
86	ثالثاً: العلاقة المكانية بين الاستخدام السكني والاستخدامات الأخرى.
86	1- الاستخدام التجاري
88	ملاحق الاستخدام التجاري في محافظة نابلس
91	2- الاستخدام الصناعي
95	3- الاستخدام الزراعي
97	4- الاستخدام التعليمي
97	أ- المدارس
97	ب- الجامعات
97	ج- الكليات
98	5- الخدمات الصحية
98	من أهم المرافق الصحية محافظة نابلس
98	أ- المستشفيات
98	ب- مراكز الرعاية الأولية
98	6- الاستخدام الديني
98	أ- المساجد

الصفحة	الموضوع
99	ب- الكنائس
99	7- الاستخدام الحكومي
99	8- الاستخدام السياحي والترفيهي
100	9- استخدام أرض الفضاء
100	10- استخدام النقل والمواصلات (الطرق)
101	11- المقابر
102	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث سكان محافظة نابلس	
105	أولاً: مراحل نمو السكان
106	1- المرحلة الأولى:- فترة الإدارة الأردنية (1948- 1967م)
106	2- المرحلة الثانية:- فترة الاحتلال الإسرائيلي (يوليو 1967- 1994)
107	3- المرحلة الثالثة:- فترة السلطة الوطنية الفلسطينية (1994- 2007م)
108	ثانياً: مكونات النمو السكاني
108	1- الزيادة الطبيعية
109	مكونات الزيادة الطبيعية
109	أ- المواليد
110	ب- الوفيات
111	2- الزيادة غير الطبيعية (الهجرة)
113	توزيع السكان وكثافتهم

الصفحة	الموضوع
113	أولاً: - توزيع السكان في المراكز العمرانية
114	ثانياً: - كثافة السكان
114	1- تطور الكثافة السكانية
117	2- الكثافة السكانية في المراكز العمرانية
119	رابعاً: خصائص السكان
119	أولاً: التركيب العمري والنوعي
119	1- التركيب النوعي
120	2- التركيب العمري
121	ثانياً: التركيب الاقتصادي
122	1- التركيب السكاني حسب النشاط الاقتصادي للفترة 1997 - 2007م:
122	2- الحالة العملية
124	3- الاستهلاك
125	4- البطالة
126	ثالثاً: الخصائص الاجتماعية للسكان
126	الحالة الزوجية
128	رابعاً: - مستقبل السكان في محافظة نابلس
130	خلاصة الفصل الثالث
الفصل الرابع	
المسكن وخصائصه في محافظة نابلس	
133	أولاً: تطور عدد المباني السكنية والوحدات السكنية
133	1- المباني السكنية
133	أ- تطور أعداد المباني السكنية

الصفحة	الموضوع
134	ب- المباني السكنية على مستوى المراكز العمرانية في محافظة نابلس
135	ج- أعداد الرخص ومساحتها للمباني السكنية
135	2- الوحدات السكنية
137	ثانياً: التزاحم السكاني
140	ثالثاً: كثافة السكن وتوزيعه
140	1- كثافة السكن
142	2- توزيع المساكن
144	رابعاً: مساحات المسكن
145	خامساً: الغرف في محافظة نابلس
146	أ- أعداد الغرف في محافظة نابلس
146	ب- التوزيع النسبي لعدد الغرف
147	ج- كثافة الغرفة
149	د- درجة التزاحم
151	نصيب الأسر من الغرف على مستوى المحافظة
151	سادساً: نوع ونمط المسكن
152	1- أنماط المباني السكنية
153	تطور عدد المباني السكنية المستخدمة للسكن والعمل
153	2- أنواع الوحدات السكنية
154	أ- المسكن الشعبي "الدار"
154	- المسكن الشعبي القديم
154	المسكن العربي المعدل
155	المسكن العربي الحديث

الصفحة	الموضوع
156	ب- الشقة السكنية
156	ج- توزيع الشقق السكنية على مستوى المحافظة
156	د- نمط الفيلا
157	هـ- البراكية
157	و- الخيمة
158	ز- الغرفة المستقلة
158	ع- المساكن الأخرى
158	سابعاً: ملكية المبنى وحياسة السكن
159	1- ملكية المسكن
159	2- حياسة المسكن
159	أ- ملك
159	ب- بدون مقابل
160	ج- المساكن المستأجرة المفروشة
160	د- المساكن المستأجرة غير المفروشة
160	هـ- مقابل عمل
160	و- الحيازات الأخرى
161	ثامناً: مادة البناء
161	تاسعاً: حالة المبنى
162	عاشراً: ارتفاعات المباني
162	حادي عشر: استخدام الوحدات السكنية
163	ثاني عشر: اتصال المسكن بالمرافق العامة والاتصالات
163	1- اتصال المساكن بشبكة المياه

الصفحة	الموضوع
164	2- اتصال المساكن بشبكة بالصرف الصحي
164	3- اتصال المسكن بشبكة الكهرباء
165	4- الخدمات الهاتفية
166	خلاصة الفصل الرابع
الفصل الخامس	
المشكلات الحضرية والتخطيط لتنمية الاستخدام السكني	
169	أولاً: المشكلات الحضرية ومقترحات الحل في المراكز العمرانية.
169	1- المشكلات المتعلقة بالاحتلال "الإسرائيلي"
169	أ- أثر الاجتياحات الإسرائيلية على الاستخدام السكني في محافظة نابلس:
170	ب- مصادرة الأراضي واقتلاع الأشجار
170	2- مشكلات المرافق العامة
171	أ- مرفق المياه
172	ب- الاتصال بمرفق الصرف الصحي
173	ج- الاتصال بالكهرباء
173	3- مشاكل تداخل الاستخدامات في مدينة نابلس
174	4- المشاكل الخاصة بتوزيع الخدمات
175	5- مشكلات تلوث البيئة
178	6- مشاكل النقل والمواصلات في محافظة نابلس
180	7- المحاجر الفلسطينية في محافظة نابلس
180	ثانياً: تقدير الاحتياجات السكنية والعمرانية للمراكز الحضرية

الصفحة	الموضوع
180	1- تقدير الاحتياجات من الوحدات السكنية
182	2- تقدير الاحتياجات المستقبلية لمساحة الاستخدام السكني
184	3- مناطق التطوير المستقبلي للاستخدام السكني والحاجة المستقبلية للمساحة العمرانية.
184	أ- مناطق التطوير المستقبلي للاستخدام السكني
188	ب- الاحتياجات المستقبلية لبعض الاستخدامات التي تحتاجها المناطق السكنية
189	ج- الحاجة المستقبلية للمساحة العمرانية للمراكز العمرانية:
192	الخاتمة
192	أولاً: النتائج
195	ثانياً: التوصيات
197	قائمة المصادر والمراجع
198	أولاً: المصادر العربية
208	ثانياً: المصادر الأجنبية
208	ثالثاً: المواقع الإلكترونية
209	ملاحق الدراسة

قائمة الخرائط

الصفحة	عنوان الخريطة	الرقم
3	الموقع الجغرافي لمحافظة نابلس بالنسبة للضفة الغربية لعام 2009م.	1
18	الحدود الإدارية للمراكز العمرانية في محافظة نابلس 2011م :	2
21	تضاريس محافظة نابلس لسنة 2012م .	3
26	التكوينات الجيولوجية عبر الأزمنة في محافظة نابلس	4
28	تربة محافظة نابلس لسنة 2009م	5
29	تطور التبعية الإدارية لمحافظة الضفة الغربية (للفترة من 634-2012).	6
32	تطور الحدود الإدارية لمحافظة نابلس من عام 1945-2007م	7
33	اتجاهات تطور الحدود الإدارية لمدينة نابلس والأحياء الإسكانية الجديدة التي تمّ إقامتها بعد عام 1980.	8
33	الأحياء الإسكانية في مدينة نابلس لعام 2012م.	9
38	تصنيف المراكز العمرانية في محافظة نابلس لعام 2007م	10
40	التوزيع الحجمي للمراكز العمرانية لمحافظة نابلس لعام 2007م	11
41	التوزيع النسبي لمساحة الحدود الإدارية للمراكز العمرانية	12
45	توضيح الاستيطان والمناطق الأمنية في محافظة نابلس لعام 2009م.	13
48	الكتلة العمرانية في محافظة نابلس لعام 2007م.	14
64	التوزيع النسبي للاستخدام السكني من الكتلة العمرانية في محافظة نابلس 2007	15
65	التوزيع الحجمي للاستخدام السكني حسب المراكز العمرانية في محافظة نابلس 2007	16
66	التوزيع النسبي للكتلة السكنية مقارنة بالمساحة العمرانية للمراكز العمرانية في محافظة نابلس 2007 .	17

الصفحة	عنوان الخريطة	الرقم
68	التوزيع النسبي للكتلة العمرانية من الحدود الإدارية للمراكز العمرانية في محافظة نابلس 2007.	18
74	توزيع درجات العامل الأول: - العامل الديمغرافي وخصائص السكان .	19
76	توزيع درجات العامل الثاني: - عامل المرافق والخدمات.	20
77	توزيع درجات العامل الثالث: ملكية السكن	21
79	توزيع الدرجات العامل الرابع: - عامل المياه	22
90	الاستخدام التجاري في أحياء مدينة نابلس لعام 2005م.	23
96	التوزيع النسبي للاستخدام الزراعي لمحافظة نابلس لسنة 2009:	24
113	توزيع السكان في نابلس	25
118	كثافة السكان في نابلس لعام 2007م	26
134	عدد المباني في المراكز العمرانية في محافظة نابلس 2007م	27
136	نصيب المراكز العمرانية من الوحدات السكنية في محافظة نابلس عام 2007م	28
138	درجة التزاحم السكني في محافظة نابلس لعام 2010م:	29
139	نصيب الدونم من الوحدات السكنية في محافظة نابلس عام 2007م	30
141	كثافة السكن في محافظة نابلس لعام 2007م	31
143	توزيع المساكن في محافظة نابلس لعام 2010م	32
148	كثافة الغرفة للمراكز العمرانية في محافظة نابلس لعام 2007م	33
150	درجة التزاحم في محافظة نابلس لعام 2009م	34
186	مناطق التطور المستقبلي للاستخدام السكني (البديل الأول)	35
188	مناطق التطور المستقبلي للاستخدام السكني (البديل الثاني)	36

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
35	مساحة الحدود الإدارية في مدينة نابلس وعدد سكانها في فترات مختلفة	1
44	سنة تأسيس المستوطنة وتصنيفها في محافظة نابلس لعام 2000م	2
55	تطور مساحة الاستخدام السكني في محافظة نابلس للفترة من قبل (1948 - 2007م) بالدونم	3
59	عدد رخص الأبنية الصادرة في محافظة نابلس في الفترة 1995 - 2009م	4
61	الاستخدام السكني الحضري، والريفي في محافظة نابلس حتى عام 2007م.	5
72	العوامل المستخلصة التي تزيد قيمتها المميزة على واحد صحيح والتباين المفسر لكل عامل والنسبة التراكمية للتباين المفسر	6
87	المساحات التقريبية لاستخدامات الأرض في للمراكز العمرانية لمحافظة نابلس 2009	7
92	عدد المنشآت الصناعية العاملة في القطاع الخاص، والقطاع الأهلي في المراكز العمرانية في محافظة نابلس عام 2009م	8
106	تطور عدد السكان في محافظة نابلس للفترة من 1948 - 2012م	9
124	متوسط إنفاق الفرد الشهري بالشيكل على مجموعة السلع حسب الأسعار الجارية في الضفة الغربية 2005 - 2008م	10
127	حالات الزواج في محافظة نابلس للفترة 1997 - 2009م	11
144	متوسط مساحة الأرض التي بني عليها المسكن مع متوسط مساحة المسكن في أحياء مدينة نابلس 2006 - 2007م	12
146	التوزيع النسبي لعدد الغرف في محافظة نابلس لسنوات مختارة	13
152	الدوافع للسكن في شقة في عمارة في مدينة نابلس	14
162	ارتفاعات المباني في محافظة نابلس لعام 2007م	15

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
181	الحاجة السكنية في محافظة نابلس للفترة من (2007- 2022م)	16
183	الاحتياجات المستقبلية من الأراضي للاستخدام السكني للفترة من 2009 - 2035م (الفرضية الأولى ثبات نصيب الفرد)	17
184	الاحتياجات المستقبلية من الأراضي للاستخدام السكني للفترة من 2009 - 2035م (الفرضية الثانية انخفاض نصيب الفرد)	18
190	المساحة العمرانية المتوقعة على مستوى إجمالي المراكز العمرانية في محافظة نابلس للفترة من 2009 - 2035م	19

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	مقطع تضاريسي من الشمال إلى الجنوب لمحافظة نابلس	22
2	مقطع عرضي من الشرق للغرب لمحافظة نابلس	22
3	تطور الكتلة العمرانية لمحافظة نابلس للفترة من عام 1944م حتى 2008م.	47
4	المساحات التقريبية لاستخدامات الأرض في للمراكز العمرانية لمحافظة نابلس	88
5	معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في محافظة نابلس 1922 - 2008م	108
6	تطور الكثافة السكانية في نابلس 2007م	115
7	نصيب الفرد من مساحة المحافظة للفترة من (1985-2007):	116
7	الهرم السكاني لمحافظة نابلس عام 2009م	120
9	التوزيع النسبي للعاملين في الأنشطة الاقتصادية في محافظة (1997-2007م)	122
10	التوزيع النسبي للعاملين في محافظة نابلس حسب الحالة العلمية عام 2008م	123
11	التوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) في محافظة نابلس حسب النوع وأهم سمات القوى العاملة عام 2010م :	125
12	معدل البطالة من المشاركين في القوى العاملة حسب النوع للفترة 2004 - 2009م في محافظة نابلس	126
13	تقدير عدد السكان في المراكز العمرانية في محافظة نابلس للفترة (2009-2025م)	129

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
210	منحنى لورنز	1
212	نصيب الفرد من المساحة العمرانية في محافظة نابلس لعام 2007م	2
214	نتائج التحليل العاملي للعوامل المؤثرة	3
216	كثافة الغرفة في محافظة نابلس لعام 2007م	4
218	عدد المباني والسكان على المساكن في محافظة نابلس لعام 2007م	5
220	درجة التزاحم والزيادة السكانية لعام 1999-2007م في محافظة نابلس	6
222	تصنيف نصيب الفرد من مساحة مسطح المسكن في المراكز العمرانية لمحافظة نابلس.	7

ملخص الدراسة باللغة العربية

الاستخدام السكني للمراكز العمرانية في محافظة نابلس

"دراسة في جغرافية المدن"

تتناول هذه الدراسة الاستخدام السكني للمراكز العمرانية في محافظة نابلس، حيث يواجه الاستخدام السكني مشاكل عدة في المناطق الفلسطينية منذ حرب 1948م، حيث تمّ احتلال حوالي 78% من مساحة فلسطين، وتهجير ما يزيد عن نصف الشعب الفلسطيني من مدنه وقراه المستقرة إلى الضفة الغربية، وقطاع غزة، والدول العربية المجاورة، وزادت هذه المشكلة بعد حرب عام 1967م، حين احتلت باقي أرض فلسطين، حيث أدت هذه الحرب إلى تعقيدات كثيرة في الوضع الإسكاني والسكاني في الأراضي الفلسطينية.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى حجم الاستخدام السكني بين أنماط الاستخدامات الأخرى، وتطوره، ودراسة الكتلة العمرانية للمراكز العمرانية، وعرض خصائص المسكن، ومحاولة الوصول إلى العوامل، التي تعكس صورة الاستخدام السكني، والوظائف المرتبطة به، وعرض المشكلات الحضرية، التي يعاني منها السكان، ووضع حلول مناسبة لها، وتقدير الاحتياجات المستقبلية من الاستخدام السكني، والوحدات السكنية، وتحديد مناطق التطوير المستقبلية للكتلة السكنية من خلال عدة فرضيات، بالإضافة إلى تقدير الاحتياجات المستقبلية للاستخدامات التي تحتاجها المناطق السكنية.

ومن أجل تحقيق الأهداف السابقة، تم وضع عدد من الأسئلة من أهمها: هل أثرت البيئة الطبيعية على الاستخدام السكني، وما أثر توزيع السكان وكثافتهم على التطور العمراني، وما العوامل المؤثرة في الاستخدام السكني، وما هي خصائص السكان، وما هي الاحتياجات المستقبلية للسكان، وأيضاً تم وضع عدد من الافتراضات، من أهمها: انسحاب الاحتلال "الإسرائيلي" وإزالة المستوطنات والحواجز "الإسرائيلية" والطرق الالتفافية، وزيادة الاستيطان والتضييق على السكان في المناطق الحدودية، ويحتمل تصبح الأراضي الفلسطينية موحدة، ويتم إعادة تأهيل مخيمات اللاجئين، ويحتمل نمو وتطور عال وسريع للاستخدام السكني على مدى السنوات القادمة.

أما عن السبب في اختيار الموضوع فيرجع إلى أن محافظة نابلس تعدّ المحافظة الثانية من حيث عدد السكان بعد محافظة الخليل، وتعتبر الأولى من حيث الاقتصاد الفلسطيني، والارتباط الواضح بين الاستخدام السكني، والإسكان بالصراع مع الاحتلال "الإسرائيلي" على

الأرض، كما أن قيام الدولة الفلسطينية المرتقبة يستدعي القيام بدراسات أكاديمية للاستعانة بها عند وضع استراتيجية لإعادة تخطيط استخدامات الأرض.

أما بخصوص المنهج المتبع في الدراسة فقد اتبعت الباحثة عدداً من المناهج وهي: المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، والمنهج الموضوعي، والمنهج المقارن، والمنهج الإقليمي.

وتنوعت مصادر البحث بين المصادر المكتبية؛ كالكتب، والتقارير، والأبحاث المنشورة، وغير المنشورة، والمصادر الإحصائية، والتي كان من أهمها نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت عام 2007م، بالإضافة إلى الخرائط المختلفة.

وقد واجهت الباحثة عدداً من المشاكل، منها تضارب كثير من البيانات الخاصة بمنطقة الدراسة، بين الوزارات المختلفة والمجالس المحلية، واختلاف حدود المحافظة من فترة إلى أخرى، مما يؤثر على البيانات.

وقد احتوت الدراسة خمسة فصول، وعدداً من الخرائط، والرسوم البيانية، والجداول، والصور، والملاحق، أما الفصول فهي على النحو الآتي:

الفصل الأول: الخصائص الجغرافية لمحافظة نابلس.

الفصل الثاني: الاستخدام السكني، والعوامل المؤثرة فيه.

الفصل الثالث: سكان محافظة نابلس.

الفصل الرابع: المسكن، وخصائصه في محافظة نابلس.

الفصل الخامس: المشكلات الحضرية، والتخطيط لتنمية الاستخدام السكني.

وكانت أهم النتائج، التي توصلت إليها الدراسة أن المراكز العمرانية تعاني من نقص الخدمات الأساسية بشكل واضح، وأن عشوائية البناء أدت إلى زحف عمراني بشكل كبير نحو الأراضي الزراعية؛ مما يؤثر سلباً على الأراضي الزراعية، وكذلك اتضح أن مدينة نابلس تعاني من تداخل الاستخدامات بشكل واضح، وتحظى المدينة بثلاثي مساحة الاستخدام السكني الحضري في المحافظة، وسجلت نابلس أعلى معدل لنصيب الفرد من الاستخدام السكني، وتبين أن المراكز العمرانية تعاني من مشكلة نقص المياه بشكل حاد، ووجود نقص في المرافق العامة، وخاصة مرفق الصرف الصحي، حيث بلغت المساكن التي تعتمد على الحفر الامتصاصية للصرف الصحي حوالي 46.1% عام 2007م، وتبين أن شيوع الملكيات الخاصة في المحافظة يشكل معضلة أمام

المخططين، واتضح أن المناطق التي تقع تحت السيطرة "الإسرائيلية" تعاني من حرمان التطور العمراني.

وأظهرت نتائج التحليل العاملي أن العامل الديمغرافي وخصائص المسكن من أكثر العوامل المؤثرة على الاستخدام السكني، كما أن هناك عوامل أخرى أقل تأثيراً، وهي المياه والخدمات، ويرتبط بتلك العوامل، عوامل أخرى وهي: العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية متمثلة بالاستيطان.

كما بينت الدراسة سيادة نمط المسكن الشقة، حيث شكلت 63.4% من جملة المساكن، وتبين أن المراكز العمرانية الحضرية تعاني من مشكلات أثرت على السكان بشكل مباشر، وتعاني المراكز العمرانية من عدة مصادر للتلوث نتج عنها ضرر بالغ على البيئة وحياة السكان، وتمثلت مصادر التلوث بما تنتجه المستوطنات "الإسرائيلية" من مخلفات المصانع، والمياه العادمة التي تنتجها المراكز العمرانية الفلسطينية، إضافة إلى ما تسببه المحاجر الفلسطينية من تلوث، علاوة على التعامل غير السليم مع المخلفات الصلبة والتي تُجمع من المراكز العمرانية الفلسطينية.

وفيما يختص بالتوصيات، فمن أهمها وجوب العمل على الحد من تداخل الاستخدامات في المراكز العمرانية، وخاصة الاستخدام الصناعي، مع الاستخدام السكني، ويجب وضع خطة عاجلة للتخلص من الحفر الامتصاصية التي تؤدي إلى تلوث المياه الجوفية، والإسراع بتنفيذ مشاريع شبكات الصرف الصحي، ويجب الاهتمام بالمراكز العمرانية المختلفة على غرار الاهتمام بالمدينة الرئيسية نابلس، من حيث الخدمات والمرافق مع الاهتمام بالمناطق الأكثر فقراً، وتضرراً جراء أفعال الاحتلال، ولا بد من الاستفادة من اختيار المواقع الجديدة للخدمات في توجيه النمو العمراني للمناطق المرغوب فيها والاعتماد على المعايير التخطيطية في توفير الخدمات، وزيادة الكثافة البنائية في الدوم من أجل توفير أراضي للاستخدام السكني المستقبلي.

وفي الختام فإن وفقت في هذه الدراسة فمن الله تعالى، وإن كانت الأخرى فمن نفسي، راجية من الله تعالى أن ينفع بها كل طالب للعلم.

Abstract

The Residential Use of Urban Centers in Nablus Governorate " A Study in City Geography"

The study sheds light on the residential use of urban centers in Nablus governorate, where such residential use in the Palestinian territories has been marked by several problems since the 1948 war when 78% of the total area of Palestine has been occupied and almost half the population had been driven out of their cities and villages to the West Bank and the Gaza Strip and other Arab neighboring countries. This problem worsened following the 1967 war as the remaining area of Palestine was occupied. This war had created numerous complications in relation to the residential and population conditions in the Palestinian areas.

This study aims to explore the size and evolution of residential use as opposed to other patterns of use, it also examines the urban blocks in these urban centers and the characteristics of the housing units and seeks to identify the factors which reflect the patterns of residential use and its associated functions. Further, the study sheds light on the urban problems experienced by the population and tries to lay down the proper solutions, it also assesses the future requirements of the residential use and housing units and determines the areas in which the residential block is likely to evolve in the future by providing several hypotheses. The study seeks to estimate the future requirements arising out of the different patterns of use of these residential areas.

For these goals to be met, a number of questions have been formulated, the most important of which were as follows: has the natural environment had an impact on the residential use, what was the impact of population distribution and density over urban development, and what are the factors influencing residential use, what are the population characteristics and the future needs of the population?. Some hypotheses had been provided, the most significant of which are as follows: the withdrawal of the Israeli occupation forces, the removal of the settlements and Israeli checkpoints and the existing by-pass routes, the expansion of settlements and imposition of restrictions on the daily life of the residents in the bordering areas. The Palestinian lands may become geographically united and refugee camps may be rehabilitated, the residential use may grow and develop quickly over the coming few years.

The reason for selecting this subject is that Nablus governorate has the second largest population after Hebron governorate and is known to have the most powerful economy in the Palestinian lands and the clear

relation between the residential use and housing and the conflict with the Israeli occupation over the land. The creation of the forthcoming Palestinian state requires that academic studies should be conducted to set a strategy for re-planning the different patterns of land use.

In regard to the methodology followed in this study, the researcher uses a number of methodologies: historical methodology, descriptive methodology, analytical methodology, objective methodology, comparative methodology, and regional methodology.

The research sources comprised of the library sources such as books, reports and published and unpublished research work, statistical research, the most significant of which included the results of the census applied to the population, housing units and facilities in 2007 in addition to the different available maps.

The researcher experienced a number of problems such as the discrepancies found in the data pertaining to the study area and among the different ministries and local councils, the boundaries of each governorate were altered from time to time which affected the available data.

The study included 5 chapters and a number of maps, graphs, tables, pictures and annexes, the chapters were as follows:

First chapter: the geographical characteristics of Nablus governorate

Second chapter: the residential use and its influencing factors

Third chapter: the population of Nablus governorate

Fourth chapter: the housing units and their characteristics in Nablus governorate

Fifth chapter: the urban problems and planning for developing the residential use.

The most significant outcomes concluded by the study were that the urban centers suffer from clear lack of basic services, the random urbanization construction pattern which led to a large urban expansion into the agricultural areas which had a negative impact on the agricultural lands. It was evident that Nablus city suffers from clear overlapping patterns of use as two thirds of the area used for urban housing are located in the city. Nablus had the highest share per capita in terms of residential use, it turned out that the urban centers suffer from sever lack of water and public facilities, more particularly the sewage installations, as the number of housing units which relied on underground septic tanks reached nearly

46.1% in 2007. The joint ownership of some private properties in the governorate constitutes a dilemma for the planners as the lands which are ruled by Israeli occupation suffer from lack of urban development.

The factor analysis showed that the demographic factor and characteristics of the population are the most significant factors influencing the residential use, however there are still less influential factors such as availability of water and services , other factors are linked to these factors; the economic, social and political factors, such as settlements.

The study showed that the use of apartments was the most prevalent pattern of residential use making up 63.4% of the overall used housing units. It was obvious that the urban centers suffer from problems which had a direct impact on the population, such urban centers suffered from the existence of several pollution-generating sources which rendered grave damage to the environment and the life of the local population. The pollution-generating sources included the emissions emanating from the industrial waste of the Israeli factories and wastewater generated by the Palestinian urban centers in addition to the improper treatment of the solid waste which is collected from the Palestinian urban centers.

In respect of the recommendations, the most significant recommendations were that overlapping of patters of use in the urban centers has to be avoided, especially industrial and residential use, they also included that an urgent plan has to be set up to get rid of the septic tanks which contribute to the contamination of the underground water, sewage network projects should be quickly implemented, more focus has to be equally given to the different urban centers just as Nablus city in terms of the services and facilities with paying extra focus to the most impoverished areas which have been made more vulnerable as a result of the occupation practices. The new areas with access to services should be used in a manner that directs urban growth into the desirable areas and planning standards have to be adopted when providing the services. The building density has to be increased on each dunum to preserve more areas for future residential use

In the end, if I have luckily been able to come up with the right conclusions, then tribute to such success has to be made to Allah Almighty, but if else, then it's due to my own shortcomings, with all due prayers to Allah that this work stands as a beneficial resource for every student seeking more knowledge.

إن دراسة الاستخدام السكني للأرض، مهم للغاية، فالمعلومات التي تنتج عن هذه الدراسة مفيدة، ومهمة في تقييم مستوى البيئة السكنية، ومستوى البيئة العامة المحيطة بها، وغالباً ما يشغل الاستخدام السكني المساحة الأكبر من المساحة العمرانية في أية مدينة، بل إنه من القطاعات المهمة، والرئيسة التي توليها الدول اهتماماً كبيراً، إذ أصبح الحق في السكن أحد حقوق الإنسان الأساسية.

وتشغل المناطق السكنية كثافات بشرية على مدى اليوم بكامله في أغلب الأحوال، بينما تشغل سائر الاستعمالات الأخرى بعض الوقت وفقاً لطبيعة الاستخدام، وقد يؤدي الاستخدام الكثيف للمناطق السكنية، بجانب عدم التخطيط إلى حدوث مشكلات خطيرة؛ كظهور الأحياء المتدهورة عمرانياً، وارتفاع أسعار الأراضي، والازدحام المروري، ونقص في خدمات المرافق والخدمات العامة، ناهيك عن ظهور المشكلات الاجتماعية.

وبعدُ شكل المسكن والكتلة السكنية هدفاً واضحاً للمخططين؛ لتوفير بيئة سكنية ملائمة، مستعنيين بالمتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والطبيعية، كما يشكل هدفاً جمالياً واجتماعياً واقتصادياً، وفي نفس الوقت مسؤولية سياسية، ويعتبر نوع بناء السكن وما يحويه دلالة على الحالة الاجتماعية، ومقياساً لمستوى المعيشة، ويشمل هذا مواد البناء المستخدمة، والمساحة المخصصة للفرد داخل الوحدة السكنية وخارجها، بالإضافة إلى توفير القدر المناسب من الخصوصية، والأمن، والإضاءة، والتهوية، والهدوء، وتوفير البنية الأساسية المناسبة، والخدمات الكافية، والموقع المناسب⁽¹⁾. ولا بد أن نفرق بين المسكن، والاستخدام السكني، والإسكان، فالمسكن يمثل الصيغة الأولى التي يتمكن فيها الإنسان من أن يكيّف نفسه مع البيئة، ويقصد بالمسكن - أيضاً - الوحدة المعمارية التي يقطنها الساكن، وتتوفر فيه متطلبات الإقامة والحماية، أما الاستخدام السكني فيعرف بأنه المسكن والأرض المحيطة به مباشرة، والمخصصة لأغراض الخدمة المنزلية المساعدة، بينما الإسكان يشمل المنطقة السكنية، والبيئة المحيطة بها، فيشمل المرافق، والخدمات، وشبكات الطرق المحيطة⁽²⁾.

(1) سعيد حماد العمادي، الاستخدام السكني للأرض في مدن محافظة الخليل، رسالة دكتوراه غير منشورة - معهد

الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، 2010م، ص 1.

(2) رائد أحمد صالح، الاستخدام السكني للأرض في محافظات غزة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، معهد البحوث

والدراسات العربية، القاهرة، 2003، ص 7.

أولاً: موضوع الدراسة:

يواجه الاستخدام السكني مشاكل عدة في المناطق الفلسطينية منذ حرب عام 1948م، حيث احتل حوالي 77% من مساحة فلسطين، وتهجير ما يزيد عن نصف الشعب الفلسطيني من مدنه وقراه إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة؛ مما أدى إلى اختلال التوازن في المناطق الفلسطينية المهاجر إليها، بين المتاح من المساكن، وعدد السكان، وقد أدت هذه الحرب إلى تعقيدات كثيرة في الوضع الإسكاني والسكاني في الأراضي الفلسطينية، وما تبعه من إقامة المستوطنات "الإسرائيلية" فوق الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى مصادرة الأراضي، والتخلص من أكبر عدد ممكن من السكان العرب.

ومن المعروف أن أغلب الدول النامية تعاني من مشكلة السكن، لكن المشكلة في محافظة نابلس كبيرة؛ حيث الزيادة الطبيعية للسكان، والاستيطان، وارتفاع أسعار الأراضي، ومواد البناء، وبالرغم من إقامة العديد من المشاريع؛ فإن المواصفات المستخدمة لا تخضع إلى معدلات تخطيطية مناسبة، فبعض المشاريع ذات مواصفات أعلى من الاحتياج، وأخرى دون المستوى المطلوب، ومن هنا نجد أنه لا بد من الإجابة عن الأسئلة التالية:-

- 1- هل أثرت البيئة الطبيعية على الاستخدام السكني في محافظة نابلس؟
- 2- ما أثر توزيع السكان وكثافتهم على التطور العمراني في محافظة نابلس؟
- 3- ما العوامل المؤثرة في الاستخدام السكني.
- 4- ما هي خصائص المسكن في المحافظة؟
- 5- ما هي الاحتياجات المستقبلية للسكان من المساكن والخدمات؟
- 6- هل هناك توازن بين الاستخدام السكني، والاستخدامات الأخرى في محافظة نابلس؟
- 7- هل أثر الاستيطان، والاحتلال بشكل كبير على الاستخدام السكني، والمخططات الإقليمية، والهيكلية، والتفصيلية؟
- 8- أين يمكن أن تكون مناطق التوسع السكاني مستقبلاً؟ وما هو مستقبل الاستخدام السكني في محافظة نابلس في ضوء الزيادة السكانية للاستيطان؟
- 9- هل أثرت مخيمات اللاجئين على نمط ومظاهر الاستخدام السكني في محافظة نابلس وما هو مستقبلها؟

ثانياً: - منطقة الدراسة :

لقد أصبحت نابلس محافظة في عام 1997، وذلك بعد فصل طولكرم، وقلقيلية عنها، وتقع محافظة نابلس، في الطرف الشمالي للضفة الغربية، فتقع على بعد 69 كم من مدينة القدس، وعلى بعد 75 كم إلى الجنوب من مدينة الناصرة، وعلى بعد 42 كم شمال شرق يافا، وعلى بعد 55 كم إلى الجنوب الشرقي من محافظة أريحا، ويحيط بها ست محافظات وهي طولكرم وقلقيلية وجنين وطوباس وسلفيت وأريحا، وتبلغ مساحتها 605 كم²، أي ما يعادل 10% من مساحة الضفة الغربية، وترتفع عن مستوى سطح البحر 500 م تقريباً، أما بالنسبة للتضاريس فهي تتحصر بين جبلين، من الشمال جبل عيبال الذي يرتفع عن مستوى سطح البحر بمقدار 940 م، ومن الجنوب جبل جرزيم الذي يرتفع عن مستوى سطح البحر 881 م⁽¹⁾.

خريطة (1)

الموقع الجغرافي لمحافظة نابلس بالنسبة للضفة الغربية لعام 2009م.



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المساكن والسكان والمنشآت في محافظة نابلس، 2009م.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع السابق، ص 29 .

وتعتبر محافظة نابلس ذات أهمية اقتصادية كبيرة للضفة الغربية، والمحافظة الثانية بعد محافظة الخليل من حيث عدد السكان، والتي يقدر عدد سكانها 340117 ألف نسمة عام 2012م⁽¹⁾، كما تمثل محافظة نابلس عقدة مواصلات بين التجمعات السكانية الفلسطينية في شمال الضفة الغربية، وتلك الواقعة في وسطها وجنوبها، وتعتبر ممراً بين إقليم السهل الساحلي الفلسطيني في الغرب، وإقليم الغور في الشرق، ويتصف مناخ المحافظة بمناخ البحر المتوسط؛ حار جاف صيفاً، بارد مطر شتاءً⁽²⁾.

وتقتصر الدراسة على المراكز العمرانية في المحافظة وعددها 62 مركزاً، أهمها مدينة نابلس التي تتوسط المحافظة.

ثالثاً: - الحد الزمني للدراسة:

تمثل الحد الزمني للدراسة في عام (2007)، وقد تم اختيار عام 2007 لأنه العام الذي أنجز فيه التعداد العام للسكان، والمساكن، والمنشآت، والتعداد الثاني في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، والذي أمكن من خلاله الحصول على بيانات دقيقة حول عدد السكان، والمساكن؛ مما جعل الدراسة أكثر دقة وواقعية، ولكن الدراسة تطرقت إلى الفترة ما قبل عام 2007م؛ للتعرف إلى تطور مساحة الاستخدام السكني، والعوامل المؤثرة فيه، وأثر السياسات المختلفة تجاه العديد من العوامل التي ترتبط بموضوع الدراسة، وسيتم الاعتماد على بعض البيانات الحديثة التي توفرت لعام 2012، كما تعد البيانات الخاصة بالفترة قبل 2007 مهمة لدراسة البعد التاريخي، وتطرقت إلى المستقبل حتى عام 2035م؛ لكي يتم تحديد استراتيجيات ملائمة للتنبؤ بالمساحة المطلوبة للاستخدام السكني، وارتباطها بالتطور السكاني لتلافي المشكلات التي يمكن أن تحدث مستقبلاً.

رابعاً: - أهداف الدراسة:

- 1- دراسة تطور الكتلة العمرانية للمراكز العمرانية؛ لما لتلك الدراسة من علاقة وثيقة بالاستخدام السكني.
- 2- معرفة العوامل التي تؤثر في صور الاستخدام السكني والوظائف المرتبطة فيه.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظة نابلس للإحصاء السنوي (2)، رام الله، فلسطين، 2010م، ص 61.

(2) عمار عادل عمران ، الامتداد العمراني لمدينة نابلس والعوامل المؤثرة فيه ، رسالة ماجستير، غير منشورة، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008، ص 20.

- 3- دراسة خصائص المسكن؛ لأنها من أهم المظاهر الحضارية التي تحدد مورفولوجية المراكز العمرانية، ومن خلالها يمكن التعرف إلى مظاهر عدة لحالة السكان الاجتماعية، والاقتصادية والصحية.
- 4- التعرف إلى حجم الاستخدام السكني بين أنماط الاستخدامات الأخرى.
- 5- دراسة استخدامات الأرض المختلفة؛ للتعرف إلى مدى التوازن بين الاستخدام السكني، والاستخدامات الأخرى.
- 6- معرفة أوجه التشابه والاختلاف في التركيب السكني للمراكز العمرانية في محافظة نابلس.
- 7- دراسة المشكلات الحضرية التي يعاني منها السكان، منها: (توصيل الكهرباء - الصرف الصحي - النفايات - المواصلات).
- 8- تقدير الاحتياجات المستقبلية للوحدات السكنية، ومساحة الاستخدام السكني في المراكز العمرانية.
- 9- التنبؤ بما سيكون عليه الاستخدام السكني مستقبلاً، واختيار المناطق المناسبة للتوسع العمراني.
- 10- معرفة أثر مخيمات اللاجئين على الاستخدام السكني في محافظة نابلس.

خامساً:- أهمية الدراسة:

- 1- تعد دراسة الاستخدام السكني من الدراسات المهمة، التي تدرس أهم الاحتياجات الأساسية للسكان، وتندرج هذه الدراسة ضمن جغرافية العمران، والتخطيط، والتنمية العمرانية، ويُعدُّ هذا الفرع من الفروع الحديثة في الجغرافيا، التي تعتنى بتخطيط المدن وحل مشكلاتها.
- 2- إثراء المكتبة الفلسطينية بهذا النوع من الدراسات، التي تمس حاجة المجتمع الفلسطيني .

سادساً:- أسباب اختيار الموضوع:

- 1- تعتبر محافظة نابلس ذات أهمية اقتصادية كبيرة في فلسطين ومركزاً اقتصادياً لمدن شمال الضفة الغربية بشكل خاص والثانية من حيث عدد السكان في فلسطين.
- 2- قلة الدراسات التفصيلية التي تناولت الاستخدام السكني، وخاصة في محافظة نابلس.
- 3- الارتباط الواضح بين الاستخدام السكني، والإسكان، والسكان، والصراع مع الاحتلال "الإسرائيلي" على الأرض.
- 4- تعتبر الدراسة في غاية الأهمية بالنسبة للجهات المعنية حيث تساعد في عمليات التخطيط والتنظيم للمرافق المختلفة.

سابعاً: فرضيات الدراسة:

- 1- من المحتمل انسحاب الاحتلال "الإسرائيلي" وإزالة المستوطنات "الإسرائيلية"، والحواجز، والطرق الالتفافية.
- 2- احتمال أن تصبح الأراضي الفلسطينية موحدة في المستقبل.
- 3- إنَّ زيادة الاستيطان، والتضييق على السكان في المناطق الفلسطينية له أثر سلبي على الاستخدام السكني مستقبلاً .
- 4- إنَّ الاعتماد على البناء الرأسي، ومشروعات الإسكان المخططة تخطيطاً حديثاً، وسليماً، ومراعاة الظروف الاقتصادية، والاجتماعية للفلسطينيين سيخفف من مشكلات السكن، ويعزز من صمود السكان.
- 5- احتمال نمو، وتطور عال، وسريع للاستخدام السكني على مدى السنوات القادمة.

ثامناً: - الدراسات السابقة:

- 1- دراسة عبد الله الكندري، بعنوان: "مشكلة الإسكان في دولة الكويت - دراسة تحليلية تقويمية"، (1986) (1) :

أوضحت الدراسة أن الكويت تعاني من مشكلة السكن، كباقي الدول النامية، وبدأت المشكلة مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، في أعقاب اكتشاف البترول، وما نتج عنه من تغيرات سكانية، واقتصادية، واجتماعية، وقد ناقشت الدراسة عناصر مشكلة السكن، وهي الطلب الإسكاني، والعوامل المؤثرة فيه، أما بخصوص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فهي إنَّ ملامح حل هذه المشكلة بدأ يظهر من خلال عدد الشقق المعروض أكثر من الطلب، وتمثلت التوصيات في وضع سياسة يتم بموجبها تمويل السكان من ذوي الدخل المتوسط وفوق المتوسط، بالإضافة الى زيادة الاستثمارات، وحل مشكلة أسعار الأراضي، ورفع مستوى صناعة مواد البناء.

(1) عبد الله الكندري، مشكلة الإسكان في دولة الكويت - دراسة تحليلية تقويمية "الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد 86، فبراير 1986م.

2- دراسة أحمد حسن إبراهيم، بعنوان: "الاستخدام السكني للأرض في مدينة العين، أنماطه والعوامل المؤثرة فيه"، (1995) (1):

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي تناولت الاستخدام السكني بشكل منفرد عن باقي الاستخدامات، بل هي أولي الدراسات التي تناولت الاستخدام السكني ولذلك استفادت الباحثة من منهجيتها بشكل أساس، ويبين الباحث في دراسته أن لموقع المركز العمراني، وتعدد وظائفه أثراً على خريطة استخدام الأرض، ويرى أنه من أجل إبراز موقع الاستخدام السكني، لا بد من فهم العلاقات التي تربط بين هذا الاستخدام والاستخدامات الأخرى، ثم تناول خصائص المسكن، والعوامل المؤثرة في الاستخدام السكني .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الغالبية العظمى من مساكن مدينة العين تعتبر حديثة، كما أن الامتداد الأفقي للاستخدام السكني هو المسؤول عن نمو المدينة، ولا تختلف هذه المدينة عن مدن الخليج الأخرى، من حيث ثنائية أنماط السكن، بسبب تركيبة السكان من مواطنين ووافدين، وتتميز الكتلة السكنية باتساع الفراغات بين مبانيها بجانب الإسراف في تخصيص مساحات كبيرة للخدمات، والمرافق.

وخلصت الدراسة إلى أن عدداً من سكان المدينة يعانون من مشكلة السكن، كما أن هناك سوءاً في توزيع المناطق الخضراء، ومن أهم توصيات الدراسة العمل على إيجاد نوع من التوازن بين استخدامات الأرض داخل المناطق السكنية.

3- دراسة رائد أحمد صالح، بعنوان: "الاستخدام السكني للأرض في محافظة غزة" (2003) (2):

تُعدُّ هذه الدراسة من الدراسات التي تناولت الاستخدام السكني بشكل منفرد، وعن باقي الاستخدامات، وهي إحدى الدراسات المشابهة لموضوع البحث، لذلك أفادت الطالبة في منهجيتها بشكل كبير .

وقد تناول هذا البحث الاستخدام السكني للأرض في محافظات غزة؛ وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى موقع الاستخدام السكني، وحجمه بين أنماط الاستخدامات الأخرى، وتطورها،

(1) أحمد حسن إبراهيم، " الاستخدام السكني في مدينة العين، أنماطه والعوامل المؤثرة فيه"، المجلة الجغرافية

العربية، العدد السابع والعشرون، السنة السابعة والعشرون (القاهرة: الجمعية الجغرافية المصرية، 1995)

(2) رائد أحمد صالح، الاستخدام السكني للأرض في محافظات غزة، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2003م.

واستعراض خصائص المسكن، وتحديد المشكلات التي يعاني منها السكان، ودراسة المناطق السكنية بأنواعها المختلفة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك احتمالاً بأن تصبح محافظات غزة تجمعاً حضرياً متصلاً، وأن المراكز العمرانية تعاني من عدم التوازن الحضري، كما أن الظروف السياسية التي ألمت بالفلسطينيين أثرت على الاستخدام السكني، وهناك تناقص كبير في الأراضي الزراعية، في حين يحظى السكان بمساحة قليلة من مساحة السكن.

وأظهرت نتائج التحليل العاملي، أن عامل السكان من أكثر العوامل المؤثرة على الاستخدام السكني، وتعاني المحافظات من خلط وظيفي، وعدم التوازن بين الاستخدامات المختلفة، و في النهاية استنتج أن محافظات قطاع غزة تعاني من مشكلات.

4- دراسة رائد الحلبي، بعنوان: "استخدامات الأراضي في مدينة نابلس في الفترة 1944 - 2000 ، (2005) (1):-

تناولت هذه الدراسة البحث في استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في دراسة استعمالات الأرض في مدينة نابلس ما بين عامي 1944 - 2000 م .

وهدفت الدراسة التعرف إلى التغيرات التي حصلت في استعمالات الأرض في المدينة، عبر فترات زمنية مختلفة، وفحص مقدرة نظم المعلومات الجغرافية في إعطاء صورة دقيقة عن تلك التغيرات، على شكل خرائط، وأشكال، وجدول، لفترات مختلفة، ووضع التوصيات والنائج بين يدي المخططين، وأصحاب القرار من أجل فهم حجم تلك التغيرات، واتجاهاتها زمنياً، ومكانياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وبالتالي المساعدة في رسم الاستراتيجيات المستقبلية لاستعمالات الأرض في المدينة بشكل يلبي احتياجات السكان المختلفة، وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن نظم المعلومات الجغرافية تعتبر تقنية فعالة في دراسة تغيرات استعمالات الأرض، وتخزين البيانات، وإدارتها، بالإضافة إلى المعالجة، والتحليل، وأظهرت الدراسة وجود تغيرات مهمة في دراسة استعمالات الأراضي في المدينة، بالإضافة إلى وجود خلل، وعدم توازن في توزيع هذه الاستعمالات بين أحياء المدينة.

(1) رائد حلبي "استخدامات الأراضي في مدينة نابلس في الفترة 1944 - 2000م، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005م.

5- دراسة بهجت صبري، بعنوان: "العناصر العمرانية في مدينة نابلس خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي" (2005):

تناولت هذه الدراسة المظاهر العمرانية في مدينة نابلس، والتي تمثلت في المحلات، الحارات، الأحياء السكنية، أنماط البناء النابلسي، والمواد المستخدمة في البناء. وهدفت الدراسة إلى مزيد من المعرفة الشاملة لجوانب الحكم العثماني لنابلس، الذي استمر أربعة قرون، ومزيداً من الدراسة المتعمقة والمتخصصة لجانب محدد من المظاهر العمرانية في مدينة نابلس في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، باعتبارها إحدى المدن الرئيسية في فلسطين، والتي كانت مركزاً لسنجق (لواء) تابع لإحدى ولايات الشام.

وتوصل الباحث من خلال الدراسة بأن الموقع الجغرافي للمدينة أثر بشكل واضح في معالمها العمرانية، وكما أثرت طبيعة الأرض الجبلية المحيطة بها، والغنية بالأشجار، في طبيعة، وشكل المباني السكنية، وتبين أن محلات المدينة الستة تفاوتت في عمرانها، وبرزت محلات الغربية على غيرها، فكانت أكثر المحلات تقدماً وعمراً.

6- دراسة عمار عمران، " الامتداد العمراني لمدينة نابلس والعوامل المؤثرة فيه "، (2008).

تناولت هذه الدراسة الامتداد العمراني لمدينة نابلس، والعوامل المؤثرة فيه لمدينة نابلس، ودراسة التباين في توزيع الخدمات، وأسعار الأراضي، والاكتظاظ، وتوفير الخدمات المختلفة، وبحثت الدراسة في أهم عوامل اختيار موقع المسكن، وأثر استعمالات الأراضي المختلفة على الامتداد العمراني، وتوجهات السكان، وتفضيلهم لمنطقة على أخرى.

وتهدف الدراسة إلى وضع صورة واضحة، وشاملة لطبيعة الامتداد العمراني للمدينة واتجاهاته وتبايناته، ومحاولة مساعدة صانعي القرار في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتخطيط الامتداد العمراني للحيز الحضري، بشكل يتلاءم فيه النظام البيئي، كذلك معرفة عوامل اختيار موقع المسكن لسكان المنطقة.

توصلت الدراسة إلى أن الامتداد العمراني للمدينة يمتد بشكل شريطي طولي باتجاه شرقي وغربي، وقد تأثر بالأوضاع السياسية، والاقتصادية، والطبيعية خاصة الطبوغرافيا، كما أن هناك دوراً لنوع الاستعمالات في تحديد اتجاه الامتداد العمراني.

وقد أوصت الدراسة بضرورة المسارعة في وضع حل سياسي من خلال تعاون دولي، وتنظيم استعمالات الأرض داخل المدينة، وعمل مشاريع إسكان لذوي الدخل المحدود، وتوصيل خدمة البنية التحتية لأراضي الفضاء على أطراف حدود المدينة.

7- دراسة رياض فرحان علاونة، بعنوان: "أنماط استخدام الأرض، واتجاهات النمو العمراني، والتركيب الداخلي في بعض قرى محافظة نابلس"، (2010)⁽¹⁾.

تناولت هذه الدراسة أنماط استخدام الأرض، والعوامل المؤثرة فيها، ودراسة التركيب الداخلي لقرى منطقة الدراسة، وهدفت إلى معرفة وتقييم أنماط استخدام الأرض داخل بعض القرى في محافظة نابلس، ونسب استعمالات الأراضي فيها، ودراسة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، والديمغرافية للسكان، وعلاقة ذلك بأنماط استخدام الأرض بها.

توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في أنماط استخدام الأرض، والتركيب الداخلي للقرى في نابلس، وأوصت الدراسة إلى ضرورة العمل على تخصيص أنماط من الاستخدام في قرى منطقة الدراسة، تفي بمتطلبات الحاجة السكانية؛ لكي يكون الريف الفلسطيني عنصراً للبقاء والجدب لا للطرد، ووقف مشاريع التوسع للمباني، والتجمعات الصناعية على حساب الأراضي الزراعية.

8- دراسة سعيد حماد العماوي، بعنوان: "الاستخدام السكني للأرض في مدن محافظة الخليل"، (2010)⁽²⁾:

تناولت الدراسة الاستخدام السكني للأرض في مدن محافظة الخليل، حيث يواجه الاستخدام السكني مشاكل عدة منذ عام 1948م، وتم احتلال 77% من مساحة فلسطين، حيث احتلت باقي أرض فلسطين عام 1967م، وأدت هذه الحرب إلى تعقيدات كثيرة على مستوى الوضع الإسكاني والسكاني في الأراضي الفلسطينية.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى حجم الاستخدام السكني، بين أنماط الاستخدام الأخرى وتطوره، ودراسة الكتلة العمرانية للمراكز الحضرية، وعرض خصائص المسكن، ومحاولة الوصول إلى العوامل التي تعكس صورة الاستخدام السكني، وعرض الخريطة الحضرية التي يعاني منها السكان.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المراكز الحضرية تعاني من تداخل الاستخدامات بشكل واضح، وأن عشوائية البناء أدت إلى زحف عمراني بشكل كثيف نحو الأراضي

(1) رياض فرحان علاونة، أنماط الاستخدام واتجاهات النمو العمراني والتركيب الداخلي في بعض قرى محافظة

نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين، نابلس، 2010م.

(2) سعيد حماد العماوي، الاستخدام السكني للأرض في مدن محافظة الخليل، رسالة دكتوراه غير منشورة - معهد

الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، 2010م.

الزراعية، وانخفاض نصيب السكان من مساحة المسكن، وتعاني هذه المراكز الحضرية من مشكلة نقص المياه، وخدمات المرافق العامة، والصرف الصحي، وأن هناك 46% من جملة الحواجز والمعيقات الإسرائيلية الموجودة في الضفة الغربية.

9- دراسة صالح أبو عمرة ، " تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في دراسة استخدامات الأراضي لمدينة دير البلح " ، (2010) :

تناولت هذه الدراسة تطبيق برنامج نظم المعلومات الجغرافية في استخدامات الأراضي في مدينة دير البلح، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أنماط استخدامات الأراضي، وتحليلها وتقييمها، والكشف عن العوامل الموجهة لها، ومن ثم بناء نموذج تحليل مكاني لاختيار منطقة خضراء في المدينة، كما هدفت إلى إظهار دور تقنية نظم المعلومات الجغرافية في تحسين اتخاذ القرارات.

توصلت الدراسة إلى التباين في توزيع الخدمات التعليمية، والصحية في المدينة، وبينت القصور في مستوى هذه الخدمات، ومن ثم حددت أفضل المواقع لإقامة مثل هذه الخدمات مع الاستفادة من الخدمات القائمة .

أوصت الدراسة بضرورة اعتماد برنامج نظم المعلومات الجغرافية في دراسة استخدام الأراضي، وتفعيل القوانين التي تحافظ على الأراضي الزراعية، وضرورة وضع معايير تخطيطية محلية لاستخدامات الأراضي بكافة أشكالها، تأخذ باعتبارها الأبعاد العلمية، والعملية.

وهناك العديد من الدراسات السابقة التي ناقشت جزءاً من موضوع الدراسة أهمها:

(1) محمد أنور الخطيب: مدينتنا رام الله والبييرة "دراسة في جغرافية المدن" رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2008م.

(2) نصر إبراهيم برية: خصائص السكن والمسكن في مدينة طولكرم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2003م.

(3) البناء المتعدد الطوابق والوظائف في مدينة نابلس من منظور اجتماعي وعمراني، وائل عبد الرؤوف داود - رسالة ماجستير-2003م.

(4) تخطيط وإعادة تأهيل الوسط التاريخي (البلدة القديمة) في الظاهرية، إسماعيل حسان رباع، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس-فلسطين، 2004م.

(5) Ovensen ,Geir. Responding To Change – Tends In Palestinian house hold Economy ,(FAFO) :1994 .

- (6) Cander, Clade, Tent Work in Palestine, London, 1989.
- (7) Heiberg Marianne and Ovensen, Geir. Palestinian Society, In Gaza West Bank and Arab Jerusalem – a Survey of Living Conditions (FAFO) : 1994.

ملخص الدراسات السابقة:

1- هدفت الدراسات السابقة إلى ما يأتي:

- أ- التعرف إلى التغيرات التي حصلت في استعمالات الأراضي، وفحص مقدرة نظم المعلومات الجغرافية في إعطاء صورة دقيقة عن تلك التغيرات.
- ب- معرفة وتقييم أنماط استخدام الأرض داخل بعض القرى.
- ج- التعرف إلى حجم الاستخدام السكني بين أنماط الاستخدامات الأخرى.
- د- عرض خصائص المسكن، والعوامل المؤثرة فيه باستخدام الأسلوب الإحصائي التحليل العالمي.
- هـ- التعرف إلى موقع الاستخدام السكني.
- و- معرفة الأحوال السكنية السائدة، والتحديات التي تواجه المواطنين.
- ز- تحليل العوامل المؤثرة في الاستخدام السكني.
- ح- معرفة المظاهر العمرانية، وأنماط البناء، والمواد المستخدمة في البناء، وأنماط استخدام الأرض.
- ط- البحث في استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية في دراسة استعمالات الأرض.

2- استنتجت الدراسات السابقة ما يأتي :

- أ- ارتباط الامتداد العمراني بالموقع الجغرافي.
- ب- أن الامتداد العمراني تأثر بالأوضاع السياسية، والاقتصادية، والطبيعية، خاصة الطبوغرافيا، كما أن لنوع الاستعمالات دوراً في تحديد اتجاه الامتداد العمراني.
- ج- تعاني المراكز الحضرية من تداخل الاستخدامات، وعشوائية البناء، أدت إلى زحف عمراني بشكل كثيف على الأراضي الزراعية.
- د- انخفاض نصيب السكان من مساحة السكن.

3- أوصت الدراسات السابقة ما يأتي:

- أ- الحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وتوجيه استغلال الأراضي غير المستغلة، والبور للسكن، والابتعاد عن الأراضي الزراعية.
- ب- وضع سياسة يتم بموجبها تمويل السكان من ذوي الدخل المتوسط وفوق المتوسط، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار، وحل مشكلة أسعار الأراضي.
- ج- العمل على إيجاد نوع من التوازن بين استخدامات الأرض داخل المناطق السكنية.
- د- ضرورة الإسراع في تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في الدراسات الجغرافية، وإعادة النظر في تخطيط استخدامات الأرض.

التعليق على الدراسات السابقة :

استعرضت الطالبة تسع دراسات سابقة، وقد عُرِضت هذه الدراسات وفق ترتيب علمي حسب تاريخ صدورهما، وفيما يأتي التعليق على تلك الدراسات:

- 1- تميزت الدراسات بتناولها لموضوع الدراسة بشكل جزئي، وغير مباشر، من خلال الموضوعات التي طرحتها.
- 2- اعتمدت الدراسات على الصورة الفضائية Land sat منخفضة الدقة، في حين أن الدراسة ستعتمد على صورة جوية لعام 2007م بدقة 0,5 متر.
- 3- كما أن المساحة التي ستغطيها الدراسة أكبر بكثير من المساحة التي غطتها الدراسات السابقة، مما يتطلب أن تكون الخرائط أكثر دقة.
- 4- عالجت بعض الدراسات السابقة مناطق تختلف في طبيعتها، وجغرافيتها بشكل كبير عن منطقة الدراسة.
- 5- ستتطرق هذه الدراسة لأول مرة إلى موضوع الاستخدام السكني في منطقة الدراسة بشكل مفصل ودقيق.
- 6- ساهمت هذه الدراسات في وضع تصور لدى الطالبة حول آلية كشف التغير، ودراسة مسببات هذه التغيرات، ومعرفة البيانات اللازمة.
- 7- تناولت الدراسات السابقة مواضيع متنوعة، رغم قلة عددها، ومع هذا فقد كانت ذات فائدة كبيرة لموضوع الدراسة، وتبرز مدى الحاجة إلى مزيد من الدراسات للاستخدام السكني، والكتلة العمرانية.

ومن هنا تأمل الطالبة في أن تسهم هذه الدراسة في توفير البيانات، والمعلومات اللازمة التي لم تتوصل إليها الدراسات السابقة.

تاسعاً: مصادر البحث:

تنقسم مصادر الدراسة إلى:

1- المصادر المكتبية:

تشمل هذه المصادر الكتب، والتقارير، والأبحاث المنشورة، وغير المنشورة، التي صدرت عن الجامعات، والمنظمات، والوزارات، والمؤسسات، ومنها: المقالات، والدوريات، والرسائل العلمية التي لها صلة بموضوع الدراسة، والكتب التي تناولت قضايا الإسكان، واستخدامات الأرض، والتخطيط العمراني.

2- المصادر الإحصائية:

تعتبر نتائج التعداد العام للسكان، والمساكن، والمنشآت التي أنجزت عام 2007 م من المصادر المهمة التي اعتمدت عليها الدراسة؛ حيث أنه وفر الكثير من البيانات المتعلقة بحجم السكان، ونموهم وتركيبهم الداخلي، والعمرى، والنوعى، وخصائصهم الديمغرافية، والاقتصادية، والتعليمية، وخصائص المنشآت، والمباني، والمساكن، كما أصدر الجهاز المركزي للإحصاء العديد من المسوحات المتعلقة برخص المباني، والقوة العاملة، ومستويات المعيشة، والزواج، والطلاق، والاستيطان، والمناخ، وكما تم الاعتماد على كتاب الإحصاء "الإسرائيلي" قبل فترة 2007م، والنشرات الصادرة عن بلدية نابلس، والدراسات التي قام بها معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) لفترات مختلفة، وأيضاً على دائرة الإحصاءات الأردنية العامة الخاصة بالمملكة الأردنية الهاشمية، ووزارة الحكم المحلي.

3- الخرائط:

استخدمت الباحثة عدة مصادر خرائطية، حصلت من خلالها على البيانات، مثل:

- خريطة صادرة عن وزارة الحكم المحلي عام 2006 م، التي توضح الطرق في محافظة نابلس.
- خرائط تنظيمية بمقياس 1/ 2500 و 1/ 5000 لكل المراكز العمرانية لمحافظة نابلس.
- تم الاستعانة بمجموعة من الصور الجوية القديمة، والحديثة؛ للتعرف إلى ملامح النمو العمراني واتجاهاته وتم تحليلها من خلال برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS).

عاشراً: -منهج الدراسة:

هناك مناهج متعددة في البحث الجغرافي، ولكل منهج أهميته في كل مرحلة من مراحل الدراسة، واستخدمت الباحثة المناهج التالية:

- 1- المنهج التاريخي: استُخدم في دراسة التطور العمراني، وتطور عدد السكان من خلال فترات مختلفة، وأثر الأحداث السياسية على تطور الاستخدام السكني.
- 2- المنهج الوصفي: استُخدم في التعرف إلى خصائص المسكن، والمرافق، والخدمات، والمشاكل الحضرية التي تعاني منها المدن، وإيجاد العلاقة بين الظواهر لتحديد الاحتياجات المختلفة.
- 3- المنهج التحليلي: استُخدم هذا المنهج بأقسامه المختلفة، فتمَّ استخدام تحليل التباين لإبراز ملامح المراكز العمرانية، وإيجاد مدى التشابه والاختلاف بينها، واستُخدم المنهج السببي لمعرفة العوامل المؤثرة في الاستخدام السكني، ودرجة تأثير كل عامل على مستوى المراكز العمرانية، من خلال استخدام ما يعرف بالدرجات العاملية عند إجراء التحليل العاملي.
- 4- المنهج الموضوعي: حيث تعرض للاستخدام السكني في إطار إقليمي، وهي المراكز العمرانية في محافظ نابلس.
- 5- المنهج المقارن: استخدم هذا المنهج في إجراء المقارنات المكانية بين المدن بعضها ببعض، وكذلك بمدن أخرى على المستوى المحلي.
- 6- المنهج الإقليمي: استخدم هذا المنهج لأن الدراسة اشتملت على محافظة نابلس، باعتبار محافظة نابلس إدارياً.

الفصل الأول

الخصائص الجغرافية لمحافظة نابلس

أولاً: - الخصائص الطبيعية.

ثانياً: - النشأة والتطور العمراني.

ثالثاً: - المراكز العمرانية.

أولاً: - الخصائص الطبيعية:

1- الموقع:

تتبع أهمية دراسة موقع محافظة نابلس، لما له من دور هام في نشأتها، ووجودها، واستمرارية هذا الوجود، وقد حرص معظم الباحثين في دراسة جغرافية المدن على التفرقة بين الموقع والموضع، وكان (راتزل) أول من فرق بينهما.

ويعرّف الموضع بأنه قطعة الأرض التي تقع عليها المدينة⁽¹⁾، أي بيئتها المحلية، التي تتأثر بها وتؤثر فيها. ويعرفه (سميلز) بأنه المساحة من الأرض التي تقوم عليها المدينة، والتي تحتل أرضها بالفعل⁽²⁾، و يعرف أيضاً بأنه البقعة التي نشأت فوقها المدينة، بالإشارة إلى طبغرافيتها كعوامل بيئية مؤثرة فيها.⁽³⁾

أما الموقع فهو دراسة لعلاقة الموقع المكاني بالمناطق المحيطة به، وأن تحديد هذه المنطقة أمر نسبي، فقد تكون بقعة صغيرة من الأرض، وقد تمتد لتشمل إقليمياً أكبر من ذلك بكثير، وفي كثير من الأحيان تقترب فكرة الموقع والموضع حتى يصعب التفرقة بينهما.⁽⁴⁾

وهناك من الآراء تؤكد أن الموقع والموضع مهمان في حياة المدينة، وأن هذا الرأي ينطبق على حالة محافظة نابلس، إذ تمّ اختيار النواة الأولى للمدينة على أساس الموضع الذي كان ضمن هضبة التوائية، تضم مجموعة من التلال، والقمم الجبلية والأودية، حيث نشأت المدينة على طول مجرى الوادي الرئيس؛ الأمر الذي أدى إلى وجود العديد من الينابيع والعيون، التي ساعدت على الاستقرار البشري، والانتشار العمراني في المدينة منذ القدم، وينقسم الموقع إلى قسمين:

أ-الموقع الفلكي:

تقع المحافظة فلكياً على خطي طول (16 - 35) شرقاً، ودائرتي عرض (13 - 32) شمالاً.⁽⁵⁾

-
- (1) جمال حمدان، جغرافية المدن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة، بدون تاريخ، ص 277-280.
 - (2) أحمد حسن إبراهيم، مدينة الكويت "دراسة في جغرافية المدن" رسالة دكتوراه، منشورة، جامعة القاهرة، 1977، ص 2.
 - (3) أحمد حسن إبراهيم، مرجع سابق، ص 2.
 - (4) جمال حمدان، جغرافية المدن، المرجع سابق، ص 283.
 - (5) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن 1997، ص 7-9.

ب- الموقع النسبي :

يقصد به الموقع المكاني ومدى ارتباط هذا الموقع بالمناطق المحيطة، وسوف يتمّ دراسته على مستويين: الأول: الموقع الطبيعي، والثاني: الموقع العمراني.

ج- الموقع الطبيعي:

تقع محافظة نابلس في وسط فلسطين، ضمن إقليم المرتفعات الجبلية الفلسطينية، في الجزء الشمالي من الضفة الغربية، وإلى الشرق وادي عربة (الغور)، انظر الخريطة (2)، وتقع على بعد 42 كم إلى الشرق من الشاطئ الفلسطيني، على بعد 45 كم إلى الغرب من نهر الأردن، وسيتم الإشارة إلى الموقع الطبيعي بتفصيل أكثر في الموضوع.

خريطة (2)

الحدود الإدارية للمراكز العمرانية في محافظة نابلس 2011م :



المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، 2011

د - الموقع العمراني:

يمتد العمران في محافظة نابلس باتجاه الشرق والغرب، وهي حلقة وصل للمدن الفلسطينية، وتقع في وسط فلسطين وشمال الضفة الغربية وتمتد حدود محافظة نابلس الحالية غرباً إلى مدينتي طولكرم وقلقيلية، وشرقاً حتى مدينة أريحا، ومن الشمال والشمال الغربي محافظتي طولكرم وجنين، ومن الشمال الشرقي محافظة طوباس، ومن الجنوب رام الله، وتبعد عن القدس 69 كم، وعن الأردن (عمان) 124 كم، وعن الخليل 109 كم.⁽¹⁾، انظر خريطة رقم (1) التي تبين الموقع الجغرافي لمحافظة نابلس بالنسبة للضفة الغربية، ووفقاً للجهاز الإحصاء الفلسطيني تضم محافظة نابلس 62 تجمعاً، تتوسطها مدينة نابلس، وعند الدراسة سيتم دمج بعض القرى مع بعضها وقد تمثلت حدود مدينة نابلس الحالية، والتي تم اعتمادها في هذه الدراسة حسب أحدث مخطط هيكلية لمدينة نابلس، والذي صدر عام 1996م⁽²⁾، وبناءً على ذلك المخطط فإن حدود مدينة نابلس، تكون على النحو الآتي:

من الشمال: علي بعد 200 متر شمال إسكان المهندسين.

من الجنوب: شارع نابلس - القدس على بعد 1 كم من مفرق كفر قليل.

من الشرق: خط الباذان شرقي المساكن الشعبية بحوالي 1 كم.

من الغرب: طريق نابلس - طولكرم بالقرب من قرية زواتا

من خلال العرض السابق يتضح أن موقع مدينة نابلس موقعٌ متوسطٌ بين المدن الفلسطينية، مما جعلها تتوسط الطرق التجارية، وساعدت هذه الخصائص على إعطاء نابلس أهمية عظمى.

2 - موضع محافظة نابلس :

يرى البعض أن أهمية الموضع في المدينة ونشأتها ينبع من أهمية موقعها، وهذا ينطبق إلى حد كبير على نابلس منذ القدم، فقد تمتعت المحافظة منذ القدم بأربعة عناصر أساسية، أدت إلى ازدهارها، وهي: الماء، والموقع الدفاعي، والظهير الزراعي، وموقعها التجاري، انظر الخريطة رقم (2)، وقد تمّ اختيار النواة الأولى للمحافظة بسبب الموضع الذي تتمتع به، على مجموعة من التلال، والقمم الجبلية، التي تخترقها الأودية؛ الأمر الذي أدى إلى وجود العديد من الينابيع،

(1) مصطفى مراد الدباغ، موسوعة المدن الفلسطينية، دمشق، 2002، ط2، ص 706.

(2) رائد حليبي، استخدام تقنية المعلومات الجغرافية GIS في دراسة استعمالات الأرض في مدينة نابلس، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2003، ص 40.

والعيون التي ساعدت على الاستقرار، والانتشار العمراني منذ القدم⁽¹⁾. وفيما يأتي دراسة لعناصر موضع المحافظة. انظر الخريطة رقم (3).

أ- الطبوغرافيا:

تتميز محافظة نابلس بالطابع الجبلي، وتعتبر جبال محافظة نابلس امتداداً للسلسلة الممتدة نحو الجنوب إلى القدس، ومن سهل مرج بن عامر شمال وسط الضفة الفلسطينية، ويتخلل المحافظة العديد من المظاهر التضاريسية؛ كالجبال والسهول والوديان والأحواض⁽²⁾، وتمتد جبال نابلس باتجاه شمالي شرقي، وجنوبي غربي، وتتميز بتعدد ظروف بنيتها، فتظهر فيها الصدوع، التي لعبت عمليات الطمي أدواراً متفاوتة في بناء المرتفعات⁽³⁾.

تتموضع نابلس في بطن وادٍ ضيق، يصل أقصى عرض له حوالي 1200 متراً، وهو بامتداد شرقي - غربي، ذو انحدارين؛ حيث يعبر مبنى مديرية التربية والتعليم خط تقسيم المياه الفاصل بين الانحدارين، وتبلغ نسبة الانحدار للجانب الشرقي في معظمها أقل من 10% باتجاه الشرق، بينما تصل نسبة الانحدار للجانب الغربي حوالي 20% باتجاه الغرب، أما جانبا الوادي فهما السفح الجنوبي لجبل عيبال من الشمال، والسفح الشمالي لجبل جرزيم من الجنوب، وتتميز تلك السفوح بنسبة انحدار تزيد عن 40%.⁽⁴⁾

وأهم جبال محافظة نابلس جبل جرزيم، الذي يبلغ ارتفاعه (881م)، وعيبال (940م)⁽⁵⁾، وعلى سفحي هذين الجبلين تقع مدينة نابلس، وتطل فتحة وادي نابلس على الغور، ويشمل عدداً من الأودية، وأهمها وادي الفارعة، وتجري مياهه معظم أيام السنة، أما الفتحة الغربية للوادي اسمها وادي التفاح، وتتجمع فيه سيلان المياه من جبلي عيبال وجرزيم وهناك وادٍ آخر تسيل مياهه شتاءً، قادمة من قرى برقة، وبيت أمرين، وسبسطية، بالإضافة إلى الأودية الجافة التي تقع بين جبال المحافظة، ومن أهم السهول في المحافظة سهل (حوارة وبورين)، ويمتد بين الشمال الشرقي، والجنوب الغربي لجبل جرزيم حوالي (12 - 15 كم)⁽⁶⁾ وكذلك سهل سالم

(1) مصطفى مراد الدباغ، موسوعة المدن الفلسطينية، مرجع سابق، ص 707.

(2) مصطفى مراد الدباغ، مرجع سابق، ص 706.

(3) مصطفى مراد الدباغ، المرجع سابق، ص 706-708.

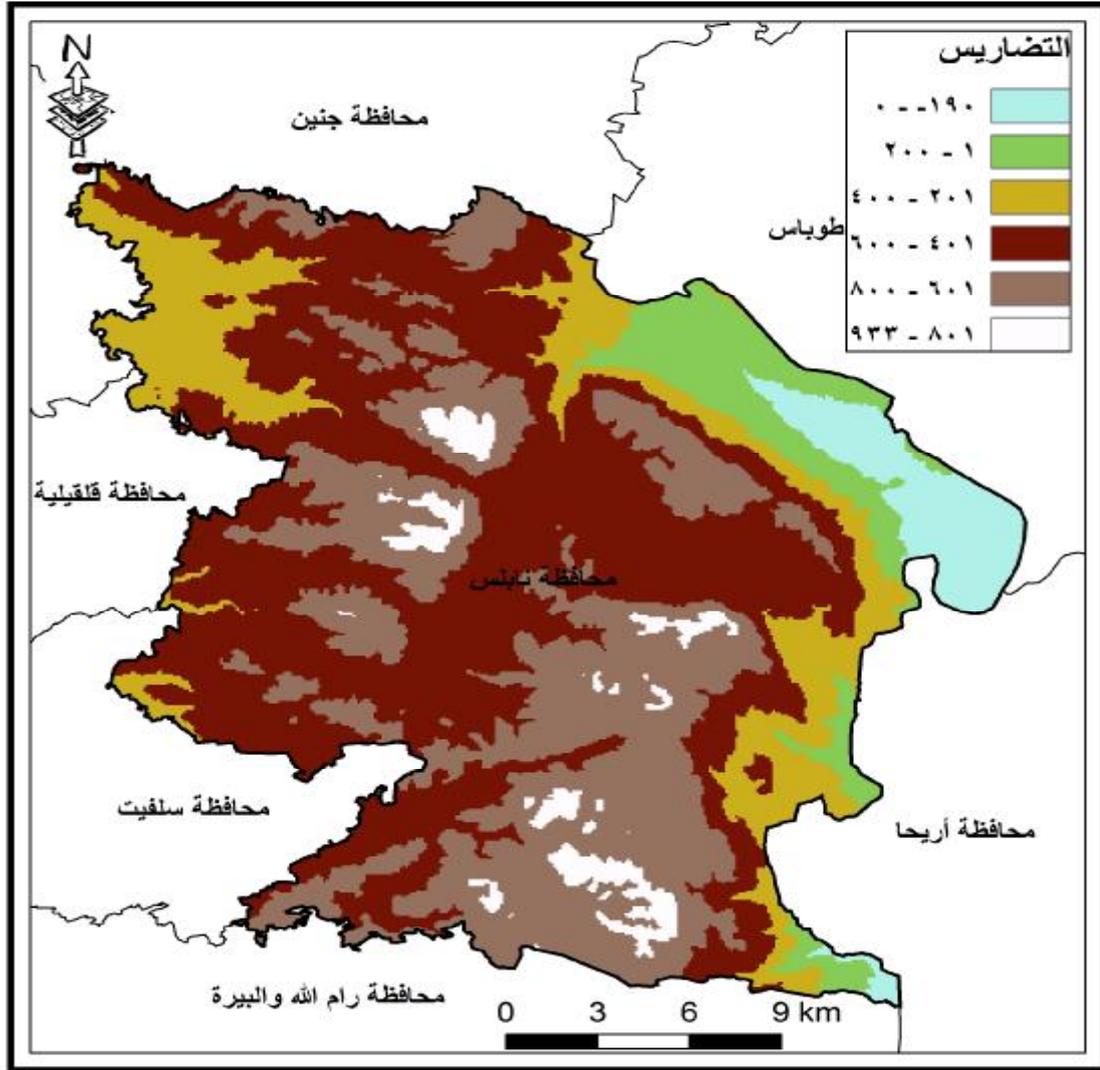
(4) رائد حنيني " النفائيات الصلبة في مدينة نابلس "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1999، ص 24.

(5) رائد حليبي، استخدام تقنية المعلومات الجغرافية GIS في دراسة استعمالات الأرض في مدينة نابلس، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، ص 43.

(6) رائد حنيني، النفائيات الصلبة في مدينة نابلس، المرجع سابق، ص 26.

خريطة (3)

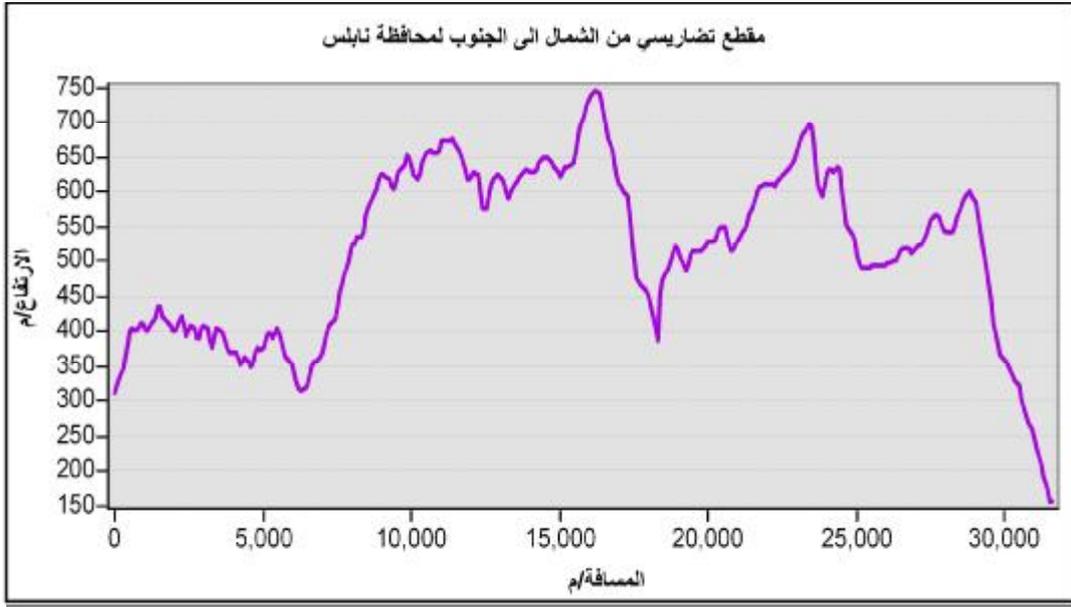
تضاريس محافظة نابلس لسنة 2012م .



المصدر: بالاعتماد على نماذج الارتفاع الرقمي من القمر الصناعي ASTER لسنة 2012.

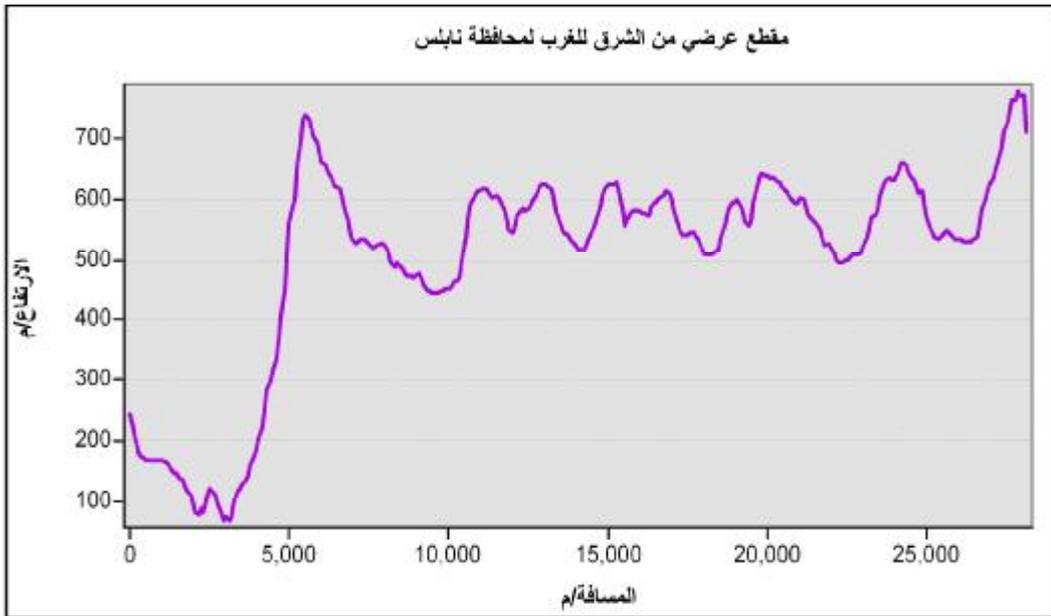
جنوبي قرية سالم، وسهل عسكرقرب مخيم عسكر، وقد لعبت العوامل الطبيعية دوراً هاماً في نشأة، ونمو، وتطور العمران منذ أقدم العصور في محافظة نابلس، كما ساهمت تلك العوامل وبشكل متباين في أهمية المدينة، ووظائفها وامتداد عمرانها، وسيتم التطرق لهذه العوامل وأثرها عند الحديث عن العوامل المؤثرة في الاستخدام السكني. انظر شكل (1) و(2) توضح المقاطع الآتية:

شكل (1)



مصدر: عمل الطالب باستخدام برنامج Arc GIS9.3 وذلك اعتمادا على DEM من البيانات التي رصدها القمر الصناعي SRTM3 سنة 2000م وتم إنتاجها سنة 2004م.

شكل (2)



مصدر: عمل الطالب باستخدام برنامج Arc GIS9.3 وذلك اعتمادا على DEM من البيانات التي رصدها القمر الصناعي SRTM3 سنة 2000م وتم إنتاجها سنة 2004م.

ب- المناخ :

يعتبر المناخ من العوامل المؤثرة في حياة السكان في المحافظة، وهذا يظهر في صور استخدام الأرض⁽¹⁾، وتخضع محافظة نابلس لمناخ حوض البحر المتوسط، ويتصف مناخها بانتظامه تحت المؤثرات العامة المؤثرة على مناخ البحر المتوسط، والمتمثلة بخضوعه لحركة الجو العامة، وتحرك مراكز الضغط شمالاً وجنوباً تبعاً لحركة الشمس الظاهرية⁽²⁾.

والاعتدال هو السمة الغالبة على الحرارة في المحافظة، وعلى الرغم من أن النهايات الدنيا تهبط في الشتاء إلى (4 م°)، بل إن أدناها ليس في الجبال، بل في بطون الأودية الداخلية، ويمكن القول إن لهذه الظاهرة بالذات أثراً بالغاً في زيادة التلوث البيئي في منطقة الدراسة، فالضغط الجوي في المناطق المنخفضة، والانقلاب الحراري قد ساهما في تركيز ملوثات الهواء بين الجبلين وفي المناطق الشرقية المنخفضة المتمثلة بأودية شرق روجيب، سالم، بيت فوريك، وغيرها⁽³⁾.

ويمتاز شتاؤها بالاقتراب من الاعتدال، وصيفها بالجفاف، أما الخريف والربيع فيعتبران فصلان انتقاليان بين الصيف والشتاء، أما الجزء الذي ينحدر من المحافظة، باتجاه غور الأردن، فالمناخ السائد فيه حار صيفاً، ومعتدل شتاءً⁽⁴⁾ وفيما يأتي دراسة لعناصر المناخ :

- درجة الحرارة:

إن الحرارة من عناصر المناخ المهمة المؤثرة في صحة الإنسان، وتتميز الحرارة في فلسطين بارتفاعها النسبي، حيث يبدأ تأثيرها بشكل واضح خلال أشهر الصيف، التي تمتد من يونيو حتى يوليو، وفيما يخص محافظة نابلس التي تعتبر جزءاً من المرتفعات الفلسطينية، فإن المتوسط السنوي لدرجة الحرارة حوالي (17 م°). وهي تختلف من منطقة لأخرى حسب الموقع الفلكي والجغرافي، والتأثيرات البحرية والصحراوية، ويرتبط تأثير درجة الحرارة بالإشعاع الشمسي وكميته، فقد بلغت أطول فترة سطوع للشمس في المحافظة في فصل الصيف (15.9) ساعات

(1) تيسير جبارة وآخرون، مدينة خليل الرحمن، دراسة تاريخية، وجغرافية، رابطة الجامعيين، مركز الأبحاث، الخليل، 1990، ص 26.

(2) مصطفى مراد الدباغ، موسوعة المدن الفلسطينية، مرجع سابق، ص 710.

(3) موسوعة المدن الفلسطينية، القسم العام، المجلد الثالث، دار الثقافة، بيروت، ص 711.

(4) رنا أمين صبرة، الأمراض والخدمات الصحية في محافظة نابلس، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2004، ص 35.

في شهر يوليو، وأدناها (4.5) ساعة في شهر ديسمبر من عام 1998م، ونلاحظ أن هناك تبايناً في درجات الحرارة، ما بين الصيف والشتاء، والليل والنهار⁽¹⁾.

كما يسجل في شهري ديسمبر وفبراير درجات حرارة متدنية، نتيجة الانقلاب الحراري في الليالي الساكنة الهواء، وشهر يوليو أعلاها حرارة، ويتراوح المدى الحراري في محافظة نابلس من (20م- 22م)، وتظهر تأثيرات محلية ناجمة عن موقع المحافظة وتضاريسها، إلا أنها لا تؤدي إلى شذوذ عن النمط العام للمناخ.⁽²⁾

- الرطوبة النسبية:

يقصد بالرطوبة أنها كمية بخار الماء الموجود في الهواء، وتصل الرطوبة النسبية إلى حدها الأقصى خلال فصل الشتاء، خاصة شهر ديسمبر من عام 2000م، حيث بلغت (76%)، وتنخفض إلى أدنى مستوى في فصل الربيع، عندما تسود رياح الخماسين الجافة في فصل الصيف، حيث وصلت أدناها إلى ما نسبته (53%) في عام 2010م، و(52%) في شهر يوليو، ففي فترة رياح الخماسين يكون هناك صعوبة في تحمل المناخ؛ حيث تزداد الحرارة، وينقص معدل الرطوبة.⁽³⁾

- الرياح:

تغير الرياح في فلسطين اتجاهها، فتأتي من الجهة الجنوبية الغربية من البحر، باتجاه الشمال الشرقي؛ مما يؤدي إلى تسخين الهواء، فيخف فيتحرك فوق الهواء البارد الثقيل، الذي يبرد في طريقه إلى أسفل، ويحدث العكس عندما تتأثر المنطقة بالرياح التي تهب من الشمال، والشمال الغربي، فتكون رياح محافظة نابلس ساكنة بشكل عام في فصل الصيف، عدا الرياح الناتجة عن نسيم البحر، والسهل، والجبل، وتتأثر الرياح بالعوامل الطبوغرافية، فنمط مورفولوجية محافظة نابلس يحدد اتجاه الرياح الشرقية والغربية، وخاصة في مدينة نابلس، فالرياح الغربية تسود في معظمها في فصل الشتاء، بينما تسود الرياح الشمالية الغربية في الصيف بنسبة (80%)، ومن الرياح التي تؤثر على محافظة نابلس رياح الخماسين.⁽⁴⁾ التي تهب في فصل الربيع، ويتميز الشتاء في محافظة نابلس برياح جنوبية شرقية، تتحول أحياناً إلى شمالية شرقية خاصة في ساعات الظهر والمساء، وفي الصيف تنعدم الرياح الجنوبية الشرقية، وتسيطر الرياح الشمالية

(1) رنا أمين صبرة، الأمراض والخدمات الصحية في نابلس، مرجع السابق، ص3.

(2) رنا أمين صبرة، المرجع سابق، ص35-36.

(3) أديب الخطيب، جغرافية فلسطين، 1995، ص61-69.

(4) الرياح في فلسطين، نشرة صادرة عن دائرة الأرصاد الجوية في محافظة نابلس، 2011م.

الغربية التي تصل في ساعات الظهر إلى أوجها، وتبلغ سرعتها معدل (28 كم/ ساعة) ، وتصل سرعة الرياح القصوى إلى (56 كم/ ساعة)⁽¹⁾.

يتضح من خلال العرض السابق لعناصر المناخ أنها ملائمة لحياة السكان، الذين حرصوا منذ القدم على الاستفادة من مميزات المناخ، وذلك بتصميم المنازل على أساس مراعاة عناصر المناخ كالحرارة، والرياح، والأمطار، حيث إن من سمات المسكن القديم في المحافظة استعمال الطين والحجارة، وبناء الجدران السميكة، ذات فتحات قليلة الاحتفاظ بالهواء البارد في الليل والعكس شتاء، وفي الحديث عن عمران المحافظة تمّ مراعاة الظرف المناخية، وعمد المهندسون المعماريون؛ أن تكون البيوت مطلة على الجهات الشمالية، والغربية؛ مما يضمن وصول هواء بارد، والاستفادة من الرياح الشمالية الغربية القادمة من البحر المتوسط صيفاً، وقد صممت المطابخ، والحمامات في الجهات الشرقية والجنوبية، وذلك لتعرض هذه الجهات لأشعة الشمس لفترة أطول، إضافة إلى أن الرياح الشمالية والغربية تتجه نحو الشرق والجنوب، فتساعد على إخراج الروائح إلى خارج المسكن.

أما بالنسبة لأثر الأمطار؛ فهذا يتضح في خريطة أسطح المنازل، بحيث تصمم بدرجة ميل بسيطة تسهل انسياب مياه الأمطار نحو آبار الجمع حول المساكن، وعدم بقائها على الأسطح.

ج-مصادر المياه في محافظة نابلس:

- الأمطار:

يكون موسم سقوط الأمطار في فلسطين في فصل الشتاء، وتبدأ الأمطار تسقط على المحافظة ابتداءً من شهر أكتوبر، وتزداد قوتها في شهري يناير وفبراير، ثم يأخذ المطر بالانحسار حتى شهري أبريل ومايو، وينعدم المطر من شهر يونيو حتى شهر سبتمبر. وتمتاز الأمطار بالتذبذب من منطقة لأخرى، ومن شهر لآخر، ومن سنة لأخرى، ويبلغ معدل سقوط الأمطار على محافظة نابلس في السنة الواحدة (640 ملم) بشكل عام، وذلك حسب القراءات المرصودة من قبل دائرة الأرصاد الجوية، في جميع مواقع الرصد المنتشرة في محافظة نابلس لأكثر من سنة واحدة.⁽²⁾

(1) رنا أمين صبرة، مرجع سابق، ص40.

(2) اتصال، سامر خماس، مهندس المياه، بلدية نابلس، دائرة المياه، مارس، 2010م.

- الينابيع:

تكثر الينابيع في محافظة نابلس وخاصة في البلدة القديمة من مدينة نابلس أو بالقرب منها، ومن أهمها: نبع رأس العين، عين بيت الماء، نبع القريون، نبع العسل، نبع الدفينة، نبع الصبيان، نبع الحارة الجديدة، نبع حارة الغرب، نبع حسين، نبع السوق، نبع الكفير، نبع بلاطة، نبع عسكر. (1)

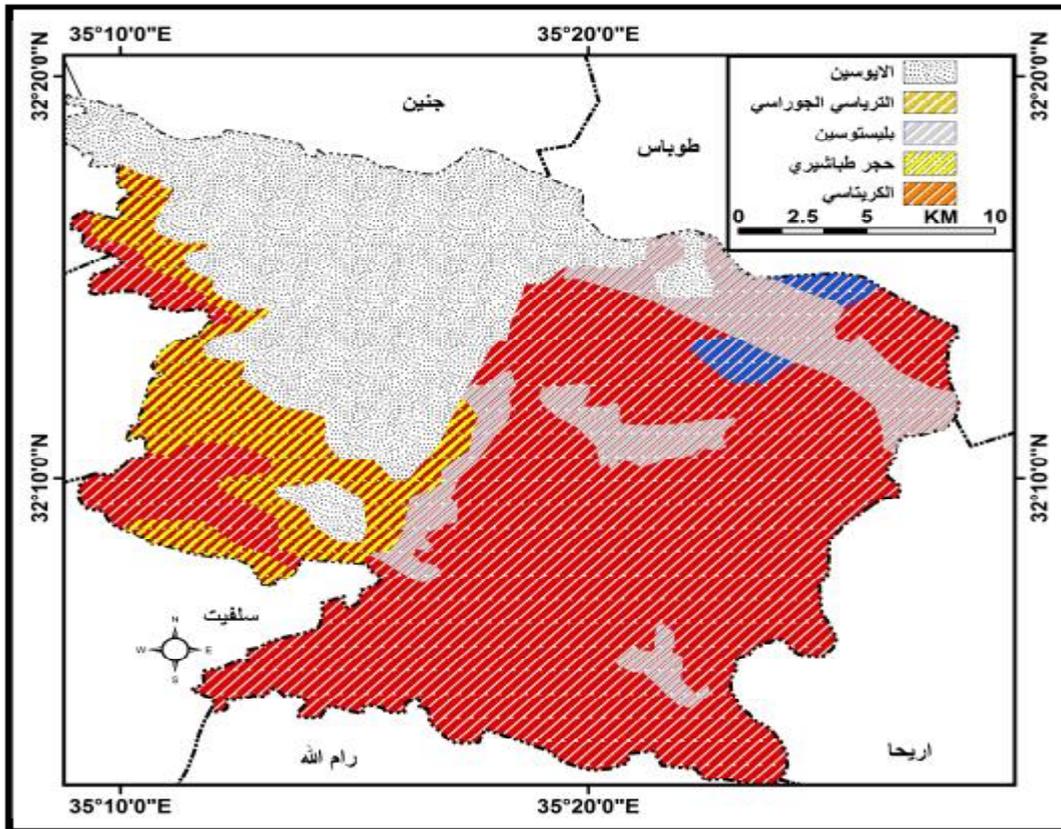
- الآبار الارتوازية*:

تعتبر الآبار الارتوازية مصدراً رئيساً للمياه في محافظة نابلس، ومن أهمها: بئر الفارعة، وبئر أودلة، وبئر دير شرف، وبئر الباذان، وجميعها تقع خارج حدود مدينة نابلس. (2)

د- التركيب الجيولوجي:

خريطة (4)

التكوينات الجيولوجية عبر الأزمنة في محافظة نابلس



المصدر : موشيه برادر ويوسف بشارة، أطلس طبيعي سياسي اقتصادي، دار النشر: الشمس الذهبية، لندن، ط9، 2006، ص21.

- (1) بلدية نابلس، قسم المياه، تقرير غير منشور، صدر بتاريخ 2011/6/10، بناء على طلب الباحثة.
- (*) البئر الارتوازي: هو الذي يتم حفره من قبل الإنسان لاستخراج المياه من باطن الأرض دون استخدام مضخات
- (2) رنا أمين صبرة، مرجع سابق، ص45.

تتشكل في محافظة نابلس العديد من التكوينات الجيولوجية المختلفة، من أهمها: (1) تكوينات الزمن الثالث في عصري الأيوسين، والميوسين، التي تتمثل في الصخور الموجودة في جبلي عيبال وجرزيم، وهي تكوينات انتابتها العديد من الصدوع العرضية المتعامدة على منطقة التفريغ، انظر الخريطة (4). وفيما يأتي دراسة للتكوينات الجيولوجية في محافظ نابلس:

1- تكوينات الحجر الطباشيري: وهي التكوينات التي تموضعت على طول منطقة التفريغ، بين سفوح جبلي عيبال وجرزيم، ويبلغ متوسط سمك الرسوبيات في هذه المنطقة (7 أمتار)، ولكنها تزداد كلما اتجهنا إلى الغرب أو الشرق.

2- تكوينات الكريتاس: وهي أكثر الصخور شيوعاً، ومن هذه الصخور الدوليت، والصخور الكلسية، والطباشيرية المتكشفة داخل المدينة. (2)

وتبرز أهمية التركيب الجيولوجي، ودراسته بالذات في إظهار قيمة الموضع، من حيث مدى توفر المياه الجوفية، ومستواها، ونوع الطبقات، ومدى صلاحيتها للبناء، وقدرتها على تحمل المباني، والخدمات العامة، ويتميز سطح نابلس بسمات بنيوية، ومورفولوجية ساعدت على استيطانها بكثافات معقولة منذ زمن بعيد؛ مما شجع على نشأة القرى والمزارع، و ثمة ظاهرة جيومورفولوجية ذات مغزى عمراني اقتصادي مهم، وهو تأثر الصخور الكلسية للجبال، بعوامل التحلل الكارستي، فقد نجم عن ذلك خدوش، وأخاديد أرضية شريطية ضيقة، لا تتلقى تصريفاً مائياً⁽³⁾.

وخلاصة القول إنَّ محافظة نابلس تمتاز بمظهر تضاريسي، وتكوين صخري يساعد على بناء الوحدات السكنية، والخدمات العامة، من حيث قوة التحمل، والضغط، وطريقة البناء متعدد الطوابق.

هـ- التربة:

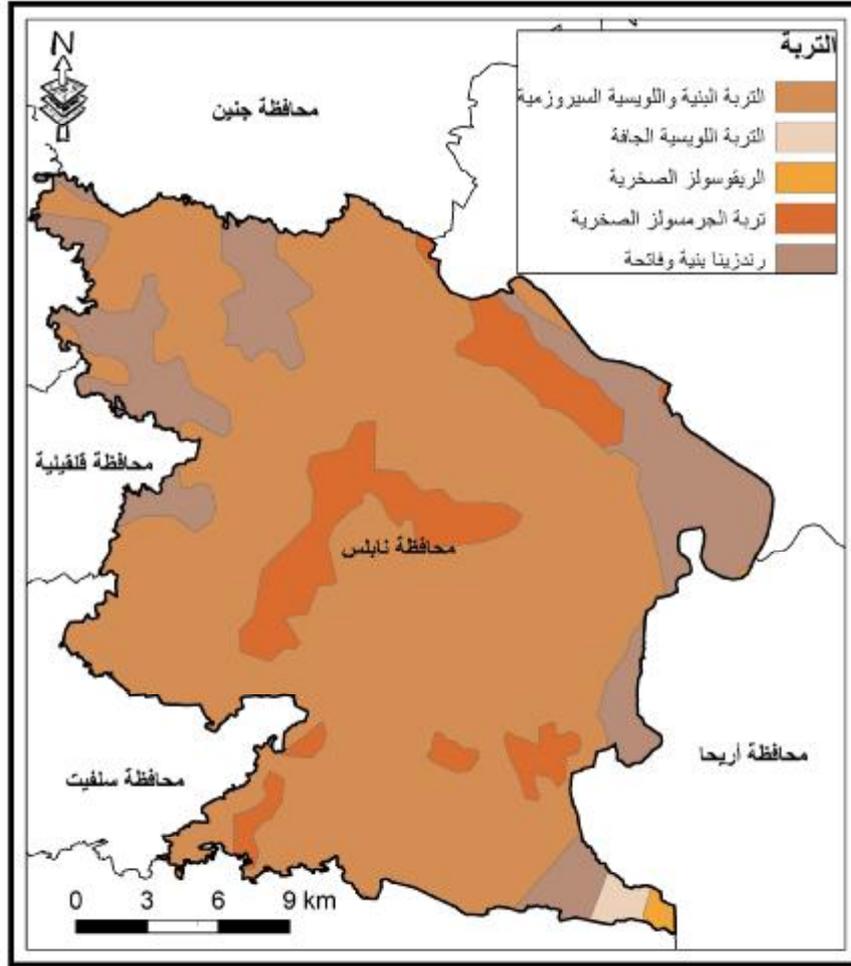
يوجد في محافظة نابلس أنواع عديدة من الترب، منها التربة البنية واللوسية السيروزمية واللوسية الجافة، والتربة الريفو سولز الصخرية، وتربة الرند زينا بنية وفاتحة، وتربة الجرمسولز الصخرية، انظر الخريطة رقم (5) التي توضح التربة في محافظة نابلس.

(1) رائد حلبي، "استخدام تقنية المعلومات الجغرافية GIS في دراسة استعمال الأرض في مدينة نابلس"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2003، ص 45.

(2) رائد حلبي، المرجع السابق، ص 39.

(3) موسوعة المدن الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة الجغرافية، المجلد الأول، الطبعة الأولى، بيروت، 1990، ص 711.

خريطة (5) التربة في محافظة نابلس



المصدر : وزارة الحكم المحلي ، نابلس ، 2009.

يغلب على تربة محافظة نابلس، الضحالة، وقلّة السّمك، أو الانعدام أحياناً، وخاصة على السفوح شديدة الانحدار ذات المظهر الصخري، وتعد تربة المحافظة ضمن حدودها غير قابلة للزراعة في معظمها في الوقت الحالي، إضافة إلى أن تربة المحافظة غير متطورة، نظراً لبطء تفسخ الصخور الكلسية، وقلّة أثر فعل المياه في عملية الأكسدة والإذابة، وذلك لزيادة انحدار السفوح، وسرعة عمليات الجريان، وما يترتب على ذلك من تسارع عمليات الحت والانجراف، الأمر الذي لا يساعد على تجدد التربة وتطورها، علاوة على ذلك فإن التربة تختلف من منطقة لأخرى داخل المحافظة، وقد حدثت بعض الانزلاقات، والصدوع في بعض مناطق المحافظة خاصة في مدينة نابلس، بسبب تسرب المياه إلى التربة، فأصبحت لزجة، ولحق من جراء تلك الانزلاقات أضراراً ببعض المنشآت، مثل ما تعرضت له منطقة المعاجين التي تقع في الجانب الغربي من مدينة نابلس غرب مخيم عين بيت الماء.⁽¹⁾

(1) الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مرجع سابق، ص 360

ثانياً: النشأة والتطور العمراني

1- الاسم والمعنى :

نابلس كنعانية الأصل والمنشأ، أقامها الكنعانيون العرب (الحويون) (الجرزيون) بالقرب من بلدة بلاطة، الواقعة عند المدخل الشرقي للمدينة للحالية، وأطلقوا عليها اسم (شكيم)، ويعني المنكب أو التل المرتفع، وورد ذكرها باسم (شاكمي) في رسائل تل العمارنة عام 1400 ق.م⁽¹⁾، وفي زمن حكم الفراعنة لفلسطين قام الفرعون المصري أحمي الأول بتدميرها، ومن ثم احتلها العبرانيون، واتخذها يربعام بن نباط عاصمة له عام 923 ق.م⁽²⁾، ثم وقعت تحت حكم الأشوروريين قاموا بتدميرها.⁽³⁾

سكن فيها السامريون فئة من اليهود لا تعترف إلا بالأسفار الخمسة- على جبل جرزيم، ووقعت تحت الحكم اليوناني؛ حيث أمر الإسكندر المقدوني ببناء هيكل على جبل جرزيم عام 304 ق.م، وقاموا بتدميرها، وبناء مدينة فيلاديا نيا بولس إلى الغرب من مدينة شكيم بحوالي 4 كم، وكان ذلك عام 70 م، حيث إن فيلاديا يشير إلى اسم عائلة القيصر الحاكم، وكلمة نيا بولس تعني المدينة الجديدة، وفي عهد الإمبراطور جستنيان ثار السامريون ضد الرومان، وقاموا ببناء قلعة، وجدار على المدينة.⁽⁴⁾

خضعت نابلس ضمن جند فلسطين في فترة (634-1250). انظر الخريطة رقم (6) انظر الخريطة (أ) وقد خضعت للحكم الإسلامي، والخلافة الراشدة، زمن الخليفة أبي بكر الصديق ؓ، وسميت آنذاك (دمشق الصغرى)، وذلك لكثرة المياه الجارية، والأشجار الخضراء، والخيرات الكثيرة، وفي هذه الفترة شهدت نابلس تطوراً اقتصادياً، مما أثر على حركة البناء والتعمير، فأدى ذلك لإنشاء أحياء سكنية جديدة، وكانت بداية التوسع في حارة الحبلية، ثم استولى عليها الصليبيون عام 1100 م⁽⁵⁾، حتى فتحها الأيوبيون عام 1187 م، بقيادة حسام الدين محمد ابن عمر بن لاشين، وعاشت فترة من القوة، والازدهار، وفي العام 1189 م تعرضت إلى زلزال هدم الكثير من مبانيها⁽⁶⁾.

(1) مصطفى مراد الدباغ، مرجع سابق، 2002، ص705.

(2) مصطفى مراد الدباغ، المرجع السابق، ص706.

(3) مسلم الحلو، "قصة مدينة نابلس"، سلسلة المدن الفلسطينية، بدون تاريخ، إحدى إصدارات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لدائرة الإعلام والثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية، ص34.

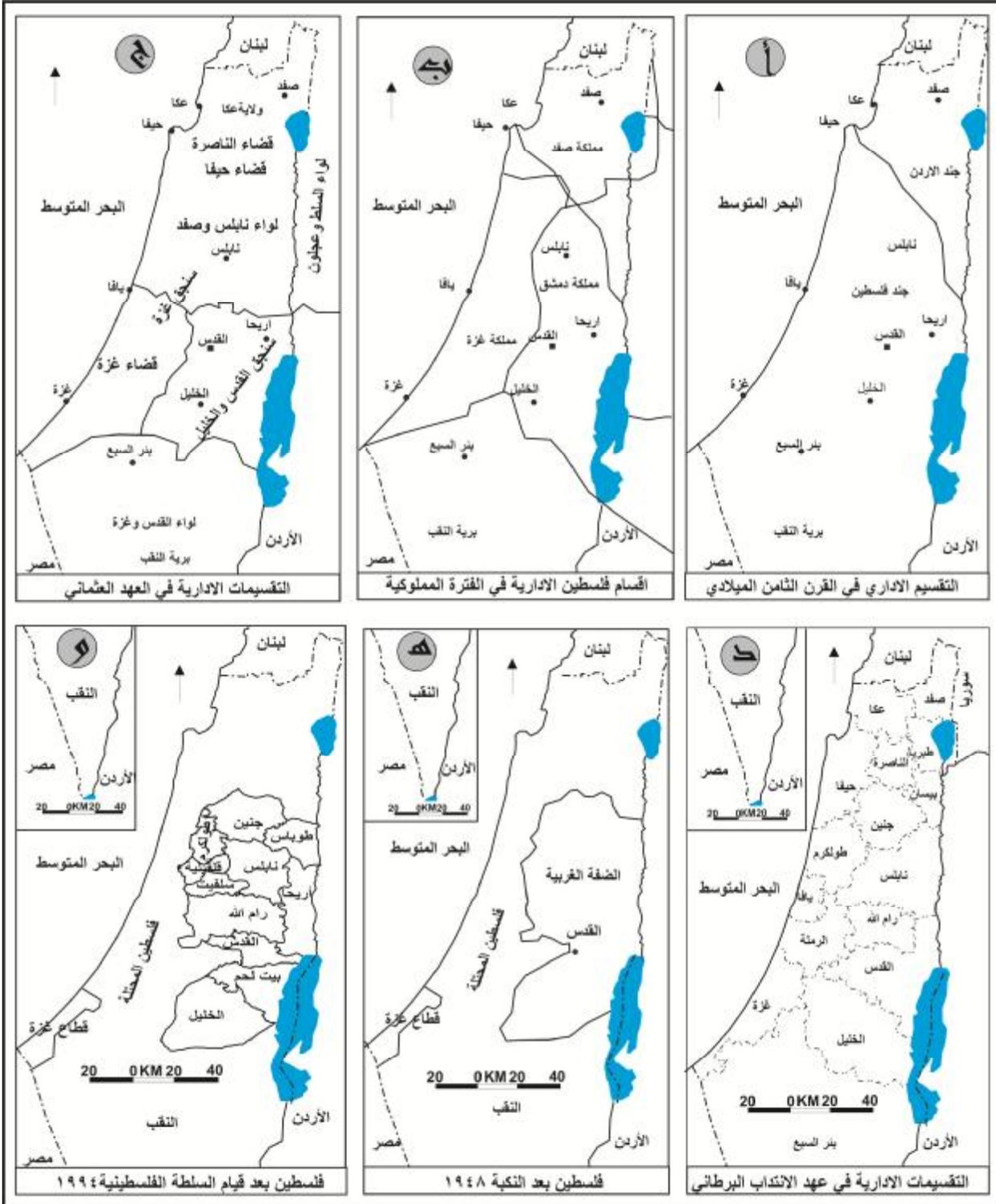
(4) مصطفى مراد الدباغ، المرجع السابق، ص99.

(5) موسوعة المدن الفلسطينية، المرجع السابق، ص416.

(6) مسلم الحلو، المرجع السابق، ص36.

خريطة (6)

تطور التبعية الإدارية لمحافظة الضفة الغربية (للفترة من 634-2012).



المصدر: راند أحمد صالح، "الاستخدام السكاني للأرض في محافظات غزة"، رسالة دكتوراه، القاهرة، 2003.

ثم وقعت تحت حكم التتار عام 1244م⁽¹⁾ فقامو بتدمير المدينة بالكامل ماعدا حارة السمرة، وفي عام 1260م، تبعت مدينة نابلس حكم المماليك في الفترة ما بين (1250 - 1517) حيث شهدت المدينة توسعات عمرانية كبيرة باتجاه الغرب، انظر الخريطة (ب) حيث تبعت الحكم العثماني، وأصبحت لواء نابلس خلال الفترة (1517 - 1917)، وكانت في تلك الفترة لواءً تابعاً لولاية دمشق، انظر الخريطة رقم (ج)، وهذه الفترة شهدت المدينة تطوراً عمرانياً ملحوظاً، حيث بلغ عدد المباني التي شيدت في العهد العثماني 2422 مبنى، وتم تشييد مبني خان البلدة القديمة من الناحية الغربية، وبتاريخ 1918/9/21م خضعت نابلس للانتداب البريطاني، الذي ترسم على أرض الواقع عام 1920م، ولأول مرة يمتد العمران خارج حدود البلدة القديمة في عهد الانتداب البريطاني، وتعرضت في عام 1927م إلى زلزال عنيف.⁽²⁾ انظر الخريطة رقم (د) ثم خضعت نابلس للإدارة الأردنية في عام 1948 نتيجة الاحتلال "الإسرائيلي"، انظر الخريطة رقم (هـ)، وفي هذه الفترة شهدت المدينة توسعاً عمرانياً كبيراً ويرجع ذلك إلى هجرة أعداد كبيرة من اللاجئين، وتم بناء ثلاثة مخيمات، ثم احتلت عام 1967م، الذي قام بإنشاء المستعمرات "الإسرائيلية" في الجهات الشرقية، مما دفع السكان للتوسع في الجهات الغربية والشمالية الغربية، إلى أن أصبحت تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م، انظر الخريطة رقم (و)، فقد شهدت المحافظة نمواً عمرانياً مرتفعاً مقارنة مع الفترات السابقة، مما أدى إلى توسع الحدود الادارية للمحافظة والمدينة، انظر الخريطة (7) و(8) و(9).

صورة جوية لمدينة نابلس تظهر الامتداد العمراني نحو الغرب وعلّي الجبال 2012م



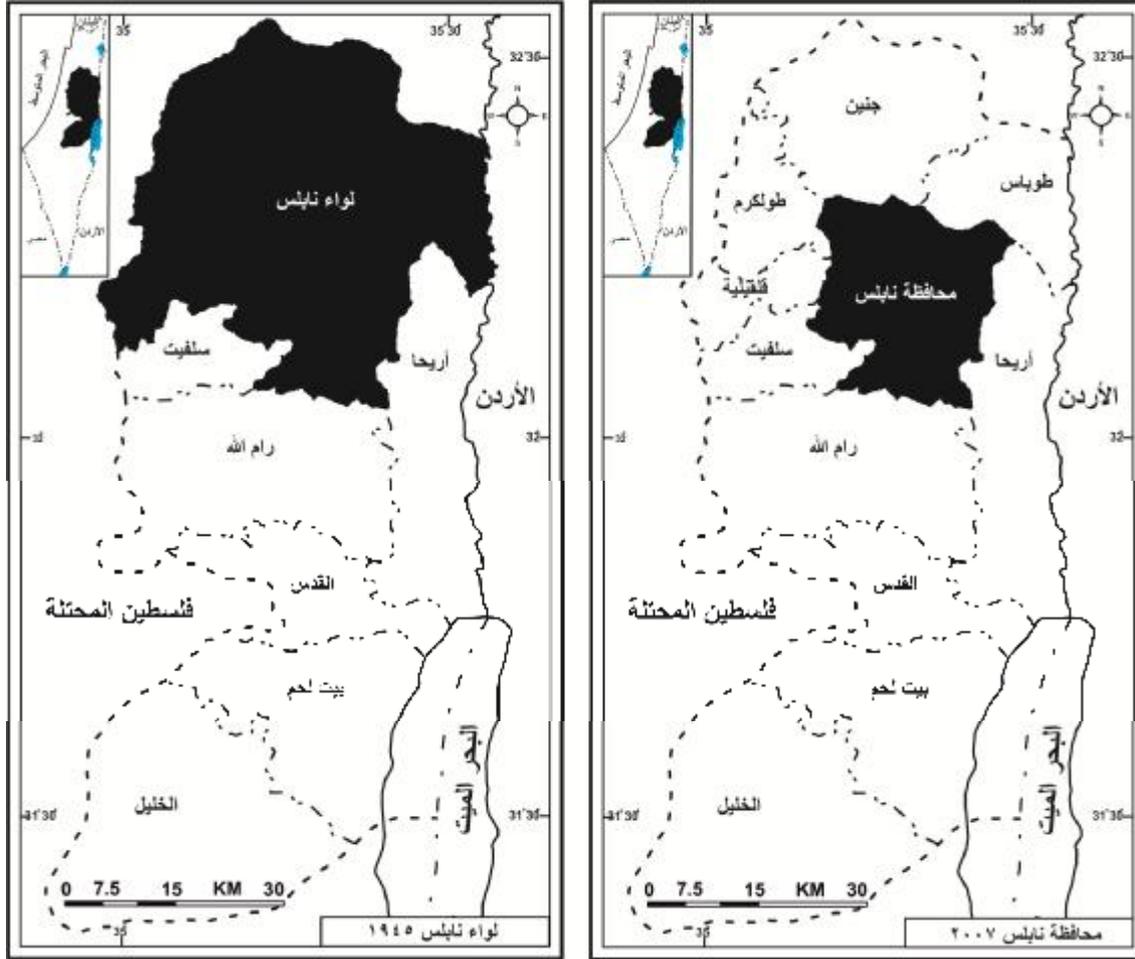
المصدر: <http://alwa7dah.ahlamontada.com/t2486-topic>

(1) مصطفى مراد الدباغ، مرجع السابق، ص 707.

(2) موسوعة المدن الفلسطينية، مرجع سابق، ص 706.

خريطة (7)

تطور الحدود الإدارية لمحافظة نابلس عامي 1945 و2007م



المصدر : الموسوعة الفلسطينية ، القسم الثاني ، الدراسات الخاصة ، 1990.

من خلال الخريطة رقم (7) اتضح أن محافظة نابلس كانت في السابق يطلق عليها لواء كما ذكر سابقاً، وكانت تضم كلاً من المدن الفلسطينية الآتية: طولكرم، و قضاء جنين، وطوباس، وقلقيلية، وسلفيت، وفي عام 1945م تمّ تجزئة لواء نابلس بفصل كل من طولكرم وقضاء جنين، وفي عام 1997م تمّ فصل قلقيلية وسلفيت، وطوباس، فأصبحت محافظة في ذلك العام⁽¹⁾. ونستنتج مما سبق أن مساحة محافظة نابلس تغيرت من فترة لأخرى فكانت تبلغ عام 1945م نحو 3262 كم²، ثم انخفضت المساحة إلى 656 كم²، في عام 1961، فيما بلغت المساحة عام 2007 حوالي 605 كم²؛ مما أثر على مساحة الكتلة العمرانية وعدد السكان، واتجاهات النمو العمراني. انظر الخريطة رقم (1).

(1) موسوعة المدن الفلسطينية، مرجع سابق، ص712.

2- أثر النشأة على التطور العمراني والحدود الإدارية :

أ- تعتبر محافظة نابلس ثاني أكبر محافظات الضفة الغربية، من حيث عدد السكان، والمساحة العمرانية.⁽¹⁾ ، ومن خلال دراسة التطور العمراني للمحافظة، يلاحظ تركيز العمران في موضع البلدة القديمة، وعلى مسارات الطرق. انظر الخريطة (8)

ب- اتجاهات النمو العمراني في المحافظة :

- من خلال الاطلاع على الدراسات التي تناولت محافظة نابلس، التي تمّ الإشارة إليها في موضوع الدراسة، يمكن التحدث عن اتجاهات النمو العمراني للمحافظة في نقاط عدة:
- شكلت البلدة القديمة النواة الحقيقية في المحافظة، وقد اتصفت المساكن في الأحياء القديمة بضيقها، وتزاحم وحداتها؛ بحيث لا يفصل بينها إلا أزقة صغيرة⁽²⁾.
 - بعد عام 1948م شهدت المحافظة، وخاصة مدينة نابلس، نمواً عمرانياً تجاه الغرب والجنوب، على امتداد الطريق الذي ربط المحافظة بالقدس.
 - بعد عام 1967م سيطر اليهود على مساحات واسعة من المحافظة، وصاحب ذلك هدم العديد من المنازل، وإقامة المستعمرات في المحافظة؛ مما أدى إلى تراجع العمران، وتناقص عدد السكان بشكل واضح، كما سيتم الإشارة إلى ذلك في الفصل الثالث.
 - مع زيادة عدد السكان وزيادة الطلب على المساكن، بدأ العمران يغزو المناطق الزراعية غرب المحافظة والمدينة، أما الجهة الشرقية لم تشهد نمواً كبيراً للعمران، بسبب التضاريس المعقدة، وقلة الإشعاع الشمسي والتهوية.
 - كان لطبوغرافية المحافظة وطبيعتها الجبلية أثراً على اتجاهات العمران، حيث سار العمران في خطوط مستقيمة أحياناً، ومتعرجة أحياناً أخرى بسبب طبيعة المكان.
 - كما كان لشبكة الطرق دوراً في اتجاهات العمران، فالطرق التي تربط المراكز العمرانية في المحافظة الطرق التي تربط المحافظة بمحافظات الضفة الغربية لها الأثر الواضح في العمران.

(1) رائد حليبي، "استخدام تقنية المعلومات الجغرافية GIS في دراسة استعمالات الأرض في مدينة نابلس"، رسالة

ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2003، ص55.

(2) على لطف خليل " اتجاهات التطور العمراني في ضواحي غرب نابلس والعلاقة المكانية " رسالة ماجستير،

فلسطين، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، 2005، ص47.

جدول (1)

مساحة الحدود الإدارية في مدينة نابلس وعدد سكانها في فترات مختلفة

الفترة	المساحة المضافة كم ²	المساحة الكلية كم ²	عدد السكان نسمة	الكثافة السكانية نسمة/كم ²
شكيم الكنعانية	0.35	0.35	B	
بتابوس الرومانية	9	9		
دمشق الصغرى(1820)	11	20	(C)7500	375
1944	25	45	(D)23250	517
1963	49	94	67895	722
1964	6	100	68214	682
1986	42	142	117527	828
1996	36	178	(E)126472	711
2008	(A)22	200	(F)146580	733
2012	30	230	147453	736

المصدر:

أولاً:- البيانات الخاصة بمساحة محافظة نابلس من المخططات الهيكلية لمدينة نابلس:

A: بعد عمل التوسع المقترح من بلدية نابلس في الجهة الغربية من المدينة.

B: غير واضح.

C: حسب تقدير عام 1820م.

D: حسب تقدير عام 1945م.

E: حسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت عام 1997م.

F: حسب الزيادة السكانية الطبيعية المتوقعة

ثانياً: - البيانات الخاصة بأعداد سكان مدينة نابلس:

السنوات: (من شكيم الكنعانية إلى 1986)، مصطفى الدباغ، 1988، مرجع سابق، ص 18 - 20.

- (1996): دائرة الإحصاء المركزية، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، النتائج النهائية، تقرير موجز، مدينة نابلس، 1997، ص 15.

- (2008-2012): الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير موجز للتجمعات السكانية، 2007، نابلس 2012، ص 17، ص 19.

من خلال جدول رقم (1) يتبين أن هناك اختلافاً في مساحة الحدود الإدارية في مدينة

نابلس، والكتلة المبنية، وسيتم تقسيم التطور للحدود الإدارية إلى فئات عدة:

- في القديم قبل الميلاد، كانت مساحة المدينة 0.35 كم²، ولعدم توفر بيانات تعداد هذه الفترة فكان غير واضح عدد وكثافة السكان، وحسب تقدير عام 1820م بلغت مساحة المدينة

- 20 كم²، وزادت حوالي 11 كم²، وبلغ عدد السكان 7500 نسمة، وبلغت الكثافة السكانية نحو 375 نسمة/ كم². وهذا يعني توسع في الحدود الإدارية في هذا العام 11 كم².
- في عام 1944 - 1963م أصبحت المساحة الكلية للمدينة عام 1944 حوالي 45 كم²، بزيادة الحدود الإدارية بمساحة 25 كم²، عن الحدود السابقة 1820م، وفي عام 1963م بلغت مساحة المحافظة 94 كم²، وبلغ عدد السكان في عام 1944 حسب تقدير عام 1945 حوالي 23250 نسمة بكثافة 517 نسمة/ كم²، وفي عام 1963 بلغ عدد السكان 67895 وبلغت الكثافة السكانية نحو 722 نسمة/ كم²، وهنا زيادة مرتفعة لأعداد السكان والكثافة السكانية وذلك يعود إلى حالة من الاستقرار السياسي وتحسن المستوى الاقتصادي.
- في عام 1964 بلغت المساحة الكلية 100 كم²، وزادت الحدود الإدارية 6 كم²، عن الفترة السابقة (1944-1963).
- في عام 1966 بلغت المساحة الكلية نحو 142 كم²، بنسبة زيادة في مساحة الحدود الإدارية 42 كم².
- حسب تقدير تعداد السكان والمنشآت لعام 1996م، بلغت المساحة الكلية نحو 178 كم²، بزيادة مساحة الحدود الإدارية حوالي 36 كم²، وهنا شهدت زيادة بطيئة بسبب سياسة الاستيطان "الإسرائيلي" في المحافظة.
- في عام 2008 بعد توجه بلدية نابلس بالتوسع في المدينة باتجاه الغرب، أصبحت المساحة الكلية لمدينة نابلس 200 كم²، وبذلك زادت الحدود الإدارية 22 كم²، وذلك بسبب انتفاضة الأقصى، وتدهور الوضع السياسي والاقتصادي.
- في عام 2012 بلغت المساحة الكلية نحو 230 كم²، بزيادة مساحة الحدود الإدارية حوالي 30 كم².

ثالثاً: المراكز العمرانية في محافظة نابلس

بلغ عدد المراكز العمرانية في محافظة نابلس 62 مركزاً عمرانياً، تشتمل على مدينة واحدة وهي مدينة نابلس، وبلغ عدد القرى 61 قرية، وثلاثة مخيمات، 14 مستعمرة، وتم استخدام مقاييس التركيز؛ لمعرفة توزيع السكان، وسيتم الإشارة إلى ذلك في الفصل الثالث.

1- توزيع المراكز العمرانية:

يبدو أن هناك أثراً لتوزيع المراكز العمرانية على علاقتها ببعضها من ناحية، وعلى خريطة استخدام الأرض من ناحية أخرى، فعند تطبيق مقياس التباعد نجد أن متوسط التباعد بين المراكز العمرانية المختلفة في المراكز يبلغ حوالي من 1 - 2 كم، ويعتبر هذا المتوسط منخفض جداً؛ أي

أن هناك تكديساً في بعض المراكز العمرانية، ويرجع ذلك إلى صغر مساحة المراكز العمرانية مقارنة مع كثرة عددها، ويعد انخفاض متوسط التباعد، وتقارب المراكز العمرانية مؤشراً على أن العلاقة قوية بين المراكز العمرانية، أما بخصوص معامل التشتت فنجد أنه منخفض بشكل عام في المراكز العمرانية في محافظة نابلس، إذ بلغ المتوسط العام 1.2؛ وتشير النتائج إلى أن صلة الجوار بين المراكز العمرانية في محافظة نابلس بلغت 1.2 أي أن التوزيع يقترب من العشوائية⁽¹⁾.

مما سبق يتضح أن التقارب بين المراكز العمرانية في محافظة نابلس، سينتج عنه اتصال عمراني بين تلك المراكز مستقبلاً، إذ نجد أن المسافة بين المراكز العمرانية لأقرب جار تتراوح ما بين (1 كيلو إلى 3 كيلو)، وهي مسافات قصيرة علمياً بأن هذه المسافات مقاسة من مركز المدينة، وبالتالي من الطبيعي أن نرى اتصالاً عمرانياً بين بعض المراكز، في حين أن المراكز الأخرى مرشحة للالتحام، وبناءً عليه فمن المحتمل أن تصبح المراكز العمرانية في محافظة نابلس مجعماً حضرياً.

2 - تصنيف المراكز العمرانية في محافظة نابلس:

هناك تباين في الأسس التي تعتمد عليها الدول في التفرقة بين المراكز العمرانية، إلا أن وزارة الحكم المحلي اعتمدت على الأساس الإداري، والأساس السياسي دون سواه من الاعتبارات، وبالتالي يمكن التمييز بين نمطين من المراكز العمرانية، كما توضح الخريطة رقم (10) وهي المدن والقرى، أما المخيمات فتقع ضمن الحدود الإدارية لمدينة نابلس، كما سبق ذكره، وبالرغم من قصور هذا التصنيف، فإن بعض دول العالم تعتمد التصنيف الإداري ومنها دول شمال غرب أفريقيا، التي تعتبر أن الحضر هم الذين يخضعون إلى قانون البلديات.⁽²⁾

فتبرز هنا مشكلة منهجية تتعلق بالجمع بين المدينة والمخيمات في مجموعة واحدة، ولاسيما أن سكان هذه المخيمات يشكلون 26% من سكان هذه المدينة، مما يضعف دلالتها الحضرية، إضافة إلى ما سبق، نجد أن هناك ثلاثة مخيمات وهي: مخيم بلاطة، وعسكر، ومخيم عين بيت الماء تتلقى الخدمات من مراكز الأونروا والمدينة، ولا ضير في التعامل معها كمخيمات للاجئين، وهذا لا ينقص من قضية اللاجئين وحقوق العودة، وكما هو الحال في مدن العالم التي تضم في جنباتها عشوائيات. أما الخطورة فتكمن في إخفاء الطابع العمراني للمخيمات وتحويلها إلى مراكز حضرية. ولعل من اللافت للانتباه هنا وجود تباين في تصنيف المراكز العمرانية بين وزارة

(1) مصدر نتائج التباعد والتشتت وصلة الجوار: باستخدام معادلة التركيز ومنحني لورنز. (انظر ص142)

(2) فتحي محمد مصيلحي، تخطيط المدينة العربية بين الإطار والنظرية والواقع والمستقبل، ط1، القاهرة، 1995، ص12.

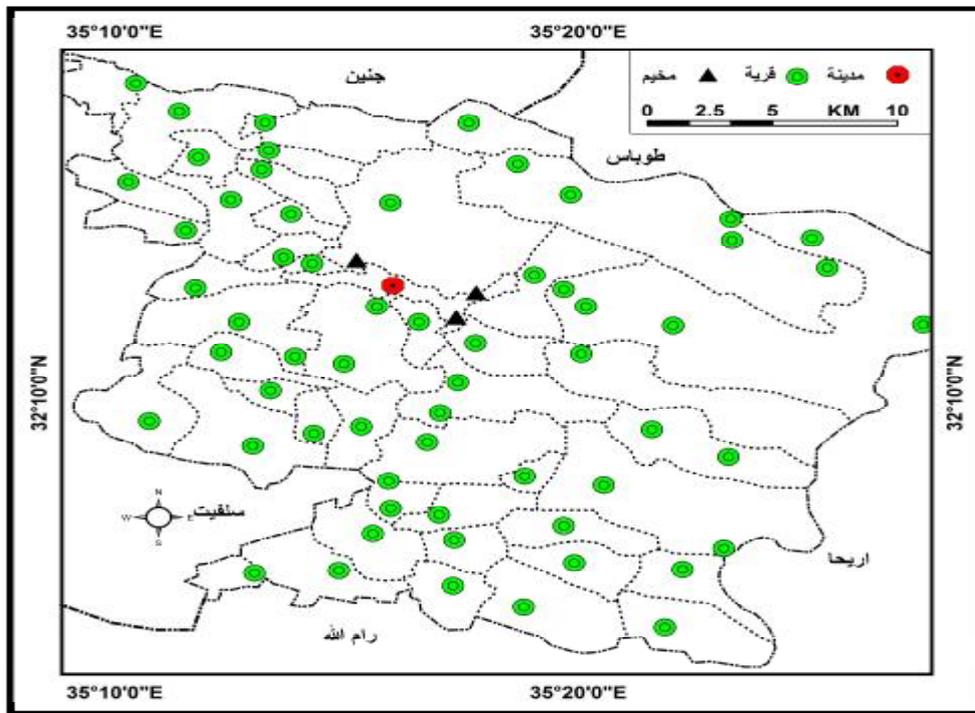
الحكم المحلي، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الذي صنف التجمعات السكانية إلى حضر وريف ومخيمات، على أساس عدد السكان والمرافق والخدمات، هذا بالنسبة للحضر والريف، أما المخيمات فهي معروفة بأنها تدار من قبل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، المعروفة بـ"الأونروا"، أما وزارة الحكم المحلي صنفت إلى مدن وريف.

نستنتج مما سبق أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لم يعتمد على نوع السلطة المحلية، والحدود الإدارية للمراكز العمرانية، وبالتالي نجد العديد من التجمعات السكانية التي صنفت كتجمعات سكنية ريفية، في حين أنها تقع ضمن الحدود الإدارية للمدينة.

وبالرغم من أن التصنيفين يشوبهما بعض القصور، فإن الاعتماد سيكون على تصنيف وزارة الحكم المحلي، وهو التصنيف المعتمد لدى السلطة الوطنية الفلسطينية من ناحية، واعتماد جميع المخططات الهيكلية على هذا التقسيم من ناحية أخرى، أما بالنسبة للبيانات المتوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء فسيتم التعامل مع التجمعات السكانية على أنها أجزاء تقع ضمن الحدود الإدارية للمراكز العمرانية، أو حسب ما تقتضيه الدراسة سيتم الاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وفيما يلي دراسة مختصرة لأنماط المراكز العمرانية.

خريطة (10)

تصنيف المراكز العمرانية في محافظة نابلس لعام 2007م



المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007 محافظة نابلس، فلسطين.

3- التوزيع الحجمي لسكان المراكز العمرانية في محافظة نابلس:

يقصد بدراسة الحجم عدد سكان المراكز العمرانية كما تبين الخريطة رقم (11)، وليس اتساعها كمنطقة مبنية، ولحجم المدينة أهمية كبيرة، إذ يعتبر أحد المقاييس المهمة لوزن المدينة، وتعدد وظائفها، حيث لا تظهر بعض الوظائف إلا بعد تحقيق حجم معين.⁽¹⁾

يمكن تقسيم التصنيف الحجمي للمراكز العمرانية إلى أقسام عدة، كما هو موضح في الخريطة رقم (11)، فتعد مدينة نابلس المدينة الرئيسة على مستوى محافظة نابلس، حيث تجمع بين الحجم والوظيفة، عدا أنها تضم حوالي 62% من مجموع سكان المحافظة، فهي المدينة المهيمنة في المحافظة، وازدادت أهميتها بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية، فهي ذات أهمية اقتصادية لمحافظة الضفة الغربية⁽²⁾.

أما باقي المراكز العمرانية التي يشكل عددها 61 مركزاً، تستحوذ على نحو 38% من سكان المحافظة، كما تضم المديرية التعليمية، والصحية، والأمن، والزراعة، والشئون الاجتماعية، والعمل وغيرها من الخدمات.⁽³⁾

ومن خلال الدراسة سيتم الاعتماد على التخطيط الإقليمي الجزئي، نظراً للتقارب بين التجمعات وهو حل للمشكلة وتلبية للاحتياجات.

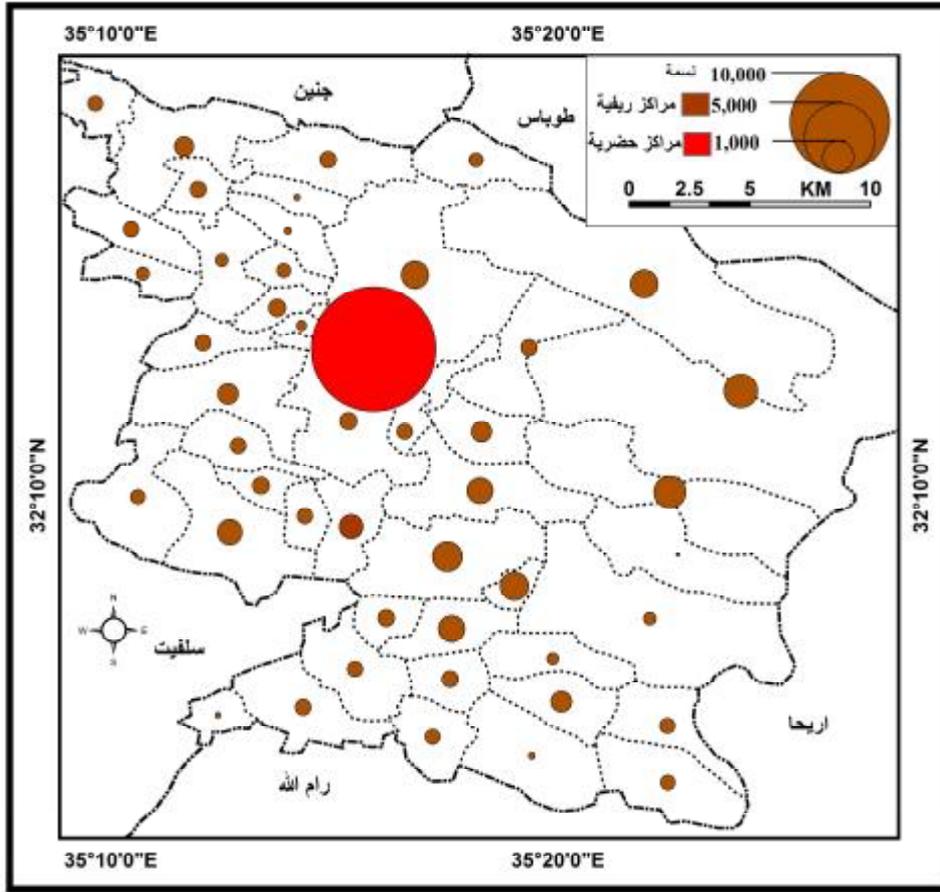
(1) رائد أحمد صالح، الاستخدام السكاني للأرض في محافظات غزة، مرجع السابق، ص 33

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كراس التجمعات السكانية والتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2009، رام الله، ص 62-65.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرجع السابق، ص 62-65.

خريطة (11)

التوزيع الحجمي للمراكز العمرانية لمحافظة نابلس لعام 2007 م .



المصدر : بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007 محافظة نابلس، فلسطين.

ومن خلال خريطة رقم (11) تبين التوزيع الحجمي للمراكز العمرانية .

تصنيف حجم المراكز العمرانية، حسب عدد السكان في محافظة نابلس:

المرتبة الأولى: (من 10.000 نسمة فما فوق) .

تحتل مدينة نابلس ومخيماتها المرتبة الأولى بين المراكز من حيث الحجم الذي يقدر بـ(13 ألف نسمة). بل إنها تساوي في حجمها تقريباً 25 قرية، منها: عزموط، والباذان، وعصيرة الشمالية، ودير الحطب، وسالم، وبرقة، وبيت فوريك، وعصيرة القبليّة، وطلوزة، وتل، وبيت دجن، وعورتا، وحواره، وجماعين، وعقربا، وقبلان، وقصره، وتلفيت، والساوية، وقريوت، ومجدل بني فاضل، وبيتا، وعوريف.

المرتبة الثانية: (من 5000 – أقل من 10.000 نسمة) .

وتشمل كل من: الباذان، وطلوزة، والعقربانية، وعين شبلي، والنصارية.

المرتبة الثالثة: (من 1000 – أقل من 5000 نسمة) .

وتضم كلاً من: دير الحطب، وسالم، وبيت دجن، وفروش بيت دجن، وبيت حسن يانون،

والرجمان، وبورين، وعراق بورين، وعورتا، وأودلا، وبيتا، وزعترة.

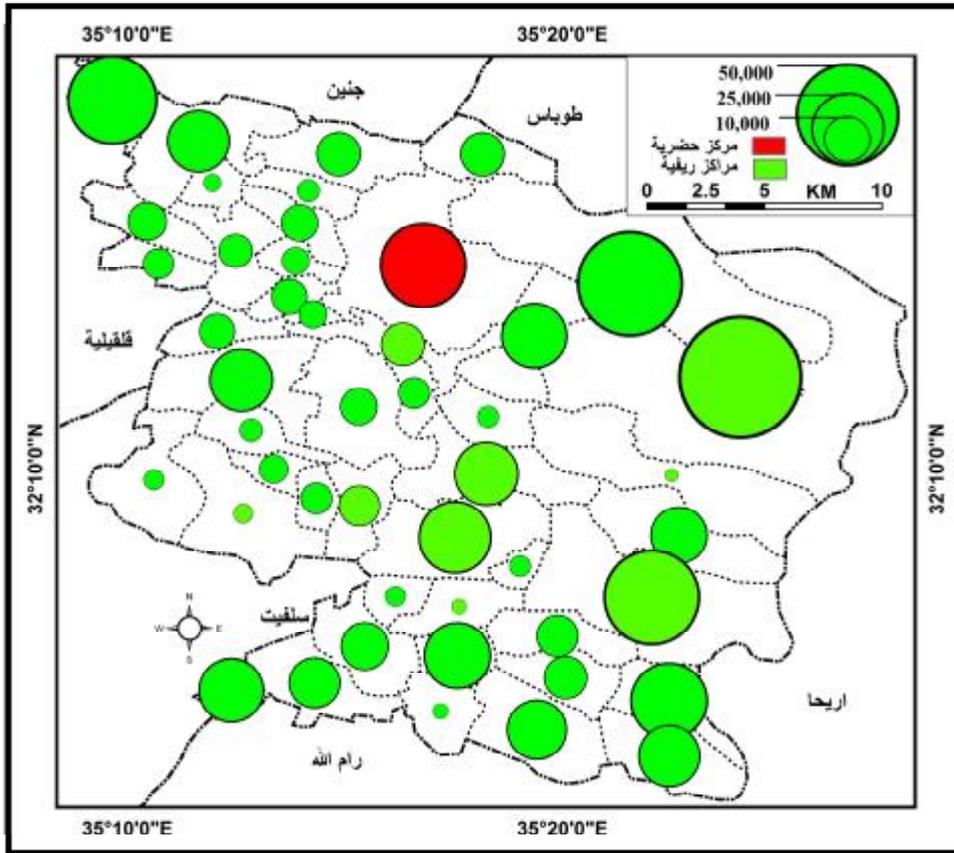
وباقى المراكز يبلغ عدد سكانها أقل من 500 نسمة⁽¹⁾. انظر الخريطة رقم (11)

4-التوزيع المساحي للمركز العمرانية:

يقصد بمساحة الحدود الإدارية لأي مركز عمراني، حسب ما ورد في المخطط الهيكلي، ما يعرف محلياً بنفوذ البلديات⁽²⁾، ويلاحظ من الخريطة رقم (12) أن المساحة تختلف من مركز عمراني لآخر، ولا يعتمد ذلك على عدد السكان فقط، لأن العلاقة الارتباطية بين عدد السكان والمساحة بلغت 0.5، بمعنى أن هناك عوامل أخرى مثل: المستوى الإداري، ومساحة الأرض المتوفرة، والبعد التاريخي للمركز العمراني.

خريطة (12)

التوزيع النسبي لمساحة الحدود الإدارية للمراكز العمرانية .



مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، عام 2007م، فلسطين، رام الله .

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع السابق، ص 29.

(2) وزارة الحكم المحلي، نابلس، 2006، بيانات غير منشورة.

يتبين من الخريطة رقم (12) أنه يمكن تقسيم المركز العمرانية من حيث المساحة إلى فئات عدة، حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الحكم المحلي .

أ- الحضرة:

يوجد في محافظة نابلس مدينة واحدة وهي مدينة نابلس.

ب- القرى:

يبلغ عدد المراكز (القرى) في محافظة نابلس 61 مركزاً عمرانياً وهي: برازية، برقة، ياصيد، بيت إمرين، نصف جبيل، سبسطية، إجستيا، طلوزة، الناقورة، الباذان، دير شرف، عصيرة الشمالية، النصرانية، زواتا، العقربانية، قوصين، بيت أيبا، بيت حسن، بيت وزن، عين شلبي، حوارة، عزموط، دير الحطب، بورين، صرة، سالم، عراق بورين، تل، بيت دجن، روجيت، كفر قليل، فردش بيت دجن، مادما، جوريش، بيت فوريك، عصيرة القبلية، عورتا، عوريف، أودلا، عينبوس، يالون، بيتا، الرجمان، زيتا زيتا جماعين، جماعين، أوصرين، عقربا، زعترة، تل الخشبة، بيتما، قبلان، قصر، تلفيت، السادية، مجدل بني فاضل، اللين الشرقية، قريوت، جالود، عمورية، دوما، فيما يبلغ مجموع سكان القرى نحو 137 ألف نسمة؛ أي ما نسبته 38% من إجمالي سكان المحافظة.⁽¹⁾ ، انظر خريطة رقم(12).

ج- مخيمات اللاجئين في المحافظة:

في البداية لا بد من الإشارة إلى أن البيانات الصادرة عن وكالة الأمم المتحدة بخصوص أعداد السكان اللاجئين مقسمة إلى ثلاثة أقسام؛ الأول: يتمثل في السكان اللاجئين القانطين داخل المخيمات، والثاني: اللاجئين القانطين خارج المخيمات، والثالث: إجمالي اللاجئين حسب مكان التسجيل، وليس مكان الإقامة.

لقد أقيمت مخيمات اللاجئين بين عام (1948 - 1953م)⁽²⁾ فأقام اللاجئين في الخيام في أطرف المدينة سنة 1953م، ثم بدأت عملية البناء بالحجر الأسمنت عوضاً عن الخيام، في مخيمات بلاطة، وعسكر، وعين بيت الماء في مدخلي المدينة، واستمرت الأبنية على سفوح جبل عيبال في الشمال، وجبل جرزيم في الجنوب .

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظة نابلس للإحصاء السنوي (2)، رام الله، فلسطين، 2010،

(2) موسوعة المدن الفلسطينية، مرجع سابق، ص343.

في سنة 1963م جرى توسيع لحدود المخيمات، وبلغت مساحة التوسع الإضافية لمخيم بلاطة، وعسكر، وعين بيت الماء حوالي 11.10 كم².⁽¹⁾

وقد اختلف ترتيب عدد سكان المخيمات في عام 2012م عنه في العام 1953م، ففي عام 1953م، كان الترتيب تنازلياً على النحو الآتي: (عسكر - بلاطة - عين بيت الماء) أما في عام 2012م فكان الترتيب على النحو الآتي: (بلاطة - عسكر - عين بيت الماء)، ويتبين من ذلك أن مخيمي بلاطة وعسكر تعد مخيمات كبيرة الحجم نسبياً.

د- الاستيطان في المحافظة:

لقد كانت محافظة نابلس قبل عام 1995م تضم أكبر تجمعات استيطانية على أراضيها؛ أي قبل انفصال محافظتي طوباس، وسلفيت عنها، حيث كان يتواجد فيها 53 مستوطنة من أصل 183 مستوطنة، منتشرة في الضفة الغربية في عام 1995م، وفي عام 2000م بلغ عدد المستوطنات 14 مستوطنة، وذلك لتقسيم المحافظة إلى ثلاث محافظات من أصل 216 مستوطنة في الضفة الغربية أي بنسبة 6.5% من إجمالي العام للمستوطنات، ويقوم في هذه المستوطنات حوالي 7295 مستوطناً في عام 2000م؛ أي أن نسبتهم تعادل 2% من إجمالي المستوطنين في الضفة الغربية. وتبلغ المساحة المبنية لهذه المستوطنات في المحافظة 11.8 كم²، أي بنسبة 8.1% من إجمالي المساحة المبنية لعام 2000م لمحافظة نابلس⁽²⁾. وفي عام 2012م بلغ عدد المستوطنات 11 مستوطنة من إجمالي المستوطنات البالغ عددها 144 مستوطنة في الضفة الغربية، ويقوم في هذه المستوطنات 14000 مستوطن ويشكلون 2.5% من إجمالي المستوطنين في الضفة الغربية⁽³⁾. أما بالنسبة لتصنيف هذه المستوطنات، فيمكن إيضاحه في الجدول رقم (2)، والغرض من إقامتها استعماري.

(1) أحمد غضية، رائد حنبي، استخدامات الأراضي في مدينة نابلس في الفترة 1994-2000، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 20، الجزء الأول، 2006، ص 246.

(2) إحسان شرمن اعمية، "المياه وأثرها على الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1967-2002" رسالة ماجستير، نابلس، 2005، ص 190 ص 192

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير إحصائي: المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، 2012.

جدول (2)

سنة تأسيس المستوطنة وتصنيفها في محافظة نابلس لعام 2000م :

المستعمرات	التصنيف	المساحة/دونم	عدد السكان	سنة التأسيس
متسبيه راحيل	غير معروف	741.	-	-
براخا	مدني	876.	174	1971
جيبنت	زراعي	1.332	150	1972
راحيل	مدني	744.	573	1977
شيلو	مدني	1.706	1580	1977
راحليم	مدني	1.172	1060	1979
شفي شمرون	مدني	0.744	573	1979
عيلي	زراعي	51.	195	1980
متسبيهشيلو	مدني	39.	752	1983
مجدليم	مدني	18.	154	1983
ألون موريه	مدني	2.754	1900	1984
يتمار	مدني	704.	541	1984
حمرا	مدني	0378	329	1984
يتسهار	زراعي	142.	-	2000

المصدر: المركز الجغرافي الفلسطيني، رام الله، 2007م.

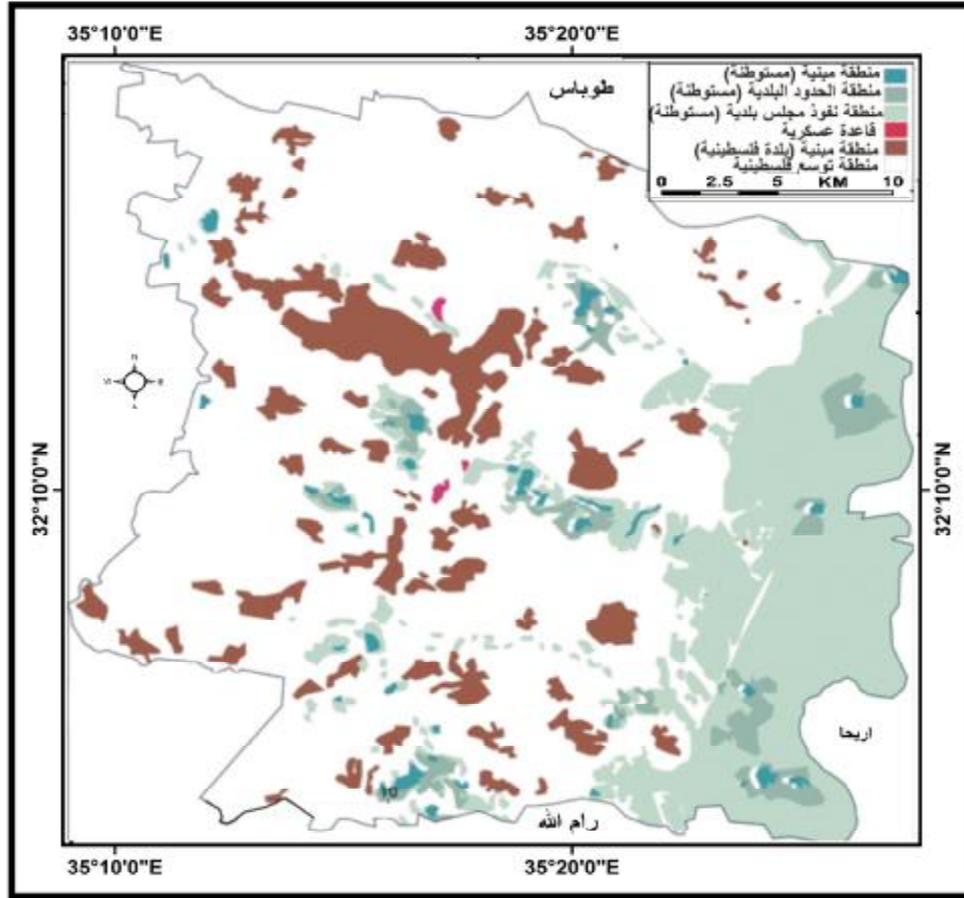
يتبين لنا من الجدول السابق ما يأتي:

- 1- هناك 10 مستوطنة من أصل 14 مستوطنة أقيمت لأغراض مدنية، وهذا يدل بشكل واضح على أن الغرض من إقامة هذه المستوطنات في هذه المحافظة هو غرض مدني (سكني) استعماري للسيطرة على الأرض الفلسطينية .
- 2- هناك ثلاث مستوطنات أقيمت للأغراض الزراعية ، ومن الملاحظ أن هذه المستوطنات الزراعية قائمة في منطقة غور الأردن، وذلك لملاءمتها للزراعة؛ حيث يتوفر المناخ الملائم، والمياه، والتربة الخصبة.
- 3- هناك مستوطنة واحدة غير معروفة التصنيف وهي مستوطنة (متسبيه رحيل) أما بالنسبة لتاريخ التطور الاستيطاني في المحافظة، فإنه يمكن القول إن فترة الثمانينات كانت الفترة النشطة استيطانياً؛ حيث أقيمت فيها 6 مستوطنات، بينما فترة السبعينات الأقل نشاطاً بقليل، أقيم فيها 5 مستوطنات، وهناك مستوطنة واحدة أقيمت في فترة التسعينيات،

ومستوطنتان غير معروفتي سنة الإنشاء حسب البيانات المتوفرة.⁽¹⁾

خريطة (13)

توضح الاستيطان والمناطق الأمنية في محافظة نابلس لعام 2009م.



المصدر

در : بيانات معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) 2009.

ومن خلال الخريطة رقم (13) يتضح أن الاستيطان الإسرائيلي يؤثر بشكل كبير على الاستخدام السكني في محافظة نابلس مستقبلاً، وذلك من خلال التوسع العمراني الاستيطاني في المحافظة في الجهات الغربية بشكل كبير، وهي مناطق التوسع العمراني الفلسطينية، وبذلك سوف تتقلص مساحة الاستخدام السكني مستقبلاً في المحافظة.

رابعاً: - التطور العمراني لمحافظة نابلس:

تحظى دراسة النمو العمراني باهتمام كبير من قبل الباحثين في جغرافية المدن، وذلك لما لتلك الدراسة من علاقة وثيقة بالدراسات التي تهتم بالمدن، كما يدل نمو المساحة العمرانية من

(1) إحسان شرمن إعمية، "المياه وأثرها في توجيه الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1967-2002"، رسالة

ماجستير، نابلس، 2005، ص 198-199.

حيث الكم، والنوع، والاستخدام على مدى المركزية الجغرافية التي تتمتع بها المراكز العمرانية، ودرجة ثقلها الوظيفي في إقليمها⁽¹⁾.

ومن جانب آخر فإن ظاهرة النمو العمراني ظاهرة عالمية، نشأت بتأثير ارتفاع درجة التحضر، ولكن الجغرافيين، والديموغرافيين، والمهندسين، وعلماء الاجتماع، والاقتصاد، حاولوا التوصل بدراساتهم إلى صيغة المدينة النموذج، التي تستغل ظروفها الطبيعية والبشرية، بشكل مناسب، وتستعين بهما في تحديد صيغة الوظيفة، التي يمكن تأديتها، والمساحة التي تستثمرها، وبقيت كل الدراسات قاصرة عن الوصول إلى الصيغة المثلى، بسبب اختلاف مقومات نشأة المدن وتطورها من جهة، وتباين معدلات الزيادة السكانية والوظيفة من جهة أخرى، إلا أن المدن تشترك في صفة واحدة هي النمو المساحي على حساب الأراضي المحيطة بها في محاولة منها لسد متطلباتها الوظيفية السكنية⁽²⁾.

وتضم المساحة العمرانية المباني السكنية، وغير السكنية، والمنشآت؛ كالمصانع، والمباني، والخدمات التعليمية، والصحية، والإدارية، والاستخدام التجاري المنفصل، والمختلط بالسكن، كما تتخللها الطرق، والأراضي الفضاء، التي تتخلل الكتلة السكنية، بالإضافة إلى المسطحات المائية والأراضي التي تم اعتمادها⁽³⁾.

والمراكز العمرانية في محافظة نابلس شأنها شأن المراكز العمرانية في الدول الأخرى، تتعرض إلى ظاهرة النمو العمراني بشكل كبير، نظراً للزيادة الطبيعية وغير الطبيعية، الأمر الذي ترك آثاراً سلبية على خريطة استخدام الأرض، ومن المتوقع أن تتفاقم بشكل كبير في المستقبل.

وإن دراسة التطور العمراني في محافظة نابلس ليس بالسهل؛ وذلك لعدم توفر خرائط قديمة للتطور العمراني، والخلط الوظيفي بين الاستخدامات المختلفة، بل إن الخرائط التي توفرت كانت للكتلة العمرانية، والامتداد العمراني، لذلك تعتبر دراسة التطور العمراني معبرة إلى حد كبير عن تطور الاستخدام السكني، ناهيك عن الخدمات التعليمية، والإدارية، والصحية، والتجارية، والصناعية، والطرق، وغيرها التي ترتبط بتطور الاستخدام السكني، كما أن الاستخدام السكني يشكل أعلى نسبة من أراضي المراكز العمرانية، وهذا ينطبق على الغالبية العظمى من دول العالم.

(1) آمنة أبو حجر، موسوعة المدن والقرى الفلسطينية، الجزء الأول، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،

عمان، الأردن، 2003، ص 441.

(2) رائد أحمد صالح، مرجع سابق، ص 40.

(3) رائد أحمد صالح، المرجع السابق، ص 43.

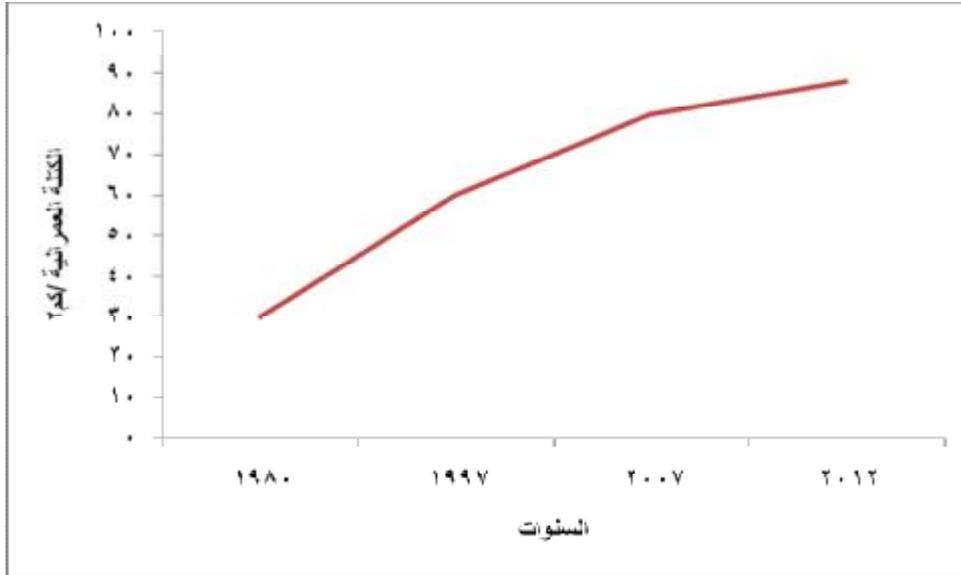
وسيتناول هذا المبحث دراسة الكتلة العمرانية لمحافظة نابلس، وأنماط النمو العمراني.

1- تطور الكتلة العمرانية:

من خلال دراسة قام بها معهد أريج (2005) تبين أن تطور العمران الفلسطيني في محافظة نابلس كان يسير ببطء قبل عام 1995م، وأخذ بالتسارع بعد عام 1995، وهذه السرعة كانت متوقعة بسبب الحرية التي وفرتها السلطة الوطنية الفلسطينية للسكان الفلسطينيين في مجال التطور العمراني، التي ما كانت لتحدث في فترة الاحتلال "الإسرائيلي".⁽¹⁾

شكل (3)

تطور الكتلة العمرانية لمحافظة نابلس للفترة من عام 1980م حتى 2012



المصدر : بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير المساكن والسكان والمنشآت، محافظة

ومن خلال شكل رقم (3) يمكن استنتاج ما يأتي:

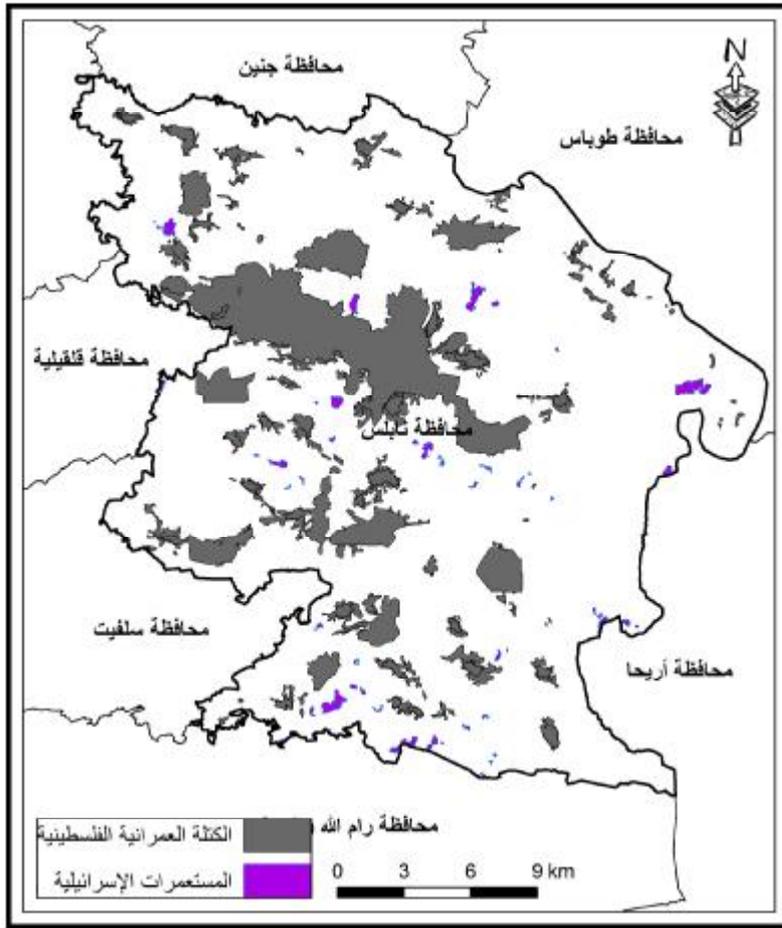
- بلغت مساحة الكتلة العمرانية عام 1980م نحو 30كم²، وعلى ذلك أصبحت الكتلة العمرانية تشكل 28.5% من إجمالي مساحة محافظة نابلس البالغة 605كم²، فيما تشكل هذه الكتلة 15% من مساحة الحدود الإدارية في ذلك العام.⁽²⁾

(1) معهد الأبحاث التطبيقية "أريج" أثر النشاطات العمرانية المختلفة على استخدام الأرض والمجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية، القدس، 2005م.

(2) بلدية نابلس، اتصال مع مهندس التخطيط بتاريخ 2010/6/25م

- بلغت مساحة الكتلة العمرانية عام 1997م حوالي 60 كم²، بمعنى أن الزيادة بلغت 30 كم²، وفي عام 2007 بلغت مساحة الكتلة العمرانية حوالي 80 كم²، وبالتالي بلغت الزيادة 20 كم²، انظر الخريطة رقم (14).
- بلغت مساحة الكتلة العمرانية عام 2012م نحو 88 كم² أو بنسبة 14.5% من مساحة الحدود الإدارية للمحافظة.⁽¹⁾ **خريطة (14)**

الكتلة العمرانية في محافظة نابلس لعام 2007م.



المصدر : الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطينيين، تقرير السكان والمساكن والمنشآت، نابلس، مصدر سابق، 2009، ص34.

(1) أحمد غضية، رائد حلبي، مرجع سابق، ص253-255.

خلاصة الفصل الأول

إن الظروف السياسية التي ألمت بمحافظة نابلس خاصة، ومحافظات الضفة الغربية عامة، لها الأثر الواضح على مختلف النواحي العمرانية، والاقتصادية، والسياسية، والإدارية وغيرها...، فبعد اتفاقية أوسلو باشرت وزارة الحكم المحلي بإعادة التقسيمات الإدارية للضفة الغربية، وتحظى مدينة نابلس بالمرتبة الثانية من حيث المساحة، وتختلف المراكز العمرانية من حيث المساحة، والحجم في المحافظة، ولكنها تمتاز بالتقارب.

وإن المحافظة تضم ضمن حدودها مستوطنات "إسرائيلية" يبلغ عددها 11 مستوطنة، وهناك مستعمرات قريبة من الحدود الإدارية لمحافظة نابلس، ويبلغ عددها 6 مستوطنات؛ منها: العسكري، والمدني، والزراعي، وتضم الجهة الشرقية من المحافظة أكبر تجمع استيطاني بينما أقل تجمع في جهة الجنوب الغربي.

ويقع في المحافظة ثلاثة مخيمات للاجئين؛ وهي: بلاطة، وعسكر، وعين بيت الماء، التي تشكل 26% من إجمالي السكان في المحافظة، وأكبر المخيمات هو مخيم بلاطة الذي يقع في الجنوب.

كما نستنتج أن هناك تبايناً بين المحافظة والمراكز العمرانية، من حيث الموقع، وعدد السكان، والمساحة، والصفات الإدارية للمراكز العمرانية، ومدى تركيز الوظائف والخدمات، وبالتالي لا بد أن يكون للمحافظة متطلبات تخطيطية خاصة بها، تتناسب مع ظروفها.

ومن خلال تطبيق مقاييس توزيع المراكز العمرانية تبين أن المراكز العمرانية في محافظة نابلس تتباعد بمسافات ليست كبيرة، بل إن التقارب بين بعض المراكز العمرانية، أدى إلى التهام الكتلة العمرانية لتلك المراكز، وعلى هذا من المرجح أن تكون محافظة نابلس تجمعاً سكانياً، متصلاً عمرانياً.

إن هناك جدلاً حول تصنيف المراكز العمرانية بين وزارة الحكم المحلي التي اتبعت الأساس الإداري، آخذة في عين الاعتبار البعد السياسي، وبين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الذي اعتمد على عدد السكان، والخدمات المتوفرة في كل تجمع سكاني، وعلى هذا تم تصنيف بعض التجمعات السكانية بالقرى، والريف، أو الضواحي، مع العلم أنها تقع داخل الحدود البلدية للمدينة، إلا أن التصنيفين يعتليهما بعض القصور، ولكن من الأفضل الاعتماد على تصنيف وزارة الحكم المحلي، وهي الجهة المخولة والمسؤولة عن اعتماد المخططات الهيكلية.

وقد تبين مما سبق أن هناك زيادة كبيرة في عدد المراكز العمرانية، والتي كانت حتى عام 1962م ثماني مراكز عمرانية، حتى أصبحت حتى عام 1997م 52 مركزاً عمرانياً (قرية)، وفي

عام 1998م أصبح عددها 56 قرية، بينما بقيت المخيمات ثلاثة كما هي، ويبدو أن هذه الزيادة في عدد المراكز العمرانية التي تخرج عن المعدلات المألوفة يسميه العلماء بالتحضر الشاذ، فالعديد من المدن لم تدخل الحياة الحضرية، أما الخطورة في أن تصبح القرى مدناً، وأن يسمح للمخططين بزيادة رقعة الأراضي السكنية على حساب الأراضي الزراعية، في حين لا تتوفر الإمكانيات لتقديم الخدمات المناسبة لسكان الحضر.

وأمكن تقسم أنماط العمران في المحافظة إلى ثلاثة أنماط، وعند دراسة الفئات الحجمية تبين أن مدينة نابلس هي كبرى المراكز العمرانية في محافظة نابلس، كما أنها المدينة المهيمنة وظيفياً، ولعل التغيرات الديمغرافية التي حدثت تركت آثاراً سلبية على خريطة استعمالات الأراضي؛ الأمر الذي أدى إلى استمرار النمو العمراني بوتيرة مختلفة من فترة لأخرى، ومن منطقة لأخرى، ومن الواضح أن ثمة ارتباطاً بين عدد السكان والمساحة العمرانية.

وبخصوص ما تشغله المساحة العمرانية من الحدود الإدارية، فتختلف من مركز عمراني لآخر، إذ تراوحت النسبة من (15% - 42.27%) فيما كانت الحدود فضفاضة في المحافظة من جهة الشمال والجنوب، ولذلك لديها إمكانية لاستيعاب سكان جدد حسب المساحة الإدارية المتوفرة. كما يلاحظ أن النمو العمراني بالمراكز العمرانية يتخذ ثلاثة أنماط؛ هي: النمو المخطط، والنمو غير المخطط، ونمو السكن الخاص.

الفصل الثاني الاستخدام السكني والعوامل المؤثرة فيه

- أولاً- الاستخدام السكني للأرض في محافظة نابلس.
- ثانياً- العوامل المؤثرة في الاستخدام السكني للأرض.
- ثالثاً- العلاقة المكانية بين الاستخدام السكني والاستخدامات الأخرى.

أولاً: - الاستخدام السكني للمراكز العمرانية في محافظة نابلس.

يُعدُّ الاستخدام السكني من أكثر أنواع الاستخدامات ديناميكية، فهو سبب للتغيرات الاجتماعية، والجغرافية، والتركيب المهني، ومستوى الدخل والمعيشة⁽¹⁾، وعلى الرغم من أن الاستخدام السكني يعتبر من الاستعمالات التي لا يتضح فيها المردود الاقتصادي كاستعمالات الأخرى، فإنه ذو أثر اجتماعي كبير على التجمعات السكانية، إذ يرى الإقتصاديون أن الوحدة السكنية هي أصل من الأصول الرأسمالية، التي تستخدم في إشباع الاستهلاك، بالإضافة إلى أنها وسيلة من وسائل الاستثمار الذي يعود بعوائد وأرباح عالية نوعاً ما، مقارنة بوسائل الاستثمار الأخرى، أما من ناحية الاستهلاك، فإن الوحدة السكنية تزود المستهلك بخدمة الإسكان، والانتفاع بها في كونها مكاناً للإقامة، وتربية أولاده، وممارسة حياته المعيشية، ومن ناحية الاستثمار فإن امتلاك الوحدة السكنية وشرائها، يمثل اختباراً للمستهلك حيث يضع جزءاً من ثروته في هذا الأصل الرأسمالي لاستثماره، وجني العوائد منه إما بالإقامة في الوحدة السكنية، أو بتأجيرها.⁽²⁾

وهناك اختلاف في دراسة المسكن، والاستخدام السكني، إذ نجد من تقسيم المناطق السكنية وفقاً لطرز العمارة، أو لمتوسط عمر المساكن، أو حسب المستويات الاجتماعية والاقتصادية للسكان، أثراً في النمو السكاني، مع العلم أن معظم الدراسات الأوروبية، والأمريكية تتبع التقسيم الأخير.⁽³⁾

واعتمد (رائد أحمد صالح) في دراسته للاستخدام السكني للأرض في محافظات غزة، على أنماط السكن المختلفة (المسكن الشعبي، والفيلات، والعمارة، والعمارة المقسمة إلى شقق، بجانب المساكن المؤقتة مثل: أكواخ الصفيح، وقد أخذ بعين الاعتبار دراسة عدد من المتغيرات مثل: تاريخ البناء، ومادته، ونمط الملكية، ومتوسط عدد الغرف، ومتوسط عدد الأفراد في الغرفة وغيرها).⁽⁴⁾

وتناول (فتحي مصيلحي) الاستخدام السكني بالقرية المصرية، بناء على عمر المبنى، ومادته، والحالة الاقتصادية، فقسم المنطقة السكنية إلى ثلاثة أقسام وهي: السكن القديم الفقير، والسكن الحديث الجديد، والسكن الجيد في مناطق الإحلال، وقد استخدم عدد من الباحثين في أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، والدول العربية، ومناطق أخرى في العالم، أسلوباً إحصائياً

(1) عمر محمد علي، استخدام الأرض في مدينة إدفو " دراسة جغرافية "، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية، العدد السادس والأربعون، الجزء الثاني، 2005، ص159.

(2) فاروق صالح الخطيب، تقدير دالة الطلب على الإسكان في مدينة جدة، ط1، 1984، ص13.

(3) أحمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، ط3، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985م.

(4) رائد أحمد صالح، مرجع سابق، ص57.

حديثاً، يعرف بالتحليل العاملي، وقد شاع هذا الأسلوب في النصف الثاني من القرن العشرين، ويتناول التحليل العاملي التركيب الاجتماعي، والاقتصادي، والسكاني، وخصائص المسكن (أي التركيب الداخلي للمدن) (1).

ومن خلال هذا الأسلوب يمكن تصنيف التجمعات السكنية حسب خصائص البيئة المحلية لكل تجمع.

أما في محافظة نابلس فتباينت دراسة تقسيم المسكن، والمنطقة السكنية، فالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قسم المسكن حسب نوع المبنى إلى فيلا، وعمارة وخيمة وبراكية(*)، كما قسم المساكن حسب الملكية على القطاع أو الجهة التي يتبعها مالك المبنى، وليس الجهة التي تشغل المبنى، وقسمت المباني إلى مبانٍ خاصة، وحكومية، وخيرية، ووقفية، ومساكن وكالة الغوث، وأخرى، كأن يكون المبنى مملوكاً لأكثر من جهة، أو مملوكاً لجهة حكومية أجنبية، أو لهيئة غير وكالة الغوث. (2)

ونستنتج مما تقدم أن هناك تبايناً في تناول الاستخدام السكني ونمط المسكن، ويمكن أن يعزى ذلك إلى البيانات المتوفرة، بالإضافة إلى الهدف من الدراسة.

وفي هذا الصدد لا بد أن نفرق بين مساحة الإسكان الكلية، ومساحة الإسكان الصافي.

مساحة الإسكان الكلية (3):

وهي عبارة عن إجمالي مساحة الموقع السكني الخالص، مضافاً إليها نصف مساحة الشوارع المحيطة به، وربع مساحة تقاطع هذه الشوارع، وفي بعض الحالات الاستثنائية كحالة الشوارع الرئيسية الواسعة المستعملة للمرور الطولي، يستبعد مثل هذه الشوارع من المساحة، وفي بعض الحالات عندما يزيد عرض الشارع على 30 متراً، لا تشمل المساحة الإجمالية للإسكان أي مساحة بعد 15 متراً من حد الملكية، وعندما تكون المساحة ملاصقة لحديقة عامة كبرى، أو أرض مقابر، أو مسطح مائي، أو مساحات كبيرة من الأرض تتبع مؤسسات، أو مساحة مفتوحة على

(1) رائد أحمد صالح، مرجع السابق، ص 58.

(*) البراكية: هي مبنى قائم بذاته، يتكون من غرفة واحدة أو أكثر، وتتكون المادة الغالبة للجدران من الزنك، والصاج، أو الأسبست، ولا يتم حصرها في التعداد إلا إذا كانت مشغولة.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، تقرير المباني، الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين، 2008، ص 26 ص 27.

(3) رائد أحمد صالح، المرجع السابق، ص 58

الدوام مع عدم وجود أي شوارع تخترقها، فإنه من المسموح به عند حساب المساحة الإجمالية لموقع الإسكان، عمل إضافة مثل ما عمل في الشوارع الواسعة، التي تزيد عن 30 متراً، ويوصى بأن المساحة التي ستضاف من الأرض المفتوحة إلى المساحة الكلية لا تتعدى 15 متراً من حد الكتلة.

مساحة الإسكان الصافي⁽¹⁾:

وهي المساحة الإجمالية المخصصة للخدمات السكنية؛ أي عبارة عن قطعة الأرض المقام عليها المبنى السكني، والحوش الأمامي، والجانبية، والخلفي، وبالنسبة للمساحات المخصصة لإقامة عمارات سكنية متعددة الطوابق فتُخصص الأرض المحيطة بالعمارات للخدمات السكنية، وتشمل الهيكل السكني مضافاً إليه استعمالات الأرض المحيطة بالمبنى، والمخصصة لأغراض التربية ولعب الأطفال، ونشر الغسيل، وأماكن وقوف السيارات، وغيرها من الاستعمالات، ويخرج من هذه المساحة الاستعمالات التجارية، والصناعية، والأعمال المحلية التي لا تقع مباشرة تحت العمارات، والجراجات التجارية غير الموجودة تحت المباني، والحدائق العامة، ودور العبادة.

وستعتمد الطالبة في دراستها لمساحة الاستخدام السكني على مساحة موقع الإسكان الصافي، وذلك لسببين؛ الأول هو: الدقة في حساب مساحة موقع الإسكان الصافي؛ لأنه عند حساب مساحة موقع الإسكان الكلية، يستوجب الأمر دراسة مفصلة للطرق بجانب صعوبة تقدير المساحة، التي يجب أن تضاف إلى مساحة كل مسكن وذلك لاختلاف اتساع الشوارع والمفتريات. والثاني: استخدام الطرق للسكن وغير السكن، وعلى هذا فليس من الإنصاف إضافة الطرق إلى الاستخدام السكني فقط.

ثمة ضرورة عند دراسة الاستخدام السكني، وهي أن نتناول الأساس التاريخي لهذا الاستخدام، ولا ريب أن هذا يتطلب توفير خرائط لاستخدامات الأرض، تغطي فترات عدة، وعليه يمكن الحصول على تطور مساحة الاستخدام السكني، من خلال حاصل ضرب أعداد المباني المستخدمة للسكن، والمسكن، والعمل معاً، في متوسط مساحة المبنى.⁽²⁾

ومما لا شك فيه أن هذه المباني، التي تم حصرها لا تعبر تماماً عن جميع المباني التي كانت قائمة خلال الفترات السابقة، إذ إن العديد منها هُدم، وأعيد بناؤه، إما في نفس الفترة، أو في فترة أخرى، كما أن جزءاً من هذه المباني، التي تم هدمها لم تبْن؛ لذلك من المفيد تقدير عدد المباني التالفة، ولا سيما للفترة قبل عام 1948م، وكذلك للفترة من (1948 - 1967م)، وهي

(1) رائد أحمد صالحه، مرجع سابق، ص 59

(2) رائد أحمد صالحه، المرجع السابق، ص 60

الفترات التي شهدت أكبر عدد من المباني التالفة، وذلك بحكم تاريخ بناء المسكن، والجدول (3) يبين تطور مساحة الاستخدام السكني على مستوى المحافظة للفترة من (1947-2007م) .

1- تطور مساحة الاستخدام السكني في محافظة نابلس:

جدول (3)

تطور مساحة الاستخدام السكني في محافظة نابلس للفترة من قبل (1948-2007م) بالدونم .

الفترة	مساحة الإستخدام السكني بالدونم	نسبة الزيادة % عن الفترة السابقة	% من إجمالي المحافظة
قبل عام 1984	538	-	2.6
1967-1948	1295	140	6.2
1977- 1968	842	35-	4.1
1987-1978	1102	30.8	5.4
1997- 1988	1501	36	7.4
2007- 1998	14569	870	72.4
غير مبين	259	-	1.2
المجموع	20106		100

المصدر :

1. تم الحصول على عدد المباني من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، تقرير المباني، 2007، ص106.
 2. تم الحصول على عدد المباني المستخدمة للسكن والعمل معاً من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007، النتائج النهائية، تقرير المباني، الأراضي الفلسطينية، 2008م، ص106.
 3. تم الحصول على الكتلة السكنية من حاصل ضرب عدد المباني مضروباً في متوسط مساحة المبنى 213.3م².
 4. متوسط مساحة المبنى : حدد الجهاز المركزي الفلسطيني متوسط مساحة المبنى للمراكز الحضرية 238.2م²و المناطق الريفية 188.4م²، واعتمدت الطالبة على جمع المتوسطين وقسمتهما على اثنتين: $238.2 + 188.4 / 2 = 213.3$ م².
- وفي ضوء ما توفر من بيانات يمكن تقسيم تطور الكتلة السكنية إلى أربع فترات، كما يوضحها الجدول رقم (3) فيما يلي:

أ- الاستخدام السكني قبل 1948:

بلغت مساحة الكتلة السكنية حتى عام 1947 نحو 538 دونماً، وأهم ما يميز هذه الفترة أن البناء بدأ يمتد نحو الغرب، والشمال الغربي بشكل ملحوظ، وذلك يرجع إلى تضرس المنطقة الشرقية، وهناك العديد من المباني التي أُلقت، واستبدلت بها مبانٍ جديدة، وتقدر نسبة المباني التي أُلقت بما يزيد على 46% من إجمالي المباني في تلك الفترة.⁽¹⁾ وهذا أثر بشكل كبير على مساحة الاستخدام السكني.

ب- الاستخدام السكني خلال الفترة من (1948 - 1967) :

شهدت هذه الفترة زيادة في مساحة الاستخدام السكني، إذ بلغت 1295 ونماً بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو 140%، ويلاحظ في هذه الفترة أن مساحة الاستخدام السكني شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في محافظة نابلس، ويرجع سبب هذا الارتفاع لعامل الهجرة المفاجئة، التي وفدت إلى المحافظة عقب نكبة عام 1948م، ومن أكثر المراكز العمرانية التي شهدت تطوراً في هذه الفترة هي: مدينة نابلس، ويعزى ذلك لاستقبالها عدداً كبيراً من اللاجئين، حيث أقامت وكالة الغوث الدولية ثلاثة مخيمات للاجئين في مدينة نابلس، وهي مخيم عسكر، ومخيم بلاطة، ومخيم عين بيت الماء، واستمر الركود، والجمود في حركة البناء حتى أواخر الستينات.

ج- الاستخدام السكني للفترة من (1968 - 1977):

بلغت مساحة الاستخدام السكني خلال هذه الفترة 842 دونماً، وقد شهدت هذه الفترة انخفاضاً في مساحة الكتلة السكنية بنسبة نقصان نحو 35%، ويرجع ذلك إلى سياسة الاستيطان "الإسرائيلي"، وسوء الأوضاع الاقتصادية و البطالة، وهجرات نازحة من المحافظة إلى الدول العربية، وعدم الاستقرار .

د- الاستخدام السكني خلال الفترة من (1978 - 1987) :

كان لزيادة أعداد السكان، وارتفاع مستوى المعيشة، أثره في زيادة مساحة الكتلة السكنية التي شكلت نحو 1102 دونماً، بزيادة سنوية نحو 30.8%. وبالتالي شكلت مساحة الاستخدام السكني من إجمالي المحافظة حوالي 5.4%.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المساكن والسكان والمنشآت، في محافظة نابلس، تقرير المباني 2009، ص108.

هـ- الاستخدام السكني للفترة من (1988 - 1997) :

شكلت مساحة الاستخدام السكني في محافظة نابلس في هذه الفترة 1501 دونماً، وبالتالي بلغت نسبة الزيادة بنحو 36%، وقد شهدت هذه الفترة نمواً في الاستخدام السكني بشكل كبير، ويرجع ذلك إلى الزيادة السكانية، واستقرار الوضع السياسي والاقتصادي، فضلاً عن قيام العديد من مشاريع الإسكان بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م، وزيادة الطلب على المساكن ، وبالتالي زادت مساحة الاستخدام السكني من إجمالي المحافظة حوالي 7.4%.

و- الاستخدام السكني للفترة من (1998-2007) :

في هذه الفترة يلاحظ تطور مساحة الاستخدام السكني عن العام 1988-2007، حيث بلغت مساحة الاستخدام السكني 14569 دونماً، وبالتالي بلغت نسبة الزيادة نحو 870% من مساحته عام 2007م، وبالتالي زادت مساحة الاستخدام السكني حيث شكلت نحو 72.4% من إجمالي المحافظة ، وبالتالي شكلت مساحة الاستخدام السكني للفترة من (1948-2007م) حوالي 20106 دونماً. يتضح مما تقدم أن هناك حركة بناء مستمرة، تختلف وتيرتها من عام لآخر، ومن اتجاه لآخر؛ مما يؤثر على مساحة الاستخدام السكني.

2- الاستخدام السكني الحضري والريفي على مستوى محافظة نابلس لسنة 2008م

- أ- بلغت مساحة الاستخدام السكني الحضري 60% من المساحة الكلية للمحافظة.⁽¹⁾
- ب- بلغت مساحة الكتلة السكنية من الإجمالي المحافظة 20106 دونماً حتى عام 2007.
- ج- سيادة الاستخدام السكني الحضري بما في ذلك المخيمات، إذ يشكل 80% من إجمالي الاستخدام السكني بالمحافظة، بينما باقي النسبة للاستخدام السكني الريفي.⁽²⁾

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المساكن والسكان والمنشآت، في محافظة نابلس ، 2009، ص48

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المساكن والسكان والمنشآت، في محافظة نابلس ، 2009، ص48

مؤشرات نمو الكتلة السكنية:

هناك العديد من المؤشرات التي تدل على نمو الكتلة السكنية، ومنها أعداد المباني ومساحة البناء، وأعداد الرخص الممنوحة للسكان، وأعداد القوى العاملة.⁽¹⁾ وسيتم دراسة المؤشرات من خلال النقاط الآتية:

أ- رخص الأبنية:

تعتبر بيانات رخص الأبنية من المؤشرات المهمة على نشاط قطاع الإنشاءات، والذي يؤثر بدوره على الأنشطة الاقتصادية، وإن الأوضاع الاقتصادية والسياسية، التي مرَّ بها سكان محافظة نابلس، قد أثرت على النمو العمراني للمحافظة من ناحيتين، فتدري الأوضاع الأمنية والاقتصادية قد زاد من قيمة الديون المستحقة للبلدية على المواطنين، وعملت تلك الظروف على انخفاض إقبال المواطنين على تشييد المباني من ناحية أخرى.

ويستدل على ذلك من خلال اختلاف رخص البناء الصادرة في مدينة نابلس؛ حيث بلغ عدد الرخص الصادرة في مدينة نابلس لإقامة مبانٍ حديثة، أو إضافة طوابق لمبانٍ مقامة، بما يشمل كافة الاستعمالات حوالي 1104 رخصة في العام 1995م، بينما بلغ عدد الرخص الصادرة عن البلدية 805 رخصة في العام 2006م.⁽²⁾

وبلغ عدد الرخص الصادرة في العام 2008م في مدينة نابلس نحو 1058 رخصة، وقد بلغت المساحة المرخصة للبناء 3097 ألف متراً مربعاً، منها 2658 ألف متر مربع مساحات جديدة، و 439 ألف متر كمساحات قائمة، وفيما بلغ عدد الرخص الصادرة في العام 2009م عن السلطة المحلية والتنظيم المحلي في مدينة نابلس 1325 رخصة بناء، في حين بلغت المساحة المرخصة للبناء 4076 ألف متر مربع كمساحات جديدة، و 367 ألف متر مربع كمساحات قائمة، ويلاحظ أن عدد الرخص عام 2008م أقل مما هو عليه في العام 2009م بنسبة 25.2%.⁽³⁾

(1) رائد أحمد صالح، مرجع سابق، ص 68

(2) عمار عمران، مرجع سابق، ص 126

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، محافظة نابلس الإحصاء السنوي (2) أغسطس 2010م، ص 49.

جدول (4)

عدد رخص الأبنية الصادرة في مدينة نابلس في الفترة 1995 - 2009م

السنة	عدد رخص الأبنية	المساحة م ²	نسبة التغير للعام السابق في عدد الرخص
1995	1104	448202	
1996	1150	458493	%4.2
1997	1281	410396	%11.4
1998	1363	506634	%6.4
1999	1602	468173	%17.5
2000	1405	393231	%12.3-
2001	1006	320189	%28.4-
2002	408	108044	%59.4-
2003	926	290505	%127
2004	969	335863	%4.6
2005	844	379246	%12.9-
2006	805	363144	%4.6
2008	1058	3097	
2009	1325	4076	%25.2
المجموع	12863	4483120	

المصدر : بلدية نابلس قسم التخطيط، تقرير غير منشور ، صدر بتاريخ 27/5/2010م بناءً على طلب الباحثة، ص 1- 11.

ب- استخدام الحديد والصلب:

هناك زيادة طفيفة في القيمة النقدية لاستيراد الحديد والصلب، فكانت عام 2004م 66773 دولاراً أمريكياً، بينما في عام 2005م بلغت 70942 دولاراً أمريكياً، وفي عام 2010م بلغت 79913 دولاراً أمريكياً.⁽¹⁾

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، محافظة نابلس ، إحصاءات التجارة الخارجية ، 2009، نتائج أساسية، ص 87.

3- الاستخدام السكني على مستوى المراكز العمرانية في محافظة نابلس لعام 2007م.

-الاستخدام السكني الحضري:

تغطي الكتلة السكنية أعلى نسبة من المساحة العمرانية، وتؤكد ذلك الدراسات التي توصلت لها كل من ندركرن (Nedercom) عام 1980م، وإدوارد وهيرل (H. Edward, F.R. Hearle) في نفس السنة، وهو ما يشغله الاستعمال السكني نحو 39% من المساحة المعمورة من المدن، بينما تشير دراسة أخرى إلى أن الاستعمال السكني في المدن الأمريكية تشكل نسبة تتراوح ما بين 27-52%، وكانت هذه النسبة في بعض المدن العربية على النحو التالي: 67% في عمان، و 29% في دمشق، و56.5% في مدينة العريش، و61% في مدينة غزة⁽¹⁾.

أما عن مساحة الكتلة السكنية للمراكز العمرانية، فلم تبين الخرائط المتوفرة لاستخدامات الأرض مساحة الكتلة السكنية، التي تتداخل مع الاستخدامات الأخرى، مما يشكل صعوبة وضع حدود فاصلة بين المناطق السكنية، والاستخدامات الأخرى، لذلك سيتم دراسة الاستخدام السكني على مستوى الأحياء في مدينة نابلس، وسيتم الحصول على مساحة الكتلة السكنية لكل مركز عمراني، من خلال ضرب عدد المباني المكتملة المستخدمة للسكن، والمسكن والعمل معاً، بما فيها المباني التي تقع تحت التشييد المغلقة في متوسط مساحة المبنى، غير أن أحداً لم يستطع تحديد متوسط مساحة المبنى بشكل دقيق، إذ اختلفت مساحة المسكن بين مركز عمراني وآخر، وكذلك تختلف بين مسكن وآخر داخل المركز الواحد، ويمكن أن يعزى ذلك إلى الاختلاف في مصادر الدخل، والمستوى الاقتصادي، والحرفة، والملكية، ونوع المبنى، ناهيك عن الظروف السياسية، بجانب السياسات التي اتبعت من أجل التنمية العمرانية، خلال فترة الانتداب البريطاني، وفي عهد الإدارة الأردنية، وأثناء فترة الاحتلال "الإسرائيلي"، ثم بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية

(1) رائد أحمد صالح، مرجع سابق، ص72

جدول (5)

الاستخدام السكني الحضري، والريفي في محافظة نابلس حتى عام 2007م.

نسبة الكتلة العمرانية من الحدود الإدارية	مساحة الحدود الإدارية بالدونم	نسبة الكتلة السكنية من الكتلة العمرانية	مساحة الكتلة العمرانية بالدونم	مساحة الاستخدام السكني بالدونم	عدد المباني *	المركز
0	11000	0	0	70.5	374	برازية
2.5946	18500	28.3	480	136.1	722	برقة
13.043	9200	5.4	1200	64.8	344	ياصيد
40.087	8232	2.9	3300	98	520	بيت امرين
4.898	4900	6.4	240	15.4	82	نصف جبيل
0	6900	0	0	95.5	507	سبسطية
18.333	1800	5.9	330	19.5	104	اجستيا
175.81	1422	3.1	2500	79.5	422	طلوزة
32.727	5500	3	1800	51	268	الناقورة
14.615	13000	4.3	1900	83	440	الباذان
66.667	7200	1.8	4800	86	457	دير شرف
2.8571	35000	27.6	1000	276.3	1467	عصيره الشمالية
3.5714	14000	9.6	500	48	255	النصارية
22.222	3600	8.3	800	66.8	355	زواتا
10.638	3121	8.8	332	29.2	155	العقرانية
93.333	4500	1.3	4200	55.5	295	قوصين
6.6667	6000	29.1	400	116.4	618	بيت ايبا
9.1816	5010	7.6	460	35.2	187	بيت حسن
0.8108	37000	12.8	300	38.4	204	بيت وزن
54.341	1820	14.4	989	142.6	757	عين شبلي
3.5225	5110	5.8	180	10.5	56	عزموط
28.02	45325	46.3	12700	58875	24717	نابلس
17.391	11500	3.4	2000	68.2	362	دير الحطب
0	5900	0	0	68.2	362	صرة
9.3204	10300	8.9	960	85.9	456	سالم
21.333	1500	8.5	320	27.3	145	عراق بورين
63.158	1900	12	1200	144.3	766	تل

نسبة الكتلة العمرانية من الحدود الإدارية	مساحة الحدود الإدارية بالدونم	نسبة الكتلة السكنية من الكتلة العمرانية	مساحة الكتلة العمرانية بالدونم	مساحة الاستخدام السكني بالدونم	عدد المباني *	المركز
0.8163	44100	33	360	118.6	630	بيت دجن
9.5238	4200	35.7	400	142.8	758	كفر قليل
11.792	4240	4.4	500	22.4	119	فروش بيت دجن
17.647	3400	10	600	60.2	320	مادما
2.8755	45210	6.1	1300	79.5	422	بورين
79.518	8300	5.6	6600	370.9	1969	بيت فوريك
90.909	5500	15.7	5000	785.6	417	روجيت
36.923	13000	1.5	4800	72.7	386	عصيره القبيلة
9.3168	16100	12.3	1500	184.6	977	عورتا
87.5	4000	2.6	3500	91.5	486	عوريف
1.5393	9420	22.2	145	32.2	170	أودلا
12.406	7980	18.1	990	180.1	956	حواره
29.817	8720	3	2600	78.1	415	عينبوس
2.965	7420	1.5	220	3.3	18	يالون
0.7333	120000	33	880	290.5	1542	بيتا
3.5	12000	0.1	420	0.7	4	الرجمان
62.451	1012	9.0	632	57.2	304	ريتا جماعين
5.303	19800	17.8	1050	187.4	995	جماعيين
29.545	2200	8.2	650	53.5	284	أوصرين
1.6092	43500	36.8	700	257.7	1368	عقريا
18.182	2200	0.4	400	18.8	10	زعترة
83.799	1432	0	0	0.9	5	تل الخشبة
55.556	1800	9.6	1000	95.9	509	يتما
19.412	3400	35.1	660	231.9	1231	قبلان
6.0976	8200	8.2	500	41.2	219	جوريش
4.4944	8900	31.5	400	126	664	قصره
6.4706	17000	8	1100	78	414	تلفيت
5.5556	10800	11.8	600	71.2	377	الساوية
0.5714	28000	46.8	160	75	398	مجدل بني فاضل

نسبة الكتلة العمرانية من الحدود الإدارية	مساحة الحدود الإدارية بالدونم	نسبة الكتلة السكنية من الكتلة العمرانية	مساحة الكتلة العمرانية بالدونم	مساحة الاستخدام السكني بالدونم	عدد المباني *	المركز
2.88	12500	21.1	360	76.1	404	اللبن الشرقية
45.455	1320	12.2	600	73.4	390	قريوت
14.224	2320	4.8	330	15.8	84	جالود
10.084	8925	9.8	900	8.8	47	عمورية
1.1111	18000	31.6	200	63.3	336	دوما
4.1905	21000	33	880	290.5	1542	بيتا
		76.3	85428	65223.4	47053	إجمالي محافظة نابلس

المصدر : * عدد المباني مشتملة على البراكبية والخيمة.

1- تم الحصول على عدد المباني من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007م، بيانات غير منشورة، 2009م.

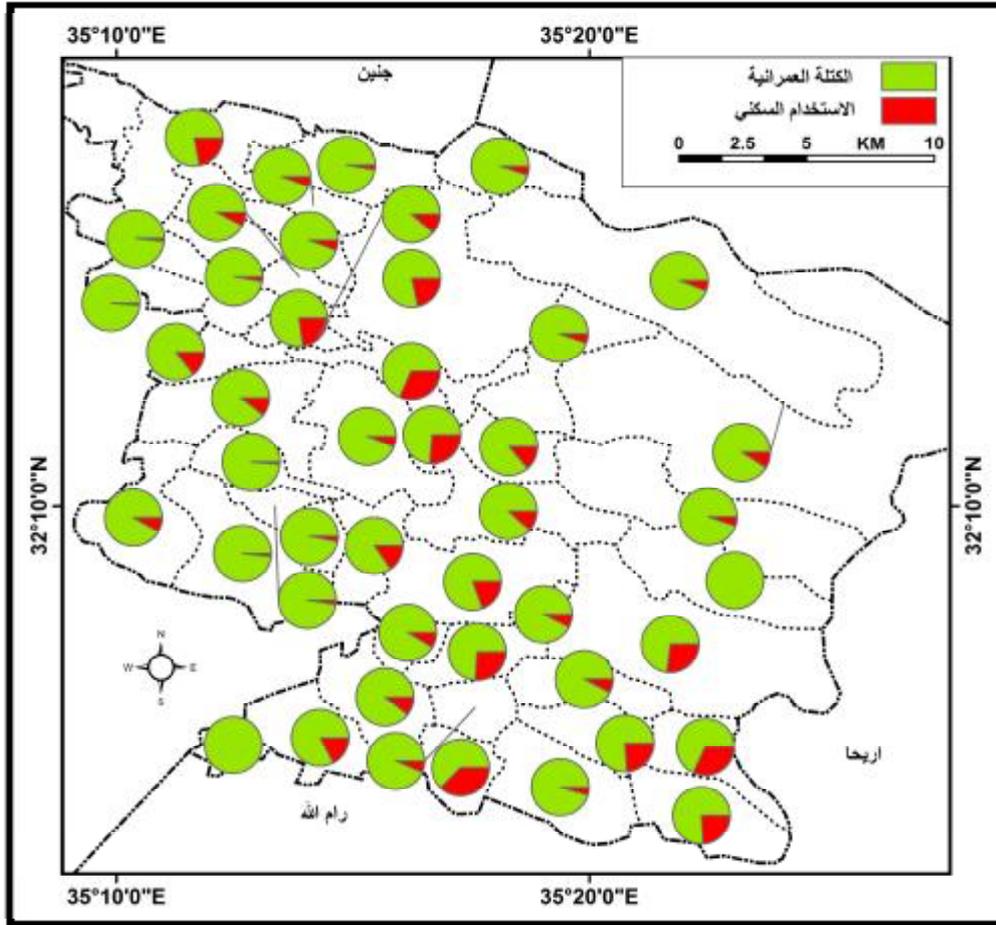
2- متوسط مساحة المبنى: حدد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني متوسط مساحة المبنى للمراكز العمرانية الحضرية 238.2م²، وللناطق الريفية 188.4م²، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، مسح ظروف المسكن ، 2007م) .

3- مساحة الكتلة العمرانية : تم الحصول عليها من قسم التخطيط، المخطط الهيكلي لمدينة نابلس (المساكن) ، 2012م.

4- مساحة الحدود الإدارية: وزارة الحكم المحلي، نابلس، بيانات غير منشورة، 2010م.

خريطة (15)

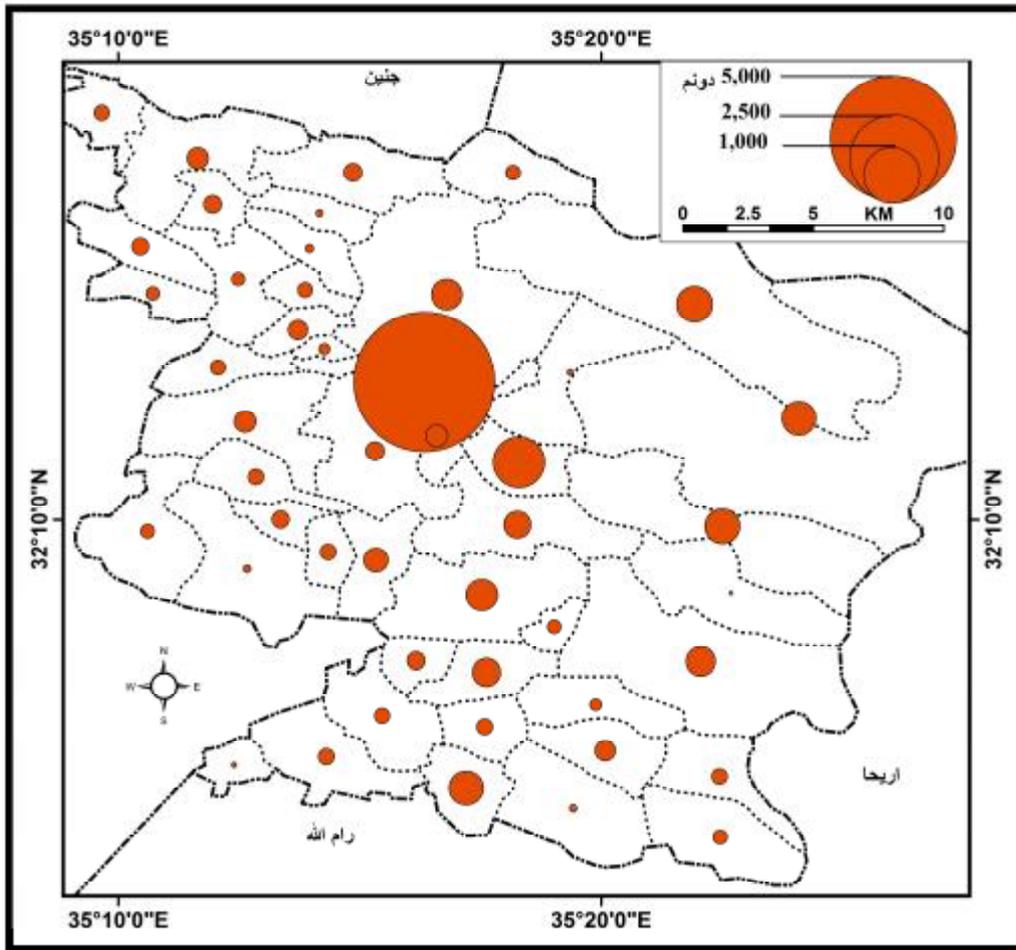
التوزيع النسبي للاستخدام السكني من الكتلة العمرانية في محافظة نابلس 2007م



المصدر : جدول (5).

خريطة (16)

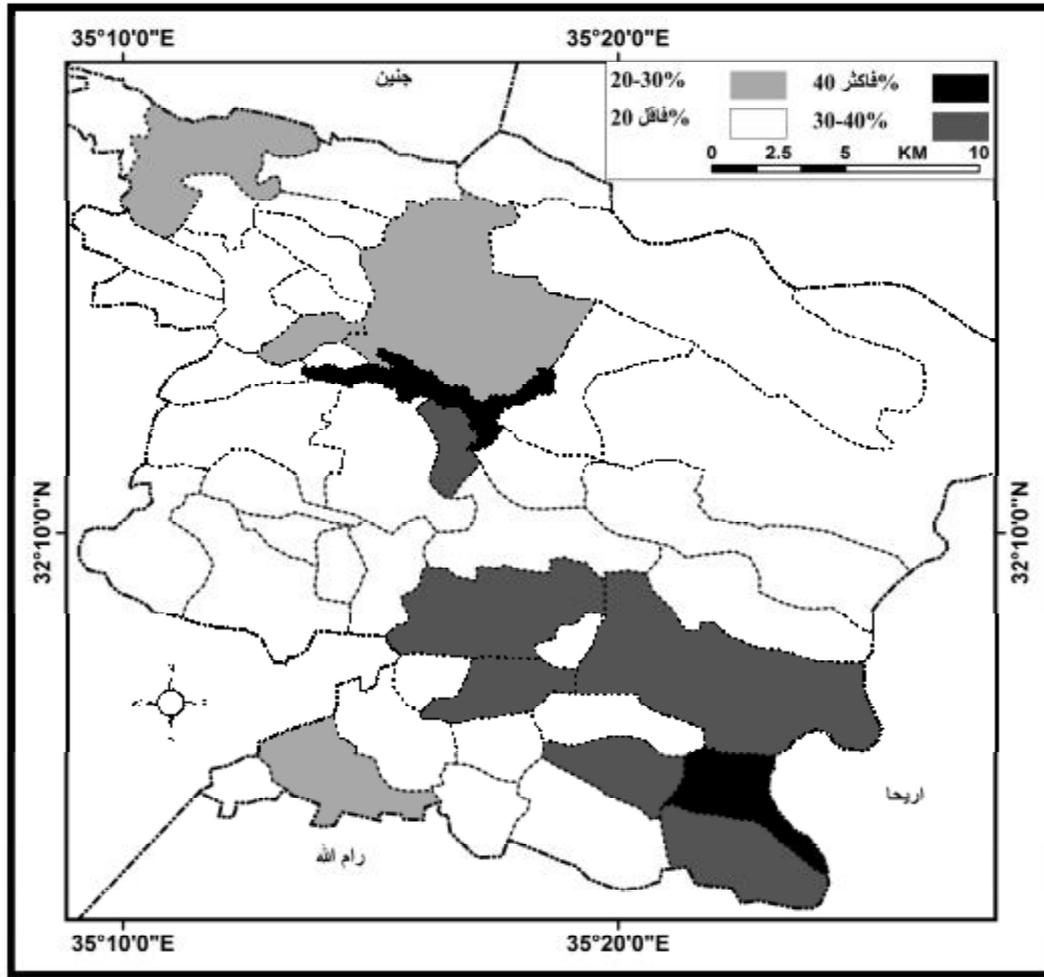
التوزيع الحجمي للاستخدام السكني حسب المراكز العمرانية في محافظة نابلس 2007م



المصدر : جدول (5) .

خريطة (17)

التوزيع النسبي للكتلة السكنية مقارنة بالمساحة العمرانية للمراكز العمرانية في محافظة نابلس 2007م



المصدر : جدول (5).

على ضوء ما ورد في الجدول رقم (5) والخريطة رقم (15) و (16) و (17) أمكن استخلاص ما يأتي :

- تبلغ مساحة الاستخدام السكني للمراكز العمرانية في محافظة نابلس نحو 65223.4 دونماً، بنسبة 76.3% من مساحة الكتلة العمرانية في نابلس .
- تحظى مدينة نابلس بأكبر مساحة من الاستخدام السكني في المحافظة، إذ بلغت المساحة 58875 دونماً، وهذا مؤشر واضح على أثر عدد السكان في زيادة الاستخدام السكني.

- ويمكن تقسيم باقي المراكز العمرانية في المحافظة على أساس ما تشكله مساحة الاستخدام السكني من الكتلة العمرانية إلى أربع مجموعات مرتبة ترتيباً تنازلياً.

1. الفئة الأولى : (أكثر من 40%) :

تقع ضمن هذه الفئة مدينة نابلس وقرية مجدل بني فاضل .

2. الفئة الثانية: (من 30% إلى أقل من 40%) :

يقع ضمن هذه الفئة ثماني مراكز عمرانية وهي: عينبوس ، عقربا ، قبلان ، قصره ، دوما ، كفر قليل ، بيتا ، بيت دجن .

3. الفئة الثالثة: (من 20% إلى أقل من 30%) :

تضم هذه الفئة خمس مراكز عمرانية، وهي كالأتي: برقة ، عصيرة الشمالية ،بيت ايبا ، أودلا ، اللبن الشرقية .

4. الفئة الرابعة : (أقل من 20%) :

تضم هذه الفئة باقي المراكز العمرانية.

ومن خلال العرض السابق يمكن استخلاص عددً من النتائج المهمة، كما يأتي:

أ- يلاحظ انخفاض الاستخدام السكني من الكتلة العمرانية في غالبية المراكز العمرانية في محافظة نابلس، مقارنة بالكثير من مدن العالم، حيث إن ثلاثة وأربعين مركزاً عمرانياً قلّت بها النسبة عن 20 %، و عشر مراكز عمرانية زادت نسبة الاستخدام السكني بها عن 30%، وترجح الطالبة أن السبب المباشر لهذا الانخفاض يعود إلى أن معظم هذه المراكز العمرانية، تتسم باتساع مساحتها الإدارية، وتباعد العمران، علاوة على أن مساحتها السكنية في هذه الدراسة تمثل مساحة السكن الصافي، كما ذكر سابقاً، من خلال ضرب عدد المباني في متوسط مساحة المسكن.

ب- يلاحظ ارتفاع متوسط نسبة الاستخدام السكني من الكتلة العمرانية في إجمالي المراكز العمرانية، إذ بلغ نحو 76%، ونجد أن المحافظة انقسمت إلى نصفين تقريباً من حيث ما يزيد، وما يقل عن هذا المتوسط، فنجد عشر مراكز عمرانية تزيد فيها نسبة الاستخدام السكني على المتوسط.

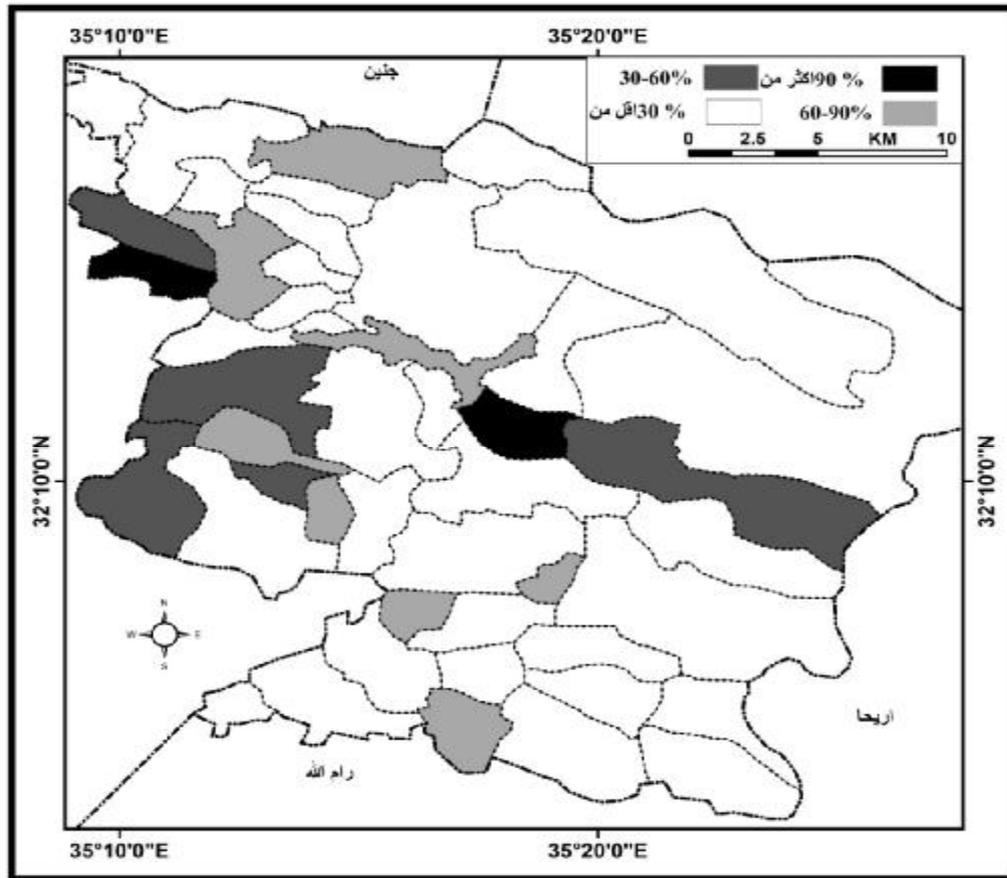
ت- يلاحظ انخفاض نسبة الاستخدام السكني من الكتلة العمرانية في مدينة نابلس، رغم أنها مركز المحافظة، إذ بلغت النسبة نحو 46.3%، ولعل من أبرز الأسباب تعود للنمو العمراني الرأسى، مقابل نموها الأفقي، علاوة على أن المدينة تضم العديد من الوظائف الإدارية، والحكومية، والصحية.

نصيب الكتلة العمرانية من الحدود الإدارية :

يتضح من خلال الجدول (4)، والخريطة (17) أن نسبة الكتلة العمرانية من الحدود الإدارية تراوحت ما بين (أقل من 30%، أكثر من 90%) وهذا يعني أن الحدود الإدارية فضفاضة وليست منكمشة، وتباينت هذه النسبة بين المراكز العمرانية، ويلاحظ أن التباين بين المراكز العمرانية كان قليلاً جداً، ويلاحظ أن مدينة نابلس سجلت أقل معدل لنصيب الكتلة العمرانية من الحدود الادارية ويعود ذلك لاتساع الحدود الإدارية.

خريطة (18)

التوزيع النسبي للكتلة العمرانية من الحدود الإدارية للمراكز العمرانية في محافظة نابلس 2007.



المصدر: جدول (5).

- ويمكن تقسيم المراكز العمرانية حسب نصيب الكتلة العمرانية من الحدود الإدارية إلى خمس فئات و هي كالآتي :انظر الخريطة رقم (18)
- الفئة الأولى: يتراوح نصيب الكتلة العمرانية من الحدود الإدارية (أكثر من 90%) . وتضم هذه روجيت وقوصين.
- الفئة الثانية: يتراوح نصيب الكتلة العمرانية من الحدود الإدارية (60% إلى أقل من 90%). وتقع ضمن هذه الفئة ثمانية مراكز وهي: أوصرين و قريوت و نابلس وبيت اميرين والناقورة وعصيرة القبلية وبتما وحوارة.
- الفئة الثالثة: يتراوح نصيب الكتلة من الحدود الإدارية العمرانية (30% إلى أقل من 60%). وتضم كلاً من المراكز العمرانية اللآتية ، تل وعينبوس وزيتا و دير شرف و بيت فوريك.
- الفئة الرابعة: - يتراوح نصيب الكتلة العمرانية من الحدود الإدارية(أقل من 30%) باقي المراكز العمرانية تقع ضمن هذه الفئة .

ثانياً: - التحليل العاملي للعوامل المؤثرة في الاستخدام السكني للمراكز العمرانية لمنطقة الدراسة:

مقدمة:

من أجل الاستخدام السكني موضع الدراسة، جاء هذا العمل ليؤكد من جديد على أهمية الأرض كمورد ومأوى للإنسان، وحتى تتحقق هذه الأهمية، فإنه لا بد من تخطيطها والتعامل معها وفق أساليب، وإجراءات عملية مدروسة، بعيداً عن العشوائية، فأى خطأ في التعامل معها سيكلف كثيراً، وستدفع ثمنه الأجيال الحاضرة، والمستقبلية ، وبالتالي ستقوم الطالبة باستخدام أسلوب التحليل العاملي .

ولابد من تحديد عدد من المتغيرات التي تغطي خصائص السكان الاقتصادية، والاجتماعية، والديمغرافية، وخصائص المسكن، والخدمات في التجمعات العمرانية، وفيما يأتي نبذة مختصرة عن التحليل العاملي:

مفهوم التحليل العاملي:

التحليل العاملي هو أسلوب إحصائي، يستخدم من أجل دراسة العلاقات المتداخلة بين عدد من المتغيرات المتعلقة بظاهرة معينة، بهدف الكشف عن المتغيرات المشتركة، واختصار عدد المتغيرات الكبير إلى عدد محدد من العوامل أو الأبعاد، مع تحديد درجة تأثير كل عامل من هذه العوامل، كما يفيد التحليل العاملي في الكشف عن تأثير كل عامل من العوامل حسب المناطق، من خلال ما يعرف بالدرجات العاملية، ويمكن توضيح هذه الدرجات على الخريطة لتبين الأنماط المكانية للأبعاد، أو العوامل المختلفة.⁽¹⁾

كما أن التحليل العاملي له جذوره في علم النفس منذ بداية القرن العشرين، وقد كان التحليل العاملي يدرس أسلوب المتغير الواحد، وأسلوب المتغيرين، ولكن عندما تعقدت الأمور وأصبح لدينا عدد كبير من المتغيرات، تطور هذا المنهج إلى منهج التحليل العاملي، الذي يدرس مئات المتغيرات بعد إدخال البيانات، وإخراج النتائج بسرعة هائلة، ولكن هذا الأسلوب لم ينل اهتماماً من جانب علماء الإحصاء، ولكن بعد عام 1930م أصبح موضوع التحليل العاملي يحتل مكانة مرموقة في مجال الرياضيات، وبعد الحرب العالمية الثانية أُدخلت برامج أسلوب التحليل العاملي في الحاسبات الآلية، ولقد زاد الاهتمام بهذا الأسلوب من قبل الجغرافيين، خلال الفترة ما بين 1954-1965م، حيث شاع استخدام هذا الأسلوب لدراسة التركيب الداخلي للمدن، فقد استخدمه الجغرافيون في أبحاثهم، من أجل بيان أنماط التركيب الداخلي في المدن، والتعرف إلى العلاقات المعقدة بين المتغيرات. ويهدف هذا الأسلوب إلى اختصار العلاقات المتداخلة بين المتغيرات، إلى أقل عدد من العوامل أو الأبعاد؛ حيث تنتظم هذه المتغيرات في مجموعات تشترك فيها المتغيرات المتشابهة، وقد عرفت تلك المجموعات بالعوامل.⁽²⁾

ومن جهة أخرى هناك بعض العوامل المؤثرة، التي لا يمكن قياسها إحصائياً، كالاستعمار، والمخططات، والسياسات الإسكانية، وغيرها من العوامل المؤثرة، وقد شاع استخدام التحليل العاملي في الدراسات الجغرافية، وخاصة في دراسة التركيب الداخلي للمدن؛ لاستخلاص العوامل المؤثرة في البيئة السكنية، وإبراز التباين بين التجمعات السكنية المختلفة.⁽³⁾

(1) كايد أبو صبحه، "البيئة الاجتماعية لسكان عمان"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد

الرابع، (الكويت: جامعة الكويت، صيف 1988)، ص 118-120

(2) كايد أبو صبحه، المرجع سابق، ص 117.

(3) رائد صالحه، مرجع السابق، ص 89.

فعلى سبيل المثال وليس على سبيل الاستقصاء، أظهرت الدراسة التي أعدها كايد أبو صبحة سنة 1988م للبيئة الاجتماعية لمدينة عمان⁽¹⁾ ستة عوامل هي: الحالة الاقتصادية، والتعليمية، والأسرية، وخصائص المسكن، والسكن العشوائي، والبعد الديمغرافي، وبعد خصائص الأسرة الاقتصادية، والاجتماعية، واستخدمت الدراسة 132 متغيراً و 51 منطقة، وكانت نسبة التباين 47.9%، وأظهرت دراسة أخرى لمحمد النوياني لمدينة وادي كسير بالأردن خمسة عوامل هي: العامل الاقتصادي، والاجتماعي، وخصائص المسكن، وتركيب الأسرة، والمستوى التعليمي للزوج والزوجة، وخصائص الأسرة، وشملت الدراسة محافظة نابلس أحياء، و 450 متغيراً.

كما أظهرت بعض الدراسات التي أجريت في بعض الدول الأوروبية وبشكل خاص على المدن الإسكندنافية، تمّ استخلاص ثلاثة عوامل، هي: البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبعد الأسري، ثم النمو السكاني، والحركة السكانية، ولم يظهر البعد العرقي، وذلك لتجانس السكان.⁽²⁾

ولتطبيق أسلوب التحليل العاملي على محافظة نابلس، تمّ اختيار عدد من المتغيرات المتعلقة بخصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية، والديمغرافية، وكذلك خصائص المسكن، والخدمات المتوفرة بموجب البيانات التي وردت في التعداد العام للسكان، والمساكن، والمنشآت لعام 2007م، واعتماد هذه الدراسة على بيانات التعداد، ستظهر حقيقة العوامل المؤثرة في الاستخدام السكني بشكل دقيق، بجانب التعرف إلى التجمعات السكانية التي تتميز بخصائص متشابهة، ومدى ارتباطها بالعوامل المؤثرة من خلال الدراسات العاملية.

(1) كايد أبو صبحة، مرجع السابق ص 118 - 120.

(2) كايد أبو صبحة، المرجع السابق، ص 113-114.

أولاً :- تحليل نتائج التحليل العاملي .

جدول (6)

العوامل المستخلصة التي تزيد قيمتها المميزة على واحد صحيح والتباين المفسر لكل عامل والنسبة التراكمية للتباين المفسر

العوامل والأبعاد	القيمة المميزة	النسبة المميزة من التباين الكلي	نسبة التباين المفسر التراكمية
العامل الأول	84.869	80.210	80.333
العامل الثاني	11.513	15.304	95.870
العامل الثالث	1.042	2.520	94.372
العامل الرابع	1.502	2.04	97.275

المصدر: مستخرج الحاسب.

يتبين من الجدول (6) أن عدد العوامل التي أمكن استخلاصها من نتائج التحليل العاملي أربعة عوامل، وهي العوامل ذات القيم المميزة التي تزيد على (1.0)، وقد بلغ مجموع التباين الذي فسرتة العوامل الأربعة 97%، وعلى ذلك بقي 3% للعوامل الأخرى، وعلى ذلك تبدو هذه النسبة مرتفعة جداً إذا ما قورنت بدراسات متشابهة، فعلى سبيل المثال أظهرت دراسة لمدينة مادبا في الأردن عام 2004م خمسة عوامل فسرت 53.52%⁽¹⁾.

وفي دراسة للتركيب الداخلي لمدينة تعز اليمنية عام 1992م أظهرت أربعة عوامل فسرت 62.2% من نسبة التباين الكلي⁽²⁾، باستثناء دراسة لمحافظة غزة؛ حيث أظهرت أربعة عوامل فسرت 94.5% من نسبة التباين الكلي⁽³⁾، ولعل هذا الارتفاع في النسبة مرده إلى دقة البيانات المستخدمة في الدراسة، مما أدى إلى الكشف عن العوامل المشتركة المؤثرة في الاستخدام السكني، وتلخيصها إلى عدد قليل من العوامل، وقد ضمت المصفوفة المتغيرات التي تزيد معاملات ارتباطها مع العوامل الأخرى على 30%.

(1) سامي محمد الليمون، "التركيب الداخلي لمدينة مادبا"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 2004، ص26

(2) عبد الله الوهمي، التركيب الداخلي لمدينة تعز في الجمهورية اليمنية، دراسة في تركيب السكان والمساكن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1992، ص44

(3) رائد محمد صالح، الاستخدام السكني للأرض في محافظات غزة، مرجع سابق، ص91

ولتحليل النتائج الواردة في الملحق رقم (3) نجد أن 93 متغيراً تتراوح القواسم المشتركة بينها بين (0.85 - 1)، أي ما يعادل 85% إلى 100% من المعلومات الأساسية من المتغيرات، وفُسرَت إلى العوامل الأربعة المشتقة، فيما انخفضت نسبة التباين في ثلاثة متغيرات فقط، إذ تراوحت الاشتراكات فيها (0.65% إلى 0.77%)؛ أي ما يعادل 64% إلى 78% من المعلومات الأساسية في المتغيرات، فُسرَت في العوامل الثلاثة المشتقة.

ولتوزيع المتغيرات على المراكز العمرانية في المحافظة، ولتحديد المراكز التي تتميز بخصائص متشابهة، فقد تمَّ استخراج مصفوفة الدرجات العاملة للعوامل الثلاثة، وتمَّ تقسيم الدرجات العاملة إلى أربع فئات هي: (من صفر إلى 1) (أكثر من 1) (من صفر - 1) (أكثر من 1).

وهذه الدرجات تقيس مدى تكثيف خصائص العامل في الوحدات الجغرافية المختلفة، وتذبذب هذه القيم بين موجبة وأخرى سالبة، وكلما كبرت القيم الموجبة لدرجات العامل أشار ذلك إلى بروز أشد في خصائص العامل لمتغيراته المختلفة في الوحدة الجغرافية، أما القيم السالبة فتعني ضعفاً في تأثير خصائص العامل مع الوحدة الجغرافية.⁽¹⁾

ثانياً: - العوامل المؤثرة في الاستخدام السكني اعتماداً على نتائج التحليل العاملي:

العامل الأول: - العامل الديمغرافي وخصائص السكان:

لهذا العامل متغيرات متعددة تتعلق بالسكان؛ من حيث عددهم، وتركيبهم العمري والنوعي، وعدد الأسر، والحالة التعليمية، والزواجية، وتركيبهم الاقتصادي، وما يتعلق بالسكن من حيث عدد الوحدات السكنية، وعدد الغرف في المسكن، وملكية المسكن، والخدمات المتوفرة داخل المسكن، وقد فسر العامل الأول 80.2% من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات، ويلاحظ من الملحق رقم (1) ارتفاع درجات هذا العامل من تشعبات العوامل، إذا تزيد على 0.9 لستة وسبعين متغيراً، فيما تراوحت تشعبات العوامل من 0.6 إلى أقل من 0.9 لستة متغيرات، وباقي العوامل كانت أقل من 0.7، فيما كانت جميع المتغيرات موجبة، وهذا يدل على قوة تأثير خصائص هذا العامل، وأثره المباشر على البيئة السكنية.

ولإلقاء الضوء على أبعاد هذا العامل يُمكن تناول هذه الأبعاد من خلال:

البعد الأول: - العامل الديمغرافي:

مما لا شك فيه أن العامل الديمغرافي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالامتداد العمراني، وبالتالي بالاستخدام السكني، وبالظروف السياسية، والتي ألفت بظلالها على هذا العامل في محافظة نابلس

(1) رائد محمد صالح، الاستخدام السكني للأرض في محافظات غزة، مرجع سابق، ص 92

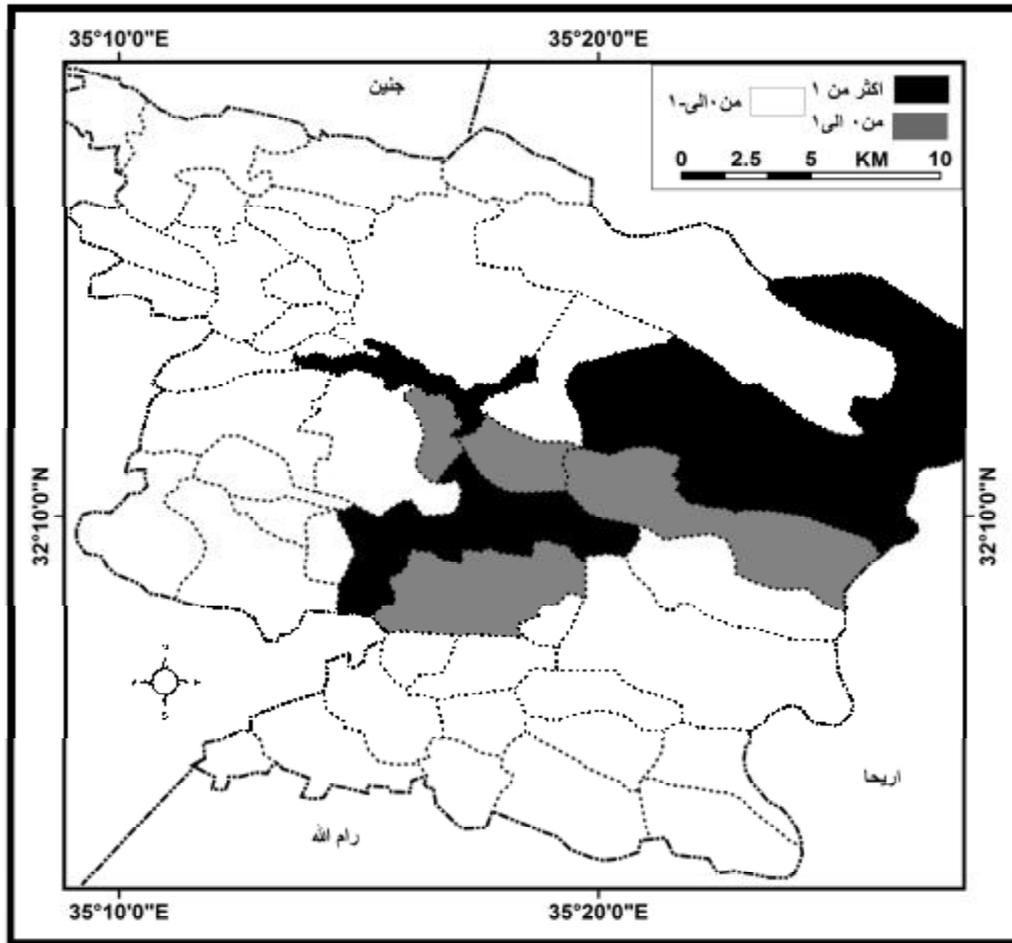
-وفلسطين عامة - وما تبعها من هجرات قسرية من الأراضي التي احتلت عام 1948م إلى المحافظة، ومن المحافظة إلى الخارج، بعد احتلال عام 1967م، وما تشهده المحافظة من هجرات داخلية مستمرة بفعل الاستيطان والجدار الفاصل، كل ذلك كان له أثر واضح في الامتداد العمراني، ونظراً للأهمية الكبيرة لهذا العامل، فقد أفردت الطالبة فصلاً لدراسة السكان، وخصائصهم، وكثافتهم، ومستقبل السكان.

البعد الثاني:- خصائص المسكن:

لا شك أيضاً أن خصائص المسكن لها تأثير مباشر على الاستخدام السكاني، لارتباط الاستخدام السكاني بشكل أساس بالمسكن، فقد أفردت الطالبة فصلاً كاملاً لدراسة خصائص المسكن.

خريطة (19)

توزيع درجات العامل الأول:- العامل الديمغرافي وخصائص السكان .



المصدر: الملحق رقم (4).

وتبين من توزيع الدرجات العملية للعامل الأول تأثير العامل على المراكز العمرانية على النحو الآتي:

- الفئة الأولى: (أكثر من 1) سجلت كل من مدينة نابلس و مجموعة قرى؛ وهي دير الحطب، وسالم، وبيت دجن، وبيت حسن، وفروش بيت دجن، وعورتا، وأودلا، وحوارة، التي تميزت بأعلى الدرجات العملية الموجبة، والتي زادت عن واحد صحيح، وهذا يدل أن تأثير العامل فيها كان كبيراً جداً. انظر الخريطة رقم(19) ، التي تبين العامل الديمغرافي، وخصائص السكان.
- الفئة الثانية: (صفر إلى 1) تضم بيت فوريك، وروجيت، وكفر قليل، وبيتا، وزعترة .
- الفئة الثالثة: (صفر إلى أقل من 1-) تضم باقي المراكز العمرانية ؛ أي أن تأثير هذا العامل على هذه المراكز أقل من الفئتين السابقتين.

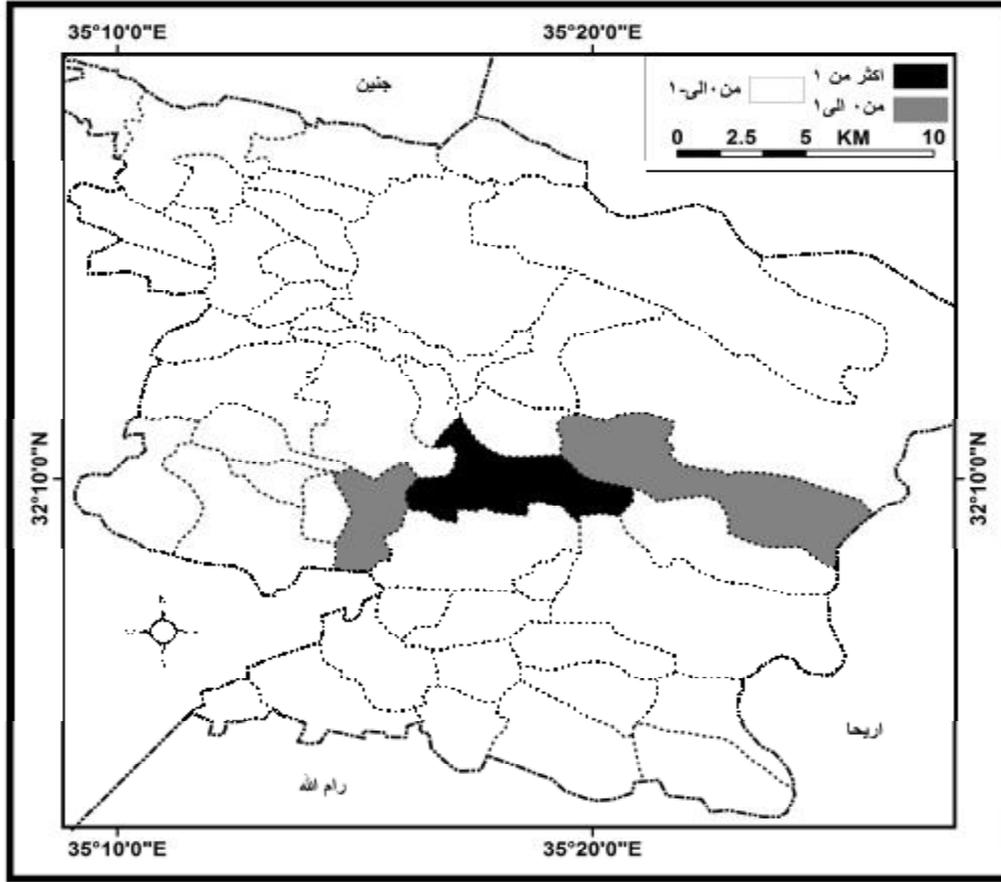
العامل الثاني: -عامل المرافق والخدمات:

اتضح من الجدول رقم (6) أن هذا العامل فسر 15.3 % من مجموع التباين مصفوفة المتغيرات، وقد تميز هذا العامل أيضاً بدرجات مرتفعة من تشعبات العوامل، وقد زاد عن 0.8 في ثمانية عوامل، تمثلت في المساكن التي لا تمتلك مطبخاً، أو حماماً، أو مرحاضاً، والمساكن التي تمتلك تلك المرافق، ولكنها غير متصلة بالمياه، وكذلك المساكن التي تعتمد على مصادر أخرى للمياه غير المذكورة في التعداد.

وتراوح تشعب باقي العوامل من (0.52 - 0.85) وتمثلت هذه العوامل في المساكن التي لا تتصل بالكهرباء، والتي لها مولد خاص، والتي لها حفر امتصاصية، والمساكن التي تعتمد على صهاريج المياه، والتي تعتمد على آبار الجمع.

خريطة (20)

توزيع درجات العامل الثاني: - عامل المرافق والخدمات.



المصدر: ملحق رقم (4) .

وتبين من خلال تأثير درجات هذا العامل على المراكز العمرانية ما يأتي:

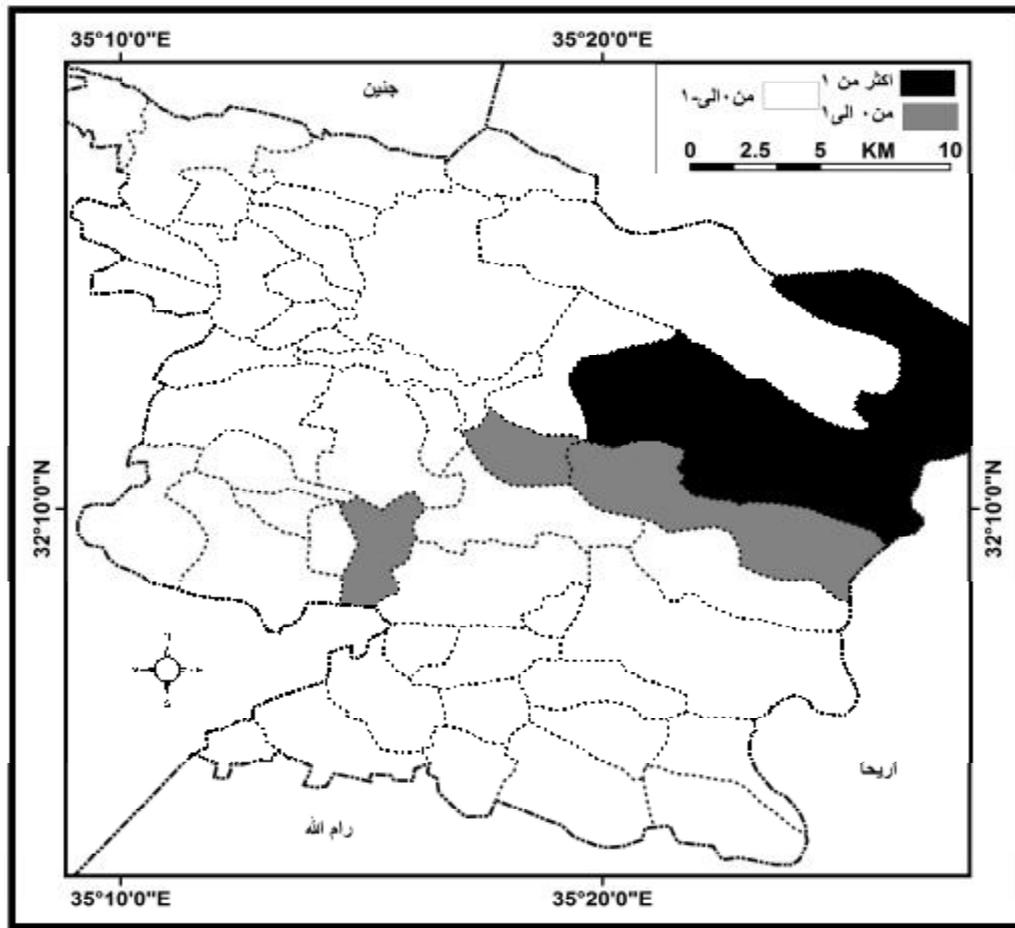
- الفئة الأولى: يبدو أن المراكز العمرانية التي تميزت بأعلى الدرجات العاملة الموجبة أكثر من واحد صحيح لهذا العامل هي قرينيا ابيتا وعقربا، وأن هاتين القرينتين تقعان جنوب مدينة نابلس، وقد أظهرت بيانات التعداد ارتفاع عدد المساكن في تلك القرى، التي لا تتوفر فيها مطبخ أو حمام وعدم اتصالهما بالماء، كما أن المحافظة بشكل عام تعاني من النقص في توفير الصرف الصحي. انظر الخريطة رقم (20) ، التي تبين عامل المرافق والخدمات في المحافظة .
- الفئة الثانية: كان تأثير العامل من (صفر إلى 1) في قرينتي عورتا، وأودلا، وهو تأثير أقل من الفئة السابقة، وتعود لنفس الأسباب السابقة.
- الفئة الثالثة: كان تأثيره في بيت فوريك، وعينبوس.

- وفي باقي المراكز العمرانية كان تأثير هذا العامل أقل من الفئتين السابقتين، وتراوحت الدرجات من (صفر إلى أقل من 1).
العامل الثالث: - ملكية المسكن:

فسر هذا العامل 2.5% من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات، وقد تميز بدرجات قليلة من النشبع، إذ تراوحت من (0.30 - 0.63)، واشتمل هذا العامل على المتغيرات المتعلقة بعدد الأفراد، والذين يسكنون مقابل عمل، وعدد الأفراد الذين يمتلكون مسكناً، وعدد الأفراد الذين يسكنون لأسباب مختلفة على الأسباب السابقة.

خريطة (21)

توزيع درجات العامل الثالث: ملكية السكن



المصدر: الملحق رقم (4).

أما بخصوص تأثير العامل على المراكز العمرانية، فقد تبين من الخريطة رقم (21) ما يأتي:

- أن مجموعة سالم، ودير الحطب، وبيت حسن، وبيت دجن، وفروش بيت دجن حصلت على درجات عامليه موجبة (من صفر إلى أكثر من 1). انظر الخريطة رقم (21) التي تبين توزيع درجات العامل الثالث ملكية المسكن.

- حظيت بعض المناطق بدرجات عاملية موجبة متوسطة (من صفر إلى - 1) ، وهذه المناطق هي: بيت فوريك وروجيت، وحوارة .

- باقي المراكز تميزت بدرجات عملية (أقل من صفر إلى -1).

العامل الرابع:- مشكلة المياه.

يرتبط هذا العامل بعامل المرافق، والخدمات، ولم يكن تأثيره كبيراً، إذ فسر 2.3% فقط من مجموع التباين في مصفوفة المعلومات، وقد تميز هذا العامل بدرجات عالية إلى حد ما ، إذ بلغت العوامل 0.76 لمتغير المساكن التي تعتمد على مياه الينابيع، و 0.50 للمساكن التي تعتمد على الصهاريج.

وبالرغم من وجود متغيرين فقط، فإن الباحثين يفضلون وجود ثلاثة متغيرات على الأقل لتسمية العامل، إلا أن هذا العامل يعطي مؤشراً مهماً لتأثير مصادر المياه على الاستخدام السكني، ويمثل نقص المياه في محافظة نابلس مشكلة قائمة ليس فقط بسبب الظروف الطبيعية المتمثلة بالمناخ الجاف، وشبه الجاف، وتذبذب الأمطار، بل أيضاً بسبب سيطرة الاحتلال "الإسرائيلي" على موارد المياه.

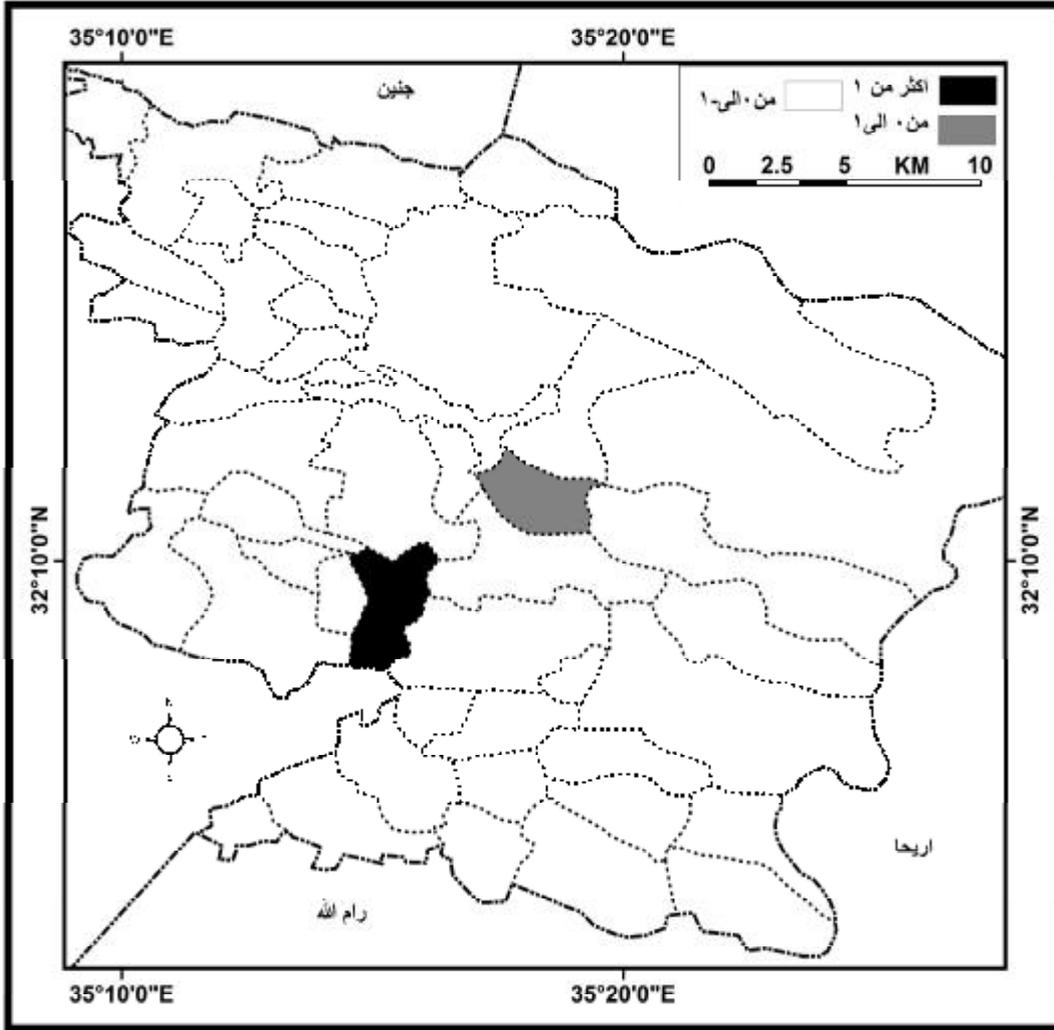
وبشكل عام تعتمد المحافظة في توفير مياه الشرب على آبار الجمع المنزلية، والينابيع، والآبار الزراعية، وعلى شركة (ميكروت) "الإسرائيلية"، وهذه الشركة تسيطر على جزء من موارد المياه في المحافظة استخراجاً وتوزيعاً.

وبخصوص الدرجات العاملية يتبين من الخريطة رقم (22) ما يأتي:

- (أكثر من 1) :حصلت زعتره وبيتا على أعلى الدرجات العاملية، التي زادت عن الواحد الصحيح في هذا العامل، وخاصة أنه تبين من بيانات التعداد ارتفاع عدد الأسر التي تعتمد على صهاريج المياه كمصدر للمياه، بالرغم من أن كل منزل في المدينة يوجد بها صنوبر ماء للشرب من مياه الجمع.

خريطة (22)

توزيع الدرجات العامل الرابع :- عامل المياه



المصدر : انظر الملحق (4) .

- بلغ تأثير هذا العامل من (صفر إلى أقل من 1) في روجيت، ومعظم الأسر أيضاً في هذه القرية تعتمد على الصهاريج من مصادر أخرى للمياه.
- باقي المراكز العمرانية كان تأثير العامل بدرجة أقل من الفئتين السابقتين، إذ تراوحت الدرجات من (صفر إلى أقل من 1).

ثالثاً: - العوامل الأخرى في الاستخدام السكني:

ترتبط العوامل الأربعة السابقة بمجموعة من العوامل الأخرى، وهي:

1- العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

أ- العامل الاقتصادي:

يرتبط العامل الاقتصادي بشكل طردي بالاستخدام السكني، حيث إن التغيير الاقتصادي، ورفع مستوى الدخل يؤدي إلى تغيير اجتماعي، وعمراني واضح، وعند الحديث عن العامل الاقتصادي لابد من الإشارة إلى مدى تأثير الاقتصاد الفلسطيني بوجود الاحتلال "الإسرائيلي" منذ عام 1948م.

فقد أدت النكبة عام 1948م إلى تحول حوالي نصف سكان الضفة الغربية إلى فقراء، نتيجة فقدان مصدر عملهم، وقد فقدت المحافظة الأسواق الأساسية لمنتجاتها الزراعية، وفقدت مراكزها الصناعية، كما فقدت المحافظة اتصالها بالعالم الخارجي عن طريق البحر المتوسط، وبالتالي تغيرت علاقاتها الاقتصادية، والمكانية، والسياسية، وذلك بعد ظهور الضفة الغربية كوحدة إدارية، وضمها للأردن بعد انفصالها عن باقي جسم فلسطين، وفي هذه الفترة اتسم اقتصاد المحافظة عموماً بأنه اقتصاد متدهور، وركيزته قطاع زراعي مع قطاع صناعي ضعيف، قليل التطور، تسوده الصناعات الصغيرة والحرف، وعن مساهمة القطاع الصناعي في اقتصاد المحافظة في هذه الفترة فلا يتجاوز 10%، وبعد نكسة عام 1967م تعرض الاقتصاد الفلسطيني إلى ضربة قوية بعد احتلال "إسرائيل" للضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تأثرت الصناعة في محافظة نابلس بعد الاحتلال مباشرة بهجرة الأيدي العاملة، وخاصة المهرة منهم، وعدم توفر المواد الأولية؛ حيث أدى ذلك إلى شل الحركة الصناعية ولفترة طويلة من بداية الاحتلال، وقد ساعد هذا الوضع السلطات "الإسرائيلية" على تشكيل النشاط الصناعي في الضفة الغربية بما يتناسب مع احتياجاتها⁽¹⁾.

وأدت سياسة الاحتلال إلى التغيير في التركيب الصناعي للمحافظة، وهو النمو المتسارع في بعض فروع هذا القطاع، الذي له علاقة بالسوق "الإسرائيلية"، ورسمت علاقات مكانية باتجاه محدود، وهو السوق "الإسرائيلي" مثل: الصابون، والكلس، ودبغ الجلود، والصباغ، والحدادة، والحلويات، وطحن الحبوب، وكان من أهداف "إسرائيل" بعد الاحتلال ربط اقتصاد الضفة الغربية بالاقتصاد "الإسرائيلي"، الذي بدوره أن يؤدي إلى اضمحلال الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وخاصة

(1) أحمد بعد القادر إغريب، إقليم الجليل دراسة في الجغرافية الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة اللبنانية، 1977، ص44.

النشاط الصناعي. (1) وأشارت الأرقام إلى تراجع حاد في قطاع الصناعات الغذائية، والصناعات الجلدية، وقد انخفضت مؤسستهما مقارنة بعدد المؤسسات الصناعية من 26% عام 1968م إلى 10% عام 1990م بالنسبة للصناعات الغذائية، ومن 12% إلى 8% بالنسبة للصناعات الجلدية، ومن 22% إلى 18% بالنسبة لصناعة الصابون في نابلس. (2)

أما من حيث المساهمة في الإنتاج المحلي، فإن إسهام قطاع الصناعة قد شهد تراجعاً ملموساً في ظل الاحتلال؛ حيث كانت نسبته 8.7% في بداية الاحتلال، وتراجع إلى 5% عام 1987م، ومما لا شك فيه أن الاحتلال "الإسرائيلي" قد أسس أرضية لإيجاد علاقة اقتصادية ذات اختلال شديد بين المناطق الفلسطينية المحتلة من جهة، والاقتصاد "الإسرائيلي" من جهة أخرى، وهي أن دولة صناعية تصدر إلى مناطق ذات اقتصاد غير متطور مختلف المواد الاستهلاكية، وتستورد الأيدي العاملة الرخيصة، وبالتالي انخفض الدخل من الصناعة من 12% عام 1976م إلى 6.5% عام 1980م، ولا بد من الإشارة أن المحافظة شهدت نمواً عمرانياً ملحوظاً في الفترة 1977-1987م، نتيجة لزيادة الدخل، وارتفاع مستوى المعيشة بعد عمل كثير من أبناء المحافظة داخل الخط الأخضر ودول الخليج. (3)

ومنذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م، شهد الاقتصاد الفلسطيني تقدماً نوعياً وخاصة في بنية القطاع الصناعي وهيكله، حيث ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 8% عام 1997م إلى 16.8% عام 1998م، وقد عمدت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى إنشاء هيئة المدن، والمناطق الصناعية الحرة، التي تعطي الكثير من الحوافز للمستثمرين، حيث بذلت وزارة الصناعة جهداً جباراً في إعداد الخطط والبرامج الكفيلة بإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتنميته، وتطويره، وانعكس هذا التطور الاقتصادي بشكل ملحوظ على تطور العمران في المحافظة، وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000م، واجه الاقتصاد الفلسطيني ظروفاً صعبة لم يسبق لها مثيل، حيث كان الحصار شاملاً على الضفة الغربية وقطاع غزة، فتم إغلاق كل المنافذ الخارجية بين المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية و"إسرائيل" أيضاً، هذا بالإضافة إلى فرض حصار شامل على مدن الضفة الغربية؛ مما ترتب عليه خسائر فادحة في كل جوانب وقطاعات الاقتصاد الفلسطيني، وقد تأثر قطاع الإسكان بشكل مباشر بهذا الوضع، وتراجعت حركة العمران بشكل ملحوظ.

(1) جمعية الدراسات العربية، الصناعات العربية في الضفة الغربية، القدس، 1981، ص33-39.

(2) الغرفة التجارية، مرجع السابق.

(3) اتحاد الغرفة التجارية، إحصائية على الشهادات الصادرة من الغرف التجارية الصناعية والزراعية في الضفة الغربية عام 2007، بيانات غير منشورة، 2008م.

وتشكل محافظة نابلس نحو 55% من اقتصاد الأراضي الفلسطيني في الوضع الطبيعي، وهناك بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل : صناعة الحلويات، ودباغة الجلود، والبلاستيك، والزجاج، والسخانات الشمسية، ومصانع الغزل والنسيج، تصل إلى أكثر من 60% من مثيلاتها في فلسطين⁽¹⁾.

وبالرغم من الصعوبات والمعوقات التي ذكرت سابقاً، إلا أن محافظة نابلس لا زالت تحافظ على نسبة مشاركتها في الاقتصاد الوطني، ولا زالت المحافظة تعتبر العاصمة الاقتصادية لمدن شمال الضفة الغربية، وتعتبر الأكبر في نسبة صادراتها سنة 2008م، ويتضح من خلال إحصائية أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن محافظة نابلس تستحوذ على 30% من إجمالي الصادرات، وتشكل صادرات المحافظة من منتجات الأغذية 50% من صادرات الضفة، وتشكل صادرات الجلود والأحذية 60%، والصادرات البلاستيكية 53%، وهناك صناعات متنوعة بلغت نسبتها 19.3%⁽²⁾.

ومما لا شك فيه أن - للظروف الاقتصادية التي تعرضت لها محافظة نابلس أثراً على مختلف القطاعات الاقتصادية، ولا سيما قطاع الإسكان، والذي يعتمد بالدرجة الأولى على الادخار، والاستقرار، وفيما يأتي أثر الواقع الاقتصادي على البيئة السكنية .

البعد الاقتصادي وأثره على البيئة السكنية :

من البديهي أن ينصب تفكير المالك على استغلال أقصى مساحة من الأرض، والبناء، وأن يكون المبنى جاهزاً لكل الاحتمالات للسكن أولاً، ثم لكسب العيش في المستقبل، وبالتالي انتشرت ظاهرة المحلات، والمخازن التجارية، حيث يكون الطابق الأرضي من المساكن محلات تجارية وإن كانت المنطقة غير تجارية. وبالرغم من ارتفاع تكاليف البناء، فإن ذلك لم يؤثر كثيراً على حركة البناء والتعمير، وزيادة الطلب على المسكن وذلك لعدة أسباب منها:

- لأن المسكن يشكل للغالبية العظمى من السكان الاستثمار الآمن والوحيد.
- الحاجة الملحة، والضرورية للمسكن.
- فقدان العديد من السكان لمساكنهم بسبب سياسة الاحتلال.

(1) جمعية الدراسات العربية، مرجع سابق، ص45.

(2) الإحصاء المركزي الفلسطيني، محافظة نابلس، التقرير السنوي، الكتاب 2، ص54، ص55.

- لم تعد مساكن المخيمات وغيرها من المساكن تلبى حاجة الأسرة، بعد أن تضاعف عددها. ولمزيد من التفاصيل حول التركيب الاقتصادي للسكان يمكن الرجوع إلى الفصل الخاص بالسكان.

أسعار الأراضي:

يعتبر التباين في سعر الأراضي في المراكز العمرانية من العوامل المؤثرة في النمو العمراني، وفي توزيع استخدامات الأراضي، واختيار الوظائف لمواقعها داخل المحافظة⁽¹⁾، وذلك ينطبق إلى حد كبير على جميع المراكز العمرانية في محافظة نابلس، التي تشابهت بارتفاع أسعار الأراضي وسط المراكز العمرانية، وسيادة الوظيفة التجارية، واقتصار الوظيفة السكنية على الأدوار العلوية.

أما المنطقة التجارية في مدينة نابلس (البلدة القديمة) فتكاد تخلو من الوظيفة السكنية نتيجة شدة منافسة الوظيفة التجارية لها، حيث تشهد تلك المنطقة ارتفاعاً كبيراً في أسعار الأراضي، إذ وصل سعر المتر المربع نحو 5 آلاف دولار أمريكي، خاصة في الجهات الغربية من المحافظة، على عكس الجهات الشرقية، كما أن أسعار الأراضي تختلف من مركز عمراني لآخر، ومن موقع إلى آخر داخل المدينة نفسها، وقد تراوحت أسعار الأراضي في مراكز المحافظة من 50 ألف إلى 60 ألف دولار أمريكي للدونم الواحد، وعلى أطراف المحافظة انخفضت إلى ما دون الـ 10 آلاف دولار أمريكي للدونم، وقد أدى انخفاض أسعار الأراضي على أطراف المحافظة إلى جذب العمران إليها، وغالبيتها أراضٍ زراعية.⁽²⁾

وقد كان لسيطرة الاحتلال "الإسرائيلي" على أجزاء كبيرة من المحافظة أدى إلى توجيه العمران إلى جبلي عيبال وجرزيم (الجبيل الشمالي)، وقد كانت أسعار الأراضي في هاتين المنطقتين قبل عام 1967م منخفضة جداً، وهي الآن تشهد تركيزاً كثيفاً للوظيفتين السكنية والتجارية، وقد وصلت أسعار الأراضي بها إلى أرقام فلكية، وخاصة البلدة القديمة التي تعتبر الآن المنطقة التجارية الأولى في المحافظة.⁽³⁾

(1) أحمد على اسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 1990، ص 263.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب الإحصاء السنوي (2)، مرجع سابق، ص 56.

(3) معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، أثر النشاطات العمرانية المختلفة على التجمعات الفلسطينية المحلية في محافظتي نابلس والخليل، القدس، 2002، ص 63.

العامل الاجتماعي:

يلاحظ أن سكان محافظة نابلس يفضلون السكن المنفرد (الأفقي)، وبالتالي ينتشر العمران على مساحة كبيرة من الأرض، ويرجع ذلك إلى العادات والتقاليد للأسر التي تفضل التمتع بالخصوصية والسكن المنفرد، ولا تقبل السكن مع أسر أخرى في عمارة سكنية، وهذا خلافاً لما هو شائع في محافظات غزة، ومحافظات أخرى في الضفة الغربية، حيث لوحظ أن كثيراً من الأسر تفضل أن يسكن أبناؤها مجتمعين في عمارة واحدة⁽¹⁾.

العامل السياسي:

ظهر أثر العامل السياسي بشكل واضح بعد اتفاقيات أوسلو، والتي قسمت الضفة بما فيها محافظة نابلس إلى ثلاث مناطق:

أ- الاستيطان:

أقامت "إسرائيل" المستوطنات "الإسرائيلية" في محافظة نابلس عام 1967م، واستمرت في بنائها، ولكن بلغ عدد المستوطنات "الإسرائيلية" في محافظة نابلس منذ العام 1967 وحتى العام 1982م حوالي 50 مستوطنة، و32 مستوطنة من عام 1967-1978م، وباقي المستوطنات أنشئت ما بين عام 1980-1982م والتي بلغ عددها 18 مستوطنة في محافظة نابلس.⁽²⁾

أما بعد انفصال محافظة طولكرم وسلفيت عن محافظة نابلس أصبح عددها 14 مستوطنة .

وكان الدافع الديني من أبرز أهداف الاستيطان في المحافظة، وأما عن تأثير المستوطنات، فإن موقع المستوطنة وليس حجمها، كان له دور في التأثير على الخارطة العمرانية للمحافظة وتقطيع أوصالها.

وكان من أهم نتائج الاستيطان علاوة على ما ذكر، ما يأتي:

- فقدان أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية عن طريق المصادرة، ووضع اليد، والإغلاق، وتقييد البناء.

(1) وائل عبد الرؤوف داود، البناء المتعدد الطوابق والوظائف في نابلس من منظور اجتماعي وعمراني، رسالة

ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2003، ص48.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات الاستيطان ومصادرة الأراضي، بيانات متفرقة، رام الله، فلسطين، 2008.

- الحد من التواصل العمراني بين المدن في المحافظة، ومحاصرتها، وعزل أراضٍ واسعة تقع بين المستوطنات.
- إنشاء الطرق الالتفافية التي تصل المستوطنات بعضها ببعض، وتفصل أجزاء المحافظة بعضها عن بعض، ويحرم على الفلسطينيين استخدام تلك الطرق أو الاقتراب منها.

ب- المخططات الهيكلية:

بعد اتفاقية أوسلو 1993/9/13م نتج عن تلك الاتفاقية العديد من المعوقات للامتداد العمراني، فلم تصنف مدينة نابلس بالكامل ضمن الفئة (A)، تلك الفئة التي تتولى فيها السلطة الفلسطينية الصلاحية التنظيمية، وهذه الفئة من أفضل الفئات مصلحة للفلسطينيين، ولكن هناك أجزاء من المدينة وقعت في الفئة (B)، تلك الفئة تخضع أمنياً للاحتلال "الإسرائيلي"، ولكنها من الناحية التنظيمية تتبع للسلطة الوطنية الفلسطينية، مثل: المنطقة الغربية من المساكن الشعبية الشرقية، وقرية عراق التايه، وإسكان المهندسين وغيرها، حيث كانت تعتبر هذه المناطق محظورة البناء من قبل الفلسطينيين، قبل دخول السلطة الفلسطينية، وتنخفض فيها أسعار الأراضي مقارنة مع مثيلاتها من الفئة (A)، بينما تقع بعض أجزاء المدينة في الفئة (C)، تلك الفئة التي تتبع تنظيمياً وأمنياً للجانب "الإسرائيلي"، الذي يتحكم في كل الأمور، وخاصة عدم إصدار التراخيص اللازمة للبناء والتشييد، مثل: منطقة سهل عسكر، وأجزاء منطقة الضاحية، ويتجنب السكان تلك المناطق نظراً لوضعها الأمني التنظيمي، وقد تمت عملية هدم المنازل في تلك المناطق للمخالفين.⁽¹⁾

العوامل الطبيعية:

تعتبر العوامل الطبيعية إحدى العوامل الهامة، المؤثرة في الاستخدام السكني، وخصائص المسكن، وخاصة العامل الطبوغرافي والتركييب الجيولوجي، والمناخ.

وقد أثر الوضع الطبوغرافي على الامتداد العمراني في معظم المراكز العمرانية في المحافظة، وذلك حسب طبيعة المكان، وتمت الإشارة في الفصل الأول أن المحافظة تقع ما بين جبلي عيبال وجرزيم، ويقطعها العديد من الأودية، وفي تلك المناطق يوجد العمران الفلسطيني؛ حيث امتد أكثر بكثير ليتجاوز بذلك جبلي عيبال وجرزيم، ويقع معظم المراكز العمرانية على ارتفاع ما بين 150 إلى 450 متراً فوق مستوى سطح البحر المتوسط، وبذلك فإن المحافظة اتخذت لنفسها موضعاً بجانب الأودية، وممراتها، وروافدها، وتعتبر المنحدرات الغربية أكثر سكاناً؛ فتتواجد

(1) بلدية نابلس قسم التنظيم، قائمة المناطق وتصنيفها، ص32.

التجمعات السكانية لانبساط السطح، وخصوبة التربة، نظراً لوجود مساحات مستوية تكسوها تربة فيضية تصلح للزراعة، كسهل عرابة وسهل سانور، وقد ساعدت هذه السهول على بناء المراكز العمرانية، وزيادة عدد السكان في هذه المناطق، كما لوحظ أثر الينابيع، وكمية الأمطار الساقطة في التحليل العاملي، والتي هي سبباً من أسباب جذب العمران، بينما إلى الجنوب من الفارعة يوجد الجبل الكبير، ومن ورائه حوض بيت دجن، حيث كميات الأمطار قليلة، والتربة فقيرة، والسطح المتضرس؛ الأمر الذي جعل تلك المناطق قليلة السكان، وتحولت إلى مناطق رعوية، حيث لا يوجد في المنطقة الشرقية من القرى سوى طوباس، وطمون، وبيت دجن؛ فأدى ذلك إلى خلل في الناحيتين العمرانية والبيئية.⁽¹⁾

ثالثاً: - العلاقة المكانية بين الاستخدام السكني والاستخدامات الأخرى:

إذا كان الاستخدام السكني في المدينة يمثل أحد الاستخدامات والعناصر الرئيسية لمكونات النسيج العمراني لاستخدام الأرض بها، فإنه لا يمكن دراسته، وفهم الكثير من جوانبه، وسماته ومشاكله العمرانية، منفصلاً عن بقية عناصر هذا النسيج، هذا بالإضافة إلى فهم طبيعة هذا الاستخدام، وأنماطه، والعوامل المؤثرة فيه، فلا يمكن أن تتم بمعزل عن معرفة الاستخدامات الأخرى، والعلاقة التي تربطه مع هذه الاستخدامات.⁽²⁾

1- الاستخدام التجاري:

تعتبر مناطق الاستخدام التجاري من الفعاليات الأساسية التي تتواجد في المدينة؛ لخدمة سكانها وسكان ظهيرها، وهي تشمل في الدرجة الأولى محلات البيع؛ وهي محلات مختلفة في أهميتها تبعاً لموقعها في المدينة، وعدد المستهلكين الذين تخدمهم.

وترتبط الوظيفة التجارية بالوظيفة السكنية ارتباطاً وثيقاً، فالمناطق السكنية تجلب الوظيفة التجارية بجانب الوظائف الأخرى.⁽³⁾

ومن الجدول رقم (7) يتبين مساحة الاستخدام التجاري، حيث بلغت نحو 33742 دونماً، أي ما يعادل 19.3% من جملة الاستخدامات، وهذه المساحة تعادل ما يقارب 39.4% من المساحة العمرانية لإجمالي المحافظة.

(1) موسوعة المدن الفلسطينية، مرجع سابق، ص 708 - 709.

(2) أحمد حسن إبراهيم، الاستخدام السكني في مدينة العين "أنماطه والعوامل المؤثرة فيه"، مرجع سابق، ص 61-62.

(3) رائد أحمد صالح، الاستخدام السكني في محافظات غزة، مرجع سابق، ص 108

• المساحة العمرانية للمراكز عام 2009 (85428 دونماً) راجع الجدول رقم (5)

وتفاوتت نسبة ما يشكله الاستخدام التجاري من جملة الاستخدامات في جميع المراكز، وارتفعت النسبة بشكل ملحوظ في مدينة نابلس، حيث بلغت نحو 5.4% من جملة الاستخدامات في المدينة؛ أي ما يعادل 11.7% من المساحة الكلية للمدينة .

وعند المقارنة بين مساحة الاستخدام السكني، والاستخدام التجاري يلاحظ أن مقابل كل دونم من الاستخدام السكني 0.517 دونماً من الاستخدام التجاري؛ أي ما يعادل 1000مترًا للسكن مقابل نحو 517 مترًا للاستخدام التجاري (جدول 7)

جدول رقم (7)

المساحات التقريبية لاستخدامات الأرض في للمراكز العمرانية لمحافظة نابلس 2009

مقابل كل 1000 متر من الاستخدام السكني	نسبة حيز الاستخدام من إجمالي الاستخدامات %	المساحة بالدونم	نمط الاستخدام
-	37.4	65223.4	السكني
0.517	19.3	33742	التجاري
0.714	2.6	4659	الصناعي
0.892	33.4	58229	الزراعي
0.34	1.2	2243	التعليمي
0.134	0.5	876	الصحي
7.27	0.2	473	الديني
0.33	1.2	2154	الإداري
6.53	0.2	426	المساحات الخضراء والحدائق
0.11	0.4	747	رياضة وملاعب
0.24	0.9	1570	الطرق
0.46	1.7	3023	أراضي فضاء
0.115	0.4	754	أخري
	100	174119.4	المجموع

المصدر : تمّ الحصول على بيانات الجدول من عدة مصادر:

-المجالس المحلية للمراكز العمرانية 62 ، قسم الهندسة " في كل مجلس " بيانات من واقع المخططات الهيكلية للمدينة ، بيانات غير منشورة .

-وزارة الحكم المحلي، مديرية نابلس، بيانات غير منشورة ، 2009م.

-وزارة الزراعة، مديرية نابلس، بيانات غير منشورة ، 2009م.

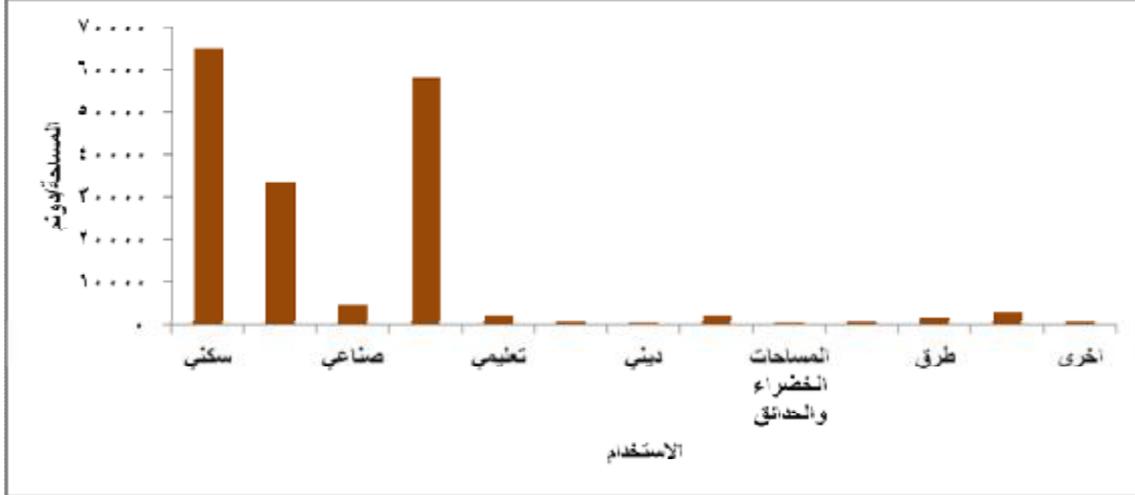
-وزارة الصحة ، رام الله ، بيانات غير منشورة ، 2009.

-وزارة التربية والتعليم ، مديرية نابلس ، بيانات غير منشورة ، 2009.

-وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، بيانات غير منشورة ، 2009.

شكل (4)

المساحات التقريبية لاستخدامات الأرض في للمراكز العمرانية لمحافظة نابلس



المصدر: جدول رقم (7) .

ملاحح الاستخدام التجاري في محافظة نابلس :

- تتميز الأنشطة التجارية بالمرونة الفائقة إذ تنمو رأسياً، ويمكن أن تمارس في الوحدات السكنية بالطوابق السفلية، كما أنها تتغلب على الوظيفة السكنية في المنطقة المركزية (البلدة القديمة)، مادامت قادرة على دفع أعلى القيم الإيجارية، وهذا أدى إلى تقلص الاستخدام السكني في القلب التجاري تدريجياً.
- إن معظم الشوارع الرئيسية في محافظة نابلس، وخاصة في مدينة نابلس، تنتشر فيها المحلات المتنوعة، وغالباً ما تكون هذه المحلات في الدور الأرضي بجانب بعض الأنشطة في الأدوار العليا، ولا سيما المؤسسات بمختلف أنواعها، ولا تخلو المباني في الشوارع التجارية من الوحدات السكنية، سواءً في الأدوار الأرضية أو العلوية، ومن الملاحظ أن بعض أصحاب المحلات التجارية يسكنون في نفس المبني، ويرجع ذلك إلى سيادة الملكية الخاصة، التي تنتشر بشكل كبير في محافظة نابلس، وهذا يدل على ارتباط الاستخدام السكني بالاستخدام التجاري.

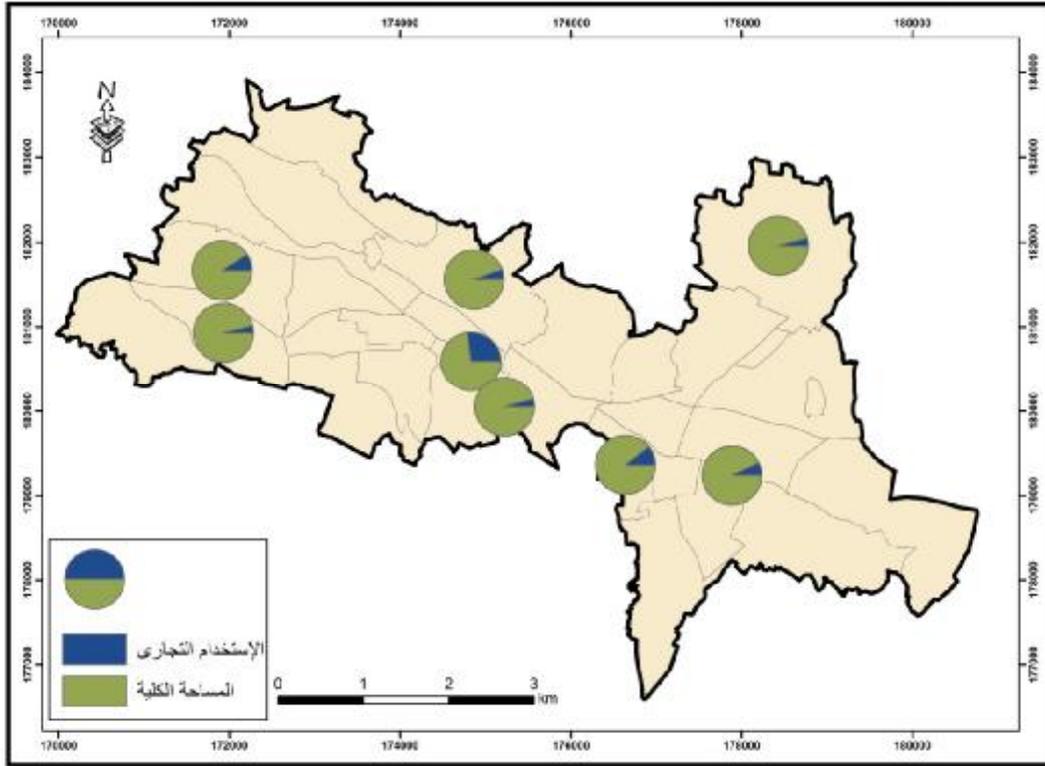
- تقل أهمية المحلات الموجودة في الشوارع الثانوية عنها في الشوارع الرئيسية، وتخدم هذه المحلات بالدرجة الأولى المنطقة السكنية، ومعظم هذه المحلات صغيرة الحجم، وتوفر الحاجات الاستهلاكية الضرورية اليومية، وغيرها من السلع للسكان.
 - يتوفر في معظم المراكز العمرانية سوق تجاري رئيس يومي، تمارس فيه التجارة بالتجزئة، والجملة ونصف الجملة، ومعظم هذه الأسواق تباع فيها الخضروات، والفواكه، واللحوم، بجانب الأنشطة التجارية الأخرى.
 - إذا ما تتبعنا الهرم التجاري، وعلاقته بالمناطق السكنية، فنجد أنها لا تأخذ التدرج العام من حيث المستوى، ويرجع ذلك إلى تخطيط المناطق السكنية قبل التخطيط التجاري، بل إن معظم المناطق التجارية ترتبط تماماً بالمناطق السكنية، مثل البلدة القديمة التي تعتبر المنطقة المركزية التجارية في مدينة نابلس، ومنطقة الدوار وغرب الدوار .
- وعند مقارنة مساحة الاستخدام التجاري في مدينة نابلس، ومساحة الاستخدام التجاري في مدينة طوباس، فقد حظى على 0.87% من مساحة الحيز الحضري لمدينة طوباس، وحظى على 2% من الحيز الحضري لمدينة رام الله.⁽¹⁾ وهذا يظهر أهمية المدينة كعاصمة اقتصادية لمدن شمال الضفة الغربية .
- وعند مقارنة النسب المخصصة للاستعمال التجاري في مدينة نابلس، نجد أن هناك تبايناً في توزيع المساحات المخصصة للاستخدام التجاري بين أحياء المدينة، ويمكن تقسيم المناطق التجارية إلى ثلاث مناطق.⁽²⁾
- أ- منطقة الدوار وغرب الدوار، والبلدة القديمة حصلت على ما نسبته 68.2% من إجمالي مساحة المدينة، وهذه المناطق تحتوي على المكاتب، والشركات التجارية، ويقبل في هذه المناطق الاستخدام السكني، والاستخدامات الأخرى، لذلك حصلت على نسبة مرتفعة من توزيع الاستخدام التجاري ويعود السبب في ارتفاع النسبة في البلدة القديمة إلى أنها تعتبر النواة التي انبثقت منها المدينة منذ القدم، حيث اشتهرت المدينة بالتجارة، الأمر الذي انعكس على الاستخدام التجاري داخل البلدة القديمة.

(1) فرج محمد حجاب، اتجاهات التطور العمراني في إقليم شرق نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، 2001، 298.

(2) رائد حليبي، استخدامات الأراضي في مدينة نابلس GIS، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، 2005، ص 98-99

خريطة (23)

الاستخدام التجاري في أحياء مدينة نابلس لعام 2005م.



المصدر: رائد الحلبي، استخدام تقنية المعلومات الجغرافية (GIS) في دراسة استعمالات الأرض في مدينة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، فلسطين، 2003م، ص 67.

- ب- مناطق حصلت على نسبة متوسطة للاستخدام التجاري 10.4% متمثلة في: المنطقة الصناعية والضاحية، ويعود السبب في ذلك إلى وجود الحسبة، وامتداد المحلات التجارية على طول شارع عمان، وشارع القدس، مما أدى إلى توسع الانتشار التجاري فيها.
- ت- مناطق حصلت على نسبة منخفضة للاستخدام التجاري ما بين (4-5%) وتتمثل في: رأس العين، المخفية، والجبل الشمالي، ورفيديا، ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه المناطق تعتبر سكنية، لا يرتفع بها نسبة الاستخدام التجاري؛ مما أثر على انخفاض نسبة الاستخدام التجاري. انظر خريطة رقم (23) توضح الاستخدام التجاري من المساحة الكلية للمدينة.

وفي العادة تحنل الوظيفة التجارية نسبة قليلة من مساحة أي مدينة، ومع الزيادة السكانية، والتوجه للسكن في الضواحي، وتطور بعض المؤسسات وتوسيع مساحتها، فمن المتوقع أن تزداد الحاجة إلى الأراضي التجارية في المستقبل، وأن يتحول جزء من الأراضي السكنية إلى تجارية من خلال هدم مباني سكنية قائمة وتحويلها إلى مناطق تجارية، وأن يتحول جزء من الأراضي الزراعية إلى مناطق تجارية. ومن السمات التي تكررت في جميع أحياء المدينة أن معظم المتاجر في المدينة تتماشى مع شبكة طرق المواصلات؛ سعياً إلى تحقيق أكبر قدر من سهولة الوصول إليها، لذا لم يكن لتطور شبكة المواصلات الداخلية، والخارجية دور في تنشيط الوظيفة التجارية فحسب، بل تشاركها الوظيفة السكنية، حيث درجت العادة في كثير من أحياء المدينة عند تأسيس البيت أن يترك الطابق الأرضي شاغراً لتأجيره لأصحاب المحلات، وتستخدم الطوابق العلوية للسكن، وكلما اقتربنا من مراكز المدينة؛ تقل الوظيفة السكنية بشكل واضح، تاركة الأدوار العلوية ليشغلها المكاتب، والشركات، وغيرها.

2- الاستخدام الصناعي:

يشمل الاستخدام الصناعي جميع المنشآت الصناعية، والمؤسسات المرتبطة بالإنتاج الصناعي، ومن أهم الصناعات التي تشتهر بها نابلس، صناعة الصابون، دباغة الجلود، الصناعات الغذائية، الكيماويات، النسيج، الأثاث، الزجاج، والخزف، والبلاط.

جدول (8)

عدد المنشآت الصناعية العاملة في القطاع الخاص، والقطاع الأهلي في المراكز العمرانية في محافظة نابلس عام 2009:

عدد المنشآت %	عامل / منشأة	عدد العاملين	عدد المنشآت	المركز
0.6	2.2	191	84	برازية
1	1.7	233	133	برقة
0.4	1.8	105	56	ياصيد
0.7	2.0	206	99	بيت أمرين
0.1	2.6	45	17	نصف جبيل
0.6	2.1	197	93	سبسطية
0.1	2.3	35	15	إجستيا
0.5	1.8	129	72	طلوزة
0.3	1.8	80	44	الناقورة
0.6	2.4	210	87	الباذان
0.5	3.3	273	81	دير شرف
2	2.1	581	272	عصيره الشمالية
0.4	2.2	135	60	النصارية
0.4	2	121	58	زواتا
0.2	2.3	67	28	العقربانية
0.4	3	183	60	قوصين
1	5.6	745	133	بيت إيبا
0.3	3.8	161	42	بيت حسن
1	2	53	26	بيت وزن
0.1	3.5	56	16	عين شبلي
0.4	2	116	60	عزموط
56.2	3.2	25.327	7.728	نابلس
0.2	1.8	55	30	دير الحطب
0.5	1.7	142	80	صرة
0.8	2.5	293	117	سالم
1	1.6	21	13	عراق بورين
1.8	1.8	269	149	تل
0.6	2.1	203	96	بيت دجن
0.1	2.5	40	16	كفر قليل
0.3	3.3	169	50	فروش بيت دجن
1	2.1	86	41	مادما

عدد المنشآت %	عامل/منشأة	عدد العاملين	عدد المنشآت	المركز
0.5	2.1	143	69	بورين
2.7	2.1	796	379	بيت فوريك
1.7	3.1	368	120	روجيت
0.7	2.1	209	99	عصيره القبلية
0.7	1.5	153	101	عورتا
0.5	1.2	94	73	عوريف
0.2	2.4	84	35	أودلا
2	2.2	631	282	حواره
0.4	1.5	97	63	عينبوس
0.6	2.4	22	9	يالون
2.8	2.6	755	287	بيتا
-	-	-	-	الرجمان
0.3	2.2	102	45	زيتا جماعين
2.3	2.4	680	279	جماعيين
0.2	1.7	53	31	أوصرين
2.1	2	578	290	عقريا
-	-	-	-	زعترة
-	-	-	-	تل الخشبية
0.5	2	161	79	يتما
2.2	2	630	303	قبلان
0.2	1.5	56	36	جوريش
1.2	2.2	378	165	قصره
0.4	2	125	62	تلفيت
0.3	1.7	91	52	الساوية
0.4	0.6	110	67	مجدل بني فاضل
0.4	2.1	120	57	اللين الشرقية
0.4	1.7	105	61	قريوت
0.3	1.4	7	5	جالود
0.3	1.2	6	5	عمورية
0.6	1.6	131	79	دوما
0.1	4.6	120	26	مخيم عين بيت الماء
100	2.8	38524	13742	إجمالي محافظة نابلس

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، كتاب محافظة نابلس السنوي (2) ، 2009 ، ص 84-ص 85.

وتمارس هذه الوظيفة داخل أبنية مغلقة أو مفتوحة، وتكون متفرقة على شكل تجمعات داخل المناطق السكنية، أو على أطرافها، وذلك لوفرة المساحات الكبيرة من الأراضي الرخيصة، أما فيما يخص العلاقة بين المناطق الصناعية وأسعار الأراضي، فإنه يلاحظ بشكل عام أن مواقع الصناعة كلما كانت بعيدة عن قلب المدينة، كلما أدى إلى سهولة الحصول على أرض رخيصة⁽¹⁾.

ولكن وجود الاستخدام الصناعي داخل المناطق السكنية، ينتج عنه آثار ضارة على السكان والبيئة، وكانت جميع الأنشطة الصناعية موزعة على أنحاء المدينة، حتى تم البدء بالعمل في المنطقة الصناعية المخططة منذ عام 1972م، ولعدم وجود توجه استثماري قوي في مجال الصناعة، وفي ظل غياب تخطيط المناطق الصناعية التي تستوعب النشاطات الضرورية؛ مما أدى إلى وجود صناعات ثانوية عديدة، توزعت داخل سطح المدينة، وتداخلت مع الاستعمالات الأخرى، وتركزت هذه الصناعات بشكل خاص على مصانع الطوب، والبلاط، ومشاكل الحدادة، والنجارة، إلى ورش تصليح المركبات، وعلى الرغم مما تسببه الصناعة من مشكلات لوجودها داخل المناطق السكنية، إلا أن هذه الوظيفة مهمة جداً للسكان؛ إذ تسهم بتشغيل 26.8% من القوى العاملة.

ويلاحظ من الجدول رقم (8) أن المنشآت العاملة في القطاع الخاص 38524 عاملاً، وهذه المنشآت ذات حجم صغير، ويبلغ عدد العمال بها بالمتوسط من (1 - 6 عامل).

ويلاحظ من الجدول (7) أن مساحة الاستخدام الصناعي للمراكز العمرانية بلغت نحو 4659 دونماً؛ أي ما يعادل 2.6% من جملة الاستخدامات، ويعادل 5.4% من المساحة العمرانية للمراكز، ويلاحظ أن كل دونم من الاستخدام السكني يقابله نحو 0.714 دونماً للاستخدام الصناعي؛ أي أن 1000 متر مربع للاستخدام السكني، يقابلها 714 متراً مربعاً للاستخدام الصناعي.

هذا وارتفعت نسبة الاستخدام الصناعي في مدينة نابلس؛ حيث بلغت 6.4% من جملة استخدامات المدينة، أي ما يعادل 6% من مساحة المدينة العمرانية، وإذا ما قورنت بمدينة الخليل، فقد بلغت نسبة الاستخدام الصناعي فيها نحو 4.4% من إجمالي الاستخدامات في مدينة الخليل.

(1) أحمد على إسماعيل، جغرافية المدن، كلية الآداب، جامعة القاهرة، دار الثقافة، ص 315

ويبدو أن توزيع الاستخدام الصناعي يرتبط بالاستخدام السكني كاستجابة طبيعية لنمو السكان ورغبتهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير الوظائف⁽¹⁾ وهذا ينطبق على محافظة نابلس إذ يتركز في مدينة نابلس 60.9% من الصناعات⁽²⁾ و56.2% من عدد المنشآت في القطاع الخاص والأهلي، وبأن نحو 70% من إجمالي المصانع تقع في مدينة نابلس و30% تتوزع على باقي المراكز العمرانية في محافظة نابلس .

3- الاستخدام الزراعي:

يشكل القطاع الزراعي أهمية كبيرة لسكان محافظة نابلس، حيث تحتوي المحافظة على أكبر المساحات الزراعية بعد جنين، والخليل في الضفة الغربية، حيث بلغت مساحة الاستخدام الزراعي في محافظة نابلس 58229 دونماً، أي ما يعادل 33.4% من المساحة الكلية للمحافظة، ولكن يُعدّ الاستخدام الزراعي أقلّ الاستخدامات وجوداً في مدينة نابلس؛ نظراً لغلبة الطابع الحضري على سكان المدينة، وعدم توفر التربة الخصبة، حيث بلغت مساحة الأراضي الزراعية في مدينة نابلس 1208 دونمات من المساحة الكلية للمدينة⁽³⁾، بينما يزداد في المناطق الريفية غرباً، فقد تعرضت مساحة الأراضي المزروعة في محافظة نابلس للزيادة والنقصان خلال الفترة من 1948-1987م، فبعد أن كانت المساحة المزروعة عام 1948 نحو 707897 دونماً، إلا أنها انخفضت عام 1952 إلى 3058 دونماً، ثم إلى 166 ألف دونم عام 1970، ونحو 176 ألف دونم عام 1986م، وعلى هذا فقد نقصت مساحة الأراضي الزراعية منذ عام 1948 حتى 1987 إلى نحو 169 ألف دونم، ولذلك نجد أن محافظة نابلس تمتاز بامتداد الاستخدام السكني على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بالمناطق السكنية لسد متطلبات الوظيفة السكنية، دون أي تخطيط مدروس من الناحية العمرانية، والتخطيطية، كما استمرت مساحة الاستخدام الزراعي بالانخفاض حتى عام 2007 إلى نحو 104 ألف دونم، ومن خلال الجدول رقم (7) بلغت مساحة الاستخدام الزراعي لعام 2009 نحو 58229 دونماً؛ أي ما يعادل 33.4% من جملة الاستخدامات؛ أي ما يعادل 68% من المساحة العمرانية. ويلاحظ أن كل دونم من الاستخدام السكني يقابله 0.892 دونماً للاستخدام الزراعي؛ أي أن 1000 متر مربع للاستخدام السكني يقابلها نحو 892 متراً مربعاً للاستخدام الزراعي.

ونتيجة للزحف العمراني على الأراضي الزراعية والزيادة السكانية؛ انخفض نصيب الفرد من هذه الأراضي بشكل كبير.

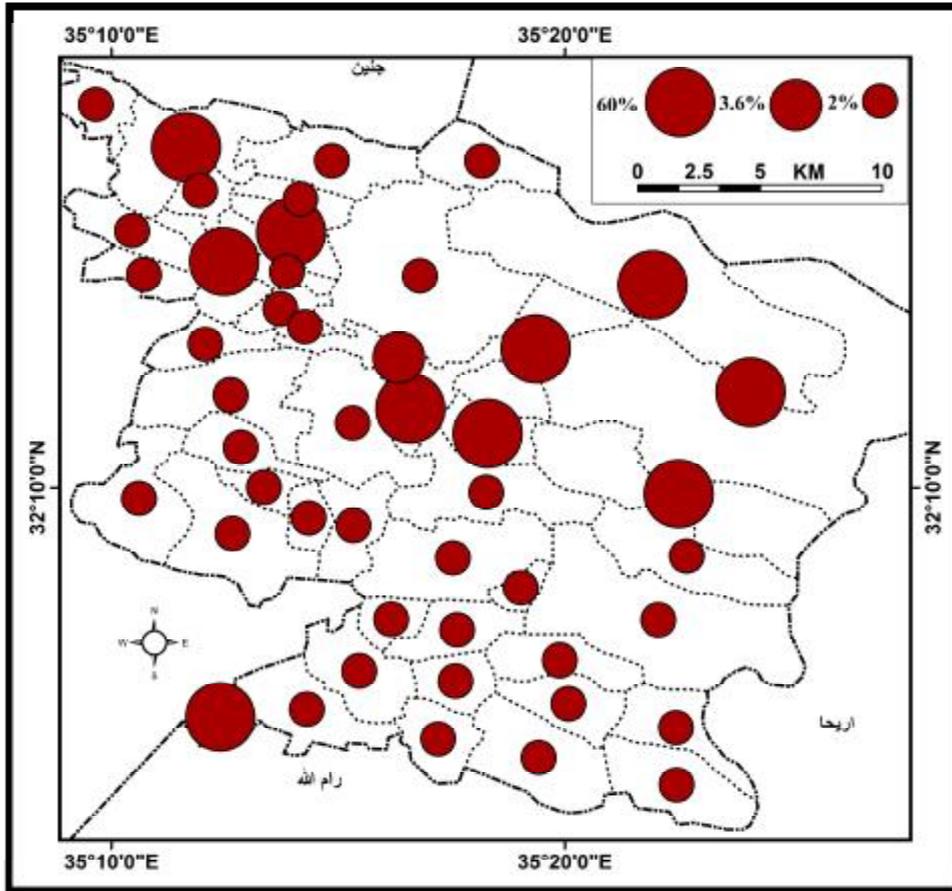
(1) رائد أحمد صالحه، مرجع سابق، ص111

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظة نابلس السنوي (2)، 2009، ص84.

(3) موسوعة المدن الفلسطينية، مرجع سابق، ص728.

خريطة رقم (24)

التوزيع النسبي للاستخدام الزراعي لمحافظة نابلس لسنة 2009:



المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، كتاب نابلس (2) ، 2009.

ويلاحظ من الخريطة (24) أن الاستخدام الزراعي يشكل الاستخدام الأول بلا منازع في معظم المراكز العمرانية في محافظة نابلس؛ إذ تجاوزت النسبة 60% من جملة الاستخدامات في المراكز العمرانية الآتية : كفر قليل، عمورية، فروش بيت دجن، روجيت، دير الحطب، برقة، إجستيا، طولوزة، الناقورة، حيث يقوم سكان تلك المراكز بممارسة العمل الزراعي؛ مما أثر على ارتفاع نسبة الاستخدام الزراعي فيها؛ فيما بلغت نسبة الاستخدام الزراعي في مدينة نابلس 3.6% من المساحة الكلية للمدينة، أما باقي المراكز العمرانية قلَّت فيها نسبة الاستخدام الزراعي عن 2%، وذلك لعدة أسباب منها: العوائق "الإسرائيلية"، والزحف العمراني المستمر على الأراضي الزراعية، ووعورة السطح، كل هذا ترك أثراً واضحاً على تقلص مساحة الأراضي الزراعية.

4- الاستخدام التعليمي :

يعتبر الاستعمال التعليمي من أهم الاستعمالات، ومن الضروريات الأساسية التي يجب توفرها للسكان، ومن خلال الجدول (7) تبلغ مساحة الاستخدام التعليمي في المراكز العمرانية 2243 دونماً ؛ أي ما نسبته 1.2% من جملة الاستخدامات ونحو 2.6% من المساحة العمرانية للمراكز .

وسيتم تصنيف الاستخدام التعليمي على النحو الآتي:

أ- المدارس:

لقد بلغ عدد المدارس للعام 2010/2011م في محافظة نابلس نحو 258 مدرسة؛ منها 217 مدرسة حكومية (113 مدرسة أساسية، و104 مدارس ثانوية) و14 مدرسة تابعة لوكالة الغوث (جميعها أساسية)، و27 مدرسة خاصة، أما رياض الأطفال فبلغت نحو 116 روضة، أما على مستوى الطلبة، فقد بلغ عدد الطلبة في مدارس المحافظة نحو 95700 طالباً، وذلك للعام الدراسي 2009-2010م منهم 47872 ذكور، و47828 إناث، وقد بلغت مساحة الاستخدام التعليمية (المدارس) 93020م²، التي تشكل ما نسبته 15.31% من المساحة الكلية للمحافظة⁽¹⁾.

ب- الجامعات:

وتتمثل في جامعة النجاح الوطنية؛ حيث سعت جامعة النجاح منذ تأسيسها عام 1977م إلى توفير التعليم لأبناء فلسطين، وبلغت مساحة أرض الجامعة حوالي 34 دونماً⁽²⁾، فيما بلغت مساحة جامعة القدس المفتوحة 25 دونماً⁽³⁾.

ج- الكليات:

يوجد في مدينة نابلس كليتان؛ كلية المجتمع التي تقع ضمن حرم جامعة النجاح، وكلية الروضة التي تقع في منطقة الجبل الشمالي في شارع الروضة⁽⁴⁾، أما بالنسبة للتحصيل العلمي فقد بلغت نسبة الأفراد الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي بكالوريوس فأعلى 8.8% عام 2008م، وما نسبته 13.0% لم ينهوا أي مرحلة تعليمية⁽⁵⁾.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظة نابلس السنوي الأول، 2009، ص 25.

(2) جامعة النجاح الوطنية، الشؤون الإدارية، بيانات غير منشورة، 2010

(3) جامعة القدس المفتوحة، الإدارة العامة، الشؤون الإدارية، بيانات غير منشورة، 2010

(4) رائد صالح الحلبي، مرجع سابق، ص 107.

(5) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظة نابلس الإحصائي -2-، 2009، ص 43.

5- الخدمات الصحية:

تعتبر الخدمات الصحية من القطاعات المهمة للمجتمع، ويجب توفر هذه الخدمات للمحافظة على صحة وسلامة الإنسان.

ومن خلال رقم (7) بلغت مساحة الاستخدام الصحي 876 دونماً؛ أي ما يعادل 0.5% من إجمالي الاستخدامات في المحافظة، ويقابل كل 1000 متر مربع من الاستخدام السكني نحو 134 متراً مربعاً من الاستخدام السكني .

من أهم المرافق الصحية محافظة نابلس:**أ- المستشفيات:**

لقد بلغ عدد المستشفيات عام 2009م في محافظة نابلس (6) مستشفيات، منها مستشفيات حكوميان، والبقية مستشفيات غير حكومية، وقد بلغ عدد الأسرة (465) سريراً، أي بمعدل (1.4) سرير لكل (1000) شخص، وهذه نسبة مرتفعة بالنسبة للمعيار العالمي الذي يشكل (2) سرير لكل (1000) من السكان فيما بلغ نسبة عدد الأسرة عام 2004م (1.6) سرير لكل (1000) شخص.⁽¹⁾

ب- مراكز الرعاية الأولية:

يتم تقديم خدمات مراكز وعيادات الرعاية الأولية من خلال الحكومة، ووكالة الغوث الدولية، ومؤسسات غير حكومية، فقد أظهرت البيانات عام 2009م بأن عدد مراكز الرعاية الأولية، بلغت 60 مركزاً في محافظة نابلس؛ منها 41 عيادة ومركزاً صحياً، تشرف عليها الحكومة، وتتنوع في أرجاء المحافظة، و16 مركزاً تشرف عليها جهات غير حكومية، و3 مراكز تشرف عليها وكالة الغوث الدولية.

ويختلف نصيب العيادات من عدد السكان من عيادة إلى أخرى، وذلك حسب عدد السكان في كل منطقة .

6- الاستخدام الديني:**أ- المساجد:**

تعد المساجد العناصر الأساسية والمهمة؛ وأثرت العوامل الدينية على نشأة المدينة، وبلغت مساحة الاستخدام الديني (المساجد) في محافظة نابلس حوالي 473 دونماً، كما يوضحها الجدول رقم (7)، وتعادل 0.2% من جملة الاستخدامات، ويبلغ عدد المساجد في محافظة نابلس نحو 190

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظة نابلس الإحصائي 2 ، 2009، ص38.

مسجداً، منها ما هو مسجد جامع، ومنها ما هو محلي أو "مصلى"، كما يوجد منها في البلدة القديمة 49 مسجداً، ما يعادل 26% من عدد المساجد، وذلك لقدم البلدة القديمة، التي غلب عليها الطابع الديني منذ القدم؛ حيث رافقت المساجد المدينة منذ القدم حتى اليوم، ففي قرية عزموط يوجد 4 مساجد، وفي مخيم بلاطة يوجد 5 مساجد، وفي قرية ريفديا يوجد 7 مساجد، ولكن هناك مناطق حصلت على نسبة منخفضة للاستخدام الديني، فيوجد بها عدد قليل من المساجد، نظراً لكونها منطقة صناعية؛ مما أثر على توزيع الاستخدام الديني، وتتمثل هذه المناطق بالدوار، وغرب الدوار، والضاحية، والمخفية، والمساكن الشعبية، والمنطقة الصناعية مما أثر على توزيع الاستخدام الديني⁽¹⁾.

ب- الكنائس:

يوجد في محافظة نابلس كنيستان؛ الأولى تقع في البلدة القديمة والتي رافقت المدينة منذ وجودها، والثانية في ريفديا التي تم بناؤها عام 1995م.

7- الاستخدام الحكومي:

تتمثل المرافق الحكومية في الوزارات، والبريد، ومكتب وزارة العمل، وفروع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني الحكومي، ومقرات الأمن العام الفلسطيني، ومراكز الشرطة، والسجون داخل المدينة والأشغال العامة، والتدريب المهني، ومبنى الداخلية... الخ.

وقد بلغت مساحة المرافق الحكومية نحو 2154 دونماً، والتي تشكل ما نسبته 1.2% من إجمالي الاستخدامات، فهناك مناطق في المحافظة حصلت على نسب مرتفعة من الاستخدام الحكومي؛ مثل: رأس العين، وخلة العمود، بسبب سياسة الاحتلال التي أثرت على الاستخدام الحكومي وثم عملت هذه الحكومة على تخصيص جزء كبير من الحي للاستخدام الحكومي متمثلاً في السجن، والداخلية، ودائرة الأشغال⁽²⁾.

8- الاستخدام السياحي والترفيهي:

على الرغم من توفر العديد من المقومات السياحية في محافظة نابلس، إلا أنها تفتقر إلى الخدمات السياحية، حيث تعتبر الحداثق، والمنتزهات، الرثات التي يتنفس من خلالها السكان، وباخضرارها تقاس صحة هذه المدينة، وتعود أهمية المناطق الخضراء إلى أنها تعمل على تنقية الهواء من الغبار، وتخفيف حدة الرياح، وأثر الدخان والضجيج، وتجلب الراحة النفسية للسكان

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سابق، ص 50.

(2) رائد صالح الحلبي، استعمالات الأرض في مدينة نابلس باستخدام GIS، مرجع سابق، ص 112-113.

نتيجة للون الأخضر، وتعمل كذلك على الحد من تلوث الهواء في الجو، نتيجة امتصاص الأشجار للغازات الملوثة.⁽¹⁾

ومن خلال الجدول رقم (7) بلغت مساحة المناطق السياحية والترفيهية في عام 2009 نحو 426 دونماً؛ أي ما يعادل 0.2% من جملة الاستخدامات في المحافظة، وقد تركزت المناطق السياحية والترفيهية في مدينة نابلس، حيث يوجد بها العديد من الفنادق والمنتزهات، والحدائق، والمطاعم، حيث ترتفع نسبة الاستخدام السياحي والترفيهي في حي رفيديا بمدينة نابلس، وذلك لتوفر المساحات الخضراء الواسعة في المنطقة، فهي تقع في الجزء الغربي من المدينة، أما بالنسبة للضاحية ورأس العين، فلا يتوفر فيها مرافق سياحية؛ وذلك لوعورة المنطقة، وطبيعتها الجبلية، وكذلك في المنطقة الصناعية وذلك بسبب تلوث الجو، والضجيج، فهي غير مناسبة لإقامة المرافق السياحية التي تحتاج إلى مناطق غير ملوثة بيئياً.⁽²⁾

9- استخدام أرض الفضاء:

تستخدم أماكن الفضاء للبناء والإنشاءات، والاستجمام، والاسترخاء من أجل ممارسة التمرينات الرياضية، والتنزه في الهواء الطلق، حيث إنه من الضروري إنشاء مثل هذه الأماكن، لما لها من تأثير إيجابي على نفسية الإنسان، إضافة إلى أنها تزود الناس وتعطيهم بيئة صحية جيدة، فقد بلغت مساحة أرض الفضاء في كل أنحاء المحافظة عام 2009م حوالي 3023 دونماً ما يعادل 1.7% من جملة الاستخدامات كما يوضحها جدول (7)، وتشكل 3.5% من إجمالي المساحة العمرانية للمحافظة.

10- استخدام النقل والمواصلات (الطرق)

تعتبر الطرق شريان الحياة للمدن، ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تخطيط المدن، كما أنها تحتل حيزاً مكانياً وفق المعايير العالمية؛ لذا نجد أن معظم مشاكل المدينة ناتجة عن سوء تخطيط وتوزيع شبكات الطرق⁽³⁾، فحركة المواصلات يجب أن تتضمن التوازن بين مختلف المراكز العمرانية في المدينة، وأنواع المواصلات، سواء كانت وسائل عامة كالباصات، وسيارات الأجرة، أو خاصة، وقد تمّ تصنيف الطرق إلى قسمين:

(1) على محمد بركات، القواعد التنظيمية لجمال المدن، مجموعة نشرات مجلة بلدي، العدد 17، 1988، ص102.

(2) رائد صالح حليبي، استعمالات الأرض في مدينة نابلس باستخدام GIS، مرجع سابق، ص 118-119.

(3) فواز مصطفى، مبادئ تنظيم المدينة، معهد الاتحاد العربي، بيروت، 1980، ص123.

- أ- شوارع رئيسية: ويكون عرض الشارع فيها ما بين 24-30 متراً.
 ب- شوارع فرعية داخلية: ويكون عرض الشارع فيها ما بين 8-10 أمتار.⁽¹⁾

وبلغت مساحة الطرق، والنقل، والمواصلات في محافظة نابلس 1570 دونم ؛ أي ما يعادل 0.9% من إجمالي الإستخدامات للمراكز العمرانية، بينما تشكل مساحة الطرق والمواصلات داخل أحياء المدينة 157 كم²، أي ما نسبته 10% من المساحة الكلية ؛ وذلك لأن الطرق تتركز في المدينة التي تربط باقي المراكز .

وعند مقارنة مساحة استخدام الطرق في مدينة نابلس مع مدن أخرى تبين لنا أنه في دراسة (يوسف عبد الناصر نادر في عام 2001) حصلت مدينة طوباس على نسبة 10.24% من المساحة المخصصة لاستخدام الشوارع من مساحة الحيز الحضري، بينما في دراسة (فتح الله صعيدي عام 2000) حصلت مدينة طولكرم على نسبة 19.35% من المساحة الإجمالية للحيز الحضري، وفي دراسة (Milivll) في عام 1968 قام الباحث بدراسة مقارنة على نسبة استعمالات الأراضي في (106) مدن توصل إلى أن الشوارع تشكل حوالي 18% من المساحة الكلية للمدينة.⁽²⁾

11- المقابر:

تعتبر المقابر إحدى الاستخدامات التي لا تكاد تخلو منها أية مدينة، حيث بلغت مساحة المقابر في المدينة 75870 م²، أي تشكل ما نسبته 0.26% من المساحة الكلية للمحافظة.⁽³⁾

(1) بلدية نابلس، اتصال هاتفي، قسم الهندسة، بتاريخ 2011/9/23

(2) رائد صالح حليبي، استعمالات الأرض في مدينة نابلس باستخدام GIS، مرجع سابق، ص 129

(3) رائد صالح حليبي، استعمالات الأرض في مدينة نابلس باستخدام GIS، مرجع سابق، ص 124.

خلاصة الفصل الثاني

بلغت مساحة الاستخدام في عام 1944م بلغت مساحة الاستخدام نحو 538دونماً؛ وفي عام 1948م بلغت 1295دونماً، ويأتي ترتيب المراكز العمرانية من حيث مساحة الاستخدام السكني على النحو التالي: مدينة نابلس، ثم إمرين، ثم سالم و فروش بيت دجن، ثم مخيمات اللاجئين، بلاطة، ومخيم عين الماء، ومخيم عسكر.

حيث يشكل الاستخدام السكني ما نسبته 60% من المساحة الكلية، وإن زيادة حجم الاستخدام السكني سيؤدي إلى ظهور وظائف جديدة، وهذا سيكون على حساب الأراضي الزراعية، وهذا ما ظهر في البلدة القديمة، وعصيرة الشمالية.

وبلغت مساحة الاستخدام السكني في المخيمات نحو 82% من المساحة الإجمالية للمخيمات، وهذه النسبة تؤكد النقص في الخدمات الأخرى، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الاستخدام السكني في محافظة نابلس 22.5م للفرد، ويتراوح هذا المتوسط ما بين (16.5م - 37.8م) للفرد، ومن الملاحظ أن متوسط نصيب الفرد في القرى يتفوق على المدن بفارق 15م.

أظهرت نتائج التحليل أن هناك أربعة عوامل أثرت في الاستخدام السكني، وقد بلغ مجموع التباين الذي فسرتة هذه العوامل حوالي 97%، وعلى ذلك يبقى 3% للعوامل الأخرى، أما العوامل فهي العامل الديمغرافي، وخصائص المسكن، والمرافق، والخدمات، وملكية المسكن، ومشكلة المياه.

وقد فسر العامل الأول الديمغرافي المتعلق بخصائص المسكن ما نسبته 82%، والعامل الثاني الذي يتعلق بالمرافق والخدمات ما نسبته 10.3%، أما العامل الثالث؛ الذي يتعلق بملكية المسكن ففسر بـ 2.3%، بينما فسر العامل الرابع مشكلة المياه ما نسبته 2.04%، وثمة عوامل أخرى أثرت على العوامل الأربعة السابقة؛ وهي العامل الاقتصادي، وأسعار الأراضي، وأسعار الوحدات السكنية، ثم العامل السياسي والاستيطان، والقيود الحكومية، ثم العامل الاجتماعي، والهجرة الداخلية، والطرق، والمواصلات.

ومن خلال دراسة الاستخدامات الأخرى المختلفة، يمكن التعرف إلى التوازن بين الاستخدام السكني والاستخدامات الأخرى، وبالتالي يمكن إلقاء الضوء على المشكلات التي تعاني منها المناطق السكنية؛ فالوظيفة التجارية ترتبط بالوظيفة السكنية ارتباطاً وثيقاً، إذ تلعب درواً مهماً في تطور المدن، ونتيجة لعدم التخطيط المسبق للمناطق التجارية، لم تتوفر احتياجات الأنشطة التجارية كالمستودعات وغيرها، واتخذت المناطق التجارية مواقعها داخل المنطقة السكنية؛ حيث بلغت نسبة الاستخدام التجاري 4% من المساحة العمرانية للمحافظة.

أما بالنسبة للاستخدام الصناعي فيلاحظ أنه تم في مواقع تتخلل مناطق سكنية، وهذا يؤثر على البيئة السكنية، حيث بلغت نسبة الاستخدام الصناعي 2.6% من جملة الاستخدامات. ونتيجة للزحف العمراني على الأراضي الزراعية، والزيادة السكانية المطردة، انخفض نصيب الفرد من هذه الأراضي، كما تقلصت مساحة الأراضي الزراعية؛ مما نتج عنه اتصال المناطق السكنية بالأراضي الزراعية، حيث بلغت نسبة مساحة الاستخدام الزراعي 33.4% من المساحة الكلية للمحافظة

أما عند الحديث عن الاستخدام التعليمي، فإن محافظة نابلس تعاني من عدم تناسب وتوزيع السكان، وكثافتهم، الأمر الذي أثر على توزيع المدارس، والجامعات، والكليات؛ فنجد بعض المناطق في المحافظة تخلو من المدارس، ولذلك نجد قصوراً في عدد المدارس، مما أدى إلى ارتفاع الكثافة الصفية. كما يلاحظ أن مواقع المراكز الصحية بكل مستوياتها داخل التجمعات السكانية لم تراعى عدد السكان لكل تجمع سكاني. أما توزيع المساجد فهو غير مناسب؛ حيث أن هناك بعض المناطق تكاد تخلو من المساجد مثل: المنطقة الصناعية، والمساكن الشعبية، وبخصوص المساحات الخضراء والترفيهية، فهي تشكل ما نسبته 0.2% من جملة الاستخدامات في المحافظة، وفيما يختص بالطرق نجد أنها بلغت نحو 0.9%، ويلاحظ أن ثمة علاقة وطيدة بين الطرق ومحاور النمو العمراني، ومن خلال دراسة الخدمات الإدارية يتضح أن هناك تركيزاً لها في مدينة نابلس.

الفصل الثالث

سكان محافظة نابلس

أولاً: - مراحل نمو السكان.

ثانياً: - مكونات النمو السكاني.

ثالثاً: - توزيع السكان وكثافتهم.

رابعاً: - خصائص السكان .

1- التركيب العمري والنوعي.

2- التركيب الاقتصادي.

3- الخصائص الاجتماعية للسكان.

خامساً: - مستقبل السكان.

الخلاصة.

سكان محافظة نابلس

تأتي الدراسات السكانية في طليعة الموضوعات التي تهتم بها جغرافية السكن؛ لتحديد الاحتياجات السكنية بطرق علمية، وبدراسة السكان يمكن التعرف إلى ظاهرة الإسكان القائمة والمتوقعة.⁽¹⁾

ويمثل العامل الديمغرافي أحد العوامل المؤثرة في الاستخدام السكني لأية مدينة، نظراً للارتباط الواضح والمباشر بين المتغيرين؛ وهما: السكن والسكان، وعلى ضوء الكثير من المتغيرات تتخذ الكثير من الملامح والسمات في المنطقة السكنية⁽²⁾. وإن المعلومات التي تخص السكان من حيث الحجم، والنمو، والخصائص السكانية، والتوزيع المكاني، والأوضاع المعيشية، هي غاية في الأهمية، لأغراض رسم السياسات، والتخطيط.⁽³⁾

أولاً: مراحل نمو السكان :

جرى أول تعداد سكاني في فلسطين عام 1922م، وتضمن هذا التعداد جداول إحصائية عن فلسطين بأكملها، وكل قضاء بمفرده، وقد بلغ سكان نابلس وفقاً لهذا التعداد 55947 نسمة من مجموع سكان فلسطين البالغ عددهم 757183 نسمة⁽⁴⁾، وجرى تعداد ثانٍ عام 1931م؛ حيث كان أكثر تفصيلاً عن سابقه، فقد أظهر هذا التعداد عدد المواليد، والوفيات، والزيادة الطبيعية، والتركيب النوعي، والمساكن، وفئات السكان، والتوزيع الجغرافي للسكان، ومكان الإقامة، والحالة الاجتماعية، والحالة التعليمية، وقد أظهر هذا التعداد الجغرافي زيادة في عدد سكان نابلس، فقد بلغ عام 1931 نحو 66498 نسمة⁽⁵⁾، أي بزيادة قدرها 10551 نسمة خلال تسع سنوات، حيث كان معدل النمو السكاني حوالي 2.5%.

(1) رائد صالح، مرجع سابق، ص 132.

(2) أحمد حسن إبراهيم، الاستخدام السكني في مدينة العين، مرجع سابق، ص 116

(3) يوسف إبراهيم، السياسات السكانية وأهميتها في التخطيط الوطني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة (10)، 2005، ص 29.

(4) Palestine: Superintended of the Census Report and General Abstract of the Census of 1922. Prepared by Barron, J. B, Jerusalem, 1923, p.29

(5) Palestine: Superintended of the Census of Palestine 1931, prepared by Mills E.. Alexandria 1932, Vol.3, p.105

جدول رقم (9)

تطور عدد السكان في محافظة نابلس للفترة من 1948 - 2012م

السنة	عدد السكان
1948	135250
1961	45980
1967	44000
1987	165000
1997	481022
2007	317391
2012	340117

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، النتائج النهائية تقرير السكان، محافظة نابلس، 2010، ص32.

ويمكن تقسيم نمو السكان إلى مراحل ثلاث، هي:

1- المرحلة الأولى:- فترة الإدارة الأردنية (1948 - 1966م) :

وهي المرحلة التي بدأت بعد أحداث نكبة فلسطين، وما نتج عنها من احتلال أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية، وطرد وتهجير العديد من سكانها، ففي هذه الفترة ازدحمت مدينة نابلس، لعودة المهاجرين النابلسيين من حيفا، وبافا، والقدس، وغيرها؛ مما أوجد أزمة سكنية في ذلك الحين، حيث قُدر عدد سكان محافظة نابلس قبيل عام 1948م حسب التقديرات الإحصائية حوالى (135250) نسمة، بينما بلغ عددهم في تعداد عام 1961م نحو (45980) نسمة، وارتفع في عام 1966م إلى (53000) نسمة⁽¹⁾، ويرجع سبب التغير إلى أن عدداً كبيراً من المهاجرين الذين وفدوا إلى المحافظة بعد النكبة غادروا المحافظة باتجاه الأردن قبل إجراء تعداد 1961م، كما سيتبين لاحقاً عند الحديث عن الهجرة.

2- المرحلة الثانية:- فترة الاحتلال الإسرائيلي (يوليو 1967 - 1994) :

لقد تكررت مأساة عام 1948م مرة أخرى عام 1967م، وخرج السكان من الضفة الغربية للبحث عن مكان وملجأ لهم، وقد شهدت محافظة نابلس انخفاضاً حاداً في عدد السكان، حيث بلغ عددهم حسب التعداد الذي أجرته السلطات "الإسرائيلية" بعد الاحتلال بثلاثة أشهر (44000)

(1) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص588.

نسمة⁽¹⁾، أي أن عدد سكان المحافظة انخفض ما يقرب من 9 ألف نسمة عشية الحرب، واستمرت الهجرة إلى خارج المحافظة خلال هذه الفترة، مما أثر على نمو السكان الذي سار ببطء، ولكن بعد عام 1969 بدأت أعداد السكان في تزايد مستمر فبلغ في عام 198م نحو (165000) نسمة، بمعدل نمو سنوي (3.7%)، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية.

3- المرحلة الثالثة:- فترة السلطة الوطنية الفلسطينية (1995- 2007م) :

شهدت هذه المرحلة زيادة ملحوظة في عدد السكان، ويرجع سبب هذه الزيادة لتضاؤل فرص الهجرة الخارجية، وعودة أعداد كبيرة من سكان المحافظة في ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد أدى ارتفاع ميزان الهجرة الموجب عام 1994؛ أي بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية إلى زيادة أعداد السكان وتضاعف معدل النمو السنوي، ليتراوح خلال الفترة من (1995-2007) (من 6.7% - 7.2%) ، وبناء على نتائج التعداد السكاني؛ بلغ عدد سكان محافظة نابلس عام 1997 حوالي (481022) نسمة، وهذا الرقم يعد أول رقم إحصائي رسمي يمكن الاعتماد عليه، أما باقي الإحصاءات فكانت من مصادر "إسرائيلية" أو تقديرات، ولذلك تعوزها الدقة ويجب أن تؤخذ بشيء من التحفظ، ومن الملاحظ أن عدد السكان لسنة 1997 يزيد على التعداد لعام 1922؛ أي قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بنسبة زيادة 759%، أي حوالي 8.6 مرة، وبلغ عدد السكان عام 2007 بنحو (317391) نسمة ، ويرجع سبب الانخفاض في عدد السكان لانتفاضة الأقصى والركود الاقتصادي ، والبطالة ، بنسبة زيادة 70% عن عام 1997، ويقدر عدد السكان لعام 2012 نحو (340117) نسمة⁽²⁾.

(1)Israel, Census of population 1967, weat Bank, Jerusalem, 1968, p.62

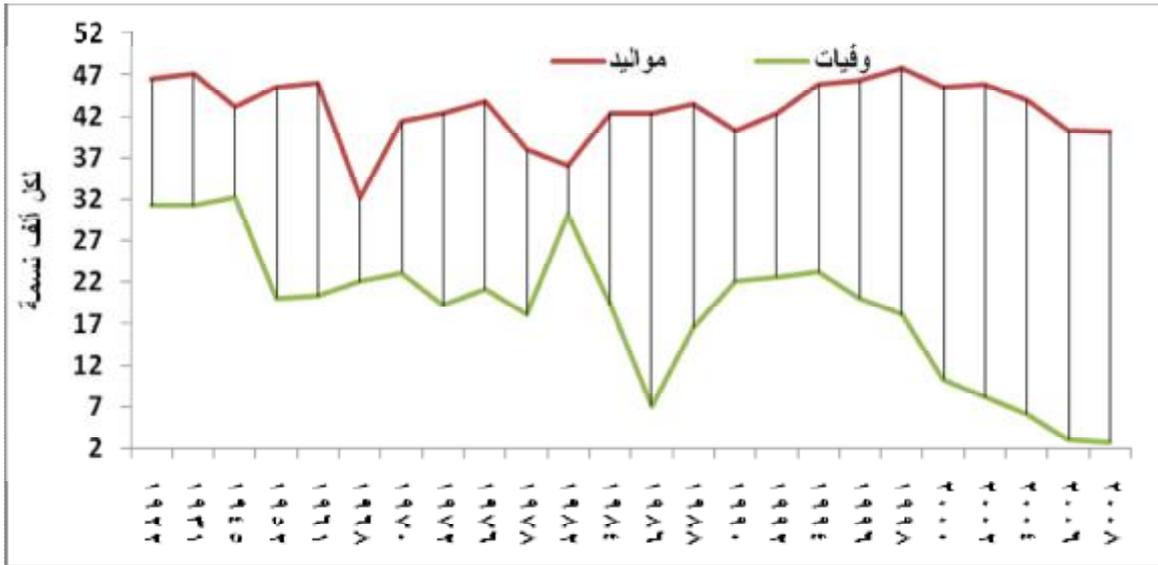
(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - كتاب محافظة نابلس السنوي 2، مرجع سابق، ص110.

ثانياً: - مكونات النمو السكاني:

1- الزيادة الطبيعية:

شكل (5)

معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في محافظة نابلس 1922-2008م :



المصدر : الإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007م.

من خلال الشكل رقم (5) الذي يوضح معدلات المواليد والوفيات في محافظة نابلس 1922-2008م، يلاحظ ما يأتي:

- 1- أن معدلات المواليد تميل إلى الاستقرار على مستويات عالية، مع استمرار انخفاض معدلات الوفيات بشكل واضح؛ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية، إذ تراوحت خلال الفترة من 1922-2008م بين (18-47 في الألف) ، ويلاحظ الفرق الكبير بين الرقمين، وأن مرد ذلك للظروف التي مرت بها معدلات المواليد والوفيات خلال تلك الفترة.
- 2- يمكن تقسيم الزيادة الطبيعية إلى أربع فترات؛ الفترة الأولى: تميزت بارتفاع المعدل، وكانت من عام (1922-1945) وتراوح المعدل من (18-37 في الألف)، ومن خصائص هذه الفترة أن معدلات المواليد كانت مرتفعة نسبياً عن الفترتين التاليتين، أما الفترة الثانية: فتميزت بالمعدل المرتفع وامتدت هذه الفترة من (1953-1978)، وتراوح المعدل من (18-23.1 - 45.8 في الألف) وتميزت بارتفاع معدل المواليد ما عدا السنوات التالية: (1968-1978)، وقد يرجع سبب ذلك إلى هجرة الأيدي العاملة من الشباب، سواء هجرة قسرية من قبل سلطات الاحتلال، أو هجرة اختيارية للعمل، واستقرار معدل الوفيات حول معدلات منخفضة نسبياً.

أما الفترة الثالثة: التي تميزت بانخفاض معدل الوفيات، وامتدت هذه الفترة من (1984 - 1990) وتراوح المعدل من (22.1 - 43.5 في الألف) وتميزت باستقرار معدل المواليد، أما الفترة الرابعة: التي تميزت بارتفاع معدل الزيادة الطبيعية، فكانت من عام (1992 - 2008) وتراوح فيها المعدل من (23.2 - 47.8 في الألف) وتميزت هذه الفترة بارتفاع معدلات المواليد، وانخفاض معدلات الوفيات بشكل ملحوظ. ومن العرض السابق يتضح أن الاتجاه واضح نحو زيادة معدلات الزيادة الطبيعية؛ مما يتطلب زيادة عدد المساكن، والمرافق، والخدمات.

مكونات الزيادة الطبيعية:

أ- المواليد

1- من خلال الشكل رقم (5) الذي يوضح معدلات الزيادة الطبيعية، يتبين أن معدلات المواليد خلال الفترة (1922 - 2008م) تراوحت ما بين (32.2-47.8 في الألف) وتعدّ هذه المعدلات مرتفعة، خاصة إذا ما قورنت بالمعدلات العربية والعالمية، إذ تراوح المعدل في الدول العربية عام 1996م من (20.8 - 25.6 في الألف) وفي الدول المتقدمة من (9.3 - 16 في الألف).⁽¹⁾

2- يلاحظ أن معدلات المواليد خلال المرحلة (1922 - 1961م) كانت مرتفعة جداً حيث تراوحت ما بين (43.1 - 47.1 في الألف)، وقد مرت فلسطين خلال هذه المرحلة بعوامل سياسية مختلفة، ففي الفترة 1922 - 1948م، كانت نابلس ترزخ تحت الاحتلال البريطاني، وشهدت هذه الفترة زيادة في عدد المواليد، وانتشار الزواج المبكر، واتجاه السكان نحو الميل إلى زيادة عدد أفراد الأسرة، مما انعكس على زيادة معدلات المواليد⁽²⁾.

3- ويلاحظ من المنحنى أن معدلات المواليد خلال المرحلة (1968 - 1986م) كانت منخفضة، ويبدو أن السبب في ذلك يعود إلى ما يأتي: إلى هجرة الكثير من الشباب الذين هم في سن الزواج بسبب تزدى الظروف الاقتصادية، تأخير سن الزواج، استشهاد أعداد من الشباب.

4- شهدت الفترة من (1970 - 1994م) ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات المواليد إذا ما قورنت بالفترة السابقة، باستثناء بعض السنوات وهي: (1978 1982)، وذلك بسبب الابتعاد عن تنظيم الأسرة، وفرض معظم القيود على تنظيم النسل من قبل القيادة الموحدة للإنتفاضة،

(1) رائد أحمد صالح، الاستخدام السكني للأرض في محافظات غزة، مرجع سابق، ص 137.

(2) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص 564.

والجدير بالذكر أنه خلال الفترة الممتدة من (1087 - 1994) كانت الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وبالتالي كان من المفترض أن ينخفض معدل المواليد، لأن العديد من الشباب معتقلون في سجون الاحتلال، إما أنهم متزوجون، أو في سن الزواج، مما يؤدي إلى تعطيل الإنجاب، ومن ناحية أخرى ارتفعت خلال هذه الفترة معدلات الاجهاض؛ وذلك حسب تقارير رسمية، بسبب استنشاق النساء الحوامل للغاز السام، إلا أن تلك الظروف شكلت تحدياً للسكان، إذ منعت قيادة الإنتفاضة، تنظيم النسل، وحدت المراكز الصحية، والأطباء من مساعدة النساء في تنظيم الأسرة.

5- إنخفض معدل المواليد في عام 2008م، وقد يرجع ذلك إلى أسباب عدة، منها:

- تأخر سن الزواج، وزيادة تكاليفه، والظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها المحافظة خلال انتفاضة الأقصى.

- اتباع العديد من النساء وسائل لتنظيم الأسرة، لا سيما بعد أن توفرت مراكز تنظيم الأسرة المدعومة من البنك الدولي.

ومن الطبيعي أن ينعكس ارتفاع معدلات المواليد على النمو السكاني، مما يتطلب من المخططين الأخذ بعين الاعتبار هذه الزيادة المستمرة، والتخطيط لاستيعابها في مجالات الإسكان.

ب- الوفيات:

تعد معدلات الوفيات من العوامل المؤثرة في نمو السكان، وتعطى مؤشراً عن المستوى الصحي. ويوضح الشكل رقم (5) ما يأتي:

1- أن معدلات الوفيات خلال الفترة من (1922- 1961) شهدت تذبذباً كبيراً بين الارتفاع والانخفاض، إذ تراوح المعدل ما بين (20.3 - 30.2 في الألف)، ويرجع ذلك إلى الإضرابات التي مرت بها المنطقة، خلال فترة الانتداب البريطاني، والحرب العالمية الثانية، والاحتلال "الإسرائيلي" لفلسطين، بالإضافة إلى تدني مستوى الرعاية الصحية.

2- شهدت الفترة من (1968 - 1988) انخفاضاً ملحوظاً في معدلات الوفيات ليتراوح من (9.3 - 23.2 في الألف)، ويرجع ذلك إلى حالة الحرب التي كانت قائمة، والمقاومة الفلسطينية التي أدت إلى استشهاد عدد كبير من الشباب.

3- شهدت الفترة من (1998 - 2008) انخفاضاً ملحوظاً في معدلات الوفيات ليتراوح من (2.7 - 18.1 في الألف)؛ بل يشير المنحنى إلى أن المعدل في تحسن مستمر، وبهذا يكون قد وصل إلى مستويات متدنية، تقارب المستويات في الدول المتقدمة، التي يتراوح

معدل الوفيات فيها من (5.1 - 11.6 في الألف)، أما في الدول العربية فيتراوح المعدل من (2.1 - 21 في الألف) ⁽¹⁾. وقد يعود انخفاض المعدل في محافظة نابلس إلى تحسن الرعاية الصحية، ونشر الثقافة الصحية، واستخدام الأجهزة الحديثة في تشخيص الأمراض، وإدخال عينات جديدة من الأدوية، ويلاحظ خلال هذه المرحلة عدم وضوح أثر الانتفاضة الثانية في رفع معدلات الوفيات.

2- الزيادة غير الطبيعية (الهجرة):

وتشكل المرتبة الثانية بعد الزيادة الطبيعية للسكان، وقد يكون للهجرة نتائج إيجابية؛ كتوفير الأيدي العاملة، أو نتائج سلبية للمناطق المهاجر إليها كنقص عدد السكان، وقد تأثرت منطقة الدراسة وفلسطين بشكل عام بعامل الهجرة، التي تركت أثراً واضحاً على التغيرات الديمغرافية منذ عام 1948م.

ولقد اتخذت الهجرة في محافظة نابلس اتجاهات مختلفة، منها الهجرة القسرية التي رافقت نكبة فلسطين عام 1948م، وحدث نزوح كثيف من الجزء الذي استوطنه اليهود في محافظة نابلس، وكان هذا النزوح في اتجاهين؛ الأول: باتجاه ما تبقى من المحافظة، والثاني: خارجها، كما أن الهجرة القسرية التي أعقبت حرب حزيران عام 1967م من محافظة نابلس إلى الخارج، بالإضافة إلى الهجرة القسرية داخل المحافظة، والتي كان من أبرزها الهجرة من القرى الشمالية في المحافظة بفعل ضغط الاحتلال، وتوطين المستوطنين في هذه القرى، والهجرة، وبسبب فصل سلفيت وقلقيلية عن محافظة نابلس، ويمكن الحديث عن الهجرة في محافظة نابلس في نقاط عدة:

أ- الهجرة الأولى: حدثت هذه الهجرة بفعل نكبة فلسطين عام 1948م، حيث اقتطع نتيجة هذه النكبة حوالي 1245 كم² من مساحة محافظة نابلس، ورافقها نزوح للسكان من الجزء المحتل إلى الجزء المتبقي في المحافظة بحدودها الحالية، وحسب ما ورد في إحصاءات وكالة الغوث للاجئين وجامعة الدول العربية، فقد بلغ عدد السكان الذين وفدوا إلى محافظة نابلس حوالي 40 ألف نسمة⁽²⁾. وتركز القسم الأكبر منهم في ثلاثة مخيمات للاجئين هي: مخيم بلاطة، ومخيم عسكر، ومخيم عين بيت الماء، والقسم الآخر توزع على الريف، والمدينة داخل المحافظة.

(1) رائد صالح، مرجع سابق، ص 138.

(2) دارة الشؤون الفلسطينية، وزارة الخارجية الأردنية، سكان فلسطين المحتلة، جدول 5، عمان، 1990، ص 21.

ب- الهجرة الثانية: حدثت بعد حرب حزيران عام 1967م ، حيث شهدت محافظة نابلس انخفاضاً حاداً في عدد السكان، واستمر حتى عامي (1967- 1968م) بحيث هُجّر قسرياً عن المحافظة ما يزيد عن (30 ألف نسمة) بسبب الحرب⁽¹⁾، ومن الملاحظ أن عدد سكان المحافظة لم يزد خلال العشرين عاماً التي أعقبت حرب 1967م، رغم معدلات الزيادة الطبيعية العالية في نفس الفترة، ولم تسترد المحافظة زيادة السكان تقريباً إلا عام 1988م، حيث بلغ عدد سكانها نحو (223 ألف نسمة)⁽²⁾.

ج- الهجرة الثالثة: وهي هجرة داخلية بدافع الاستيطان، ورد فعل للممارسات "الإسرائيلية"، وظهرت هذه الهجرة بشكل جلي في المراكز العمرانية الشمالية من المحافظة، حيث تتركز العديد من المستوطنات والتي يقطنها ما بين 175-1000 مستوطن.

د- الهجرة الرابعة: وهي أيضاً هجرة داخلية للسكان، رافقت فصل لواء طولكرم عن نابلس وجنين؛ حيث درجت قوات الاحتلال على إصدار أوامر عسكرية تحت ذرائع أمنية، والإعلان عن فصل لواء طولكرم وجنين عن محافظة نابلس، وأقامت على تلك الأراضي ما يقرب من 50 مستوطنة "إسرائيلية" بشرية، وصادرت خلالها مساحات كبيرة من أراضي اللواء تقدر (233254 دونماً) وتعتبر مناطق عسكرية مغلقة، حيث إن الوصول إلى هذه الأراضي يخضع إلى إجراءات أمنية معقدة⁽³⁾؛ مما دفع العديد من السكان إلى مغادرتها والانتقال للسكن في مناطق داخل المحافظة.

(1) كتاب الإحصاء الإسرائيلي، عدد 36، 1985، ص704.

(2) جامعة الدول العربية، إدارة فلسطين، بيانات اللاجئين، بدون تاريخ، ص20.

(3) معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، دراسة حول خطط التهويد الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية، مارس، 2009، ص3.

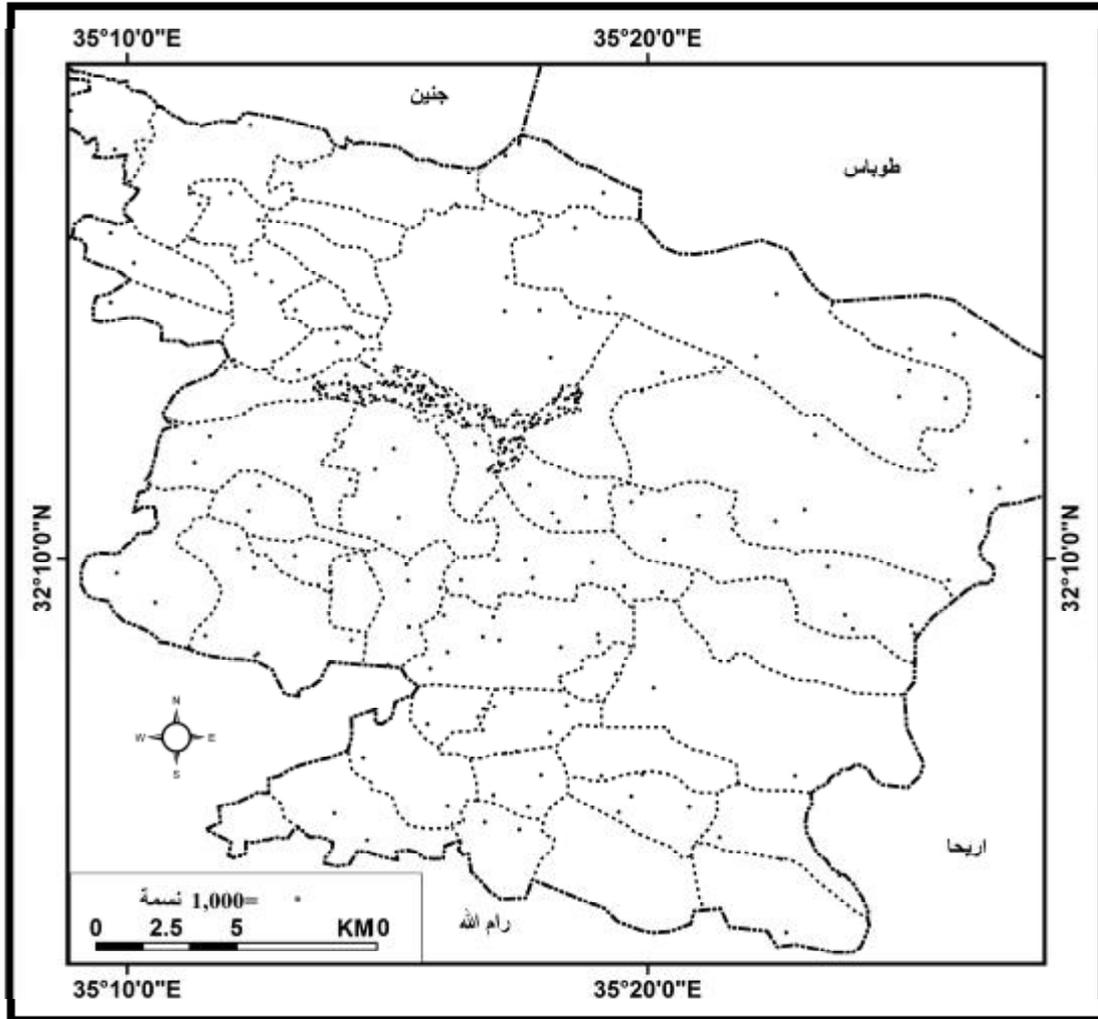
ثالثاً - توزيع السكان وكثافتهم:

أولاً: - توزيع السكان في المراكز العمرانية:

سنتقتصر دراسة توزيع السكان في المراكز العمرانية على عام 2007م، وذلك نتيجة لتوفر الإحصاءات الدقيقة لهذه الفترة، انظر الخريطة رقم (25) التي توضح توزيع السكان في نابلس لعام 2007م.

خريطة (25)

توزيع السكان في محافظة نابلس لعام 2007م



المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعداد السكان والمساكن والمنشآت، نابلس، 2007م.

ويظهر من الخريطة رقم (25) أن توزيع السكان على مساحة المراكز العمرانية لم يكن بدرجات متساوية، كما أن هناك تركزاً واضحاً للسكان في مدينة نابلس ، مع وجود مراكز عمرانية مخلخلة السكان نسبياً، ويلاحظ أيضاً أن الاختلاف في توزيع السكان داخل المراكز العمرانية لم يكن كبيراً، وهذا يدل على أن جميع المراكز العمرانية شهدت نمواً سكانياً.

هناك تركز سكاني في مدينة نابلس، ويرجع سبب ذلك لتركز الخدمات والأنشطة، ولذلك لا بد من ضرورة وجود مساحات جديدة للاستخدام السكني وإلا سيكون هناك مشكلة بسبب تركز السكان، وهذا يتطلب إعادة توزيع السكان في المحافظة من خلال تنمية ريفية محلية مع مراعاة مستوى الدخل للسكان ولا سيما السكان ذوي الدخل المحدود والمتوسط.

ولقياس مدى العلاقة بين توزيع السكان على المساحة الإدارية في المراكز العمرانية لمعرفة ما إذا كان التوزيع متساوياً، أم مركزاً، أم مشتتاً، فبلغت نسبة التركيز 11.3% (*)، وهذا يدل أن توزيع السكان غير مثالي، حيث يكون مثالياً ؛ إذا كانت هذه النسبة تساوي صفراً، وكلما ازدادت دل ذلك على التوزيع غير المتساوي، وكلما ازداد السكان ؛ قل تشتتهم، ولقد كانت أعلى نسبة تركز في مدينة نابلس، إذ بلغت 6.20%، ويرجع ذلك إلى زيادة عدد السكان، علماً بأن المدينة تضم 60% من سكان الحضر في المحافظة، وتليها منطقة دير سالم 2%، ثم بيت وزن 1.8%، وكانت نسبة التركيز في باقي المراكز تقل عن 1%، حيث بلغت من (0.4 إلى 0.8) في القرى الريفية.

ثانياً:- كثافة السكان:

تعتبر دراسة كثافة السكان من الدراسات المهمة، التي تفيد دراسة الاستخدام السكني، إذ أنها تعكس إلى حد كبير الحالة التي تكون عليها المراكز العمرانية من الناحية الاجتماعية، والاقتصادية، والعمرانية، وتعد مؤشراً مهماً للمخططين؛ لتقييم الخدمات المتوفرة، ومدى تناسبها مع الكثافة السكانية.

وقد بلغت الكثافة العامة في محافظة نابلس عام 2010م نحو 549 نسمة للكيلو متر المربع، وبلغت الكثافة العمرانية 3352 نسمة للكيلو متر المربع لنفس العام، أما الكثافة للكثافة السكنية فقد بلغت 25085 نسمة للكيلو متر المربع.⁽¹⁾

1- تطور الكثافة السكانية

لقد كان للظروف السياسية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية أثر كبير على تطور الكثافة

(*) تم حساب نسبة التركيز من خلال المعادلة التالية :

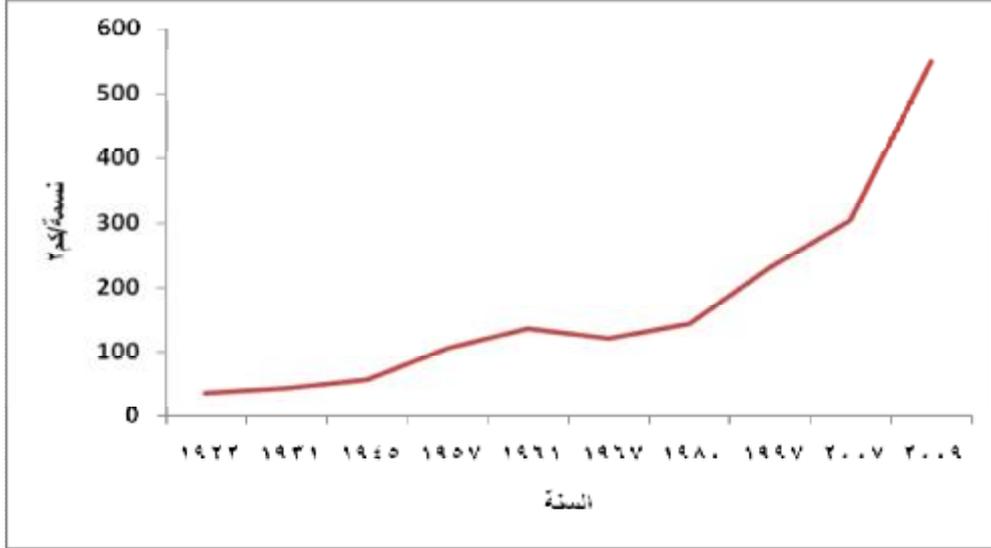
نسبة التركيز = 0.5مج (س- ص)

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007م، مرجع سابق، ص22.

داخل محافظة نابلس، تارة بالارتفاع بسبب الهجرة الوافدة، واقتطاع أجزاء من مساحة المحافظة، وتارة بالانخفاض بسبب الهجرة إلى خارج المحافظة.

شكل (6)

تطور الكثافة السكانية في محافظة نابلس 2007م



المصدر : الإحصاء المركزي الفلسطيني التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت عام 2007

ويلاحظ من الشكل رقم (6) ارتفاع الكثافة بشكل ملحوظ عام 1957م، بسبب الزيادة المفاجئة في عدد السكان عقب نكبة 1948م، وفي المقابل انعكس ذلك بشكل ملحوظ على تدني نصيب الفرد من مساحة المحافظة لنفس العام، ومن الملاحظ أيضاً الارتفاع الكبير للكثافة للفترة من 1990-2007م، متأثرة بزيادة عدد السكان، حيث قابلها انخفاض كبير في نصيب الفرد من المساحة، ولا بد من الإشارة إلى العلاقة الطردية بين زيادة الكثافة، والطلب على المساكن، إذ ارتفعت مساحة الاستخدام السكني من 2422 دونماً عام 1948م إلى 5552 دونماً عام 1967م، بسبب الهجرة الوافدة للمحافظة بعد النكبة، وكذلك شهدت الفترة 1997م-2007م زيادة كبيرة في مساحة الاستخدام السكني.⁽¹⁾

وفيما يلي استعراض لأهم المراحل التي مرت بها الكثافة السكانية العامة داخل المحافظة:

1- في عام 1922م كان عدد سكان المحافظة 55947 نسمة، وكانت مساحة المحافظة 542 كم²، وبلغت الكثافة العامة 36.3 نسمة/كم²، وهذه الكثافة منخفضة عند مقارنتها بكثافة فلسطين الإجمالية في ذلك الوقت، إذ بلغت 29.7 نسمة/كم²، وانخفاض الكثافة في هذه الفترة في محافظة نابلس يعود إلى تضاريس الأرض وتميزها بالطابع الجبلي.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سابق، ص48.

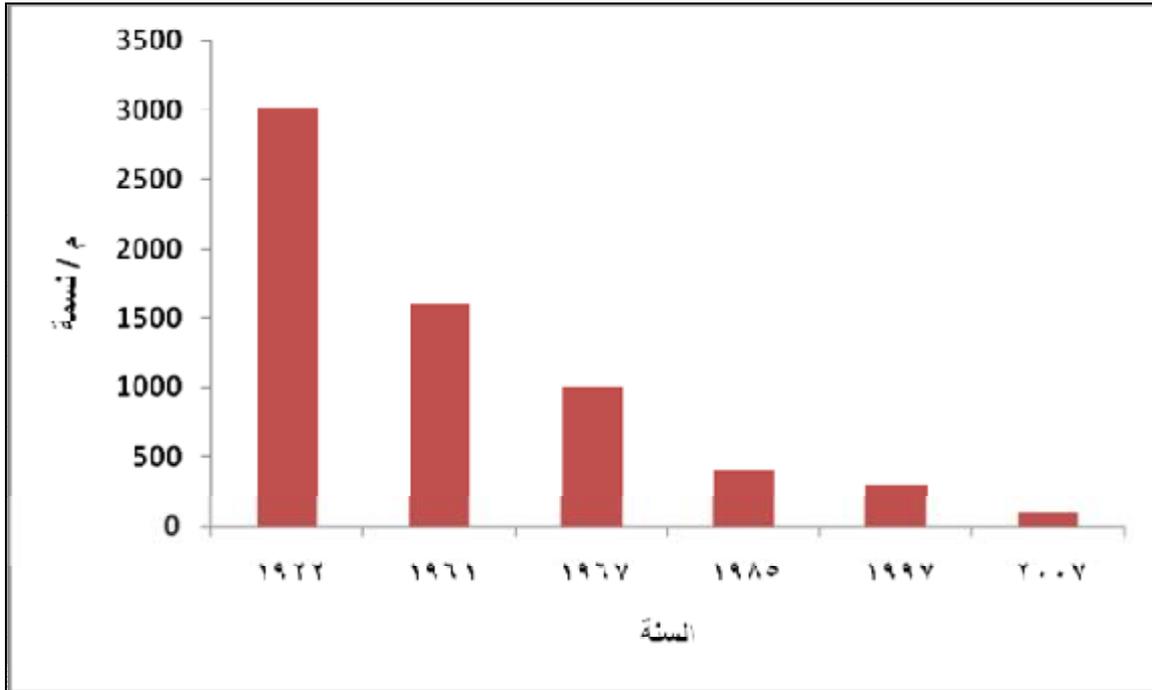
2- في عام 1931م ارتفعت الكثافة السكانية إلى 34.2 نسمة/ كم²، ورغم هذا الارتفاع ظلت الكثافة أقل مما عليه في فلسطين، حيث بلغت في فلسطين كاملة 40.7 نسمة /كم²، وكانت محافظة نابلس تأتي في المرتبة السابعة من حيث الكثافة.⁽¹⁾

3- وفي عام 1997م ارتفعت الكثافة بشكل كبير في المحافظة، إذ بلغت 230.4 نسمة/كم²، وقد تضاعفت الكثافة خلال اثني عشر عاماً قرابة مرة ونصف تقريباً، ومرد ذلك إلى الزيادة الطبيعية، وتوقف تيار الهجرة السالبة، إضافة إلى الهجرة الوافدة بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م.⁽²⁾

4- واستمرت الكثافة في الارتفاع حيث بلغت عام 2007م نحو 304.2 نسمة/كم²، في حين كان عدد سكان المحافظة في هذا العام 317391 نسمة.⁽³⁾

شكل (7)

نصيب الفرد من مساحة المحافظة للفترة من (1985-2007):



المصدر : - الإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، 2007.

- مصدر عام 1985 م الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة.

(1) الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثاني، الدراسات الخاصة، ص281.

(2) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص70.

(3) الموسوعة الفلسطينية، المرجع السابق، ص72.

يتبين من الشكل رقم (7) أن نصيب الفرد من مساحة المحافظة شهد انخفاضاً كبيراً خلال الفترة (1922-2007م)، حيث كان في عام 1922 نحو (3020م²/نسمة)، ثم انخفض إلى (2800م²/نسمة)، عام 1948، على إثر نكبة 1948م، واقتطاع نصف مساحة المحافظة انخفض نصيب الفرد عام 1952م ليصل إلى 1500م²/نسمة.

وارتفع قليلاً عام 1961م ليبلغ (1600م²/نسمة)، وذلك بسبب انخفاض عدد السكان بفعل الهجرة، وكذلك في عام 1967م انخفض نصيب الفرد بشكل قليل حيث بلغ (1000م²/نسمة)، وذلك بسبب حرب النكسة 1967م، والهجرة الوافدة.

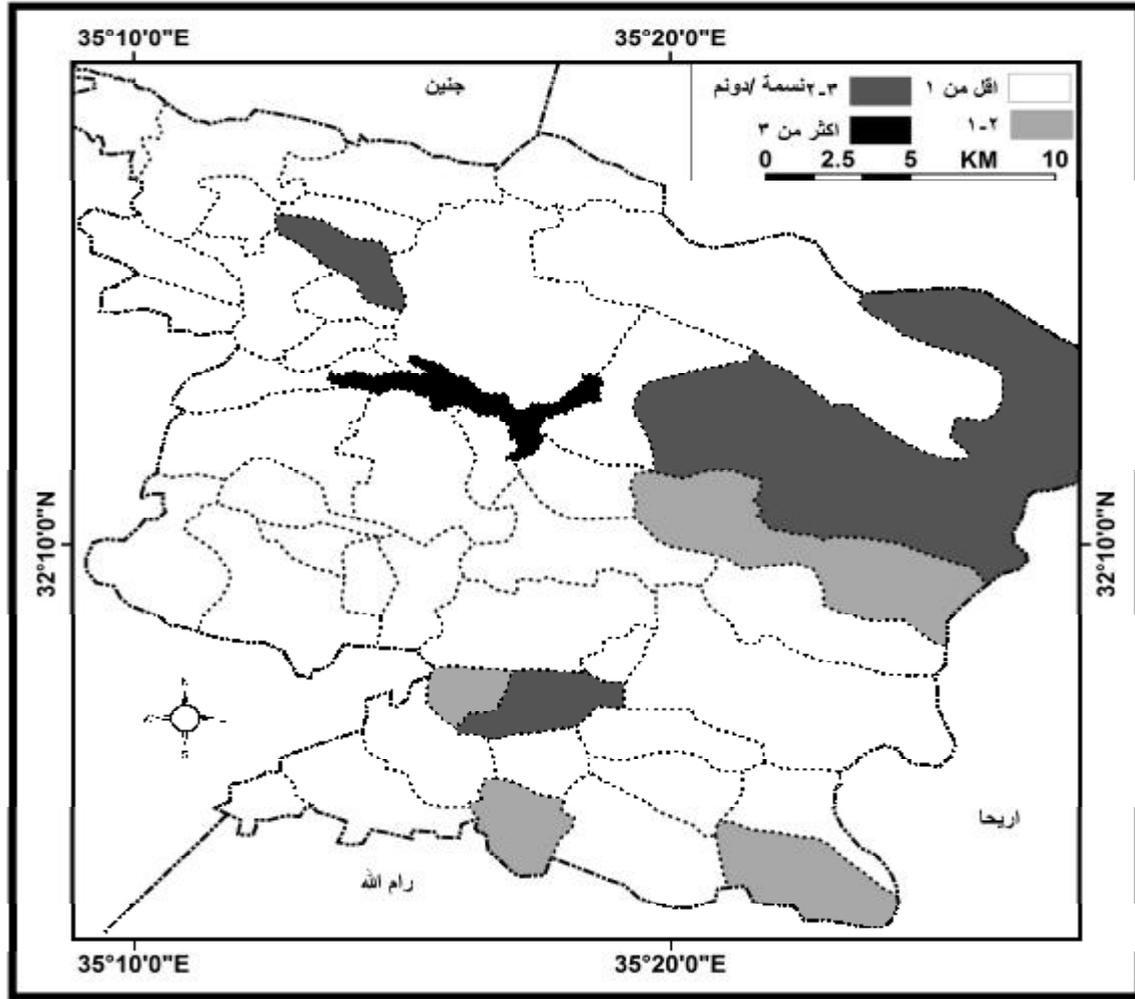
واستمر نصيب الفرد يتجه نحو الانخفاض، حيث بلغ عام 1985 (400م²/نسمة)، أما في عام 1997م فوصل إلى 300م²/نسمة، وفي عام 2007م شهد نصيب الفرد انخفاضاً كبيراً حيث بلغ (100م²/نسمة)، وبذلك انخفض نصيب الفرد منذ عام 1922-2007م نحو 30 مرة، وذلك بسبب زيادة عدد السكان، ولا شك أن انخفاض نصيب الفرد سيفضي إلى التغيير المستمر في استعمالات الأرض في المحافظة، وسيزيد من الاستخدام السكني على حساب الاستخدامات الأخرى ولا سيما الأراضي الزراعية، ولذلك لا يمكن حل مشكلة السكن على حساب الاستخدامات الأخرى.

2- الكثافة السكانية في المراكز العمرانية :

بلغت الكثافة السكانية العامة لإجمالي المراكز العمرانية 1.5 نسمة/للدونم، أما الكثافة العمرانية فبلغت 8.7 نسمة/للدونم، وبلغت الكثافة للكثلة السكنية 34 نسمة/للدونم. انظر الخريطة رقم (26) التي تبين كثافة السكان في محافظة نابلس لعام 2007م.

خريطة (26)

كثافة السكان في محافظة نابلس لعام 2007م :



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007

- 1- الفئة الأولى: (3 نسمة فأكثر/ للدونم): وتضم هذه الفئة مدينة نابلس، ويرجع ارتفاع الكثافة في هذه الفئة إلى أن مدينة نابلس هي المدينة الرئيسية في المحافظة.
- 2- الفئة الثانية: (من 2 نسمة إلى أقل من 3 نسمة/ للدونم) وتضم هذه الفئة: سالم، دير الحطب، فروش بيت دجن، بيت دجن، نصف جبيل، قبلان، حيث ترتفع الكثافة السكانية فيها لارتفاع عدد السكان، ولصغر مساحتها الإدارية.
- 3- الفئة الثالثة: (من 1 إلى أقل من 2 نسمة/ للدونم): وتضم هذه الفئة : يتما، مجدل بني فاضل، قريوت، جالود.
- 4- الفئة الرابعة: (أقل من 1 نسمة/ للدونم): وتضم هذه الفئة باقي المراكز العمرانية، ويرجع انخفاض الكثافة في هذه المراكز لانخفاض عدد السكان.

رابعاً : خصائص السكان:

أولاً:- التركيب النوعي والعمرى:

تحظى دراسة الخصائص الديمغرافية لسكان المدن بأهمية كبرى لدى دارسي السكان، وتعد دراسة التركيب السكاني على قدر كبير من الأهمية؛ لأنها توضح مدى تأثير العمليات الديمغرافية الحيوية، والهجرة في فئات السن، ونسبة النوع في داخل المجتمع، ومدى قدرته على توفير القوى العاملة اللازمة لتنمية باقي أفرادها؛ أي أن دراسة التركيب العمري تساعد على فهم عوامل النمو السكاني، ودورها في حجم السكان، لذلك تعد هذه الدراسة هامة لتخطيط الإسكان⁽¹⁾.

1- التركيب النوعي:

يقاس التركيب النوعي بما يعرف بنسبة النوع، وهي عدد الذكور لكل فئة من عدد الإناث، وعلى الرغم من أن عدد الذكور والإناث ليس متبايناً تبايناً واسعاً في المجتمعات المختلفة، إلا أن دراسة التركيب النوعي مهمة في دراسة السكان، لما لهذا التركيب من تأثير مباشر في المواليد، والوفيات، والزواج، والهجرة، والتوزيع المهني، فإذا انخفضت نسبة الذكور إلى نسبة الإناث في سن الزواج؛ يقل المعدل الإجمالي للمواليد، والعكس صحيح.

وقد أظهرت نتائج التعدادات في محافظة نابلس، أن النسبة الإجمالية للذكور والإناث متقاربة، إلا أنها تختلف لصالح الإناث في فئات العمر المتوسطة، وذلك بفعل الهجرة التي عادة ما تكون بين الذكور أكثر. ويلاحظ في تعداد 1997م أن نسبة الذكور بلغت 52.5% مقابل 47.5% للإناث، وبلغت النسبة النوعية 106 ذكر / 100 أنثى، كما لوحظ أن هذه النسبة متقاربة في الفئات الصغيرة والشابة، والتي تنحصر في الفئة (من 0 إلى 49 سنة) ثم تبدأ هذه النسبة بالانخفاض الملحوظ في الأربع فئات اللاحقة، وتبلغ أدناها في الفئة (من 55 - 45 سنة) حيث بلغت 60.2% للذكور، ولعل أهم أسباب هذا الانخفاض في نسبة الذكور مقابل نسبة الإناث يعود إلى أثر الانتفاضة الأولى (1987 - 1994) حيث تعرضت فئة الشباب من الذكور للاستشهاد. وفي تعداد عام 2007م كانت نسبة الذكور 50.8% مقابل 49.2% للإناث، ولوحظ أن هذه النسبة متقاربة في جميع الفئات، وبلغت نسبة الذكور 57.8% مقابل 42.2% للإناث لتعداد 2012م.⁽²⁾

(1) رائد صالحه، مرجع سابق، ص 151.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب نابلس السنوي 2، مرجع سابق، ص 40.

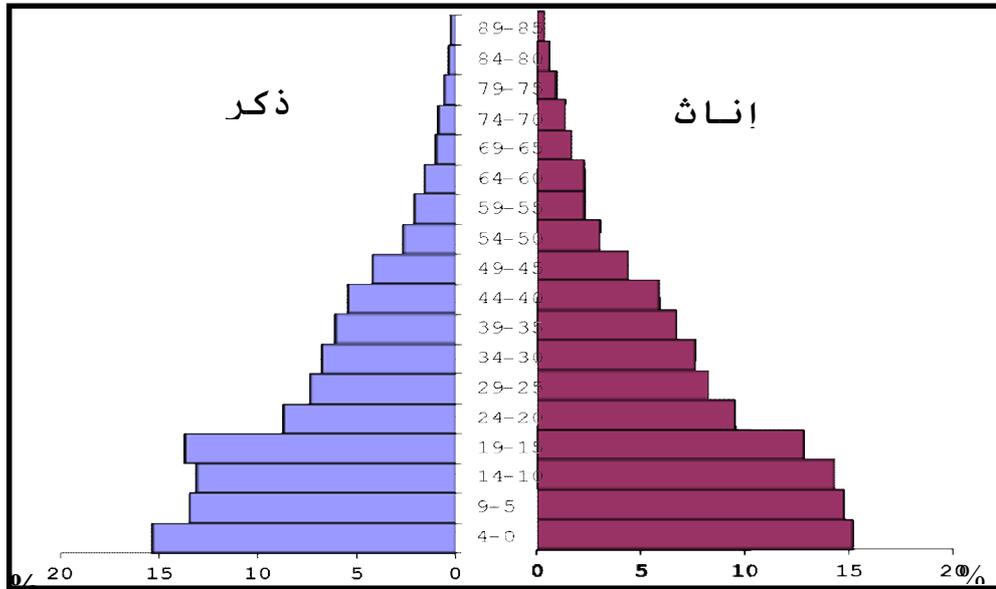
2- التركيب العمري:

التركيب العمري هو محصلة معدلات المواليد، والوفيات، والهجرة، ويعتبر في أي مجتمع من أهم الملامح الديموغرافية التي تميز شخصية ذلك المجتمع، وذلك لأن نمط التركيب العمري هو العامل الأساس في تحديد معالم الكثير من المتغيرات الديمغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، فهو الذي يحدد الحجم المعروف بالقوة البشرية العاملة، وبه تتأثر أنماط الاستهلاك والخدمات بشتى أنواعها، وعليه يتوقف تقدير الاحتياجات الراهنة منها والمستقبلية⁽¹⁾.

نجد أن نسبة الذين أعمارهم أقل من 15 سنة في المحافظة عام 2009 ما نسبته 42.7%، وبلغت نسبتهم 54.6% في الفئة العمرية من 15 إلى 64 سنة، وفي الفئة العمرية 65 فأكثر، بلغت نحو 2.7%.

شكل (8)

الهرم السكاني لمحافظة نابلس عام 2009م



المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير المسكن والسكان، نابلس، 2009.

يظهر الهرم السكاني شكل رقم (8) ما يأتي:

1- إن قاعدة الهرم متسعة، إذ شكلت الفئة العمرية من (0-4) سنة على جانبي الهرم لكل من الذكور والإناث نحو 42.7% من جملة السكان، وكان أقصى اتساع لقاعدة الهرم عند الفئة العمرية من (صفر -4)، سنوات، حيث بلغت نسبتها 16.8%، و يدل ذلك على ارتفاع معدلات المواليد، وانخفاض معدلات الوفيات؛ مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية، ثم يبدأ الهرم بالضييق نحو القمة، كلما اتجهنا نحو القمة ليسجل الفئة العمرية من

(1) أحمد إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 1990، ص 390.

(5-9) سنوات نحو 17.3% ، ثم تنخفض النسبة إلى 13% للفئة العمرية من (10-14 سنة) وقد يرجع هذا الانخفاض لارتفاع نسبة الوفيات في هذه الفئة علماً بأن نسبة هذه الفئة من مواليد الانتفاضة الأولى، التي اندلعت عام 1987.

2- إن فئات السن المتوسطة من (15-64) سنة، والتي تمثل الشباب والبالغين ، تبلغ نحو 54.6% من جملة السكان، وتعد هذه الفئة هي العاملة، ولكنها تضم العديد من غير العاملين مثل الطلبة والنساء، علماً بأن النساء العاملات في محافظة نابلس لا تتجاوز 13% ، ناهيك عن ارتفاع معدلات البطالة، وبالتالي يقع على المجموعة العاملة من هذه الفئة عبء كبير في إعالة فئة صغار السن، والطلبة، أما فئة الشيوخ الذين تزيد أعمارهم على 65 سنة فأكثر، والتي تمثل قمة الهرم فلا تشكل سوى 2.7% من إجمالي السكان؛ مما يعني انخفاض نسبة المعالين من كبار السن.

3- مما سبق نستنتج أن المجتمع في محافظة نابلس يعتبر شاباً؛ مما يُنبئ بتزايد عدد السكان مستقبلاً .

ثانياً: - التركيب الاقتصادي :

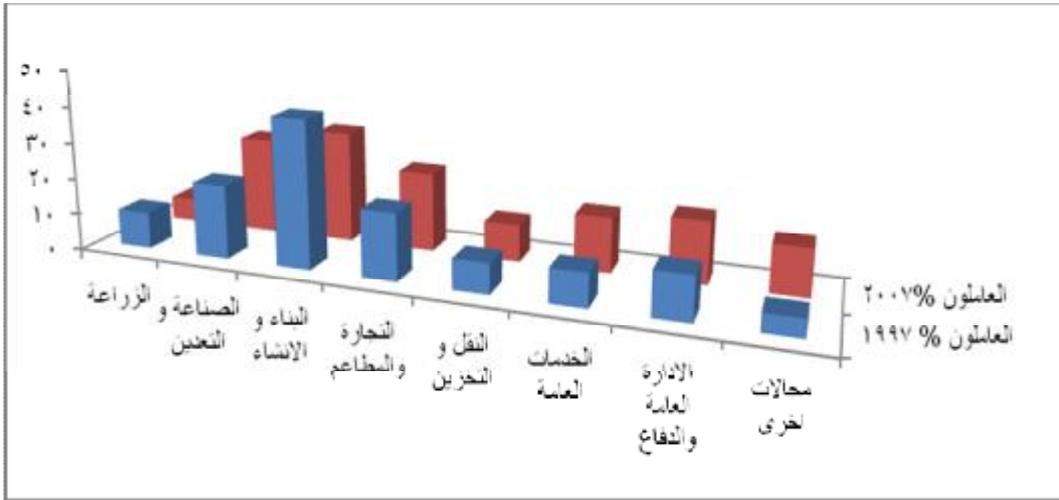
تعد دراسة التركيب الاقتصادي من العناصر المهمة في دراسة تركيب السكان، ويمكن من خلال هذه الدراسة أن يتم تحديد ملامح النشاط الاقتصادي⁽¹⁾، وتشمل دراسة التركيب الاقتصادي؛ الأنشطة الاقتصادية، واتجاهاتها من خلال الهيكل الاقتصادي، الذي يشمل الاستثمار، والادخار، والدخل، والإنفاق، وتكوين رؤوس الأموال⁽²⁾، والذي يؤثر بشكل كبير على رفاهية الفرد، وتوفير احتياجاته المختلفة من المسكن، والمرافق، والخدمات المختلفة.

(1) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، 1980، ص429.

(2) أحمد علام وآخرون، التخطيط الإقليمي، الطبعة الخامسة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1995، ص68.

شكل (9)

التوزيع النسبي للعاملين في الأنشطة الاقتصادية في محافظة (1997-2007م) :



المصدر :

- الإحصاء المركزي الفلسطيني التعداد العام للسكان والمساكن والمشآت 1997، مرجع سابق.
- الإحصاء المركزي الفلسطيني التعداد العام للسكان والمساكن والمشآت 2007، مرجع سابق.

1- التركيب السكاني حسب النشاط الاقتصادي للفترة 1997 - 2007م:

يبين الشكل رقم (9) أن حرفة البناء والتشييد تسأثر المرتبة الأولى خلال الفترة 1997 - 2007م ، والتي بلغت نسبتها (40.9%) عام 1997، ولكنها تراجعت بشكل قليل في عام 2007م ومرد هذا إلى ارتفاع نسبة بعض الحرف الأخرى، مثل : الخدمات العامة، والتجارة؛ مما أثر على نسبة حركة البناء والتشييد، والسبب الآخر هو التأثير السلبي لانتفاضة الأقصى على قطاع التشييد.

كما يلاحظ تدني حرفة الزراعة، حيث بلغت عام 1997 نحو (10%) من جملة العاملين، وتدنّت إلى 6.3% عام 2007م، ومرد ذلك إلى سياسة الاستيطان "الإسرائيلي" في المحافظة، ومن ناحية أخرى الزحف العمراني على الأراضي الزراعية بشكل كبير.

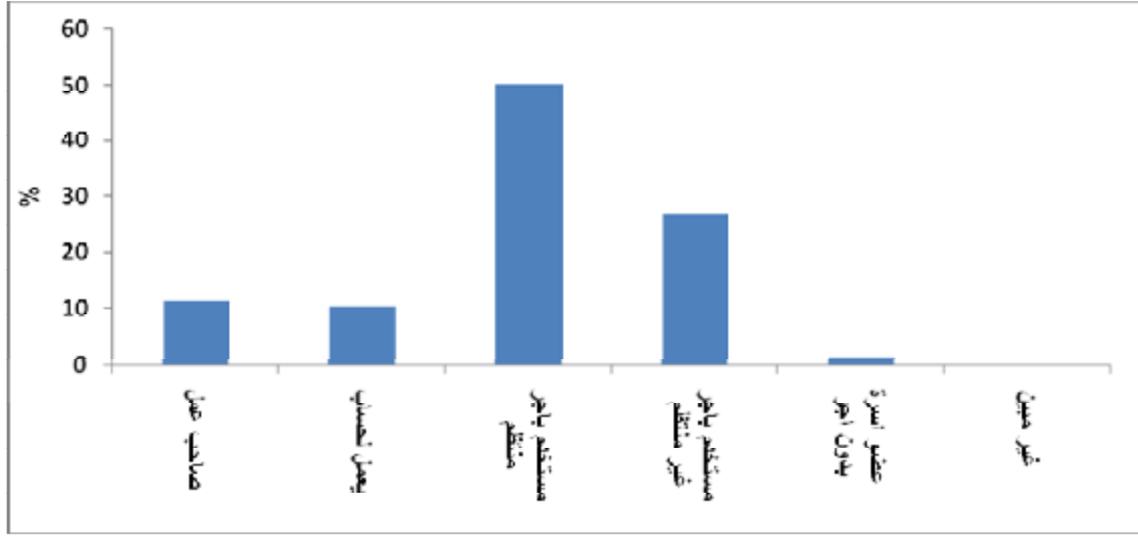
2- الحالة العملية :

يُقصد بالحالة العملية، حالة الفرد في العمل الذي يمارسه، هل هو صاحبه، أو يعمل بأجر نقدي، أو متعطّل، وغير ذلك، وتقيد هذه الدراسة في التعرف إلى هيكل العمالة، وحساب معدلات التعطيل، والتي تكون مؤشراً مهماً للكثير من الملامح الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية⁽¹⁾.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير السكان، محافظة نابلس، مرجع سابق، 2009، ص32.

شكل (10)

التوزيع النسبي للعاملين في محافظة نابلس حسب الحالة العلمية عام 2008م :



المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير السكان، محافظة نابلس، 2009م، ص 35.

من خلال الشكل رقم (10) يتبين أن نسبة العاملين بأجر منتظم تحتل المرتبة الأولى وتشكل نسبتهم 50.2% من إجمالي المشتغلين عام 2008م، ويدل ذلك على ارتفاع نسبة العمال والموظفين أصحاب الدخل المحدود غالباً، ولذلك لا بد من مراعاة هذه الحقيقة عند إقامة المشاريع الإسكانية. ويأتي في المرتبة الثانية العاملون بأجر غير منتظم، وكانت نسبتهم 26.8% من جملة المشتغلين، وهذه الفئة من العمال تعمل لحساب أفراد، أو لحساب منشأة بشكل غير منتظم، ومثال ذلك العاملون على أساس يومي، أو أسبوعي، بلا أي ارتباط رسمي بالعمل⁽¹⁾.

ويأتي في المرتبة الثالثة نسبة من يعمل لحسابه 12.8%، وهذه فئة المنشآت الصغيرة، أما الفئة الرابعة فبلغت ما نسبته 9%، لأصحاب العمل الذين يملكون منشآت كبيرة تشغل عمالاً آخرين، وأخيراً كانت نسبة العاملين لدى الأسرة بدون أجر، إذ بلغت 1.2% من جملة المشتغلين.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير السكان، محافظة نابلس، مرجع سابق، 2009، ص 28.

3- الاستهلاك:

جدول (10)

متوسط إنفاق الفرد الشهري بالشيكل (*) على مجموعة السلع حسب الأسعار الجارية في الضفة الغربيةة 2005 - 2008 م :

2007 (شيقل)	2006 (شيقل)	2005 (شيقل)	مجموعات السلع
238	226	212	الانفاق النقدي على الطعام
49	43	48	الانفاق النقدي على الملابس
48	67	60	الانفاق النقدي على السكن
42	42	42	التجهيزات المنزلية
32	35	26	الرعاية الطبية
105	96	92	وسائل النقل والمواصلات
24	28	21	التعليم
17	14	16	النشاطات الترفيهية والثقافية
106	16	16	العناية الشخصية
101	104	109	سلع أخرى
672	647	642	الانفاق النقدي الكلي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية، التقرير النهائي، رام الله، فلسطين، ص3.

يتضح من الجدول رقم (10) أن متوسط استهلاك الأسرة بلغ نحو 672 شيكلاً لعام 2007م، منها 238 شيكلاً لاستهلاك الطعام بنسبة 35.4% من الاستهلاك الكلي، وتعدّ هذه النسبة مرتفعة إذا ما قورنت مع الدول الغنية، لا تزيد هذه النسبة فيها عن 20%⁽¹⁾، وارتفاع نسبة استهلاك الطعام والتي بدورها تؤثر على توزيع باقي الحصص الأخرى المخصصة للسكن، والتعليم، والترفيه، حيث بلغ متوسط الاستهلاك للسكن 48 شيكلاً، أي بنسبة 7.1% من جملة الاستهلاك، وذلك عام 2007م، وهي نسبة منخفضة، حيث بلغت هذه النسبة 9.3-10.3% في عامي 2005م و 2006م على التوالي، ويمكن القول إن الاستهلاك من الطعام، والملابس، والسكن يشكل نحو 49.8% من جملة الاستهلاك عام 2007م، وهذه النسبة المرتفعة تؤثر على القدرة على توفير المستلزمات الترفيهية للسكان، وتقلل من فرص الإدخار.

(*) الدولار الأمريكي يساوي ما يقارب أربعة شواقل.

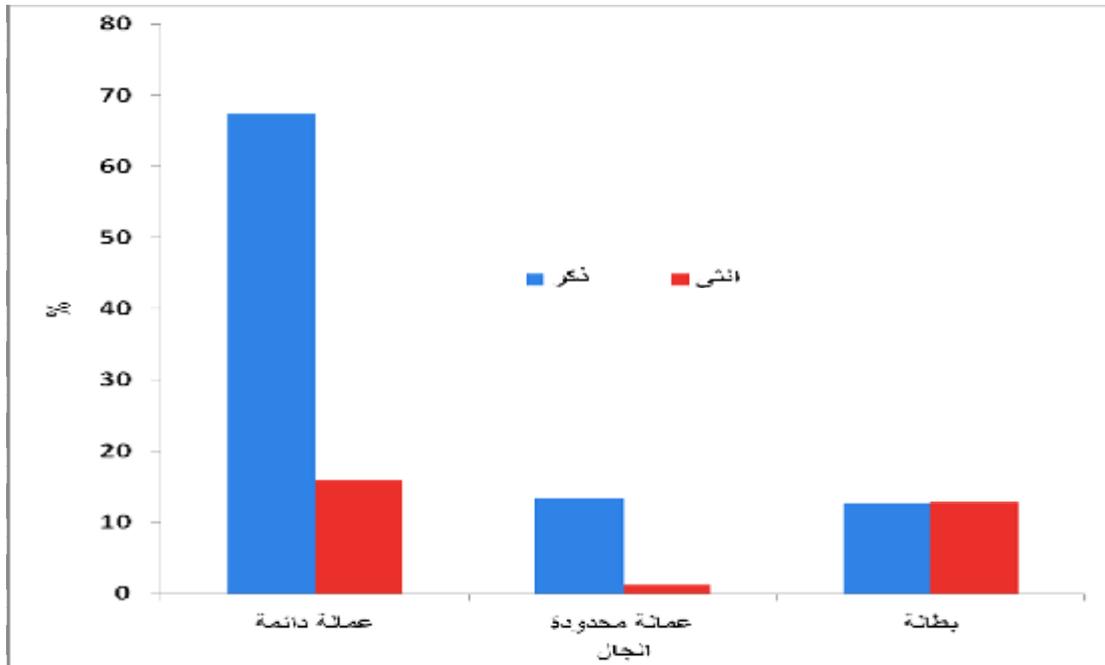
(1) رائد أحمد صالح، الاستخدام السكني للأرض في محافظات قطاع غزة، مرجع سابق، ص 156.

4- البطالة :

أشارت نتائج المسوحات التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى بيانات دقيقة، ومفصلة عن حالة القوى العاملة وسماتها، ووفرت بيانات حول البطالة، وحول العمالة الدائمة والمحدودة، وحول من هم خارجها من فئة السكان 15 سنة فأكثر، والشكل رقم (12) يوضح ذلك.

شكل (11)

التوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) في محافظة نابلس حسب النوع وأهم سمات القوى العاملة عام 2010م :

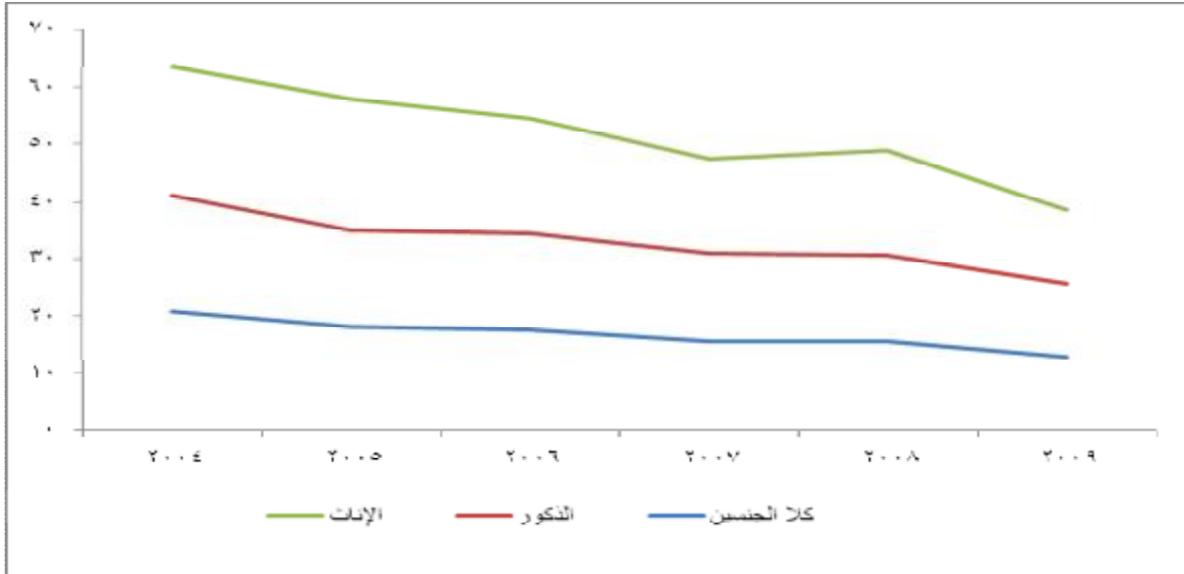


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي، 2010، رام الله، فلسطين، 2010، ص 41.

يلاحظ من الشكل رقم (11) أن نسبة البطالة في محافظة نابلس عام 2010م بلغت نحو 12.9%، حيث لا يوجد فرق كبير بين الذكور والإناث، فقد بلغت عند الذكور 12.8%، وعند الإناث 12.9%، مقابل 2.8% للعمالة المحدودة، ويلاحظ ارتفاع نسبة الذكور عن الإناث في العمالة الدائمة، إذ بلغت 67.4% للذكور، مقابل 15.9% للإناث.

شكل (12)

معدل البطالة من المشاركين في القوى العاملة حسب النوع للفترة 2004 - 2009م في محافظة نابلس :



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الإحصائي السنوي (2) ، التقرير السنوي 2010، رام الله، فلسطين 2010، ص 70.

مما سبق يتبين من خلال الشكل (12) أن نسبة البطالة في المحافظة مرتفعة؛ مما يؤثر على السكن بشكل سلبي، كما حدث عام 2000م، وذلك بسبب انتفاضة الأقصى، ولكن بعد عام 2004م بدأ الوضع الاقتصادي بالتحسن؛ مما أدى إلى اتساع حركة البناء، الأمر الذي أدى إلى زيادة مساحة الاستخدام السكني بالمحافظة .

ثالثاً: - الخصائص الاجتماعية للسكان:

1- الحالة الزوجية:

تعد دراسة الحالة الزوجية ذات أهمية لموضوع الدراسة، إذ إن ظاهرة الزواج تؤثر بشكل مباشر على النمو السكاني، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على المساكن الجديدة.

ويتأثر توزيع السكان حسب الحالة الزوجية بمعدلات الزواج والطلاق، وكذلك بمتوسط السن عند الزواج، ويؤثر بدوره على التوزيع، وبالتالي على معدلات المواليد، والوفيات، والخصوبة السكانية العامة⁽¹⁾.

(1) يسرى الجوهري، جغرافية السكان، الطبعة الثالثة، مصر، الإسكندرية، 1986، ص 736.

جدول (11)

حالات الزواج في محافظة نابلس للفترة 1997 - 2009 م :

السنة	حالات الزواج	معدل الزواج*
1997	2364	6.9
1998	2352	7.0
1999	2342	6.8
2000	2164	3.6
2001	1919	5.6
2002	1241	3.6
2003	2060	6
2005	2365	7
2006	2194	6.4
2007	2707	3.1
2008	2822	8.2
2009	2714	8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الزواج والطلاق، محافظة نابلس، رام الله، فلسطين 2009، ص 37.

يلاحظ من الجدول رقم (11) ما يأتي:

1- أن المعدل العام للزواج بلغ عام 1998م نحو (7.0 في الألف)، ثم أخذ في الانخفاض حتى وصل عام 2002م إلى (3.6 في الألف)، ثم بدأ بالارتفاع التدريجي، حتى وصل عام 2008م أكثر مما كان عليه في السابق، حيث بلغ (8.2 في الألف)، ومرد هذا الانخفاض الذي حدث في عام 2002م والفترة السابقة يعود بشكل رئيس إلى انتفاضة الأقصى منذ سبتمبر عام 2000م، والتي كان لها الأثر المباشر على جميع مناحي الحياة للسكان، ثم بعد ذلك بدأت الأوضاع تستقر نوعاً ما، فكان ارتفاع المعدل عام 2008م.

* معدل الزواج الخام: يقاس عدد عقود الزواج لكل ألف من الناس في المجتمع خلال سنة.

- 2- تعد حالات الزواج مؤشراً هاماً للمخططين في توزيع المشاريع السكنية، وهي تعبر عن مدى احتياجات المحافظة للمساكن الجديدة سنوياً.
- 3- أما بخصوص الحالة الزوجية، والتي تعني حالة الفرد الشخصية، فإنها تقيد في التعرف إلى بعض الخصائص الاجتماعية للسكان، وتحديد الاحتياجات المستقبلية من المساكن للأفراد الذين لم يتزوجوا بعد⁽¹⁾.

وقد جاء في التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2007م بالنسبة للحالة الزوجية⁽²⁾ أن:

- بلغ متوسط المتزوجين في محافظة نابلس نحو 13.7% من السكان الذكور والإناث الذين يبلغون من العمر 12 عاماً فأكثر، وبلغت هذه النسبة لمجموع المراكز العمرانية في المحافظة 16.9%، وتقاربت هذه النسبة في جميع المراكز العمرانية، وبشكل عام ارتفعت نسبة المتزوجين لدى الإناث عنها لدى الذكور، وإن ارتفاع نسبة المتزوجين لدى الإناث عنها لدى الذكور يعتبر شيئاً طبيعياً؛ لتباين سن الزواج بين الذكور والإناث، كما أن مجال التعليم لدى الذكور أكثر منه لدى الإناث.
- أنّ الذين لم يتزوجوا أبداً "العزاب" بلغت نسبتهم في المحافظة 32.6%، من مجموع السكان الذين يبلغون من العمر 12 سنة فأكثر.

رابعاً: - مستقبل السكان في محافظة نابلس :

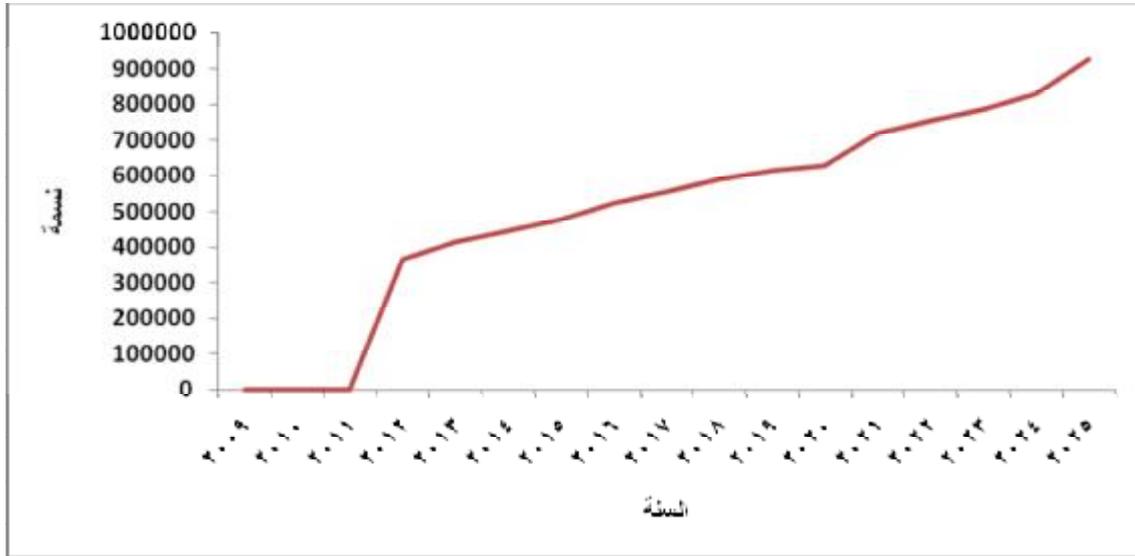
من خلال العرض السابق لدراسة سكان محافظة نابلس، تبين أنه مجتمع فتي، وأن عدد السكان في تزايد مستمر، ومن خلال الشكل رقم (13)، الذي يوضح عدد السكان المتوقع حتى عام 2025م في المراكز العمرانية في محافظة نابلس.

(1) رائد أحمد صالح، الاستخدام السكاني للأرض في محافظات غزة، مرجع سابق، ص 159.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير السكان، نابلس، مرجع سابق، ص 67.

شكل (13)

تقدير عدد السكان في المراكز العمرانية في محافظة نابلس للفترة (2009-2025م) :



المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير السكان ، محافظة نابلس، رام الله، فلسطين، 2009، ص30.

فقد تبين أن سكان المراكز العمرانية سيتزايد عددهم بعد ثلاثة عشر سنة 2023 بمقدار 927628 نسمة؛ أي ما يعادل 192% من عددهم عام 2007م، كما يلاحظ تضاعف عدد السكان من عام 2007م إلى عام 2025م، يكون التضاعف 2.9 مرة ، وهذه المعطيات بلا شك تُعدُّ مؤشراً لما ستحتاجه المراكز العمرانية من تطوير للبنية التحتية، وتخطيط سليم لاستيعاب الزيادة السكانية، وتوفير المساكن الملائمة.

خلاصة الفصل الثالث

إن احتلال فلسطين وتعرضها للعديد من الأحداث التاريخية، أحدث تحولاً ديموغرافياً أثر بدوره على النمو السكاني و تُعدُّ التغيرات التي حدثت خلال الأربع والخمسين سنة الأخيرة أكثر تأثيراً، ومن خلال دراسة معدلات النمو السكاني نجد أن هناك اتجاهًا واضحاً نحو زيادة معدلات النمو السكاني، وأن توقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني انخفاض معدلات النمو السكاني في المستقبل قد لا يتحقق.

ومن خلال دراسة مكونات النمو السكاني نجد أن معدلات المواليد تميل إلى الاستقرار على مستويات عالية إذا ما قورنت بالدول الأخرى، كما أن منحنى الوفيات يتخذ شكلاً متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض، وارتبط ذلك بحالة الحرب، ومدى تحسن الظروف الصحية، ومن اللافت للانتباه أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في معدلات الوفيات، إذ إنه يقترب من الدول المتقدمة.

ولعل من أبرز التغيرات الديمغرافية التي طرأت على فلسطين، هي تلك التغيرات المرتبطة بالهجرة، حيث تؤثر الهجرة الداخلية على النواحي الديمغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية والعمرانية، إلى جانب أنها تشكل عبئاً على المرافق والخدمات، بل إنها مسؤولة عن إقامة بعض المناطق العشوائية.

وللحدّ من الهجرة الداخلية ينبغي توفير الخدمات، والمرافق، والعمل على إعادة توزيع المؤسسات، بالإضافة إلى إقامة مشاريع إسكان في المدن الصغيرة التي تشكل مناطق طرد للسكان. وعند دراسة توزيع السكان وكثافتهم نجد أن توزيع السكان على المساحة العمرانية، لم يكن بدرجة متساوية، فنجد تركيزاً للسكان في بعض المراكز العمرانية، بينما نجد تخلصاً سكانياً في بعض المراكز الأخرى، ومما يؤكد أن التوزيع غير مثالي، ما أظهرته نسبة التركيز التي بلغت 5.9%، والتوزيع غير متساوٍ.

أما بخصوص الكثافة فتعد مدينة نابلس من أعلى مناطق المحافظة كثافة للسكان، ومن خلال دراسة الهرم السكاني، نستنتج أن المجتمع الفلسطيني مجتمع شاب استهلاكي، وبالتالي يقع عبء كبير على السكان العاملين، وهذا بدوره يؤثر على مستوى الدخل، ولعل سياسة البناء والتشييد بين حرف السكان، مؤشر على الطلب المتزايد على البناء والتعمير.

وقد أظهرت نتائج التعداد السكاني أعلى نسبة للعاملين هم من يعملون بأجر، إذ بلغت نسبتهم 50.2%، كما أن نسبة الاستهلاك من الطعام بلغت 35.4%، ونحو 49.8% للمسكن، وعلى هذا لا يتبقى مجال لذوي الدخل المحدود لتوفير المستلزمات الأخرى بشكل مناسب.

وقد بلغت نسبة البطالة عام 2010م نحو 12.9%، أما في عام 2004م فقد بلغت 20.8%، ومن خلال المؤشرات السابقة يتبين أن السكان يعانون من تدهور اقتصادي.

أما بالنسبة للحالة الزوجية للسكان فقد بلغت عام 1998م ما قيمته 2.352 حالة زواج، وتقدر نسبة الزيادة السنوية 6%، وهذا يعني أن المطلوب سنوياً 7215 وحدة سكنية تقريباً، مع الأخذ بالاعتبار أن معدل الزيادة السنوية سيزيد عن 6% في المستقبل.

وتشير تقديرات السكان إلى أن عدد السكان سيرتفع حسب السلسلة المتدنية ليصل إلى 927628 نسمة عام 2025م، بنسبة زيادة سنوية 4.2%.

الفصل الرابع

المسكن وخصائصه في محافظة نابلس

أولاً:- تطور عدد المباني السكنية والوحدات السكنية.

ثانياً:- التزاحم السكاني.

ثالثاً:- كثافة وتوزيع السكن.

رابعاً:- مساحات المسكن.

خامساً:- الغرف في محافظة نابلس.

سادساً:- نوع ونمط المسكن.

سابعاً:- ملكية المبنى وحياسة السكن.

ثامناً:- مادة البناء.

تاسعاً:- حالة المبنى.

عاشراً:- ارتفاعات المباني.

حادي عشر:- استخدام الوحدات السكنية.

ثاني عشر:- اتصال المسكن بالمرافق العامة والاتصالات.

أولاً: - تطور عدد المباني السكنية، والوحدات السكنية:

1- المباني السكنية:

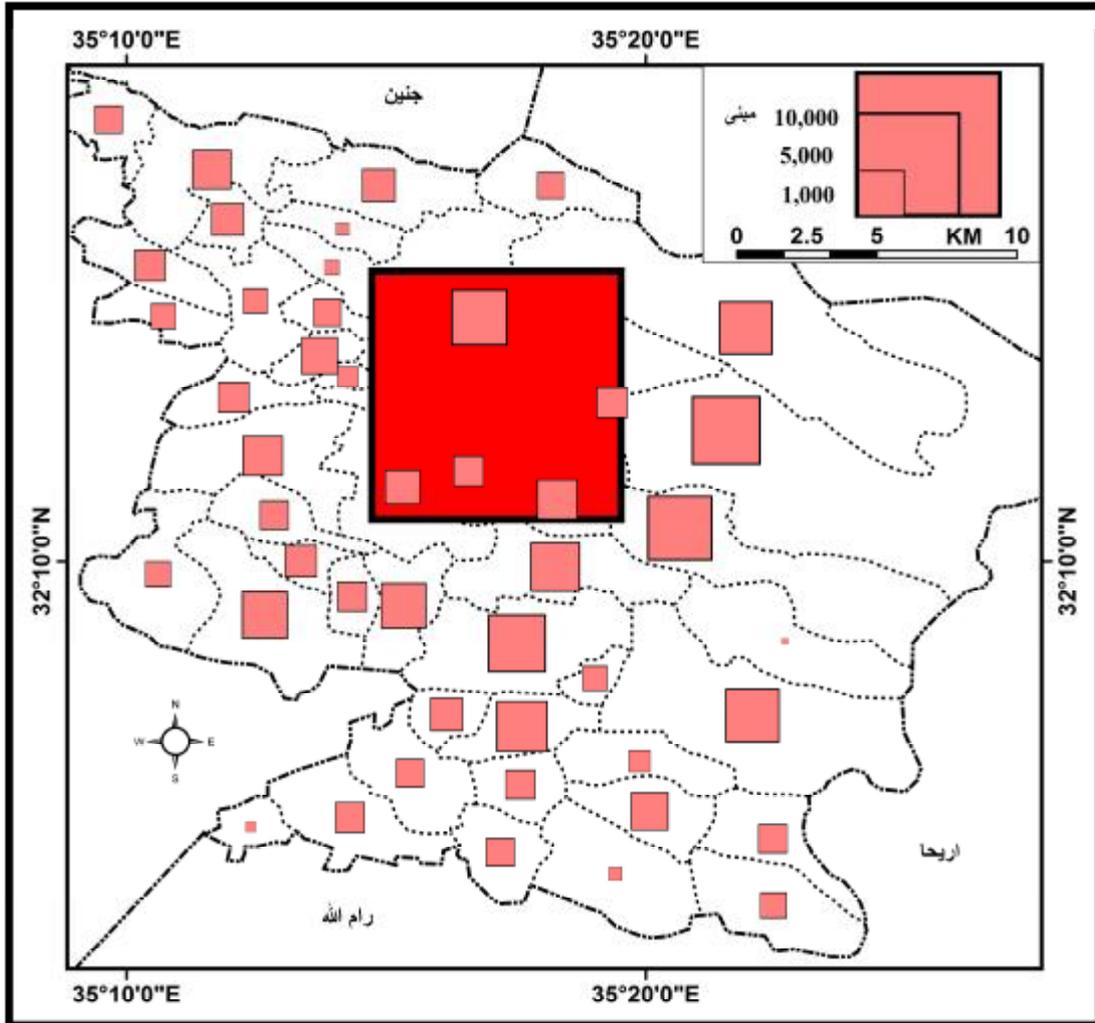
أ- تطور أعداد المباني السكنية:

من الأهمية بمكان دراسة المسوحات التي أجريت على المباني المستخدمة للمسكن، والمسكن، والعمل معاً، ولكن سيتم تناول الموضوع باختصار شديد؛ وذلك لعدم التكرار؛ حيث إن دراسة مساحة الاستخدام السكني اعتمدت بشكل مباشر على عدد المباني السكنية مضموراً في متوسط مساحة المبنى كما سبق ذكره، مع العلم بأن المبنى السكني قد يشتمل على عدد من الوحدات السكنية أو وحدة سكنية واحدة.

أظهرت نتائج التعداد أن عدد المباني السكنية لإجمالي محافظة نابلس حتى عام 2007م بلغت نحو 42884 مبنى، ومن الطبيعي أن تسجل المباني السكنية التي بنيت عام 1947م، والباقية حتى تاريخ التعداد أقل عدد من الفترات اللاحقة، إذ بلغت نحو 3228 مبنى، بنسبة 7.5% من إجمالي المباني القائمة حتى عام 2007م، وشهدت المحافظة زيادة كبيرة في عدد المباني السكنية للفترة الممتدة من (1948 - 1967م) والتي شهدت حربين، ومرّد ذلك إلى بناء المخيمات، وبالتالي بلغ عدد المباني لتلك الفترة 7324 مبنى، بنسبة 17% من إجمالي المباني القائمة، وشهدت الفترة من (1968 - 1977م) انخفاضاً في أعداد المباني السكنية، فبلغت نحو 4384 مبنى بنسبة 10.2% من إجمالي المباني القائمة، ويعزى ذلك إلى تردي الظروف الاقتصادية، وانخفاض مستوى المعيشة، وحرب 1967م، وهجرة العديد من السكان، ولذلك سجلت الفترة من (1978 - 1987م) 5681 مبنى بنسبة 13.2% من إجمالي المباني القائمة، ومن اللافت للنظر أنه قد حدثت طفرة عمرانية مع بداية قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م، ويرجع ذلك إلى الزيادة السكانية، وزيادة الطلب على المسكن، بالإضافة إلى استقرار الوضع الاقتصادي، فضلاً عن قيام العديد من مشروعات الإسكان الحكومي، والأهلي، وعليه فقد بلغت أعداد المباني خلال الفترة (1988 - 1997م) نحو 20526 مبنى بنسبة 47.8%، فيما بلغت أعداد المباني لعام 2007م نحو 42884 مبنى. انظر الخريطة (27).

خريطة (27)

عدد المباني في المراكز العمرانية في محافظة نابلس 2007م :



المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير المباني، نابلس، 2009، مرجع سابق، ص30.

ب- المباني السكنية على مستوى المراكز العمرانية في محافظة نابلس:

تبين من خلال الخريطة رقم (27) ما يأتي :

- 1- تحظى مدينة نابلس بالمرتبة الأولى من حيث عدد المباني السكنية حيث بلغت 10000 مبنى، وتأتي في المرتبة الثانية كل من المراكز العمرانية الأتية: عصيرة الشمالية وقوصين، وبيت دجن، وبيت فوريك، وبيت ايبا، و عراق بورين، وحوارة، وروحيت، وجماعين، وزعترة، والرجمان، وبيتنا، حيث بلغت أعداد المباني 5000 مبنى، بينما باقي المراكز تأتي في المرتبة الثالثة أقل من 1000مبنى تقريباً، ويعود ذلك إلى أنها منطقة ريفية صغيرة.

ج- أعداد الرخص ومساحتها للمباني السكنية :

من المؤشرات المهمة التي تدل على تطور أعداد المباني، وبالتالي تطور مساحة الاستخدام السكني؛ عدد الرخص الصادرة ومساحتها، وعلى هذا يمكن الاعتماد على المسوحات التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للسنوات ، 1997م، ، 2007م، 2008م ، 2009م، على النحو الآتي:⁽¹⁾

- بلغ عدد الرخص الصادرة للأبنية السكنية، في عام 1997م نحو 1281 رخصة، ثم ارتفع العدد. وبالرغم من اختلاف عدد الرخص من سنة إلى أخرى، فإن هناك زيادة مستمرة في عدد المباني السكنية. وقد بلغت عام 2007م نحو 968 رخصة، ثم ارتفع العدد ليصل عام 2008م إلى 1058 رخصة، وفي عام 2009م بلغت عدد الرخص الصادرة في المحافظة 1325 رخصة ، ويرجع سبب ذلك إلى زيادة أعداد السكان، وارتفاع مستوى المعيشة، وإقامة العديد من مشاريع الإسكان للقطاع الخاص، مما أثر على عدد المباني السكنية بالارتفاع .
- سجلت مدينة نابلس المرتبة الأولى من حيث مساحة البناء خلال السنوات 1996م، 1997م، 1998م، 2007م، 2008م، وتأتي بيت فوريك في المرتبة الثانية، تليها بيتا في المرتبة الثالثة، وتحظى عقريا بالمرتبة الرابعة، وكانت المرتبة الخامسة لقبلان.⁽²⁾ والمرتبة السادسة ، تضم باقي المراكز العمرانية في المحافظة .

2- الوحدات السكنية:

تعرف الوحدة السكنية بأنها مبنى، أو جزء من مبنى، معدّ لسكن أسرة واحدة، وله باب أو مدخل مستقل، أو أكثر من مدخل، يؤدي إلى الطريق، أو الممر العام دون المرور في وحدة سكنية أخرى.⁽³⁾

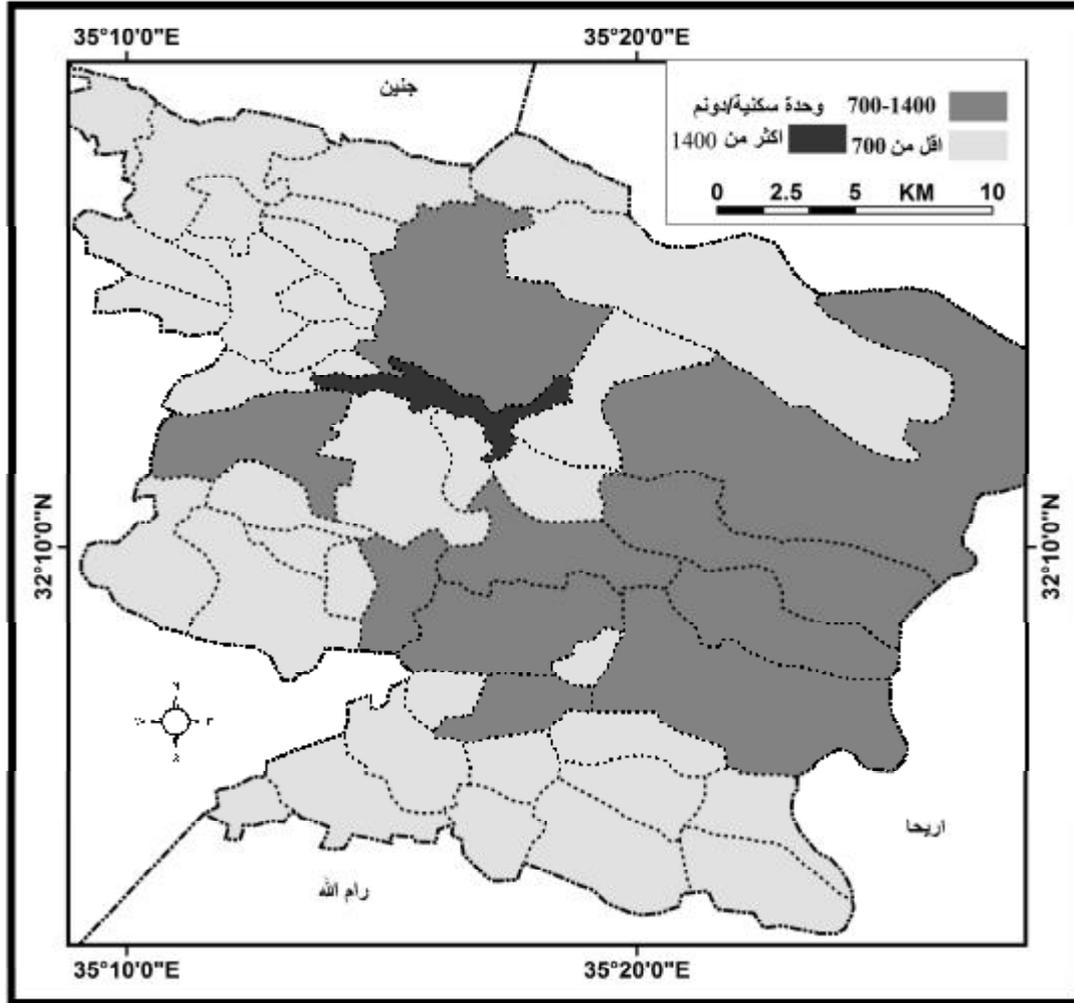
(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رخص الأبنية، 1997، وقسم التخطيط في بلدية نابلس.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، رخص الأبنية، 2007، ص76.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997م، تقرير المساكن، محافظة نابلس، 2007، ج2، ص26.

خريطة (28)

نصيب المراكز العمرانية من الوحدات السكنية في محافظة نابلس عام 2007م :



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن وتقدير المساكن، محافظة نابلس، 2007م، ج2، ص26. انظر الملحق (7)

ومن خلال الخريطة رقم (28) يمكن تقسيم المراكز إلى ثلاث مجموعات متقاربة:

المجموعة الأولى: أكثر من 1400 وحدة سكنية، مدينة نابلس يتركز فيها أكبر عدد من الوحدات السكنية بين المراكز العمرانية، وأن بها نحو 3375 وحدة سكنية؛ أي بنسبة 30.2% من إجمالي الوحدات السكنية للمراكز.

- المجموعة الثانية: 700 إلى أقل من 1400 وحدة سكنية، هي: عورتا، جماعين، حوارة، سالم، تل وبيت فوريك، بيتا، عفريا، قبلان، عصيرة الشمالية.

- المجموعة الثالثة : أقل من 700 وحدة سكنية وهي : بيت إمرين، سبسطية، بيت إيبا، روجيت، مخيم عين بيت الماء، بيت دجن، يتما، الناقورة، الباذان، تلفيت، دير شرف، عزموط، صرة، بورين، عوريف، عيبوس وبزاريا، ياصيد، نصف اجبيل، إجنستيا، طلوزة، زواتا، العقربانية، قوصين، بيت حسن، بيت وزن، عين شبلي، دير الحطب، عراق بورين، كفر قليل، فروش بيت دجن، مادما، عصيرة القبليّة، أودلا، يانون، الرجمان، بيت جماعين، أوصرين، زعتره، تل الخشبة، جوريش، السادية، مجدل بني فاضل، اللبن الشرقية، قريوت، جالود، عمورية، دوما.

ثانياً: - التزاحم السكني:

ويقصد به نصيب الوحدات السكنية من السكان، ومن خلال الخريطة رقم (29) يتضح ما يأتي:

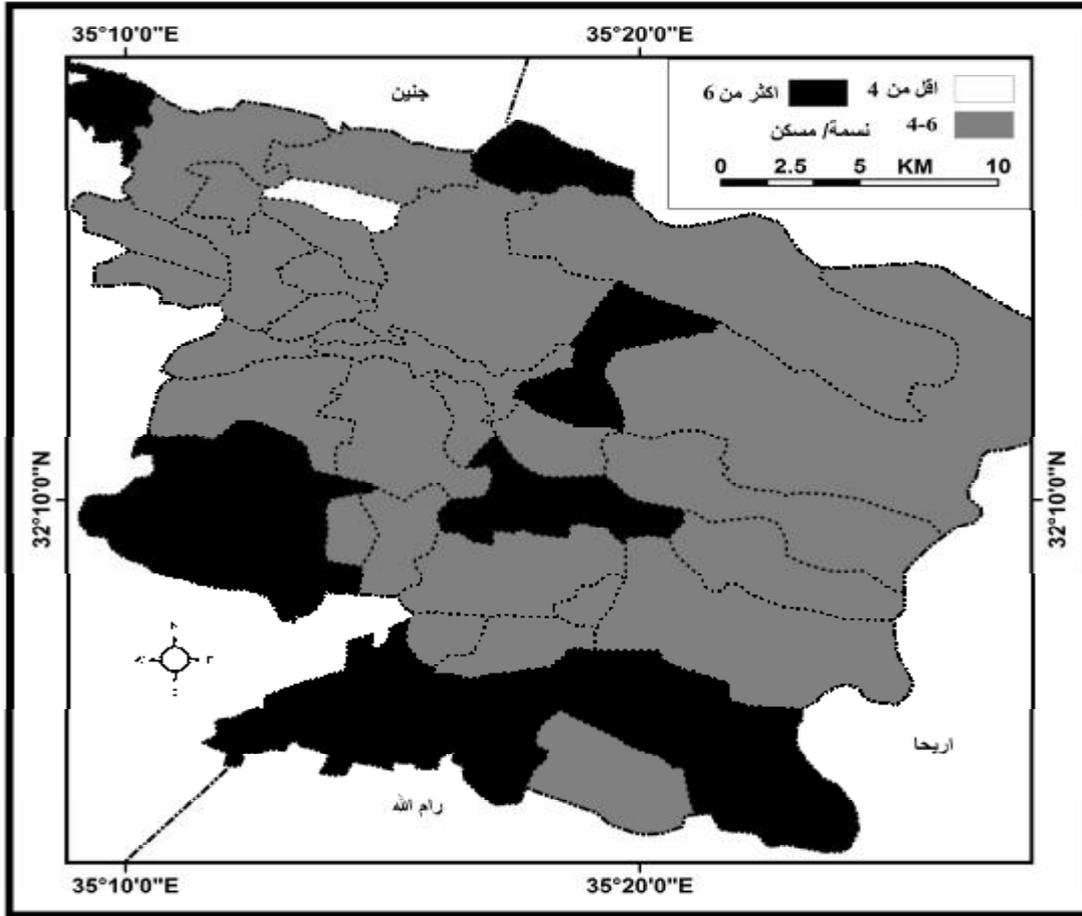
- تعكس الخريطة رقم (29) تناسقاً كبيراً في الأرقام، وعدم وجود تباين كبير، مما يعني تماثل الوحدة السكنية من حيث المساحة، وعدد السكان، وتفسير ذلك أعداد الأفراد في الأسرة، والحالة الاقتصادية، والاجتماعية في مجموع مراكز المحافظة.

- يتراوح نصيب الوحدات السكنية في المراكز العمرانية في نابلس من عدد السكان ما بين (0.72 - 6.9) نسمة / للمسكن، فالفارق ليس كبيراً، إذ لا يتجاوز 3 نسمة / مسكن، أما متوسط عدد أفراد الأسرة 5.4 نسمة / مسكن⁽¹⁾.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997م، تقرير المساكن، محافظة نابلس،

خريطة (29)

درجة التزاحم السكاني في محافظة نابلس لعام 2010م:



المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انظر الملحق رقم (7) .

ومن خلال الخريطة رقم (29) يمكن تقسيم المراكز العمرانية حسب الوحدات السكنية إلى

ثلاث مراتب كالاتي:

المرتبة الأولى: (أكثر من 6 نسمة/ مسكن) وتحظى الوحدة السكنية بأكثر عدد من الأفراد

في قري زيتا جماعين وزيتا، وعوريف، وحوارة، وأودلا، وعزموط، وسالم ، وعورتا، وقصرة، ودوما، وجالود، واللبن الشرقية، وبزاريا، وبيردا.

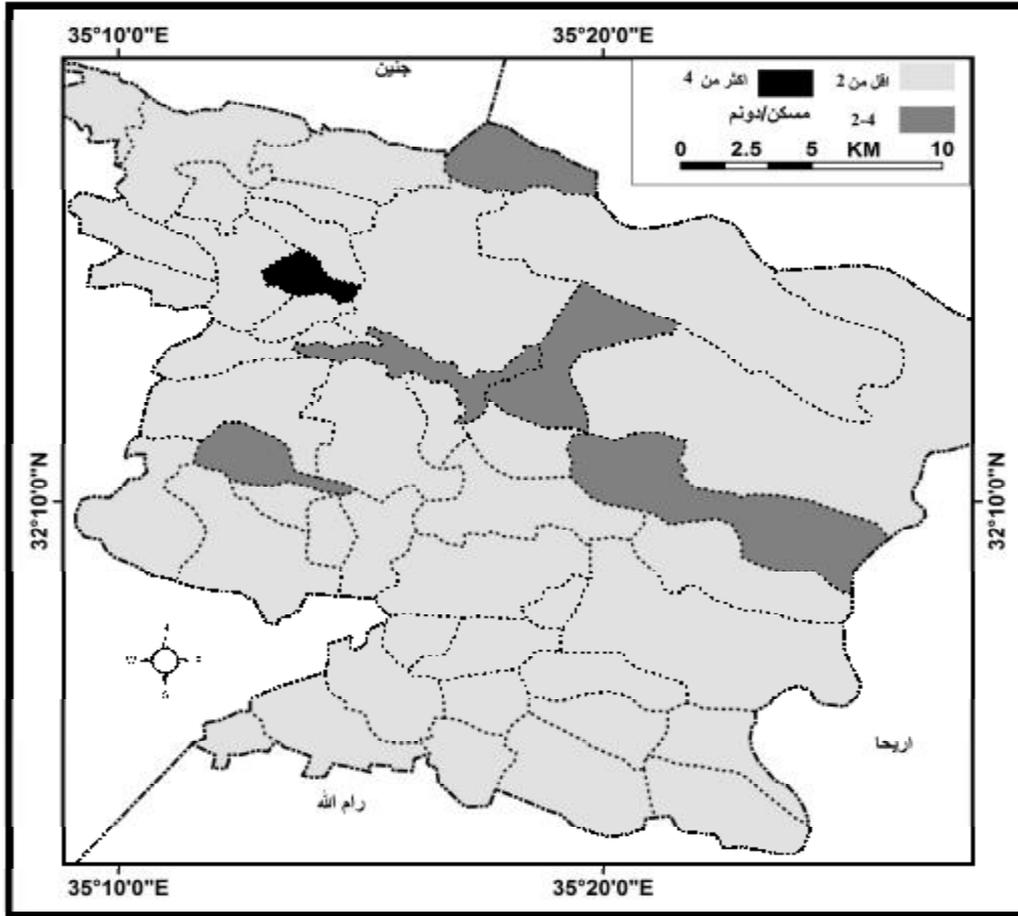
المرتبة الثانية: من (4 إلى أقل من 6 نسمة/ للمسكن) تضم نابلس وباقي المراكز

العمرانية ما عدا إجنستيا.

المرتبة الثالثة: (أقل من 4 نسمة / للمسكن) قرية إجنستيا .

خريطة (30)

نصيب الدونم من الوحدات السكنية في محافظة نابلس عام 2007م :



المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير السكان والمسكن، 2009م، ص 46، انظر الملحق رقم (7) .

من خلال الخريطة رقم (30) يتبين أن هناك اختلافاً في نصيب الدونم من الوحدات السكنية من الدونم في المراكز العمرانية في المحافظة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات؛ وهي كالتالي:

- الفئة الأولى: (أكثر من 4 مسكن /دونم) تتمثل في قرية زواتا حظيت بأكثر نسبة.
- الفئة الثانية: من (2 إلى أقل من 4 مسكن /دونم) تتمثل في مدينة نابلس، قرية ياصيد، وعزموط، وسالم، وبيت فوريك، وبيت دجن، ودير الحطب، وروجيت.
- الفئة الثالثة: (أقل من 2 مسكن /دونم) تتمثل في باقي المراكز العمرانية.

ومما سبق نستنتج أن نصيب الدونم من الوحدات السكنية قليل جداً؛ أي أن هناك إمكانية لزيادة الكثافة السكنية في الدونم.

ثالثاً: - كثافة السكن وتوزيعه:

1- كثافة السكن:

تساعد دراسة كثافة السكن في إعطاء صورة عن تزامم المساكن داخل المدينة، والتي تتأثر باختلاف الأبنية من حيث تصميمها، وارتفاعها، ومدى التصاقها ببعضها البعض، كما يستفاد منها في دراسة الظروف الصحية والبيئة للمناطق السكنية، وبالتالي رسم سياسات الإسكان من خلال التخفيف من تكديس المباني، ومن ثم العمل على توفير الضوء، والتهوية بشكل مناسب.⁽¹⁾

ويجب أن نفرق بين كثافة المسكن، وتوزيع المسكن على مساحة الاستخدام السكني، فالكثافة هي العلاقة بين عدد المباني السكنية، ومساحة الاستخدام السكني؛ أي نصيب دونم الاستخدام السكني من عدد المباني، والذي يتخذ عدة حالات:

إما أن تكون الكثافة منخفضة، أو متوسطة، أو مرتفعة، أما توزيع المساكن، فيقصد به نمط من توزيع المباني على مساحة الاستخدام السكني، فهل هو مركز، أم مشتت، أم منظم، و تُعدُّ هذه الدراسة أحد أسس التخطيط التي تبحث في العلاقة الوظيفية بين الأرض والاستخدامات المختلفة، وبالتالي تُعدُّ مؤشرات للتحكم في الكثافة، وإعادة التوزيع بما يتناسب مع النشاطات الأخرى.

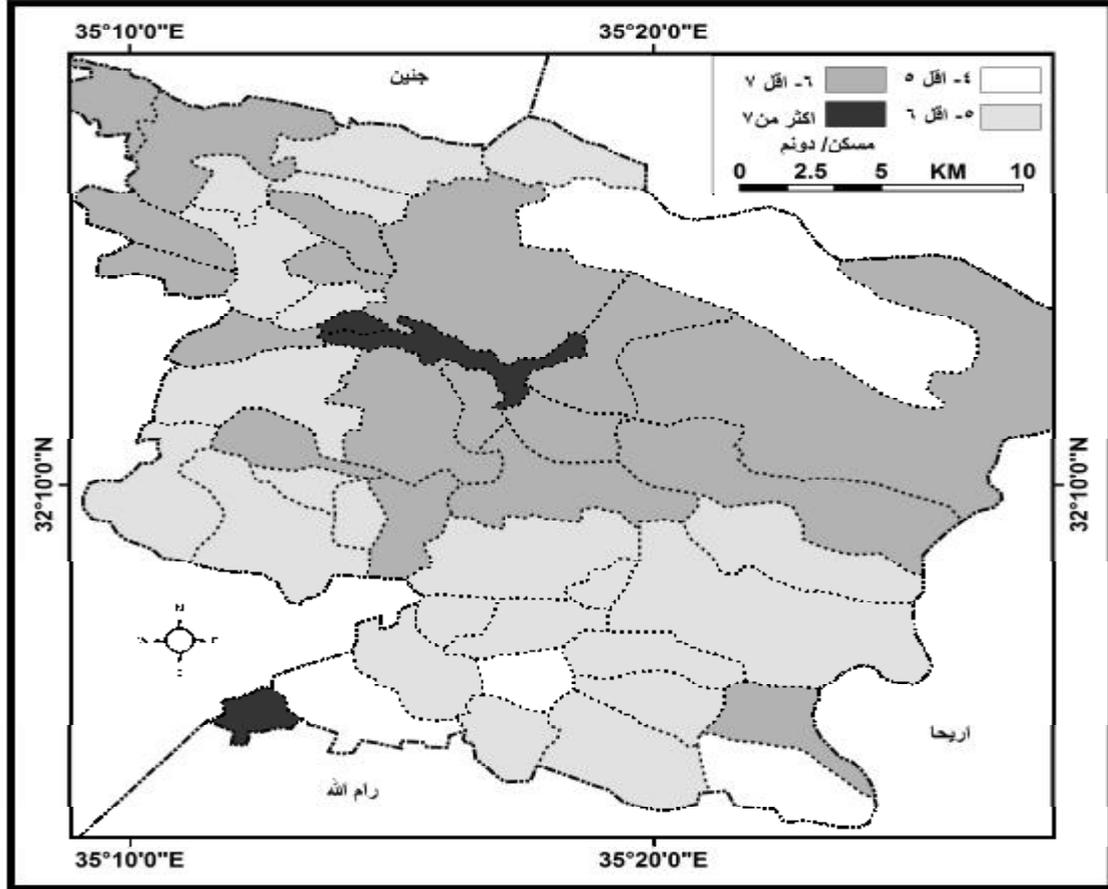
بلغت كثافة ما يشغله الدونم من الاستخدام السكني الإجمالي لمدن وقرى المحافظة نحو 5.4 مساكن/دونم، وتتراوح كثافة الدونم في مدينة نابلس (6.9 - 10.5) مساكن/دونم، أما كثافة الدونم في القرى تتراوح (14 - 14.8) مساكن /دونم، ويظهر أن الفرق بين أعلى كثافة للدونم، وأقل كثافة بين المراكز نحو 3.5 مساكن/دونم و0.8 مساكن/دونم للقرى.

تختلف كثافة المسكن في محافظة نابلس من مركز عمراني لآخر، إذ تراوحت كثافة المسكن ما بين (8.5 - 10.5) مساكن/دونم، وكانت أعلى كثافة في مدينة نابلس 10.5 مساكن/دونم، وذلك لارتفاع أسعار الأراضي ولأن زيادة الطلب على السكن في المدينة يفوق الطلب على المناطق الأخرى، تليها عقربا 7.5 مساكن/دونم، ثم عوريف 6.5 مساكن/دونم، ثم يليها بيت وزن 5.5 مساكن/دونم، وبيت إيبا 4.5 مساكن/دونم، ويمكن تقسيم المراكز العمرانية إلى أربع فئات من حيث كثافة المسكن حسب الخريطة رقم (31) .

(1) رائد أحمد صالح، الاستخدام السكني للأرض في محافظات غزة، مرجع سابق، ص179.

خريطة (31)

كثافة السكن في محافظة نابلس لعام 2007م :



المصدر : بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير المساكن (2) نابلس، 2007م.

- الفئة الأولى: (من 4 إلى أقل من 5 مساكن/ للدونم)، وتضم هذه الفئة خمس قرى؛ هي تلفيت، الباذان، دوما، اللين الشرقية، العقرانية، ويرجع انخفاض الكثافة في هذه الفئة إلى تباعد المساكن، وهي مراكز ريفية تطورت حديثاً.
- الفئة الثانية: (من 5 إلى أقل من 6 مسكن/ للدونم)، وتضم هذه الفئة أكبر تكراراً، إذ تضم اثنين وعشرين قرية، وهي: قوصين، صرة، سالم، روجيت، كفر قليل، عراق بورين، دير الحطب، عين شبلي، حوارة، عصيرة الشمالية، زواتا، بيتا، دير شرف، برقة، بيت وزن، عمورية. وتعد هذه الكثافة أيضاً منخفضة، ومردّ ذلك إلى نفس السبب السابق، وهي في الأساس مراكز ريفية، وكانت تعتمد على البناء الأفقي.

– الفئة الثالثة: (من 6 إلى أقل من 7 مسكن/ دونم)، وتضم هذه الفئة ثلاثين قرية؛ هي: قبلان، جوريش، قصر، السادية، قريوت، جالود، تل، بيت دجن، بيت حسن، بيت إيبا، الرجمان، زيتا، جماعين، حوارة، أدولا، عيبوس، يانون، زيتا جماعين، زعترة، تل الخشبة، يتما، مادما، فروش بيت دجن، بيت أمرين، دير شرف، النصرارية، زواتا، إجنستيا، سبسطية، نصف جبيل، ويعزى ارتفاع الكثافة، هنا، إلى صغر مساحة القرى، بالإضافة إلى زيادة المباني من نوع (عمارة) في القرى، مقارنة بالقرى الأخرى، والعمارة تضم عدداً كبيراً من الشقق السكنية.

– الفئة الرابعة: (من 7 مسكن/ للدونم فأكثر)، وتضم هذه الفئة مدينة نابلس، وباقي المراكز العمرانية، ويرجع ارتفاع الكثافة في مدينة نابلس إلى ارتفاع عدد المباني، والاعتماد على البناء الرأسي، ثم مخيم عسكر، وبلاطة، وعين الماء وهي مناطق ذات كثافة سكانية وسكنية عالية.

2- توزيع المساكن:

إن قياس مدى العلاقة بين توزيع المساكن على مساحة الاستخدام السكني في المراكز العمرانية في محافظة نابلس (مدن وقرى) يفيد في معرفة ما إذا كان التوزيع متساوياً، أم مركزياً، أم مشتتاً، وقد تبين أن نسبة التركيز بلغت 11.3%⁽¹⁾.

وهذا يدل على أن توزيع السكان غير متساوٍ، كما أن التوزيع قريب إلى التشتت أكثر منه إلى التركيز، وقد يرجع ذلك إلى عدم وجود تخطيط سليم.

أما توزيع المساكن على الكتلة العمرانية، فكانت نسبة التركيز 12.7%، ومن الطبيعي أن يكون التوزيع أقل تشتتاً، مقارنة بالنتيجة السابقة، وذلك لصغر مساحة الكتلة العمرانية مقارنة مع مساحة النفوذ.

(1) تمّ حساب نسبة التركيز من خلال المعادلة التالية :

$$\text{نسبة التركيز} = 0.5 \text{ مج (س - ص)}$$

– في حالة عدد المساكن مع مساحة الاستخدام السكني $0.5 \text{ ضرب } 22.7 = 11.3\%$.

في حالة عدد المساكن مع مساحة الكتلة العمرانية $0.5 \text{ ضرب } 25.5 = 12.7\%$.

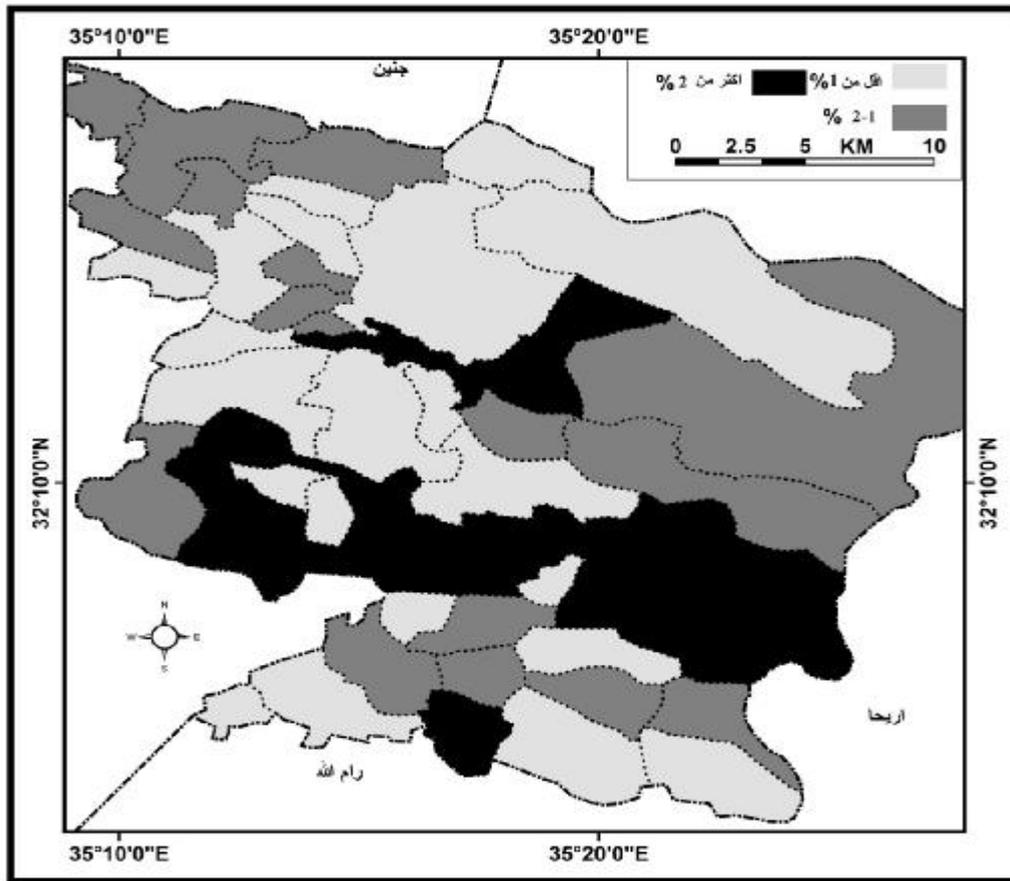
المصدر: فتحي أبو عيانة، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافية البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.

وقد اختلفت درجة تركيز المساكن على الكتلة السكنية، من مركز إلى آخر، ومن خلال خريطة رقم (29)، يمكن تقسيم الفئات على النحو الآتي:

– الفئة الأولى: (أقل من 1%)، وسجلت هذه الفئة أقل تركيزاً، وأكثر تكراراً، إذ تضم ثمانية وعشرين مركزاً عمرانياً؛ أي بنسبة 82.3% من إجمالي هذه المراكز، وتشمل هذه الفئة جميع القرى شبه الريفية، وهم: العقربانية، قوصين، نصف جبيل، إجنستيا، عين شبلي، عراق بورين، فروش بيت دجن، أودلا، الرجمان، يانون، زعترة، تل الخشبة، جالود، عمورية، أوصرين، الناقورة، بيت حسن، مادما، كفر قليل، عينبوس، دوما، صرة، بورين، طولوزة، اللبنة الشرقية، عصيرة الشمالية، جوريش، ياصيد.

خريطة (32)

توزيع المساكن في محافظة نابلس لعام 2010م



- المصدر : - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير المساكن (2) نابلس، 2011م.
 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح ظروف المسكن ، 2007م ، مصدر سابق.
 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، نابلس، تقرير المساكن، مصدر سابق.

– الفئة الثانية: (من 1 إلى أقل من 2%)، واشتملت هذه النسبة على عشرون قرية، وهي: برازية، برقة، بيت أمرين، سبسطية، دير شرف، النصارية، زواتا، بيت وزن، بيت إيبا، دير الحطب، روجيت، بيت فوريك، جماعين، قبلان، قصر، تليفيت، السادية، مجدل بني فاضل، عصيرة القبلية، زواتا.

– الفئة الثالثة: (2% فأكثر)، وتضم هذه الفئة مدينة نابلس، وباقي المراكز العمرانية.

رابعاً: – مساحة المسكن:

تختلف المعايير الإسكانية عند تحديد مساحة المسكن من دراسة إلى أخرى، ومن مركز عمراني حضري إلى مركز ريفي، كما تختلف داخل الدولة الواحدة من طبقة اجتماعية إلى أخرى، ومن مركز عمراني ريفي لآخر، ومن نمط سكني لآخر، ومن المحددات لمساحة المسكن والتي لا بد أخذها بعين الاعتبار؛ تناسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والإمكانات المتوفرة⁽¹⁾.

جدول (12)

متوسط مساحة الأرض التي بني عليها المسكن مع متوسط مساحة المسكن في أحياء مدينة نابلس 2006 – 2007 م :

اسم الحي	متوسط مساحة الأرض المقام عليها المبني م2	متوسط مساحة المسكن م2
البلدة القديمة	199.2	103.7
خلة العامود ورأس العين	498.5	145.6
رفيديا	565	142.8
المخفية	545.6	155.2
الجبل الشمالي	607.5	132
الضاحية	500.6	135.8
الدوار وغرب الدوار	471.8	148.7
المساكن الشعبية	598	163.8
متوسط المدينة	498.5	138

المصدر: – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير المباني ، 2007.

– الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ظروف المساكن، النتائج الأساسية، رام الله، فلسطين، 2007، ص40.

(1) رائد أحمد صالح ، مرجع سابق ، ص 185.

يلاحظ من الجدول رقم (12) ما يأتي:

بلغ متوسط مساحة المسكن في مدينة نابلس 138 م²، وبالتالي تزيد المساحة عما هو في قرى محافظة نابلس، التي كانت أواسط عام 1993⁽¹⁾ تبلغ 105.3 م²، وربما يعود السبب في اتساع مساحة المسكن في مدينة نابلس إلى زيادة التوجه نحو بناء المساكن الواسعة، وقد اختلفت متوسطات المساحة من حي لآخر في مدينة نابلس؛ فأكبر متوسط مساحة مسكن كانت في حي المساكن الشعبية، حيث بلغت 164 م²، ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى كبر مساحة المسكن في هذا الحي هو كبر متوسط مساحة الأرض، التي بني عليها المسكن، إذ تشكل المرتبة الثانية من حيث مساحة الأرض المقام عليها المبني .

أما أصغر متوسط مساحة مسكن ، فكانت في حي البلدة القديمة بنحو 103.7 م²، وهي أصغر من متوسط مساحة المسكن على مستوى المدينة والبالغة 138 م²، وقد أثر في صغر هذه المساحة في البلدة القديمة صغر متوسط مساحة الأرض التي بني عليها المسكن في هذا الحي، والبالغة 199.2 م²، وهي أصغر مساحة أرض في المدينة، وقد كان لعامل الدخل المنخفض، ومحدودية الأرض ، وارتفاع أسعار الأراضي تأثير في صغر مساحة المسكن في المدينة⁽²⁾.

كما وجد أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين مساحة المسكن، وبين مساحة الأرض التي بني عليها المسكن في المدينة، حيث بلغ عامل ارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة بين هذين المتغيرين 0.83، وهو دال إحصائياً، عند مستوى (a = 0.05).

خامساً: - الغرف في محافظة نابلس:

عرّف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الغرفة بأنها مساحة تساوي أو تزيد عن 18 م²، محاطة بجدران، وسقف يسهل عزل المستخدمين لها عن الآخرين، وتعتبر الشرفات (الفرنديات) المقززة غرفة (محاطة بالزجاج)، إذا كانت مساحتها مساوية، أو تزيد عن أربعة أمتار مربعة، ومستخدمة لأي غرض من أغراض المعيشة، وتعتبر الصالة غرفة، ولا يعتبر من ضمن الغرف تلك المخصصة للحيوانات، والدواجن، وكذلك الغرف المستخدمة للعمل فقط⁽³⁾.

(1) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص 299.

(2) حسين أحمد ومفيد الشامي، مسح الأوضاع الديمغرافية وتقديرات القوى العاملة، الملتقى الفكري العربي، القدس، فلسطين، 1997، ص 41.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير المباني، مرجع سابق ، 2007، ص 18.

أ- أعداد الغرف في محافظة نابلس:

إن عدد الغرف بلغ في محافظة نابلس نحو 58750 ألف غرفة، وبلغ متوسط عدد الغرف في المحافظة 3.6 غرفة /مسكن، وحظيت مدينة نابلس بأكبر عدد من حيث عدد الغرف، حيث بلغت نحو 33705 ألف غرفة، بنسبة 57.4% وبلغ متوسط عدد الغرف من المسكن 3.7 غرفة / مسكن، من إجمالي عدد الغرف في المحافظة، وتأتي في المرتبة الثانية جميع القرى في المحافظة، حيث بلغ عدد الغرف في القرى حوالي 19489 غرفة، وبلغ المتوسط 3.4 غرفة /مسكن، بنسبة 33.2% من إجمالي الغرف⁽¹⁾.

وأما عدد الغرف في المخيمات فبلغ 5556 غرفة، بمتوسط 3.0 غرفة /مسكن ، بنسبة 9.4% من إجمالي عدد الغرف في المحافظة.

إن عدد الغرف بالمسكن كانت متقاربة في مختلف المراكز العمرانية في المحافظة، ويرجع ذلك إلى التجانس الواضح في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية بين المدينة ، والقرى، والمخيمات في المحافظة باستثناء مدينة نابلس.

ب- التوزيع النسبي لعدد الغرف:

جدول (13)

التوزيع النسبي لعدد الغرف في محافظة نابلس لسنوات مختارة :

السنوات	1	2	3	4	5 فأكثر
تعداد 1952	48.3	25.3	5.6	2.6	18.2
1981	4.6	20.8	38.5	32.4	3.7
1982	4.4	20.5	34.5	30.8	9.8
1983	1.3	18.3	34.2	30.8	15.4
1984	1.3	17.2	33.1	30.7	17.7
1985	1.3	15.8	30.0	34.3	18.6
1986	1.2	15.2	31.3	36.4	15.9
1997	7	18.9	26.8	26.4	20.9
2007	5.3	18.2	33.3	29.8	13.4

مصدر السنوات : سنة 1952: تعداد السكان والمسكن، لواء نابلس، المملكة الأردنية، 1952، ص45)
السنوات (1981-1986): statistical abstract of Israel, (1982- 1987) op. cit, vol. 55:
السنوات (1997-2007): التعداد العام للسكان والمسكن والمنشآت، نابلس، تقرير المسكن، ص40.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير المباني، مرجع سابق، ص50.

يلاحظ من الجدول رقم (13) أن عدد الغرف عام 1952م، كان أعلى رقماً للمساكن التي تحتوي على غرفة واحدة 48.3% من إجمالي المساكن، ويعزى ذلك إلى أن السكان في تلك الفترة تأثروا بالظروف الاقتصادية، التي لم تسمح لهم ببناء مسكن كامل دفعة واحدة، لذا فهم يبدأون ببناء غرفة واحدة أولاً، ثم يكملون باقي المسكن على فترات زمنية طويلة.⁽¹⁾

أما بالنسبة للمساكن التي تحتوي على غرفتين فقد بلغت 25.3% من جملة المساكن؛ أي أن المساكن التي تحتوي على غرفة وغرفتين بلغت نسبتها نحو 73.6% من جملة المساكن، وهي نسبة مرتفعة جداً مقارنة بالفترات اللاحقة.

أما خلال الفترة (1981-1986م) فقد كشفت نتائج مكتب الإحصاء "الإسرائيلي" أن نسبة المساكن التي تحتوي على ثلاث و أربع غرف هي الأعلى، من جملة المساكن للفترة المذكورة، وجاءت في المرتبة الثانية المساكن التي تحتوي على غرفتين، وأقل نسبة للغرفة الواحدة ، ثم خمس غرف .

وتتلخص الصورة العامة للمساكن في محافظة نابلس كما يأتي:

- حدث تطور واضح في نسبة المساكن، التي تتكون من غرفة واحدة؛ حيث انخفضت نسبتها عام 1952م من 48.3% إلى نحو 5.3% عام 2007م، وهو ما يعني تحسن الأوضاع الاقتصادية بشكل واضح عما كانت عليه الفترات السابقة.
- كانت النسبة في حالة استقرار تقريباً في حالة المسكن المكون من غرفتين، وخمس غرف فأكثر.
- أما المسكن المكون من ثلاث أو أربع غرف، فقد زادت نسبة تمثيلهم بشكل واضح، فقد ارتفعت في حالة المسكن المكون من ثلاث غرف؛ من 5.6% عام 1952م لتصل إلى 33.3% عام 2007م ، ذلك مقابل 2.6% في الفترة الأولى ، ونحو 29.8% في الفترة الثانية بالنسبة للمساكن المكونة من أربع غرف.

ج - كثافة الغرفة⁽²⁾:

يتضح من الخريطة رقم (33) أن متوسط كثافة الغرفة في إجمالي المراكز العمرانية يبلغ 7.1 غرفة/دونم، وتختلف الكثافة من مركز عمراني لآخر، فقريبة السادية تحظى بأعلى كثافة

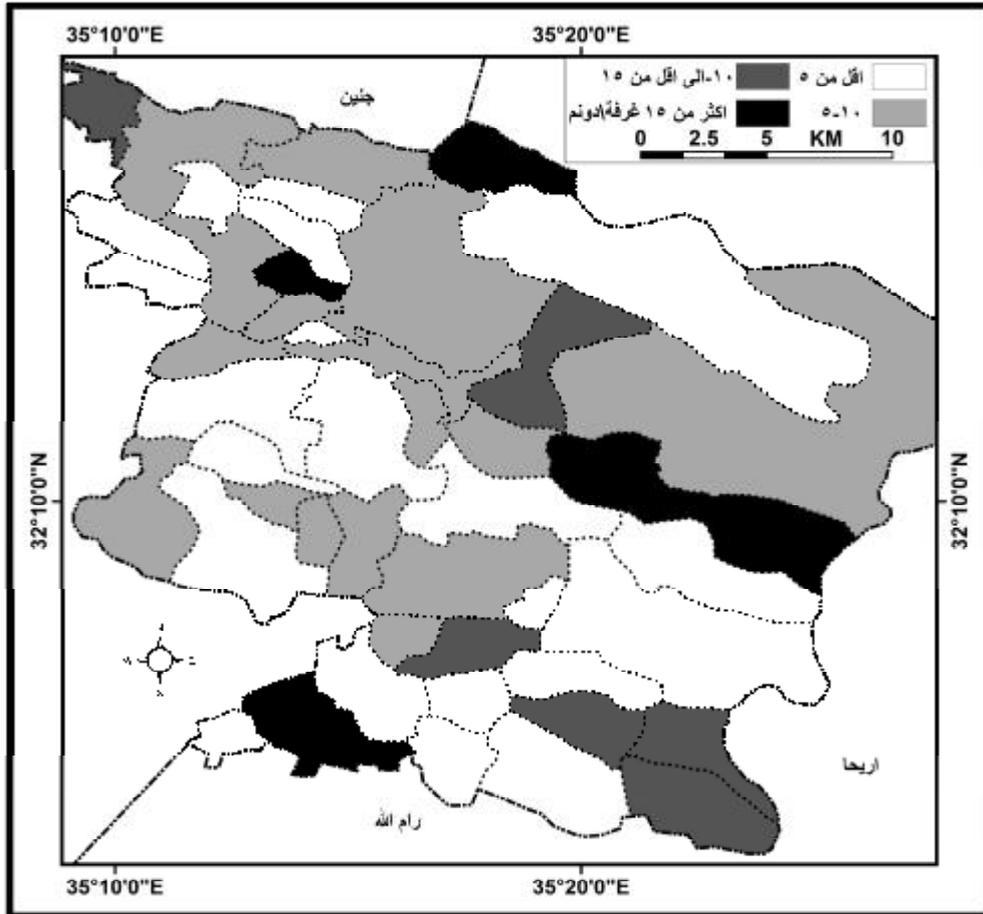
(1) معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) دراسة حول ديمغرافية في المناطق الفلسطينية، مارس، 2009، ص3.

(2) يتم الحصول على كثافة الغرفة بقسمة عدد الغرف على مساحة الكتلة السكنية.

للغرف بلغت نحو 33.9 غرفة/ دونم، بينما سجلت قرية سالم المرتبة الثانية من كثافة الغرف فبلغت 31.1 غرفة/ دونم .

خريطة (33)

كثافة الغرفة للمراكز العمرانية في محافظة نابلس لعام 2007م :



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير السكان والمسكن، نابلس، 2009 .

ويمكن تقسيم المحافظة من حيث كثافة الغرف على مساحة الاستخدام السكني إلى عدة مجموعات.

– المجموعة الأولى: (أقل من 5 غرفة / دونم) وتضم هذه المجموعة خمسة وعشرين مركزاً عمرانياً، وهي: العقرانية، وقلبان، سبسطية، وعصيرة القبلية، وجماعين، والنافورة، وقوصين، وبيت وزن، وعراق بورين، وتل، الباذان، وقریوت، وجالود، وقریوت، وتل الخشبة، وأوصرين، وعقرانية، وعین شبلي، وعقربا، ودوما، عراق التايه، وإجنستيا، واللبن الشرقية، وعصيرة الشمالية، مادما.

- المجموعة الثانية: (من 5 إلى أقل من 10 غرفة/ دونم) وتضم هذه المجموعة أكبر عددٍ من القرى، إذ تضم ستة وعشرين مركزاً، وهي: بيت دجن، والنصارية، وفروش بيت دجن، وبرقة، وعورتا، وبيت أمرين، وبيت حسن، و الرجمان، وأودلا، ونابلس، وبيتا، وقبلان، وزعترة، وديرشرف، وطلوزة، وحوارة، وعينبوس، وعوريف، وريتا جماعين، ودير الحطب، وكفل قليل، وروجيت، وسالم، وبورين، و زيتا، صرة.
- المجموعة الثالثة: (10 إلى أقل من 15 غرفة/ دونم) تضم هذه المجموعة ستة مراكز عمرانية ، وهي: روجيت، ودير الحطب، وعزموط، وسالم، ودوما، وبرايزيه.
- المجموعة الرابعة: (أكثر من 15 غرفة فأكثر/ دونم) وتضم هذه المجموعة، عمورية، وبيت فوريك، وزواتا، وياصيد، والسادية.

د- درجة التزامم:

تُعرف درجة التزامم بأنها متوسط عدد الأفراد لكلّ غرفة في المسكن، ويعرف بمعدل اشغال الغرفة، وتُحسب بقسمة عدد أفراد الأسرة على عدد الغرف في المسكن، وهي أحد أهمّ الدلائل، والمؤشّرات على المستوى الاقتصادي، والوضع الاجتماعي للسكان⁽¹⁾.

وترتبط درجة التزامم بالإضافة إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بالجانب الديمغرافي.

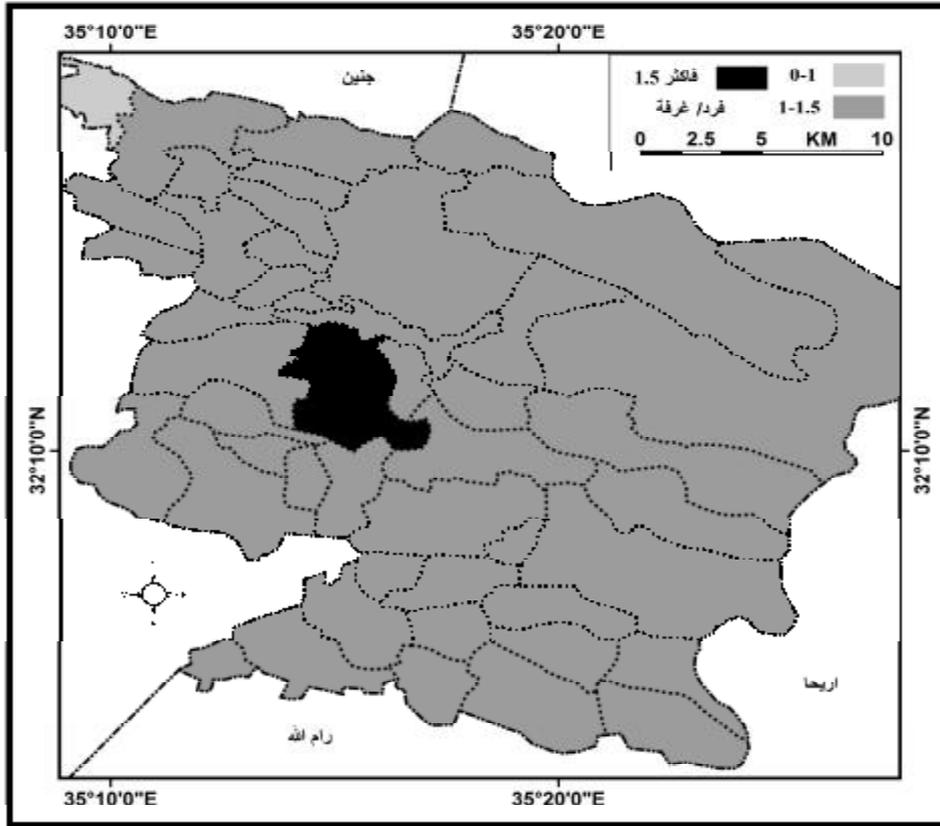
إن درجة التزامم اصطلاح نسبي، يختلف قياسه من دولة إلى أخرى، ومن فترة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة، ففي إنجلترا نجد القياس هو عدد الأفراد/ سرير، وفي الولايات المتحدة تخصص مساحة بناء بما يعادل غرفة، وهناك قياس آخر من خلال قسمة عدد الأفراد/ غرفة، ويوجد مقياس يضم ثلاثة أمور: عدد الأفراد، وعدد غرف النوم، ومساحة المسكن، أما في مصر فتعرف مصلحة الإحصاء التزامم بأنه جملة أفراد الأسرة/ عدد غرف المسكن⁽²⁾.

(1) فتحي أبو عيانة، 1977، مرجع سابق، ص114.

(2) رائد أحمد صالح، مرجع سابق، ص196.

خريطة (34)

درجة التزاحم في محافظة نابلس لعام 2009م



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير السكان والمسكن والمنشآت، 2009م، مرجع سابق.

من خلال الخريطة رقم (34) يتبين أن المحافظة لا تعاني كثيراً من التزاحم السكاني، حيث بلغ المتوسط 1.1 فرداً/ للغرفة، وتفاوت هذا المعدل بين المراكز العمرانية من (0.7 إلى 1.5 فرداً/ للغرفة).

كما تبين الخريطة السابقة أن أعلى درجة تزاحم كانت في قريتي عراق بورين، وبورين أكثر من 1.5 فرداً/ للغرفة، ثم بزارية حيث بلغت من صفر إلى 1 فرداً/ للغرفة، لكل منهما، أما باقي المراكز العمرانية فشكلت درجة التزاحم من 1.5 إلى 1 فرد/ للغرفة .

ومن الملاحظ عدم وجود علاقة بين درجة التزاحم، وكثافة الغرفة، وهذا أمر طبيعي، لأن كثافة الغرفة ترتبط بمساحة الاستخدام السكني، بينما درجة التزاحم ترتبط بعدد السكان وعدد الغرف، ولهذا فإن درجة التزاحم أكثر تعبيراً عن المستوى الاقتصادي، والاجتماعي للسكان.

أما عن سبب انخفاض درجة التزاحم في كثير من القرى فمردها إلى كبر مساحة المسكن في كثير من القرى، وصغر حجم الأسرة، وارتفاع تكاليف البناء، إضافة إلى عوامل أخرى: مثل المستوى الاقتصادي، والظروف السياسية، وارتفاع أسعار الأراضي.

نصيب الأسر من الغرف على مستوى المحافظة:

يبين الملحق رقم (9) أن هناك أسراً لا تمتلك إلا غرفة واحدة/ مسكن، وبلغت نسبة هذه الأسر 3.8% من إجمالي الأسر في المحافظة، ونحو 2228 أسرة تمتلك غرفتين/ مسكن، ما نسبته 15.4% من إجمالي الأسر، أما الأسر التي تحتوي مساكنها على ثلاث غرف، فبلغت عددها 17944 أسرة؛ أي بنسبة 30.5% من إجمالي الأسر، أما عدد الأسر التي تمتلك أربع غرف/مسكن فبلغت نحو 17737؛ أي بنسبة 30.2% من إجمالي الأسر، فيما سجلت نسبة الأسر التي تمتلك خمس غرف/مسكن نحو 14.1% من إجمالي الأسر البالغة (8181 أسرة)، بينما نصيب المساكن التي تحتوي ست غرف فأكثر، فبلغت نحو 3135 أسرة؛ أي بنسبة 5.3% من إجمالي الأسر، وعدد الأسر غير المبين عدد الغرف التي تمتلكها بلغ نحو 397 أسرة، بما نسبته 0.7% من إجمالي الأسر.

ومما سبق نستنتج أن جميع النسب في المراكز العمرانية بمحافظة نابلس تقترب من متوسط كل فئة ، فالفارق ليس كبيراً ، وهذا يدل على التشابه الكبير بين المراكز العمرانية .

سادساً: - نوع ونمط المسكن:

تتعدد الأنماط السكنية سواء للوحدات السكنية، أو للمباني السكنية في محافظة نابلس، وتعكس هذه الأنماط أثر المستوى الاقتصادي، والاجتماعي للسكان، ومن الأسباب المهمة التي أثرت في اختلاف نمط المسكن، ونوعه، أسباب سياسية، واجتماعية، واقتصادية، بالإضافة إلى اختلاف أسعار الأراضي، والتطور الذي حدث لمواد البناء.

وقد فرق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بين المبنى السكني، والوحدة السكنية، ووفر إحصائيات خاصة بالمبنى، وأخرى بالوحدة السكنية.

ويقصد بنوع المبنى (المسكن) الشكل الهندسي، والمعماري للمسكن، والذي قد يكون فيلا، أو داراً، أو شقة، أو غرفة مستقلة، أو أي شكل آخر، مثل : البراكية، أو الخيمة ... الخ. كما أن هناك بعض المساكن داخل المنشآت⁽¹⁾.

وقسمت الوحدات السكنية حسب نوع المسكن إلى سبعة أقسام، وهي: الفيلا، المسكن الشعبي، الشقة، الغرفة المستقلة، الخيمة، البراكية، والأخرى تشمل الأكواخ، والأكشاك، والكهوف، والمغارات، بشرط أن تكون مشغولة بسكن، أو عمل وقت التعداد⁽²⁾.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير السكان والمساكن والمنشآت، 2009م، مرجع سابق، ص78.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرجع السابق ، ص19.

1- أنماط المباني السكنية:

تأتي الشقة كنوع من أنواع المساكن في المرتبة الأولى، إذ سجلت ما نسبته 63.4%، وهذا يدل على أن الشقة هي المفضلة لدى السكان، وتحظى المباني السكنية من نوع المسكن الشعبي (الدار) بالمرتبة الثانية بنسبة 34.6%، بينما مساكن المحافظة من نوع فيلا بلغت نسبتها نحو 1.8%.

وعلى مستوى نوع التجمع أشارت بيانات التعداد إلى أن نسبة المساكن المأهولة على شكل دار في حضر المحافظة بلغت 64%، مقابل 17% في القرى، و19% في المخيمات، بينما نسبة المساكن على شكل شقة بلغت أعلى نسبة في حضر المحافظة حيث بلغت 65.2% مقابل 24.3% في المخيمات، بينما في القرى بلغت نسبة الشقة 10.5% من إجمالي المساكن المأهولة في المحافظة.

إن دوافع السكن في شقة سكنية في عمارة بمحافظة نابلس، وخاصة في مدينة نابلس يرجع إلى صغر مساحة الأرض التي بني عليها المسكن، وبالتالي كان الاتجاه نحو التوسع الرأسى لبقاء الأسر قريبة من بعضها، ولقرب السكن من مناطق التسوق، والتكلفة القليلة في حالة بناء الطوابق بالنسبة للتكلفة في حالة بناء في أرض جديدة، وعدم ملكية الأسرة لأرض صالحة للبناء ضمن حدود البلدية.

جدول رقم (14)

الدوافع للسكن في شقة في عمارة في مدينة نابلس :

النسبة %	عدد المساكن	الدوافع
5.5	67	صغر مساحة الأرض التي بني عليها المسكن وبالتالي الاتجاه نحو التوسع الرأسى
0.4	5	شراء شقة في عمارة
22.7	27.5	لبقاء الأسر القريبة من بعضها
8.6	104	لقرب السكن من مناطق التسوق
6.7	81	التكلفة القليلة في حالة بناء الطوابق بالنسبة للتكلفة في حالة بناء في أرض جديدة
6.1	74	عدم ملكية الأسرة لأرض صالحة للبناء ضمن حدود البلدية
12.5	152	دوافع أخرى
37.5	454	أكثر من دافع مما ذكر
100	1212	المجموع

المصدر: .عمار عادل عمران ، الامتداد العمراني لمدينة نابلس والعوامل المؤثرة فيه ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، نابلس ، 2008 ، ص82.

تطور عدد المباني السكنية المستخدمة للسكن والعمل:

فيما يأتي دراسة لتطور عدد المباني السكنية المستخدمة للسكن، والعمل معاً في المراكز العمرانية:

- في الفترة (1988-1997م) تم بناء نحو 2995 عمارة بمتوسط 332 سنوياً، وهذا المتوسط هو الأكبر خلال الفترات السابقة، ويعزى ذلك إلى إقامة العديد من المشروعات الحكومية بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية، وارتفاع مستوى المعيشة في هذه الفترة، وتركز في مدينة نابلس نحو 2562 عمارة، بنسبة 80.9% من مجموع العمارة في هذه الفترة.
- وفي الفترة (1998-2007م) انخفض عدد العمارات بشكل ملحوظ عن الفترة السابقة، حيث بلغ 2112 عمارة، بمتوسط سنوي 212.8 عمارة، وهو أقل من المعدل السابق، و من الطبيعي أن ارتفاع النسبة أو انخفاضها يرتبط عكسياً مع نسبة المباني من الأنواع الأخرى .
- أما بالنسبة لما تشكله العمارة من إجمالي الأنماط الأخرى لمجموع المراكز العمرانية بلغت (12.3% إلى 20.9%) كانت أعلاها في الفترة (1978-1987م) وأدناها في الفترة (1998-2007م).
- وبخصوص الفيلا في الفترة من (1988-1997م) و(1998-2007م) شكلت أكبر عدد بناء لهذا النمط، الذي بلغ نحو 200 فيلا، و 580 فيلا على التوالي، وهذا يشكل نحو 19.8% من عدد فيلا عام 2007م، ويلاحظ أن معظم الفلل وجدت في مدينة حوارة ونابلس نحو 485 فيلا، أي ما يعادل 20.3% من مجموع الفيلا.

2- أنواع الوحدات السكنية:

تأتي الشقة في المرتبة الأولى بين أنماط السكن المختلفة في محافظة نابلس، إذ بلغت نسبتها 63.4% من أنماط السكن، أما المسكن الشعبي "الدار" فشكل نسبة 34.6% من أنماط السكن، وعلى هذا فإن هذين النمطين يشكلان معاً نحو 98% من الوحدات السكنية، ويبقى 2% للأنماط الأخرى، ويمكن الحديث عن أنماط السكن المختلفة في المراكز العمرانية فيما يأتي:

أ- المسكن الشعبي "الدار": ينقسم المسكن الشعبي إلى ثلاثة أنواع:

- المسكن الشعبي القديم:

لا يزال المسكن القديم موجوداً في كثير من المراكز العمرانية في محافظة نابلس، وخاصة في البلدة القديمة، وبلاطة في نابلس، وبيت وزن، وبيت إيبا، ولازال هذا المسكن محتفظاً بخصائصه القديمة التي بني من أجلها، في محاولة للتكيف مع البيئة المحيطة، فقد تميز المسكن القديم بالمساحة الواسعة، والغرف المتسعة، ولقد روعي عند تصميم مخططات المنازل اعتبارات أساسية أهمها؛ كبر حجم الأسرة، والحصانة، والقدرة على المقاومة ضد الإنسان، أو الطبيعة، والجمال، والأناقة، وقد لوحظ وجود نمطين من البيوت القديمة في مدينة نابلس من حيث الطراز والعمارة⁽¹⁾

مساكن ذات الباحة السماوية، وقد أخذ هذا الطراز من الأمويين، حيث تكون أسقف الغرف على نوعين؛ إما ذات عقود، أو أن تكون مسطحة، وتحتل الباحة المكشوفة وسط المنازل، وتصطف الغرف على جوانبها بشكل متقابل، وتخصص إحداها للمنافع، وأخرى للضيوف، وغالبا ما تكون بجانب مدخل البيت، في حين تخصص بقية الغرف للنوم، وقد يخصص جزء من الساحة لحوض ماء صغير.⁽²⁾

المساكن ذات القاعة الوسطى، وهي شبيهة في تخطيطها بالنوع الأول، إلا أن مساحتها الوسطى مسقوفة، وتخصص غالباً للضيوف، وغالباً ما تكون بيوت مستوية السقف، فيغلب عليها أنها مكونة من طابقين، يغطي سقفها بالفخار الرقيق، وتكون جدرانها رقيقة، يسمى (الطيارة).⁽³⁾

المسكن العربي المعدل:

لقد ظهر المسكن العربي المطور عندما تطورت وتوفرت مواد البناء الحديثة، وسهل التعامل معها مقارنة مع الحجر القديم، مما أدى إلى استخدام هذه المواد في عمليات التطوير، والتحسين التي أجراها السكان على مساكنهم لتلبي احتياجاتهم.

ويتكون هذا المسكن من عدة غرف، تتراوح بين اثنتين إلى أربع غرف، وتصمم الغرف في اتجاه واحد بشكل زاوية قائمة، وتطل الغرف على بلكونة مسقوفة، تستخدم للجلوس والنوم أحياناً، وتشرف البلكونة على فناء المنزل، أما المطابخ والحمامات فإما أن تكون متعامدة على الغرف، أو

(1) عمار عادل عمران ، مرجع سابق ، ص 89

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع السابق ، ص 22

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرجع السابق ، ص 22

تكون منفصلة في المنطقة المقابلة للغرف، واستخدمت النوافذ الواسعة بدلاً من النوافذ الضيقة، وبدأت تأخذ الشكل العرضي⁽¹⁾؛ وذلك لانخفاض ارتفاع المبنى عن النوع القديم، وأهم ما يميز هذا المسكن هو إمكانية بناء أكثر من طابق.

المسكن العربي الحديث:

تتميز هذه المساكن باستخدام الحجر الأبيض، والأسمنت المسلح، وهو يجمع بين نمط الشقة السكنية والفيلات، وقد يشمل أكثر من طابق، وأكثر من وحدة سكنية تستغل أسرة واحدة، أو أكثر من أسرة.

وهناك تفاوتٌ من مركز عمراني لآخر، من حيث ما يشكله المسكن الشعبي من جملة الوحدات السكنية لكل مركز عمراني؛ حيث أن أقل نسبة كانت في مدينة نابلس، قد بلغت نحو 13.4% من الوحدات السكنية في المدينة لعام 1997م، وفي عام 2007م بلغت 22.9% وهي نسبة قليلة مقارنة بالأنماط الأخرى.

مسكن شعبي في نابلس



المصدر: <http://alwa7dah.ahlamontada.com/t2486-topic>

(1) رائد أحمد صالح، الاستخدام السكني للأرض في محافظات غزة، مرجع سابق، ص 207.

ب- الشقة السكنية:

الشقة السكنية هي جزء من دار، أو عمارة، تتكون من غرفة، أو أكثر، مع المرافق بما تشمله من مطبخ، وحمام، ومرحاض، ويقفل عليها جميعاً باب خارجي، وهي معدة لسكن أسرة واحدة، ويمكن الوصول إليها عن طريق درج، أو ممر يؤدي إلى الطريق العام⁽¹⁾. وتعد الشقة السكنية من الطراز المعماري الغربي الذي يقوم على انعدام المساحة المكشوفة، وتعد العمارة السكنية المصدر الأساس للشقة السكنية.

وقد بلغ عدد الشقق السكنية في محافظة نابلس للمراكز العمرانية نحو 25191 شقة، بنسبة 47.8% من إجمالي المساكن، وهي بذلك أكثر الأنماط شيوعاً، ثم يأتي المسكن الشعبي في المرتبة الثانية.

ج- توزيع الشقق السكنية على مستوى المحافظة:

تحتل مدينة نابلس بالمرتبة الأولى من حيث عدد الشقق السكنية بين المراكز العمرانية، أي بنسبة 60.3% من إجمالي الشقق في المراكز العمرانية، ويعزى ذلك إلى ارتفاع عدد السكان بالمدينة، إضافة إلى أن المدينة تستحوذ على 35.1% من جملة العمارات في المراكز الحضرية، وتأتي المخيمات في المرتبة الثانية؛ أي بنسبة 2.4% من إجمالي الشقق السكنية، وفي المرتبة الثالثة تأتي القرى (الريف) بنسبة 2.2% من إجمالي الشقق السكنية.⁽²⁾

د- نمط الفيلا:

الفيلا هي مبنى قائم بذاته، مشيد عادة من الحجر النظيف، ومعد أصلاً لسكن أسرة واحدة في العادة، وتتكون من طابق واحد بجناحين، أو من طابقين، أو أكثر، يصل بينهما درج داخلي، ويخصص أحد الأجنحة في حالة الطابق الواحد، أو الطابق الثاني للنوم، والجناح الآخر أو الطابق الأرضي للاستقبال والخدمات بمختلف أنواعها، كما يتوفر في الغالب للفيلا حديقة تحيط بها، بغض النظر عن مساحتها، بالإضافة إلى سور يحيط بها من الخارج، وكراج للسيارة، كما يغطي السطح العلوي للفيلا بمادة القرميد على الأغلب، ويمكن أن يوجد ضمن حدود الفيلا أحد المباني أو الملاحق ويكون من مكوناتها.⁽³⁾

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير المساكن، مرجع سابق، ص30.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، تقرير المباني، مرجع سابق، 1997، ص30.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، تقرير المباني، المرجع السابق، 1997، ص30.

ويتبين من خلال التعداد العام لعام 2007م أن عدد المساكن من نمط الفيلا بلغ نحو 857 وحدة سكنية بنسبة 0.8% من جملة المساكن في المحافظة، أما المباني من نمط فيلا فكان عددها نحو 547 مبنى، وعلى هذا يكون نصيب كل مبنى 1.6 مسكن؛ أي أن المبنى يحتوي على أكثر من مسكن، أما عن التوزيع الجغرافي لنمط الفيلا على محافظة نابلس فقد تركزت في الحضر (المدن) 1.6% عددها 547 فيلا في مدينة نابلس وحوارة، وجاءت في المرتبة الثانية في الريف، حيث بلغت نسبتها 1.4%، وعددها 274 فيلا، وفي المرتبة الثالثة جاءت المخيمات التي بلغت نسبتها 0.7%، وبلغ عددها 36 فيلا.

هـ- البراكية:

وهي مبنى قائم بذاته، يتكون من غرفة واحدة، أو أكثر، وتتكون المادة الغالبة للجدران الخارجية، والسطح، الزينكو، والصاج، أو الأسمنت، ولا يتم حصرها في التعداد إلا إذا كانت مشغولة.⁽¹⁾ ويوجد في محافظة نابلس 32 براكية، ويوجد منها 5 وحدات في المراكز الحضرية، وبلغ عددها في الريف 27 وحدة، تركّز معظمها في المناطق شبه الريفية، ويعزى ذلك إلى تأثير المدن، والريف بالإجراءات "الإسرائيلية"، التي تمثلت في هدم المنازل لبناء المستعمرات.⁽²⁾

و- الخيمة:

وهي مصنوعة من القماش، أو الوبر، أو الشعر، وعادة ما توجد في التجمعات البدوية، ويوجد في محافظة نابلس حوالي 60 خيمة، ولا يوجد منها أي خيمة في الحضر (المدن) والمخيمات، بينما جميعها توجد في الريف.⁽³⁾

وتعتبر البراكية، والخيمة، والأنماط التي لم تصنف مثل: الأكواخ، والكهوف، والمغارات من المساكن المؤقتة، ولوحظ من العرض السابق انخفاض عددها مقارنة بالأنماط الأخرى، إلا أنه لا بد من الإشارة أن هذه الأنماط من المساكن كانت تشكل نسبة كبيرة في محافظة نابلس في تعداد عام 1952م التي أجرته الإدارة الأردنية آنذاك.⁽⁴⁾

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير المباني، مرجع سابق، ص30.

(2) معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) مرجع سابق.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرجع السابق ، ص22.

(4) المملكة الأردنية الهاشمية، إحصاءات المساكن عام 1952، مرجع سابق، جدول رقم 2، ص3-4.

ز - الغرفة المستقلة:

وهي غرفة قائمة بذاتها، ليس بها مرافق، وتشارك عادة مع غيرها من الغرف في المرافق (مطبخ، حمام، مرحاض) وهي معدة أصلاً للسكن، وتوجد عادة على سطح المباني، أو في الفناء، وتكون جزءاً من دار، أو فوق أسطح العمارات.⁽¹⁾

ويلاحظ أن عدد الغرف المستقلة في محافظة نابلس بلغ نحو 56 غرفة، تركز أكثرها في الريف، حيث بلغ عددها 40 مسكناً من مجموع الغرف المستقلة، وفي المخيمات بلغ عددها 3 مساكن وفي المراكز الحضرية، بلغ عددها 13 مسكناً.

ع - المساكن الأخرى:

ويقصد بالمساكن الأخرى الوحدات التي لم تصنف ضمن الأصناف السابقة مثل: الأكواخ، والكهوف، والمغارات، والأكشاك، وكانت مشغولة بسكن وقت التعداد، وبلغ عددها في محافظة نابلس نحو 28 وحدة، منها في الحضر 5 وحدات، بنسبة 0.01% من الأنماط الأخرى، وتركز معظمها في الجزء الجنوبي من مدينة نابلس، فيما بلغ عددها في القرى (الريف) نحو 23 وحدة.

سابعاً: ملكية المبنى، وحياسة المسكن:

يجب التفرقة بين ملكية المبنى، وحياسة المسكن؛ فملكية المبنى يقصد بها القطاع، أو الجهة التي يتبعها مالك المبنى، وليس الجهة التي تشغل المبنى.

أما حياسة المسكن فتتمثل في كيفية حياسة الأسر للمسكن، وتكون بإحدى الحالات الآتية: ملك، مستأجر غير مفروش، ومستأجر مفروش، دون مقابل، ومقابل عمل، وأخرى.⁽²⁾ وتنقسم الملكية في محافظة نابلس إلى⁽³⁾:

- ملكية خاصة: وهو ذلك المبنى الذي تعود ملكيته إلى فرد، أو مجموعة من الأفراد.
- ملكية حكومية: وهو ذلك المبنى الذي تعود ملكيته إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، باستثناء الوقف، وملكية السلطات المحلية، وهو ذلك المبنى الذي تعود ملكيته إلى المجلس الأعلى، أو ملكية هيئة، أو جمعية خيرية، وهي المباني المملوكة للجمعيات الخيرية، والأندية الرياضية، والتي لا تهدف إلى الربح. وملكية الوقف: وهي تمثل المساجد، والمباني الموقوفة الأخرى،

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير المباني، مرجع سابق، ص32.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007، النتائج النهائية، مرجع سابق، ص27.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007، النتائج النهائية، المرجع سابق، ص27.

وملكية وكالة الغوث: وهي المباني التي تعود ملكيتها لوكالة الغوث، مثل مباني المدارس، والمستشفيات التابعة لوكالة الغوث، وليست مستأجرة من جهة أخرى، ملكيات أخرى: ويقصد بها أن يكون المبنى مملوكاً لأكثر من جهة مما ذكر أعلاه، أو مملوكاً لحكومة أجنبية، أو لهيئة دولية.

وسيتم تصنيف ملكية المباني في محافظة نابلس إلى ما يأتي:

1- ملكية المسكن:

تبين من نتائج تعداد عام 2007م⁽¹⁾ أن 80.7% من جملة المباني في محافظة نابلس ذات ملكية خاصة، وهذا يدل على شيوع الملكية الخاصة للمباني السكنية، وقلة المباني السكنية التي تخضع لملكية عامة.

2- حيازة المسكن:

يتضح من نتائج التعداد أن حيازة المسكن في المراكز العمرانية تنقسم إلى ما يأتي:

أ- ملك:

إن معظم الأسر في نابلس تقيم في مساكن مملوكة للأسرة، أو لأحد أفرادها، الذين يقيمون في المسكن، وقد شكلت هذه النسبة في محافظة نابلس عام 1997م ما نسبته 67.9%، وارتفعت في عام 2007م لتصل إلى 80.7% وتشكل نسبة المساكن الملك في الحضر 76.4%، وارتفعت في الريف إلى 77% عام 1997، من إجمالي الملكيات، وهذا أدى إلى انخفاض نسبة المباني السكنية المستأجرة في المحافظة إلى 11.9%؛ ويعزى ذلك إلى رغبة السكان في تملك المسكن نتيجة ارتفاع نسبة المباني المملوكة⁽²⁾.

ب- بدون مقابل:

ويقصد بها أن تكون حيازة المسكن دون دفع أي مبالغ، كأن يكون المالك أباً، أو أمماً، أو أحد أقارب الأسرة، أو أحد أفرادها، الذين لا يقيمون في المسكن، أو مقدماً من جهة أخرى بدون مقابل.⁽³⁾

وشكلت هذه الحيازة في محافظة نابلس ما نسبته 4.7% من جملة الحيازات، وبلغت النسبة في المراكز الحضرية 3.5% من جملة الحيازات في المراكز العمرانية، وإذا اعتبر هذا

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007، مرجع سابق، ص31.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرجع السابق، ص34.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرجع سابق، ص30.

النوع من حيازة الملك، وبذلك سترتفع نسبة حيازة الملك إلى 85.4% من إجمالي الحيازات في المحافظة .

ج- المساكن المستأجرة المفروشة:

جاءت حيازة المستأجر غير المفروش في المرتبة الثالثة بنسبة 11.9% من إجمالي الحيازات في المراكز العمرانية، وبلغت هذه النسبة في الحضر 16.9% من إجمالي الحيازات في المحافظة، وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع الريف، الذي بلغت نسبتها 5.5% من إجمالي الحيازات، وبلغت نسبتها في المخيمات 3.8%⁽¹⁾.

د- المساكن المستأجرة غير المفروشة:

شكلت هذه النسبة 0.6% من جملة الحيازات في المحافظة، وبلغت في المراكز الحضرية 0.4% من جملة الحيازات، وانخفضت في جميع المراكز العمرانية إلى أقل من 0.1% من إجمالي الحيازات.⁽²⁾

هـ- مقابل عمل:

وهذه الحيازة إذا كان المسكن مقدماً للأسرة نتيجة علاقة عمل تربط أحد أفراد الأسرة بجهة العمل دون دفع إيجار، وسواء أكانت هذه الجهة تملك المسكن، أو تقوم بدفع الإيجار للمالك الأصلي.⁽³⁾

و- الحيازات الأخرى:

وهي في حالة حيازة الأسرة للمسكن بأية وسيلة أخرى غير الحالات السابقة، وبلغت نسبتها 0.01% من جملة الحيازات.

ويستخلص مما سبق أن ارتفاع نسبة الحيازة الخاصة للمسكن، تؤكد سمة اجتماعية لدى السكان في محافظة نابلس، تتمثل في أن كل أسرة لديها الرغبة في امتلاك وحدة للسكن خاصة بها، أو استئجار مسكن لمرحلة مؤقتة انتقالية، انتظاراً لتوفير الإمكانيات اللازمة لإنشاء مسكن مستقل.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سابق، ص 30.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرجع سابق، ص 30.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرجع سابق، ص 30.

ثامناً: - مادة البناء:

يعتبر المسكن بنوع بنائه، وما يحتويه دلالة على الحالة الاجتماعية، ومستوى المعيشة لدى السكان⁽¹⁾، وتفيد دراسة مادة البناء المستخدمة في معرفة حالة المباني للاستفادة منها عند إعادة تخطيط المناطق السكنية؛ لتقييم ما إذا كانت مواد البناء ملائمة في طبيعتها، وتركيبها للغرض الذي تستعمل من أجله، ومدى ملاءمتها للظروف المناخية.

ففي محافظة نابلس تنوعت مواد البناء المستخدمة في بناء جدران المباني، وأنها مرت بمراحل متعددة، وقد تبين من تعداد عام 1952م⁽²⁾، أن 55.9% من المساكن الثابتة استخدمت في بنائها الحجارة غير المنقوشة، ويطلق عليها اسم محلي (الدبش)، وهي حجارة قديمة تتواجد بكثرة في المناطق الجبلية، ويعزى استخدام هذا النوع من الحجارة بنسبة مرتفعة في تلك الفترة لملاءمتها للظروف المناخية، التي تتميز بها المناطق الجبلية؛ حيث يكثر المطر ويشد البرد، علاوة على توفر هذا النوع من الحجارة بكثرة في المحافظة؛ مما ساعد في استخدام هذا النوع لتقليل تكلفة البناء، أما النوع الثاني فكان استخدام الحجارة المنقوشة بنسبة 44.1%، وفقاً لتعداد عام 1952م، وهذا النوع مشابه للنوع السابق، لكنه أكثر جودة.⁽³⁾

وفي تعداد عام 1961م⁽⁴⁾، تبين أن 62.3% من المساكن استخدمت في بنائها الحجارة القديمة "الدبش"، ويليهما المباني التي استخدمت في بنائها الحجارة المنقوشة بنسبة 37.7%، ويلاحظ انخفاض عدد المساكن التي استخدمت الحجارة القديمة عن التعداد السابق، وهذا يدل على أن المحافظة كانت تمر بأوضاع اقتصادية صعبة.

تاسعاً: - حالة المبنى:

تفيد دراسة حالة المبنى في إعادة تخطيط المناطق السكنية، وفي عمليات تجديد الأحياء، ولقد حددت كثير من الدول معايير، وأسساً لاستخدامها في تقييم مستوى البيئة السكنية، ومستوى البيئة العامة المحيطة، وتقسم بعض المدن مستويات البيئة السكنية، والبيئة العامة المحيطة بها إلى

(1) إبراهيم عثمان، التخطيط العمراني للمدن دراسة لبعض المشكلات العمرانية لمدينة عمان "تخطيط المدينة العربية"، بحث مقدم لمؤتمر تخطيط المدينة العربية، بيروت، 1968/7/26 إلى 1968/8/4، إصدار المعهد العربي لإنماء المدن، الجزء الثالث، 1986، ص170.

(2) المملكة الأردنية الهاشمية، إحصاءات المساكن عام 1952، القسم (ب) جدول رقم (3)، ص5-6.

(3) المملكة الأردنية الهاشمية، إحصاءات المساكن عام 1952، القسم (ب) جدول رقم (3)، ص5-6.

(4) المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة، أول تعداد للسكان والمساكن، المجلد الأول، 1963، ص29.

خمسة مستويات: رديئة جداً، أقل من مقبولة، جيدة، ممتازة، بل يمكن تجميع هذه المستويات في ثلاث مجموعات وهي: أحياء تتطلب الإزالة وإعادة البناء، وأحياء تتطلب الإصلاح والترميم، وأحياء أخرى جديدة تتطلب المحافظة عليها.⁽¹⁾

من خلال دراسة عمر المبنى ونوعه، ومدى توافر المرافق في المسكن من حمام، ومطبخ، ومرحاض بجانب نوع التجمع السكاني، يمكن الحصول على حالة المبنى، وعليه تبين أن نحو 15.3% من المباني في المراكز العمرانية، أقيمت قبل عام 1967م، وهي تصنف ضمن المباني القديمة، وسيتم الحديث في الفصل الخامس عن المشكلات الحضرية، والتي ستبين إلى حد ما حالة المبنى.

عاشراً: - ارتفاعات المباني:

اتسمت المراكز العمرانية في محافظة نابلس بصفة المباني غير المرتفعة، باستثناء مدينة نابلس. ومن خلال الجدول (15) يتضح ارتفاعات المباني في محافظة نابلس لعام 2007م .

جدول رقم (15)

ارتفاعات المباني في محافظة نابلس لعام 2007م :

عدد المباني						عدد الطوابق
6	5	4	3	2	1	
459	920	2015	8524	32883	70192	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير المباني، مرجع سابق، ص 30-32.

وقد تم تصنيف الأبنية في محافظة نابلس إلى ثلاث مجموعات في عام 2007م، وهي:

- 1- تشكل الأبنية التي يتراوح ارتفاعها بين 1-4 طوابق، ما نسبته 78.4%.
- 2- تشكل الأبنية التي يتراوح ارتفاعها بين 5-7 طوابق، ما نسبته 13,4%.
- 3- تشكل الأبنية التي يتراوح ارتفاعها بين 8-13، ما نسبته 8,2%.

حادي عشر: - استخدام الوحدة السكنية:

ويقصد به كيفية استخدام الوحدة حالياً، بصرف النظر عن الغرض الأساس من إنشائها⁽²⁾، ويستفاد منها بالتعرف إلى حجم الوحدات المغلقة، والحالية، والمهجورة.

(1) رائد أحمد صالح، الاستخدام السكني للأرض في محافظات غزة، مرجع سابق، ص 219.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير المباني، مرجع سابق، ص 28

وتبين من نتائج التعداد العام سنة 2007م حول استخدام الوحدات السكنية⁽¹⁾ ما يأتي:

- 1- إن الوحدات السكنية التي تستخدم للسكن فقط تشكل نحو 77.2% ، واختلفت هذه النسبة من مركز عمراني لآخر.
- 2- إن الوحدات السكنية المستخدمة للعمل فقط مثل : مكاتب المحاماة والعيادات الطبية وغيرها شكلت نسبتها 8.8% من إجمالي الوحدات السكنية، وتراوحت النسبة بين المراكز العمرانية (4.8% - 14.2%) من إجمالي المساكن، وكان أكبرها في مدينة نابلس، وأقل نسبة سجلتها القرى.
- 3- بلغت نسبة الوحدات المستخدمة للسكن والعمل 8.9% من إجمالي الوحدات السكنية، وتفاوتت هذه النسبة بين المراكز العمرانية (6.2% - 17.7%)، وكانت أعلاها في مدينة نابلس.
- 4- إن 4.8% من الوحدات السكنية وجدت وقت التعداد خالية، رغم صلاحيتها للسكن، وتراوحت هذه النسبة بين 0.5% - 4.3% لمدينة نابلس .
- 5- سجلت الوحدات السكنية التي كانت وقت التعداد مغلقة بسبب غياب الأسرة، التي تقيم فيها نسبة 0.3% من إجمالي الوحدات السكنية.

ثاني عشر: - اتصال المسكن بالمرافق العامة والاتصالات:

1- اتصال المساكن بشبكة المياه:

أظهرت النتائج إلى أن شبكة المياه العامة هي المصدر الرئيس الغالب في مختلف المساكن في محافظة نابلس، وذلك بنسبة 79.8%، بينما بلغت المساكن التي تتصل بالصهاريج (التنكات) نحو 11.2%، أما المساكن التي تعتمد على آبار جمع مياه الأمطار كمصدر رئيسي، فشكلت ما نسبته 8.6%، والمساكن التي تشكل الينابيع مصدراً رئيساً للمياه فيها تراوحت نسبتها 0.2% ، ولا بد من الإشارة إلى أن اتصال المساكن بشبكة المياه العامة، لا يعني توفر المياه بشكل دائم بل إنها تتعرض للانقطاع بشكل متكرر، وخاصة في فصل الصيف⁽²⁾.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عدد الوحدات السكنية حسب استخدامها الحالي، وتوزيعها على المراكز

العمرانية، بيانات غير منشورة، 2009.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الكتاب السنوي لمحافظة نابلس (2) ، 2009، ص34.

2- اتصال المساكن بشبكة بالصرف الصحي:

أظهرت نتائج التعداد حجم المشكلة التي تعاني منها المراكز العمرانية في محافظة نابلس، وخاصة من حيث الصرف الصحي؛ وذلك لأنها منطقة ذات طبيعة جبلية للكثير من المراكز العمرانية، وخاصة مدينة نابلس؛ فالعمران في كثير من المراكز العمرانية ينشأ قبل إعداد الخدمات، وخاصة شبكة الصرف الصحي، وشبكة المياه؛ مما يشكل صعوبة اتصال كثير من المباني بالخدمات فيما بعد.

وقد أظهرت نتائج تعداد 2007م أن عدد المساكن التي تتصل بشبكة الصرف الصحي في محافظة نابلس بلغت نحو 53.3% من المساكن، ومن اللافت للانتباه أن تلك المساكن تركزت في مدينة نابلس، بينما بلغ عدد التجمعات السكانية حسب تصنيف الجهاز المركزي التي يوجد بها شبكة صرف صحي 13 تجمعاً، وبينما بلغ عدد التجمعات التي لا يتوفر بها صرف صحي 51 تجمعاً، وهي كالاتي: بزارية، برقة، ياصيد، بيت أمرين، نصف جبيل، سبسطية، طولوزة، الناقورة، الباذان، عصيرة الشمالية، بيت وزن، مخيم عين بيت الماء، عين شبلي، عزموط، مخيم عسكر، دير الحطب، صرة، بيت دجن، بورين، بيت فوريك، عصيرة القبلية، عوريف، أودلا، حوارة، ريتا جماعين، جماعين، أوصرين، عقربا، زعترة، جوريش، عمورية.

ويبلغ عدد المساكن التي تعتمد على الحفر الامتصاصية نحو 27075 مسكناً، بنسبة 46.1% من جملة المساكن في المراكز العمرانية، فيما بلغ نسبة المساكن التي لا يوجد بها وسيلة صرف صحي نحو 0.5% من جملة المساكن.

3- اتصال المسكن بشبكة الكهرباء:

تعتبر الكهرباء مرفقاً عاماً حيوياً وهاماً لكل مساكن المدينة، والخدمات العامة بها⁽¹⁾، كما أن معدل استهلاك الفرد من الكهرباء يعد مقياساً للتقدم الحضاري في الدولة، ويتضاعف الاستهلاك في الدول النامية، عادة كل 5-12 سنة⁽²⁾.

وأشارت نتائج التعداد سنة 2007م إلى ارتفاع عدد المساكن، التي تتصل بشبكة الكهرباء العامة، والتي بلغت نحو 58231 مسكناً، بنسبة 99.1%، فيما بلغت نسبة المساكن التي تستخدم المولد الخاص للتزود بالكهرباء 0.6%؛ أي نحو 378 مسكناً، أما المساكن غير المتصلة بالكهرباء فشكلت ما نسبته 0.2%، وبلغ عددها 98 مسكناً من إجمالي المساكن في المحافظة.

(1) أحمد خالد علام ومحمود محمد غيث، تخطيط المجاورة السكنية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1995، ص56.

(2) رائد أحمد صالح، مرجع سابق، ص228.

ومن المعوقات التي تواجهها المراكز العمرانية المتعلقة بالاتصال بشبكة الكهرباء، تتمثل بأن مصدر الكهرباء هي الشركات الإسرائيلية التي تورد الكهرباء للمحافظة بكميات محدودة، لا تتوافق مع زيادة عدد السكان؛ مما شكل ضغطاً على شبكة الكهرباء، وقلل من قدرتها على تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء، لذلك فإن كثيراً من المراكز العمرانية تعاني من انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة.

4- الخدمات الهاتفية:

بلغ عدد المساكن التي يتوفر بها خط هاتف نحو 30927 مسكناً، بنسبة 69.3% من جملة المساكن في المراكز العمرانية، بينما بلغ عددها في الريف 7519 مسكناً، بنسبة 37.8% من الساكن الريفية، وفي المخيمات بلغت نحو 2027 مسكناً بنسبة 68.9%⁽¹⁾. من مساكن المخيمات، وفي الوقت الحاضر قلت النسبة، وذلك مرده إلى أن كل فرد لديه الهاتف النقال (جوال).

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات غير منشورة، 2009.

خلاصة الفصل الرابع

يتضح أن المباني السكنية التي بنيت قبل عام 1948م تشكل نحو أقل من 1% من عدد المباني الحالية التي تبلغ نحو 20292 مبنى.

وشهدت أعداد المباني السكنية اختلافاً من مركز عمراني إلى آخر، فنجد تفوقاً لمدينة نابلس، وبيتا، عقربا، قبلان، لتحظى هذه المراكز بنسبة 80%، وليبقى حوالي 20% من إجمالي المباني للمراكز الأخرى، كما تذبذبت أعداد المباني العامة من فترة إلى أخرى، ومرد ذلك إلى الأسباب التي ذكرت آنفاً.

ومما لا جدال فيه أن أعداد المباني التي تتعرض للتلف، وتخرج عن دائرة الاستعمال تشكل نسبة كبيرة، وسبب ذلك مرور الوقت الذي يعمل على تداعي البيوت، ولا سيما التي تستخدم مواد بناء مؤقتة، بالإضافة إلى الطلب المتزايد على المسكن، مما يقضي هدم البيوت ذات الطوابق المنخفضة؛ لإقامة مبان متعددة الطوابق، إضافة إلى هدم سلطات الاحتلال الإسرائيلي لآلاف المساكن.

يتراوح نصيب الوحدات السكنية في المراكز العمرانية لمحافظة نابلس من عدد السكان ما بين 35.2%، وبلغت كثافة ما يشغله الدونم من الاستخدام السكني لإجمالي مدن وقرى المحافظة نحو 5.4 مسكن/دونم، وتتراوح كثافة الدونم بالحضر (6.9 - 20.4) مسكن/دونم، أما كثافة الدونم بالقرى فتتراوح ما بين (14 - 14.8) مسكن/دونم، كما تختلف الكثافة من مركز عمراني لآخر.

وجدير بالملاحظة أن مساحة المساكن في المحافظة تتسم بالتوسط؛ حيث بلغ متوسط مساحة المسكن في مدينة نابلس 138م²، وهذا المتوسط في المدينة يزيد عما هو في القرى، ولقد وُجِدَ علاقة ارتباط إيجابية بين مساحة المسكن، وبين مساحة الأرض التي بني عليها المسكن في المدينة على التوزيع النسبي لعدد الغرف بالمسكن، نجد أن المرتبة الأولى للمساكن التي تحتوي على ثلاث غرف فأكثر 33.3% من إجمالي المساكن، ثم المرتبة الثانية للمساكن التي تحتوي على أربع غرف 29.8% وتأتي المساكن التي تحتوي على خمس غرف فأكثر بنسبة 16.9%، ثم بنسبة 12.1% للمساكن التي تحتوي على غرفتين، وأقل تكراراً كان للمساكن التي تحتوي على غرفة واحدة بنسبة 2.3% وبخصوص كثافة الغرفة 7.1 غرفة/دونم.

وتتعدد الأنماط السكنية لنجد تفوقاً لمسكن الشقة حيث شكل ما نسبته 63.4%، ويحظى المسكن الشعبي بالمرتبة الثانية ليسجل 34.6%، وباقي النسبة للأنواع الأخرى، ومن دراسة ملكية المبنى نجد أن 80.7% من إجمالي المساكن مملوكة للسكان، وتضم هذه الفئة المباني المقامة على أراضي المخيمات، والوقف الإسلامي، والطابو، وبخصوص حيازة الأسرة للمسكن، نجد أن معظم الأسر تقيم في مسكن مملوك للأسرة إذ تشكل نسبهم 76.4% من إجمالي الأسر، وتشكل الأسر التي تسكن بدون مقابل نسبة 4.7%، ونحو 11.9% للمساكن المستأجرة، وباقي النسبة للحيازات الأخرى.

وحول مادة البناء المستخدمة بالحجر الأسمنتي، يلاحظ أن مستوى المباني في محافظة نابلس بصفة عامة بحالة جيدة، ومع وجود نسبة ضئيلة من المباني الرديئة، والصفة الغالبة لمباني محافظة نابلس غير مرتفعة مع الاتجاه الواضح نحو البناء متعدد الطوابق، ولا شك أن هناك رصيماً سكانياً يمكن أن يكون بإضافة طوابق أخرى للمباني القائمة في المستقبل.

بلغت نسبة المساكن المتصلة بشبكة المياه 79.8%، ونسبة المساكن المتصلة بالصهاريج 11.2% وبلغت نسبة المساكن التي تعتمد على آباء جمع مياه الأمطار 8.6%، ونسبة المساكن تعتمد على الينابيع بلغت نسبتها 0.2%، كما أن شبكة الصرف الصحي لا تجاري الامتداد العمراني، فالمساكن المخدومة بالصرف الصحي تبلغ نسبتاً 53.3% فقط من إجمالي المساكن في نابلس، بينما المساكن التي لديها حفر امتصاصية تبلغ نسبتها 46.1%، ونحو 0.5% من المساكن غير مخدومة بالصرف الصحي، كما أن نسبة المساكن المتصلة بالكهرباء بلغت 99.1% تتصل بشبكة كهرباء عامة، ونحو 0.6% تتصل بالمولد الخاص، أما نسبة المساكن غير المخدومة بالكهرباء فبلغت 0.02%.

وبالنسبة للخدمة الهاتفية فقد تحسنت عن السابق بشكل كبير، ليصل المتوسط إلى الهاتف لكل 32 نسمة تقريباً، فالأسر المخدومة بالهاتف فقط 69.3% من إجمالي الأسر.

الفصل الخامس

المشكلات الحضرية والتخطيط لتنمية الاستخدام السكني

أولاً: - المشكلات الحضرية، ومقترحات الحل.

ثانياً: - تقدير الاحتياجات السكنية، والعمرانية للمراكز الحضرية.

أولاً :- المشكلات الحضرية ومقترحات الحل في المراكز العمرانية :

بعد دراسة المراكز العمرانية في محافظة نابلس، يتضح وجود مجموعة من المشاكل المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، والخدمات، والمواصلات، وغيرها من المشاكل التي تحتاج إلى حلول، أو مقترحات للتغلب عليها؛ لتوفير البيئة السليمة للمراكز العمرانية.

1- المشكلات المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي:

وتتمثل تلك المشكلات في الاستيطان، ونقاط التفتيش والحوجز "الإسرائيلية"، والطرق الالتفافية، ومصادرة الأراضي، وسيتم تناول هذا الموضوع باختصار لعدم التكرار.

لقد بدأ الاستيطان "الإسرائيلي" في محافظة نابلس عقب النكبة عام 1948م، والنكبة عام 1967م، كما أنه خلال خمسة وستين عاماً من احتلال الأراضي الفلسطينية، اتبعت إسرائيل سياسة التوسع الاستعماري، من خلال فرض خطط وآليات من أجل السيطرة على الأرض، وتغيير طابعها السكاني، كما كان الهدف من وراء بناء المستوطنات "الإسرائيلية" محاولة السيطرة المطلقة على الأراضي الفلسطينية، واستفاد أكبر قدر ممكن منها، وذلك من أجل فرض طوق حول المدن الفلسطينية الرئيسية، والسيطرة على مقدرات الشعب الفلسطيني وموارده .

ولقد كان برنامج "إسرائيل" الاستعماري مركزاً على إنشاء البنية التحتية، والمباني السكنية، والصناعية في المستعمرات "الإسرائيلية"، والتي بنيت على الأراضي الفلسطينية المصادرة، وقد كانت هذه المنشآت، وما زالت عبارة عن كتل عمرانية غريبة عن طبيعة التطور الحضري، والثقافي الفلسطيني المتأصل، يوجد في محافظة نابلس حتى عام 2010م أكثر من 14مستوطنة "إسرائيلية"، تحتل مساحة عمرانية بلغت نحو 90.8 كم²، وبلغ عدد سكانها 7295 نسمة⁽¹⁾

أ- أثر الاجتياحات الإسرائيلية على الاستخدام السكني في محافظة نابلس:

لقد أثرت الاجتياحات "الإسرائيلية" على المرافق العامة، وأسس البنية التحتية للمدينة، وأسهمت بشكل مباشر في ضعف الامتداد العمراني للمدينة، فالاجتياحات تخلف التدمير، والخراب لمنازل المواطنين، خاصة في مناطق التماس؛ مثل منطقة البلدة القديمة، وقد بلغت نسبة المنازل المتضررة في البلدة القديمة بمدينة نابلس حوالي 39% من نسبة المنازل المتضررة في محافظة نابلس، والتي بلغت 9094 منزلاً متضرراً، وبلغت نسبة المنازل المتضررة في البلدة القديمة 78% من نسبة المنازل المتضررة في المدينة بشكل عام، فيما بلغت قيمة مشاريع تهيئة وإصلاح الدمار في البلدة القديمة منذ عام 2000م وحتى نهاية عام 2006م أكثر من 15 مليون دينار، وذلك

(1) معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) 2010م.

لإصلاح أكثر من 3500 منزل، تضررت بشكل جزئي، أو كلي بسبب الاجتياحات "الإسرائيلية" المتكررة، وبناءً على ما سبق، فإن الفترة التي عاشتها مدينة نابلس و محافظتها في أثناء انتفاضة الأقصى، قد أثرت سلباً على الامتداد العمراني.⁽¹⁾

ب- مصادرة الأراضي واقتلاع الأشجار:

خلال سنوات انتفاضة الأقصى، قامت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" بتكثيف أنشطتها التعسفية، ضد الشعب الفلسطيني المتعلقة بالزراعة في محافظة نابلس، حيث استهدفت الأراضي الفلسطينية المملوكة، والأشجار المثمرة، واستغلالها لمختلف الأغراض "الإسرائيلية"؛ مثل توسيع المستوطنات القائمة، وإقامة بؤر استيطانية جديدة، والتوسع في إنشاء الطرق الالتفافية، وبلغت مساحة الأراضي المصادرة خلال انتفاضة الأقصى (أي خلال 13 سنة الماضية) ما مساحته 40949 دونماً، كما بلغ عدد الأشجار المثمرة التي اقتلعت في نفس الفترة نحو 121602 شجرة.⁽²⁾

وللتغلب على تلك المشكلة المتعلقة بالاحتلال، والتي تبين أثرها البالغ على حياة السكان الفلسطينيين، فلا بد من زوال المسبب لها، ألا وهو الاحتلال، ويسط السلطة الوطنية الفلسطينية سيطرتها على جميع الأراضي الفلسطينية.

2- مشكلات المرافق العامة:

أوضحت العديد من الدراسات طبيعة العلاقة بين البيئة السكنية، والصحية، فالمساكن التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية، والتي تتمثل في مياه نقية، وصرف صحي جيد، ومواد بناء جيدة، تعد مصدراً للعديد من الأمراض، ويذكر Duncan (1985) أن الصحة الجيدة ترتبط بالمساكن الجيدة، ويشير Sangsto (1977) إلى العلاقة بين مصادر المياه، وأمراض الإسهال.⁽³⁾

ومن المشكلات التي تتعرض لها المرافق العامة، ما يأتي:

- (1) عماد عادل عمران، الامتداد العمراني لمدينة نابلس والعوامل المؤثرة فيه، مرجع سابق، ص 128-129.
- (2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سابق، ص 10.
- (3) رائد أحمد صالح، الاستخدام السكني للأرض في محافظة غزة، مرجع سابق، ص 245.

أ- مرفق المياه:

يعد التزود بالمياه النقية من الضرورات المهمة لأي تجمع سكاني، ولعل من أهم مشكلات الإمداد بمياه الشرب التي تواجهها المراكز العمرانية، والحضرية في محافظة نابلس؛ هي مشكلة النقص المزمن في كميات المياه المزودة، إذ يبلغ متوسط استهلاك المياه في المناطق الحضرية نحو 93.8 لتراً للفرد الواحد في اليوم، ويقل هذا المعدل في بعض المراكز العمرانية ليصل إلى أقل من 70 لتراً، وفي ضوء النقص الحاد في كميات المياه تقوم العديد من البلديات بتقسيم المدينة إلى عدة مناطق، ومن ثم توزيع المياه على أساس التناوب، كما أصبحت مشكلة الساعات القليلة التي تُضخ فيها المياه، وانخفاض ضغط المياه في المواسير جزءاً من حياة الناس اليومية في محافظة نابلس، لما تسببه من أذى للمواطنين، ولتعويض النقص يعتمد السكان على صهاريج المياه، وعلى آبار الجمع للتعويض بالمياه، كما أنه يتم الاعتماد بشكل كبير في محافظة نابلس على مياه ميكروت "الإسرائيلية" وفي بعض المناطق يقل نصيب الفرد عن 40 لتراً للفرد الواحد في اليوم، بسبب ارتفاع تكاليف الحصول على المياه عن طريق الصهاريج، ناهيك عن الأضرار التي تلحق بالسكان نتيجة استخدام المياه المخزنة في آبار الجمع، حيث تنمو فيها الطحالب، والفطريات؛ نظراً لتعرضها للإشعاع الشمسي، والحرارة المرتفعة خاصة في شهور الصيف.⁽¹⁾

ولابد من الإشارة هنا إلى أن تلك المشكلة ترتبط بشكل مباشر بالاحتلال الإسرائيلي، الذي يقوم بعمليات الاستيلاء، والنهب المستمر للمياه، أما فيما يخص استهلاك المياه في المستوطنات، فهي تستهلك نحو 4.6 مليون متر مكعب سنوياً من مياه المحافظة؛ أي بما يعادل 3.6% من إجمالي الاستهلاك العام للمستوطنات، بينما تستهلك التجمعات السكانية في نابلس حوالي 8.5 مليون متر مكعب سنوياً، فلو افترضنا جديلاً أن استهلاك المستوطنات من المياه يعادل مثيلاتها من التجمعات العربية بنفس المقاييس السكانية؛ فإنه يجب أن لا يتعدى استهلاك هذه المستوطنات من المياه مليون متر مكعب سنوياً، بمعنى آخر أن هنالك 3.5 مليون متر مكعب زيادة في استهلاك هذه المستوطنات من المياه، وهذا كله على حساب المواطن الفلسطيني في المحافظة.⁽²⁾

ومن أهم المقترحات التي توصلت لها الطالبة لحل هذه المشكلة:

- حفر آبار جديدة، وتزويدها بمضخات متطورة.
- تجميع مياه الأمطار بقدر الإمكان للاستفادة منها على مدار العام.

(1) رنا أمين صيرة، الأمراض والخدمات الصحية في محافظة نابلس، مرجع سابق، ص 122.

(2) إحسان شريف إعبية، المياه وأثرها في توجيه الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1967-2002م، رسالة

ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005م، ص 200-201.

- تزويد المحافظة بالمياه من المحافظات المجاورة كمحافظة رام الله وطولكرم .
- دعم السلطة لأسعار المياه لتزويد المراكز العمرانية بالمياه .

ب-الاتصال بمرفق الصرف الصحي:

تتفاوت مستويات خدمة الصرف الصحي من دولة إلى أخرى، وكذلك داخل الدولة من إقليم لآخر، وداخل الإقليم من مكان لآخر، طبقاً للمستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والحضاري، كما تتفاوت تكاليف خدمة الصرف الصحي بحسب التكنولوجيا المستخدمة، والكثافة السكانية، والبيئة الهيدرولوجية، والجيولوجية، ومعايير التصميم.⁽¹⁾

وقد تبين من بيانات تعداد السكان والمساكن لمحافظة نابلس عام 2007م أن 53.3% فقط من جملة المساكن في المحافظة تتصل بشبكة الصرف الصحي العامة، خاصة في المدينة، أما باقي المساكن في المراكز العمرانية لا تتصل بشبكة صرف صحي، بل تعتمد على الحفر الامتصاصية، وقد بلغت نسبة المساكن المتصلة بالصرف الصحي عن طريق الحفر الامتصاصية 46.1% من المساكن، وبلغت نسبة المساكن التي لا يوجد بها صرف 0.5%، حيث بلغ عدد المساكن التي تعتمد على الحفر الامتصاصية 23141 مسكناً، منها 3082 مسكناً متصلاً بحفر صماء، كما سبق ذكره، وهذا يعكس مدى المشكلة التي تعاني منها تلك المراكز العمرانية، إذ من الطبيعي أن تسبب الحفر الامتصاصية الأوبئة والأمراض نتيجة تلوث الخزان الجوفي للمياه من تلك الحفر، علاوة على ذلك انتشار الحشرات الضارة، وانبعاث الروائح الكريهة، وهذا ما سيتم إيضاحه لاحقاً عند الحديث عن مشكلة التلوث، ومدى تأثير التخلص غير الصحيح من مياه الصرف الصحي على البيئة وحياة السكان.

"الحلول المقترحة للتعامل مع هذه المشكلة".

- يجب العمل على إنشاء شبكات صرف صحي في جميع المراكز، التي لا تتوفر بها شبكة صرف.
- تخصيص أراضي محددة للتخلص من المياه العادمة، ويتم تجميع المياه العادمة لتلك الأماكن وإقامة محطات لمعالجتها.

(1) آمال حلمي سليمان، جغرافية المرافق والخدمات في شعبية سبها (ليبيا)، المجلة الجغرافية المصرية، العدد 54، الجزء الثاني، 2009م، ص190.

- نقل المصانع التي تنتج مخلفات تشكل خطراً على البيئة إلى مناطق بعيدة عن التجمعات السكانية ، ومنع منح التراخيص لمثل هذه المصانع إلا بشروط حماية البيئة.

ج- الاتصال بالكهرباء:

تفتقر الضفة الغربية عامة إلى مصادر محلية للطاقة، وتعتمد استيرادها من "إسرائيل"، وقد تبين فيما سبق أن ما يزيد عن 99.1% من المساكن في المحافظة مزودة بالكهرباء عن طريق الشبكة العامة⁽¹⁾، لكن المشكلة تكمن في تحكم "إسرائيل" بكمية الكهرباء التي تصل إلى الضفة الغربية، والتي لا تفي بحاجة السكان؛ مما ينتج عنه انقطاع التيار الكهربائي لفترات متقطعة، عن كثير من المراكز العمرانية.

تقترح الطالبة بعض الحلول منها:

- لا بد من تطوير شبكة الكهرباء؛ لتفي حاجة السكان، والعمل على التخلص من الاعتماد على "إسرائيل" في التزود بالكهرباء.

- كما يمكن إنشاء محطات للتزود بالكهرباء في كل محافظة في المستقبل.

3- مشاكل تداخل الاستخدامات في مدينة نابلس:

لا تكاد مدينة تخلو من تداخل أنماط الاستخدامات، بل إن تداخل الاستخدامات داخل المدن مطلوب، ويكون أثره إيجابياً في كثير من الأحيان، فوجود استخدام تجاري داخل المنطقة السكنية، يلعب دوراً وظيفياً تكميلياً لصالح الاستخدام الرئيس، ولكن عندما يصبح الاستخدام المتداخل مع استخدام آخر يقلل من فاعليته، و يسبب مشاكل داخل المدينة ، ومثل هذا الأمر يحتاج إلى عملية ضبط.⁽²⁾

وبعد دراسة المراكز العمرانية في محافظة نابلس، تبين أن مدينة نابلس يوجد بها تداخل في الاستخدامات، وخاصة تداخل الاستخدام الصناعي، والتجاري، مع الاستخدام السكني، كما تبين أن كثيراً من الوظائف الصناعية تنشأ بشكل عشوائي داخل المناطق السكنية، وخاصة الصناعات الصغيرة، والورش، التي تعتمد على السوق، وإن تداخل الاستخدام الصناعي مع الاستخدام السكني أضر بالسكان، والبيئة، من حيث التلوث والضجيج، وألحق الضرر بالمرافق المخصصة للسكن،

(1) رنا أمين صيرة، مرجع سابق، نابلس، ص130.

(2) محمد أنور الخطيب، مدينتنا رام الله والبيرة دراسة في جغرافية المدن، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009م، ص207.

وتفاقم المشكلات المرورية، وازدحام الطرق بالشاحنات الكبيرة، وخاصة في المناطق الصناعية في سهل عسكر.

كما تبين بوضوح تداخل الاستخدام السكني مع الاستخدام الزراعي، ولوحظ زحف الكتلة السكنية على الأراضي الزراعية، التي تقلصت مساحتها خلال السنوات الماضية، ونظراً لأن غالبية المراكز العمرانية في المحافظة هي في الأصل قرى زراعية، كما أن بعضها يعتبر مراكز حضرية تطورت حديثاً، فإن الوظيفة الزراعية لا زالت هي الوظيفة الأساسية لمعظم السكان، لذلك فإن زحف العمران على الأراضي الزراعية يمس قوت تلك العائلات، التي تعتمد على الزراعة.

ويتمثل حل مشكلة تداخل الاستخدامات في مدينة نابلس في النقاط الآتية:

- توفير أراضٍ على أطراف المدينة كمناطق صناعية، أو نقل جميع أشكال النشاط الصناعي القائم داخل المناطق السكنية إلى خارجها، وسنّ قوانين صارمة تمنع إقامة أي نشاط صناعي في المناطق السكنية.
- الالتزام بالمخططات الهيكلية، وعدم إعطاء التراخيص للاستخدامات المخالفة.
- سنّ قوانين تمنع البناء على الأراضي الزراعية، ومنع الزحف العمراني اتجاهها بما لا يتعارض مع المخططات الإقليمية والهيكلية.
- القيام بدراسات متخصصة لدراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والنفسية، التي تؤدي إلى تداخل الاستخدامات في المدينة، والتي من خلالها يتم وضع الحلول المناسبة.

4- المشاكل الخاصة بتوزيع الخدمات:

من خلال دراسة علاقة الاستخدامات الأخرى بالاستخدام السكني في الفصل الثاني، تبين سوء توزيع الخدمات في معظم المراكز العمرانية، كما يلاحظ أن جميع الخدمات أخذت نمط التركيز في المدينة الواحدة، لذا فإن وجود كثير من القرى والمناطق المأهولة بالسكان، يفقدها التمتع بخدمات مناسبة، فعلى سبيل المثال تتركز مؤسسات التعليم الصناعي، والزراعي، والمؤسسات الحكومية والإدارية والوزارات في مدينة نابلس فقط، كما تتركز المستشفيات بشكل خاص في ريفديا، والبلدة القديمة علاوة على ذلك لوحظ سوء توزيع الخدمات على مستوى المدينة نفسها، لاسيما تكس المدارس الأساسية في منطقة جغرافية واحدة في البلدة القديمة، وافتقار بعض القرى والمراكز العمرانية للتخطيط السليم، من حيث التوزيع الجغرافي للمدارس، التي أقيمت بشكل عشوائي بعيداً عن المناطق السكنية، كما اقتصرت المحافظة على وجود مستشفيات حكوميين فقط؛ هما ريفديا

والوطني، يُقدّم كل مستشفى منهما خدمات لعدد 145 ألف نسمة⁽¹⁾، بالإضافة إلى الوافدين من محافظات أخرى، وهذا يعكس ضعف الخدمات الصحية المقدمة في هذين المستشفيات، كما أن عدد الأسرة في المستشفيات لا يتناسب مع عدد السكان، مما يسبب ضغطاً شديداً، فيضطر المرضى للحجز المسبق، والانتظار الطويل، مما يترتب عليه ازدحام المستشفى بالنزلاء، الذين يأتون من مناطق المحافظة المختلفة، لذا تقترح الطالبة مجموعة من الإجراءات للنهوض بالخدمات في المراكز العمرانية:

- 1- العمل على إعادة توزيع الخدمات التعليمية داخل المراكز العمرانية، ولا بد من مراعاة اختيار مواقع الخدمات التعليمية الجديدة في أماكن مناسبة.
- 2- العمل على إقامة مستشفى حكومي في كل مجموعة من المراكز العمرانية، يتناسب مع حجم السكان، واختيار موقع مناسب يسهل الوصول إليه.
- 3- العمل على فتح فروع إدارية والوزارات الجديدة داخل كل مجموعة من المراكز العمرانية؛ لتوفير الخدمات الإدارية للسكان.
- 4- لا بد من اعتماد المعايير التخطيطية في توفير الخدمات بعد دراسة الخصائص السكانية لكل مركز عمراني، فمثلاً يمكن توفير الحدائق العامة، والخدمات الثقافية، والرياضية، بما يتناسب مع عدد السكان والفئات العمرية.
- 5- الاستفادة من اختيار المواقع الجديدة للخدمات في توجيه النمو العمراني للمناطق المرغوب فيها، بحيث يمكن التحكم في توجيه العمران من خلال اختيار مواقع الخدمات.

5- مشكلات تلوث البيئة:

يعد تلوث البيئة من أهم المشكلات التي تعوق الاستمرار في برامج التنمية في كافة جوانب الحياة، للإنسان، والكائنات الحية بأنواعها، وأشكالها المختلفة في البر والبحر، التي تُعدُّ هي الضحية الكبرى للتلوث، ويمتد التأثير المدمر للتلوث إلى المناخ، والتربة، والحياة العامة.⁽²⁾

وتعاني المراكز العمرانية، وخاصة مدينة نابلس من مصادر عدة للتلوث، يترتب عليها آثارٌ سلبية على البيئة وحياة السكان، وتتمثل مصادر التلوث؛ فيما تنتجها المستوطنات "الإسرائيلية" من

(1) رنا أمين صبرة، مرجع سابق، نابلس، ص138.

(2) فتحي محمد مصيلحي، تخطيط المدينة العربية بين الإطار النظري والواقع والمستقبل، الطبعة الأولى، 1995م، ص489.

مخلفات المصانع، والمياه العادمة وكذلك المياه العادمة التي تنتجها المراكز العمرانية الفلسطينية، إضافة إلى ما تسببه المحاجر الفلسطينية من تلوث على مستوى المحافظة.

وتعاني المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية بشكل عام من ترحيل المصانع الخطرة، والملوثة للبيئة في المناطق "الإسرائيلية" المأهولة بالسكان، إلى مناطق صناعية على تخوم المدن، والتجمعات السكانية الفلسطينية، وعلى أراضي المواطنين المصادرة داخل المناطق الفلسطينية، وقد وصل عدد هذه المصانع "الإسرائيلية" في الضفة الغربية عام 2000م حوالى 200 مصع لمختلف الصناعات الكيماوية وغيرها؛ مثل صناعات الألمونيوم، والجلود، والبطاريات، والبلاستيك، والأسمنت، وعلب الصفيح لتعليب المواد الغذائية، والزجاج، والمطاط، والكحول، والخزف، والرخام، والمنظفات الكيماوية، والمبيدات الحشرية⁽¹⁾.

كما أنه لا يتوفر إحصائية دقيقة لعدد المصانع "الإسرائيلية" وموقعها في محافظة نابلس في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية والغربية، وتشكل هذه المصانع خطورة كبيرة على حياة المواطنين، والأراضي الزراعية، والبيئة الفلسطينية بصفة عامة، جراء ما تصدره من مخلفات صلبة، ومواد كيماوية سامة، تلوث الهواء، والمياه، والتربة.

وعلاوة على ذلك، تقوم سلطات الاحتلال بنقل مخلفات الصناعات العسكرية، والمواد السامة، والكيماوية المشعة، والمسرطنة، ومن ثم دفنها في الأراضي الفلسطينية، خاصة في المناطق الشرقية من محافظة نابلس، كما أنشأت "إسرائيل" ستة مقالع للحجارة في الضفة الغربية؛ لقلع الصخور، وتكسيورها؛ لاستخدامها في قطاع البناء، إذ تقوم هذه المقالع بتغطية 80% من الاحتياجات "الإسرائيلية"، وتستخدم "إسرائيل" في هذه المقالع المتفجرات، التي تحدث انفجارات مستمرة، ناهيك عن الإزعاج الناتج عن عمليات النقل من هذه المقالع على مدار الساعة، أضف إلى ذلك الاستيلاء على تلك الأراضي التي تقع بها المقالع، وإلحاق الضرر بالصحة العامة، نتيجة الغبار الكثيف المتطاير؛ ليصيب المناطق السكنية المجاورة، الأمر الذي يسبب ضرراً بالأشجار، والنباتات نتيجة تساقط الغبار عليها.⁽²⁾

أما عن التلوث بسبب المياه العادمة، فهو لا يقل خطراً عن الملوثات السابقة؛ حيث تعاني محافظة نابلس من نقص حاد في خدمات تصريف المياه العادمة ومعالجتها، فقد تبين مما سبق أن 46.1% من مساكن المحافظة غير متصلة بشبكة الصرف الصحي⁽³⁾، وأن المساكن المتصلة

(1) وزارة شؤون البيئة الفلسطينية، الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطيني، تقرير شهر ديسمبر، 2005م، ص 35.

(2) بلدية نابلس، بيانات غير منشورة، 2011م.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سابق، ص 29.

بشبكة الصرف الصحي تقتصر فقط على مدينة نابلس، وحوارة، وبيت وزن، ومخيمات اللاجئين، وسالم، ودير الحطب، والباذان، أما باقي المراكز فلا يوجد فيها شبكة صرف صحي، ويتم التخلص من المياه العادمة عن طريق الحفر الامتصاصية.

لذا فإن المياه العادمة الناتجة عن التجمعات السكانية، وما يتم تفرغها من الحفر الامتصاصية بواسطة صهاريج مخصصة، ينساب جميعه في الأودية المجاورة، دون أي معالجة، الأمر الذي يؤدي إلى تلوث التربة، وخاصة المياه الجوفية، وتضاف الملوثات الناتجة عن الصناعات الكيماوية، ودباغة الجلود إلى المياه الصناعية العادمة، وتكمن خطورة المياه العادمة في عدم معالجتها، حيث يمكن تسربها إلى المياه الجوفية، ومن ثم تلويثها.

أما بالنسبة للنفايات الصلبة فإن التخلص منها وإدارتها، يعد مشكلة متزايدة؛ نتيجة تركّز النفايات في مدينة نابلس، مما أدى إلى صعوبة نقلها بوسائل النقل الحديثة، وتزداد كمية النفايات الصلبة في فترة الجفاف عنها في فترة الرطوبة، حيث يقع مكب النفايات على بعد 3 كم إلى الشرق من مدينة نابلس، وهذا الامتداد والموقع بشكل متعامد على اتجاه الحافة الانكسارية، خلال فترة الشتاء يؤدي إلى تشكيل سيول غزيرة، وغنية بعصارة النفايات، على طول امتداد المكب، بحيث تنتقل مع المياه السطحية عبر الأودية المجاورة، إلى المناطق الزراعية، ومن ثم وصولها إلى وادي الباذان، وقسم آخر يتسرب إلى المياه الجوفية، علاوة على ذلك انبعاث الروائح الكريهة، وانتشار البعوض، والحشرات.⁽¹⁾

أما الحلول والمقترحات المتعلقة بمشاكل التلوث التي تعاني منها المحافظة؛ فهي تتمثل في نقاط عدة، كالاتي:

- فيما يخص مصادر التلوث المتعلقة بالاحتلال "الإسرائيلي"، والاستيطان، فهي تظل مرتبطة بزوال الاحتلال عن الأراضي الفلسطينية، ولكن يجب على السلطة الفلسطينية أن تولي اهتماماً لمشكلات التلوث التي مصدرها الاحتلال، فهي لا تقل خطورة عن مصادرة الأراضي .
- تزويد مصادر النفايات للاستعمالات المختلفة في الموقع الواحد بحاويات مخصصة لكل نوع: (عضوية - صلبة).
- زيادة عدد سيارات نقل النفايات؛ لكي تغطي الزيادة، وإعادة توزيع النفايات بشكل متساوٍ.
- توعية السكان حول أهمية الاهتمام بنظافة الشوارع، وتحديد أماكن مخصصة لتجميع النفايات الصلبة، والتخلص منها بطريقة لا تضر بالبيئة.

(1) رنا أمين صبرة، مرجع سابق، نابلس، ص 144.

6- مشاكل النقل والمواصلات في محافظة نابلس:

لقد أدى التوسع، والامتداد العمراني المستمران للمدينة، إلى مجموعة من المشاكل المعقدة، ولعل من أبرزها على الإطلاق، وأكثرها تعقيداً، تلك المتعلقة بالحركة، والمرور، والنقل، وذلك لأن التزايد السريع لعدد السكان في المدن، يؤدي إلى زيادة الطلب على الأراضي؛ لاستعمالها في أغراض السكن، والخدمات المختلفة، الأمر الذي يترتب عليه توسع في النسيج العمراني للمدينة، مما يؤدي إلى ازدياد التباعد بين أماكن السكن من جهة، وبين أماكن العمل ومراكز توافر الخدمات المختلفة من جهة أخرى، مما ينتج عنه زيادة في مسافات التنقل للمشاة، ومركبات المرور.

وتبرز مشكلة الازدحامات المرورية بشكل عام في محافظة نابلس، وبشكل خاص في مدينة نابلس، وهذا لا يعني أن باقي المراكز العمرانية في المحافظة لا تعاني من مشكلات مرورية، وقد تضافرت مجموعة من العوامل ضاعفت من أزمة الازدحامات المرورية في مدينة نابلس، منها: الاستيطان "الإسرائيلي" الذي يحاصر المدينة، مما ركّز اتجاهات الحركة من أطرافها إلى داخلها، فلو كانت الحركة إلى المدينة تأتي من جميع الاتجاهات، لانخفضت أزمة المرور في المدينة بشكل كبير، كما أن تركيز الأنشطة الاقتصادية في المدينة، يسبب حركة مرور كثيفة، فأصبحت هذه المراكز مصدراً رئيساً للتلوث، إضافة إلى طبوغرافية المدينة الجبلية، التي لعبت دوراً سلبياً في حركة المرور، وكثرة أعداد السيارات التي تسبب الازدحام، ومشاكل المرور، وكثرة أعداد سيارات الأجرة وسائقيها غير المؤهلين، وضيق الأرصفة، ويضاف إلى مشكلات النقل والمواصلات، استخدامات الأراضي بشكل يخالف المخططات الهيكلية، والذي يؤدي بدوره إلى التعدي على الشوارع، البناء المخالف، وغياب نموذج تخطيطي واضح، مما ينعكس على تخطيط حركتي النقل، والمواصلات، وحركة المشاة في المدينة. (1)

الحلول المقترحة لمشاكل النقل والمواصلات في المراكز العمرانية في المحافظة، ويمكن

تلخيص في النقاط الآتية:

- تخطيط، وتصميم، وإدارة نظام المواصلات بشكل جيد وعادل وآمن.
- إعادة تخطيط مخططات للطرق داخل المحافظة بما يتناسب مع الحاجات الملحة للسكان والتواصل مع باقي الاستعمالات.

(1). بلدية نابلس ، بيانات غير منشورة ، 2012م.

- ربط المناطق التي تشهد كثافة سكانية منخفضة بوسائل نقل مناسبة تساهم بشكل فعال في توجيه الامتداد العمراني نحوها؛ مما يقلل من حدة الازدحام في غيرها من المناطق الواقعة في قلب المدينة .
- تنفيذ مشاريع إنشاء طرق دائرية .
- إنشاء محطة مركزية لانطلاق المواصلات العامة، من وإلى مركز المدينة، باتجاه المناطق السكنية

توجد المحاجر الفلسطينية بشكل مركز في قرية جماعين، على بعد 16 كليومتر جنوب غرب مدينة نابلس، والتي يشتهر حجرها بأنه أفضل الأحجار، ليس في فلسطين فحسب، إنما على مستوى العالم أيضاً، ويصل عدد المحاجر في جماعين إلى ما يقرب من 7 مقالع حجر، و35 منشأراً، و7 كسارات، تعمل بشكل متواصل، ويعد البناء الذي ينتج من العمل في المحاجر، أو نتيجة حركة الآليات والشاحنات على الطرق الترابية الملوثة الرئيس، نتيجة كمية الغبار الكبيرة المنبعثة منها، علماً بأن الغبار يتكون بشكل رئيس من كربونات الكالسيوم، بالإضافة إلى نسبة غير قليلة من أكسيد السيليكون، وهي مادة مسرطنة عندما يتم استنشاقها، ويعمل الغبار على إغلاق مسامات التربة، ويقلل من خصوبتها، ويؤثر على عملية التمثيل الحيوي لأوراق الشجر، وهناك أيضاً الغازات الناتجة عن الآليات المستخدمة في المحاجر، ووسائل النقل، وما ينتج عنها من غازات كأول أكسيد الكربون، وأكسيد الكبريت، وأكسيد النيتروجين، والهيدروكربونات، ومركبات الرصاص، التي تعمل على تلوث الهواء، وتؤثر سلباً على حياة سكان المدن المجاورة لتلك المحاجر.⁽¹⁾

ومن المشاكل الصحية لسكان بلدة جماعين، يلاحظ الأطباء أن الأمراض المزمنة تزداد بين المواطنين بشكل كبير، وخصوصاً الأطفال وكبار السن، كما لوحظ ازدياد نسبة الإصابة بأمراض الربو، والضغط النفسي، والتهاب الكبد، وازدياد عدد مصابي مرض السرطان في الجيوب الأنفية، وقلّة السمع، وارتفاع عدد المصابين بمشاكل العيون، الناتجة عن الحساسية من الغبار، إضافة إلى مرض التهابات الجلدية، لدرجة أن معظم الجلد الخارجي للأطفال جاف لدرجة كبيرة.⁽²⁾ لذا تقترح الطالبة عدداً من الحلول والمقترحات لتلك المشكلة:

(1) فايز فرحات، يوسف حلايقة، بلدية الشيوخ تجربة رائدة في التعاون مع المجتمع وإعادة تأهيل المحاجر المهملة،

بحث مقدم للمرصد الحضري، جامعة القدس، فلسطين، 2007، ص12.

(2) تلفزيون نابلس، بيانات منشورة، 2011.

- التخلص من المحاجر وإغلاقها، خاصة التي توجد داخل المنطقة السكنية، والواقعة ضمن الحدود البلدية للمراكز العمرانية.
- إصدار القوانين والتشريعات التي تمنع إقامة المحاجر بالقرب من المناطق السكنية، أو على الأراضي الزراعية.
- لا بد من تحديد منطقة صناعية محددة لإقامة المحاجر، بشرط أن تكون بعيدة عن المناطق السكنية، ويتم تزويدها بالبنية التحتية، وإنشاء الطرق المرصوفة البعيدة عن التجمعات السكنية، التي تربط تلك المنطقة بالأسواق.

ثانياً: - تقدير الاحتياجات السكنية والعمرانية للمراكز الحضرية:

تعتبر تقديرات الحاجة السكنية، والاستثمارات اللازمة لتلبيتها، واحدة من أهم المعطيات الواجب توافرها لإعداد الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالإسكان، ولوضع البرامج والمشاريع الاستثمارية اللازمة لتنفيذها، كما أنها ضرورية لتحديد حجم الفجوة بين الحاجة السكنية، والطلب الفعلي، وبين العرض.

1- تقدير الاحتياجات من الوحدات السكنية:

يتضح من الجدول رقم (16)، أن متوسط عدد الوحدات السكنية المطلوبة في المراكز العمرانية سنوياً بلغ نحو 209889 وحدة سكنية للعام 2022م، ويعد هذا العدد كبيراً في ظل الظروف السياسية، والاقتصادية الصعبة، التي تعيشها المحافظة، لذا لا بد من تكاتف جهود القطاعين الحكومي والخاص؛ لتوفر المسكن المناسب، ولا بد من مراعاة المؤشرات الاقتصادية، والاجتماعية، التي تؤكد على أن الطلب سيكون على المسكن الاقتصادي قليل التكلفة؛ ليراعي مستوى الفئات ذات الدخل المتوسط والمحدود، خاصة أن نسبة الموظفين العاملين في المؤسسات الحكومية، والخاصة تشكل النسبة الأكبر في المحافظة.

لذا فإن دور القطاع الخاص الفلسطيني مهم جداً، لتقليل الفجوة السكنية في السنوات القادمة، وإذا كان في السابق قد قَصُر نشاطه على الاستثمار في البناء، والإسكان الفاخر والمختار، فإن هناك حاجة ماسة في هذا القطاع إلى أن يلعب دوراً وطنياً للاستثمار في بناء المساكن الاقتصادية الرخيصة، التي تلبي حاجة الأسر في المحافظة، ولو ترك الأمر لبناء الوحدات السكنية على المستوى الفردي، بناءً على إمكانية الأفراد المادية، فإن هذا سيؤدي إلى سيطرة نظام التوسع الأفقي على بناء الوحدات السكنية، الأمر الذي سيجلب عليه زيادة مساحة الاستخدام السكني، وانخفاض الكثافة السكانية.

جدول (16)

الحاجة السكنية في محافظة نابلس للفترة من (2007-2022م) :

2022	2017	2012	2007	البيان
754984	554630	366040	317391	عدد السكان (1)
4.9	5.7	5.4	5.4	متوسط حجم الأسرة (2)
154078	97303	67785	58776	عدد الأسر المعيشية (3)
73955	62011	61753	58750	عدد المساكن المتوفرة (4)
146744	104659	69429	40444	العجز المتراكم (5)
11177	10799	10434	11366	الوحدات التالفة للاستبدال وتقدر سنويا بنحو 3% × عدد المساكن (6)
51968	44885	37935	30501	الحاجة الناجمة عن تكوين الأسر الجديدة (7)
209889	160343	117798	82311	الوحدات المطلوبة للبناء (8)
14075	13599	13139	12881	الوحدات المتوقع بنائها فعليا (9)
195815	146744	104659	69429	العجز (10)

المصدر: من إعداد الطالبة.

المصادر وطريقة احتساب الحاجة السكنية.

(1) عدد السكان، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007م، تقديرات المساكن حسب السلسلة المتوسطة، رام الله، 2007.

(2) متوسط حجم الأسرة، تتوقع الطالبة ثبات حجم الأسرة حتى عام 2015م، وهو 6 أفراد/ أسرة، وفي الفترة 2017-2022م سينخفض حجم الأسرة بمقدار 0.5%، ثم سينخفض بمقدار 1% بعد سنة التوقع عام 2022م، وتعود أسباب التوقع إلى نزعة انفصال الأسر الجديدة عن الأسر الممتدة في المحافظة، علاوة على التوجه نحو تخفيض عدد المواليد بفعل انتشار الوعي والتثقيف.

(3) عدد الأسر المعيشية، تمّ الحصول عليه بقسمة عدد السكان على متوسط حجم الأسرة.

(4) الوحدات التالفة للاستبدال، وهي المساكن التي يتوقع أن تتلف ويعاد بناؤها، وتعدّ بنحو 3% للفترة 1997-2007م، وتوقع أن تشكل هذه نسبة 22.2% من المباني السكنية في المراكز العمرانية، ويرجع تاريخ بنائها إلى قبل عام 1978م، ثم تتخفيض نسبة التالف إلى 2.7% بعد عام 2017م.

- (5) تمّ الحصول على عدد الوحدات المطلوبة للبناء من حاصل جمع العجز المتراكم + الوحدات التالفة للاستبدال + الحاجة الناتجة عن تكوين الأسر الجديدة.
- (6) تمّ الحصول على الوحدات المتوقع بناؤها فعلياً، من حاصل ضرب عدد المساكن بـ 0.034 ، هذه النسبة متوسط لأعداد رخص البناء الصادرة للوحدات السكنية لعدة سنوات ماضية.
- (7) العجز هو الفرق بين عدد الوحدات المطلوبة للبناء، وعدد الوحدات المتوقع بناؤها فعلياً.

2- تقدير الاحتياجات المستقبلية لمساحة الاستخدام السكني :

سيتم الحصول على تقدير مساحة الاستخدام السكني عن طريق نصيب الفرد من مساحة الاستخدام السكني؛ لأن هذه الطريقة أكثر دقة من الطرق الحسابية الأخرى، وسيتم الاعتماد في حساب الاحتياجات المستقبلية من الأرض للاستخدام السكني على فرضيتين؛ الأولى اعتماداً على أساس ثبات نصيب الفرد الحالي من الاستخدام السكني، أي بكثافة 36 نسمة/ دونماً، بما يعادل 27.7 م²/ نسمة، والفرضية الثانية اعتماداً على انخفاض نصيب الفرد من مساحة الاستخدام السكني إلى 70 نسمة/ للدونم، أي ما يعادل 9.6 م²/ نسمة، أما عن سبب اختيار هذه الفرضية فيرجع إلى الاتجاه نحو البناء الرأسي؛ مما يؤدي إلى زيادة نصيب الدونم من الأفراد في عدد من المراكز العمرانية في المحافظة، وخاصة مدينة نابلس، في المراكز العمرانية المختلفة خلال السنوات القادمة، وبخصوص نصيب الفرد المفترض فأمكن الحصول عليه بناء على ما يأتي:

- 1- الحد الأدنى لمساحة القسيمة 280م² كما حددتها المخططات الهيكلية للبلديات .
- 2- الحد الأقصى لعدد الطوابق في معظم المراكز العمرانية هو أرضي + 4 طوابق أو على اعتبار أن لكل شقة أسرة مكونة من 6.9 أفراد ، إذ يقطن في العمارة السكنية نحو 27.6 فرداً⁽¹⁾.

ولقد تم دراسة الاحتياجات المستقبلية للاستخدام السكني للفترة من 2009- 2035م، كما بينها الجدول رقم (17) وذلك على اعتبار أن سنة 2007م هي سنة الأساس، وأن الفترة من كل تقدير وآخر سنتان للخروج بنتائج أكثر تفصيلاً.

(1) وزارة الحكم المحلي، المخطط الهيكلية، محافظة نابلس، 2007م.

ويتبين من الجدول رقم (17) أنه يتطلب توفير نحو 1664 دونماً سنوياً للاستخدام السكني، أي بنسبة زيادة تقدر بـ 13% سنوياً عن عام 2007م ، وذلك اعتماداً على الفرضية الأولى.

جدول (17)

الاحتياجات المستقبلية من الأراضي للاستخدام السكني

للفترة من 2009 - 2035م (الفرضية الأولى ثبات نصيب الفرد):

العجز التراكمي	المساحة المطلوبة على أساس 9.6 نسمة/دونم	عدد السكان	السنة
-	15244	146580	2007
19379	34623	332389	2009
22289	37533	360326	2011
27791	43035	413140	2013
34611	49855	478612	2015
42529	57773	554630	2017
48869	64113	615487	2019
59605	74849	718551	2021
66681	81925	786482	2023
81383	96627	927628	2025
83053	98297	943652	2027
87300	102544	984423	2029
87661	102905	987894	2031
88770	104014	998542	2033
8887	104111	999472	2035

المصدر : إعداد الطالبة من خلال الطريقة الحسابية :

- المساحة المطلوبة = عدد السكان في السنة السابقة بقسمة مقياس نصيب الفرد. مثال عدد السكان عام 2029 تساوي $984423 = \frac{102544}{9.6}$
- العجز التراكمي: المساحة للسنة الأساس - المساحة للسنة المتوقعة.

جدول (18)

الاحتياجات المستقبلية من الأراضي للاستخدام السكني
للفترة من 2009 - 2035م (الفرضية الثانية انخفاض نصيب الفرد):

المساحة المطلوبة تراكمى على أساس 70 نسمة/دونم	عدد السكان لسيناريو انخفاض نصيب الفرد	السنة
-	146580	2007
62.9	150984	2009
126.8	155457	2011
191.7	160000	2013
257.5	164609	2015
324.3	169283	2017
392	174020	2019
460.5	178818	2021
529.9	183,676	2023
600.1	188589	2025
671.1	19557	2027
742.8	198576	2029
815.2	203644	2031
888.2	208757	2033
961.9	213913	2035

المصدر: من حساب الطالبة من خلال الطريقة الآتية :

المساحة المطلوبة = عدد السكان في سنة 2009 - عدد السكان لسنة التنبؤ (2007) تقسيم (70نسمة /دونم).

3- مناطق التطوير المستقبلي للاستخدام السكني والحاجة المستقبلية للمساحة العمرانية.

أ- مناطق التطوير المستقبلي للاستخدام السكني:

لا شك أن المستقبل سوف يشهد استمراراً في التوسع العمراني للمراكز العمرانية في محافظة نابلس، وأن الهدف هو تقديم مقترحات واقعية عن التوجهات المستقبلية الممكنة للكتلة السكنية، ودراسة إمكانية استيعاب هذا النمو، والتخطيط له، مع المحافظة على الأراضي الزراعية.

ومن الضروري عند اختيار مناطق التطوير المستقبلي للاستخدام السكني، اختيار عدة بدائل، ومرد ذلك إلى الوضع السياسي غير المستقر، وصعوبة التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، فهل سينسحب الاحتلال بشكل كامل من المحافظة وفقاً لمعاهدة السلام، أم سيبقى الاحتلال، وما يترتب عليه من بقاء المستوطنات، وتقسيم الأراضي إلى مناطق أ، ب، ج⁽¹⁾، وتقطيع أوصال المحافظة بالطرق الالتفافية، والإبقاء على المستوطنات داخل مدينة نابلس، ففي هذه الحالة سيبقى تطور الكتلة السكنية بنفس العشوائية الموجودة في الوقت الحالي، أم أن هناك تحولاً عملية؛ لمجابهة التطور السريع للكتلة السكنية وفق ما هو متوفر من أراض.

وبناء على ما سبق سيتم وضع بديلين على النحو الآتي :

أ-البديل الأول (2010-2035م) :

يفترض هذا البديل أن التوسع سيكون في المناطق المجاورة للمنطقة الفلسطينية، على اعتبار أنه لم يتم الرجوع إلى تقسيمات اتفاقية أوسلو لمنطقة أ، ب، ج، وهذه الفرضية تحتاج جهود كبيرة، تقع معظمها على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية، التي يجب أن تواجه الأمر الواقع الذي تقرضه "إسرائيل" منذ انطلاق المفاوضات، فيجب سن القوانين التي تلزم تطبيق المخططات الهيكلية.

و من خلال الاطلاع على الدراسات التي قام بها معهد أريج والرسائل العلمية مثل : رسالة سعيد العيماوي تم التوصل لمقترحات لنجاح هذه الفرضية :

- تكليف المؤسسات العلمية، وذات الاختصاص، بإعداد دراسات تفصيلية عن الحالة العمرانية للمناطق الفلسطينية، تستقيها من أرض الواقع، وتغطية الدراسات مادياً من قبل السلطة الفلسطينية، والتعامل مع نتائجها وتطبيقها على أرض الواقع، علماً بأن هناك دراسات قامت بها مؤسسات أهلية، مثل: معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، وبدعم من دول أوروبية، وبقيت هذه الدراسات حبيسة الأدراج دون تنفيذ.

- دعم هذه المخططات، ومساندتها بقوة القانون لتطبيقها، والتوصل إلى حلول مرضية لمشكلة ملكية الأراضي، التي تشيع في محافظة نابلس، خاصة داخل القرى، والتي تشكل نسبة كبيرة من الأراضي الخالية داخل المخططات الهيكلية الحالية.

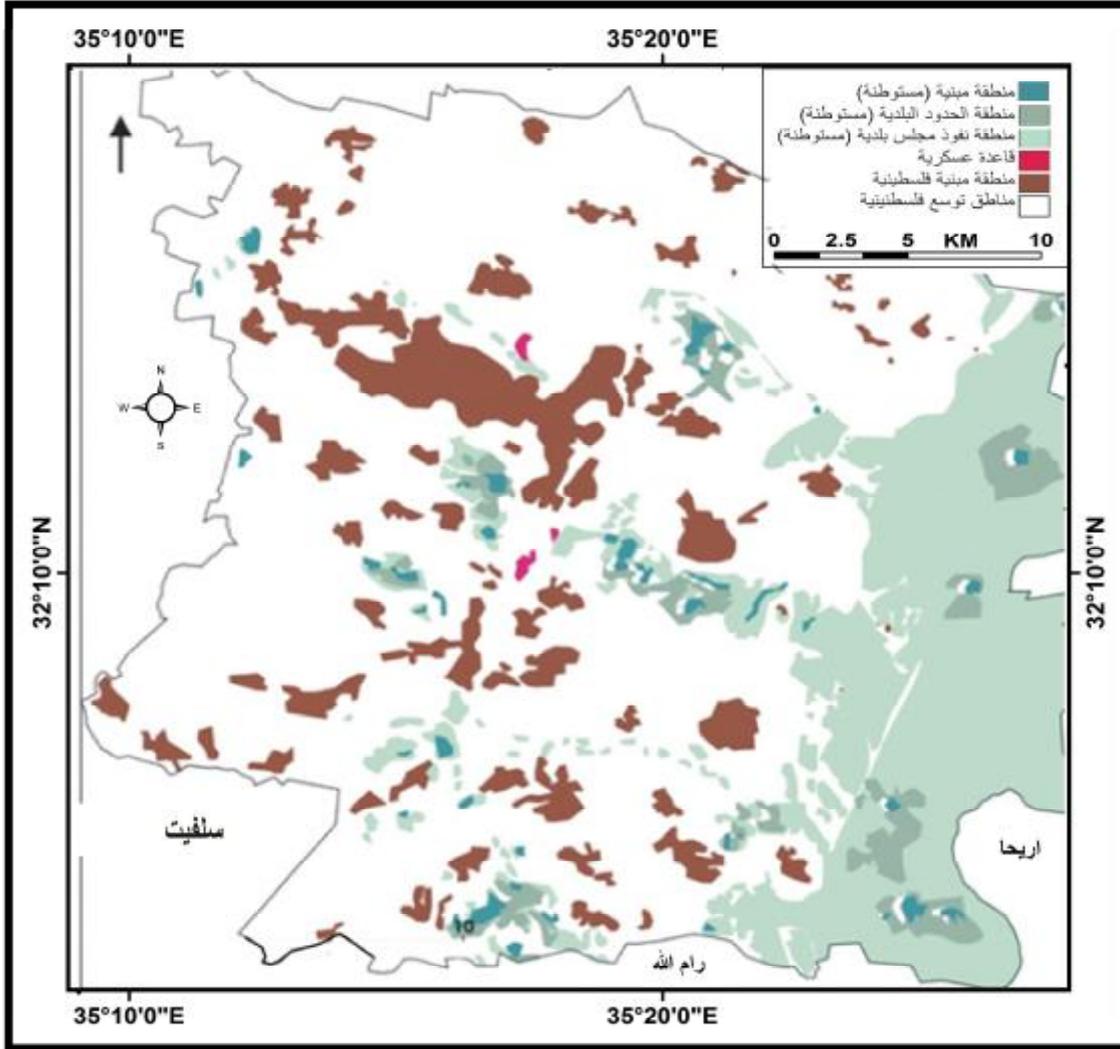
- التخطيط السليم لتزويد هذه المناطق بالخدمات اللازمة من صرف صحي، ومياه، وكهرباء.

(1) تم الإشارة في الفصل الأول إلى التقسيمات.

- إقامة المشاريع الإسكانية الحكومية، وتوجيه التوسع العمراني بشكل عمودي؛ لاستيعاب احتياجات بناء الوحدات السكنية؛ مما سيؤدي إلى انخفاض مساحة الاستخدام السكني مقارنة بالنمو الأفقي. انظر الخريطة (35).

خريطة (35)

مناطق التطور المستقبلي للاستخدام السكني (البديل الأول) :



المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) - 2010م.

ب-البديل الثاني: 2015 - 2035م

يفترض هذا البديل نتائج إيجابية لعملية السلام، وانسحاب "إسرائيل" من المحافظة، وإخلاء المستوطنات، وأن الفرق بين هذا البديل، والبديل الأول، هو التخلص من قيود الاحتلال المفروضة على الأراضي الفلسطينية، والتخلص من التصنيف السياسي للأراضي كمناطق أ، ب، ج، وهذا

سيتيح مساحات واسعة من الأراضي كانت لا تستخدم، بسبب الاحتلال، وخاصة الأراضي التي تقع في مناطق ب، ج، انظر خريطة رقم (36)

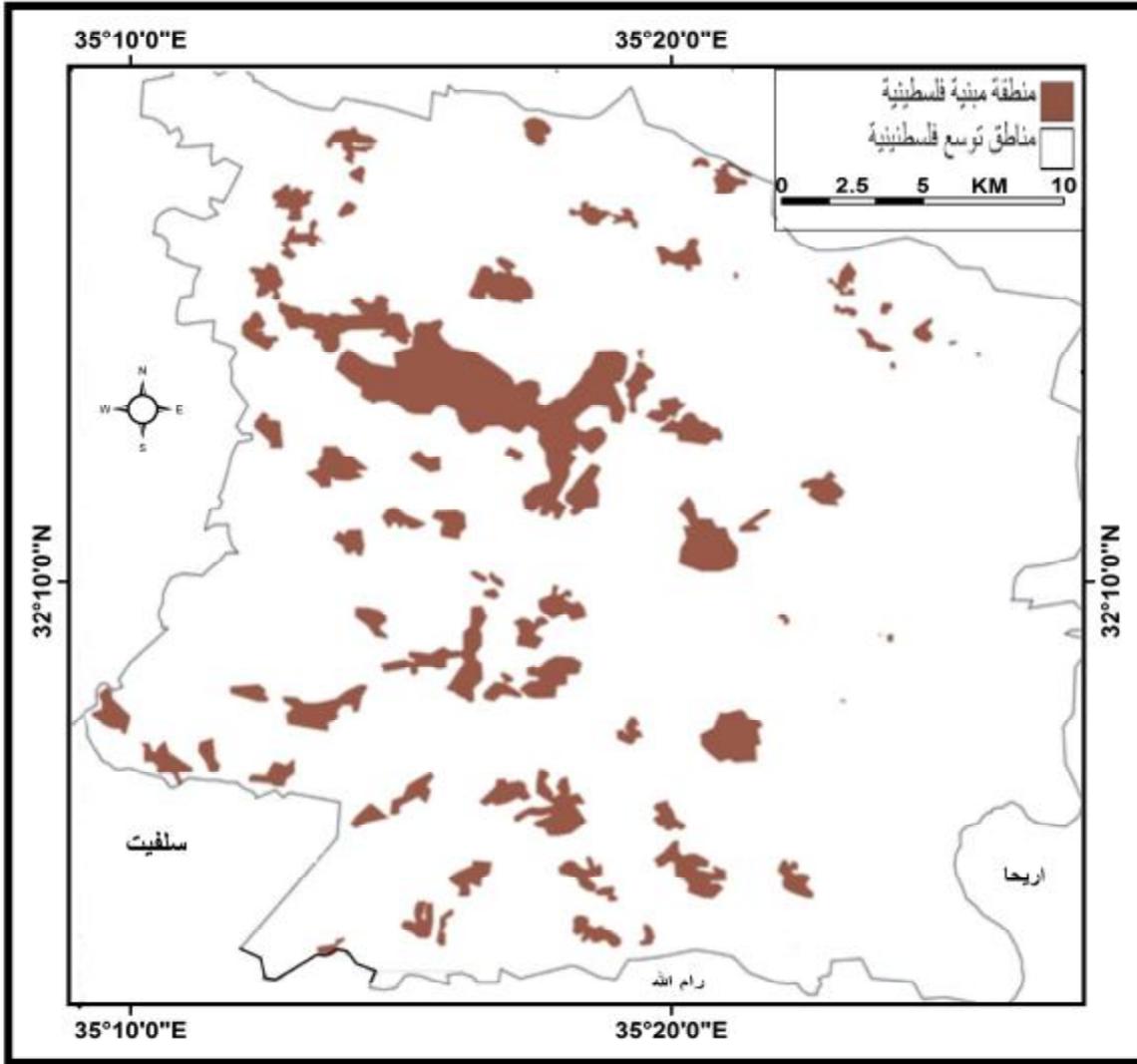
كما يفترض هذا البديل بسط السلطة الفلسطينية حكمها على جميع الأراضي الفلسطينية، التي احتلت عام 1967م واستقرار الأوضاع السياسية، والذي بدوره سيؤدي إلى تحسن الوضع الاقتصادي، مما سيثجع الاستثمارات في قطاع الإسكان، خصوصاً من قبل المغتربين الفلسطينيين، كما يفترض هذا البديل عودة عدد كبير من الفلسطينيين من المهجر لاستيعابهم في الأراضي الفلسطينية، من ضمنها محافظة نابلس، إضافة إلى توقع انخفاض معدلات الهجرة بشكل كبير، كنتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي.

وبناء على ما سبق ووفقاً لهذا البديل، فإن مساحة الأراضي الأكثر ملاءمة للتطور العمراني، قد زادت بشكل كبير مقارنة مع البديل الأول، وهذا البديل يوفر إمكانية تلبية متطلبات النمو المتزايد للكتلة السكنية في المستقبل، ولا بد من الإشارة أنه على الرغم من توفر المزيد من الأراضي وفق هذا البديل، إلا أنه لا بد من إدارة عملية التوسع العمراني، ومراقبتها بصورة جيدة؛ لتجنب العديد من المشاكل العمرانية، فلا بد من التركيز على التخطيط، والإدارة السليمة.

ومن أجل أن تنمو المدن في المستقبل بشكل سليم، ودون المساس بالموارد الطبيعية، يتوجب على العاملين في التخطيط العمراني وضع استراتيجيات مستقبلية واضحة، تنظم استخدامات الأرض، وتقلل كمية الأراضي المستنفذة، وذلك من أجل تطوير مستقبلي، مستدام، يأخذ بعين الاعتبار طرق التطوير العمراني الأفضل، التي ستصاحب النمو السكاني السريع على المدى البعيد.

خريطة (36)

مناطق التطور المستقبلي للاستخدام السكني (البديل الثاني):



المصدر: بيانات معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) (2016).

ب- الاحتياجات المستقبلية لبعض الاستخدامات التي تحتاجها المناطق السكنية:

تحتاج المناطق السكنية إلى تطور في الاستخدامات التي تخدمها؛ مثل: الاستخدامات الصحية، والتجارية، والتعليمية، والدينية، والمساحات الخضراء .

فالمساحة المطلوبة سنوياً للاستخدام الصحي بناء على ثبات نصيب الفرد الحالي 1.65م²/نسمة، أي نحو 80.5 دونماً سنوياً، بنسبة زيادة 4% سنوياً، أما على أساس المعايير الدولية فبلغ 1.85 م²/نسمة⁽¹⁾، فتقدر المساحة المطلوبة بـ94 دونماً سنوياً، أي أن المساحة

(1) رائد أحمد صالح، الاستخدام السكني للأرض في محافظات غزة، مرجع سابق، ص 321.

المطلوبة حسب الفرضية الأولى تشكل 85% من المساحة المطلوبة حسب الفرضية الثانية، ولا بد من مراعاة توزيع المستشفيات داخل المحافظة، بطريقة تسهل الوصول إليها من جميع الأماكن.

وإن المساحة المطلوبة للاستخدام التجاري تقدر بـ 255 دونماً، حسب نصيب الفرد الحالي 4.86 م²/نسمة، كما تحتاج المراكز العمرانية إلى نحو 60.2 دونماً سنوياً للمساجد، وذلك حسب ثبات نصيب الفرد الحالي 0.9 م²/نسمة، ونحو 68.3 دونماً سنوياً على أساس 3.9 م²/نسمة، وتعاني المراكز العمرانية والحضرية من نقص كبير في الحدائق، وهناك حاجة ماسة لتوفير مساحات من الأراضي في كل مدينة، تخصص للحدائق، ويتطلب توفير نحو 69.2 دونماً سنوياً، اعتماداً على ثبات نصيب الفرد الحالي 1.32 م²/نسمة، فيما تزداد المساحة المطلوبة إلى 217 دونماً سنوياً، اعتماداً على ارتفاع نصيب الفرد إلى 4 م²/نسمة، وتحتاج المراكز العمرانية نحو 88.2 دونماً سنوياً للملاعب الرياضية، وهذا على أساس ثبات نصيب الفرد إلى 1.42 م²/نسمة، بينما المطلوب توفيره 114.5 دونماً سنوياً حسب المعيار العالمي الحالي 2 م²/نسمة، ويجب توفير الملاعب بمستوياتها المختلفة، وتوزيعها بشكل مناسب بين المراكز العمرانية، وبموازاة ذلك يجب تنشيط الحركة الثقافية، وتوفير المكتبات، والكتب، بما يلبي حاجة السكان في المراكز العمرانية.

ج- الحاجة المستقبلية للمساحة العمرانية للمراكز العمرانية:

اعتماداً على تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للسكان حتى عام 2035م لإجمالي محافظة نابلس، وحتى عام 2010م على مستوى المدن والمحافظات، على اعتبار أن سنة 2007م هي سنة الأساس للمساحة العمرانية، فقد تم التنبؤ بالحاجة المستقبلية للمساحة العمرانية، بناءً على فرضيتين؛ الأولى: استمرار الكثافة الحالية 9.8 نسمة/دونم، والثانية في حال رفع الكثافة لتصبح 18 نسمة/للدونم، وتم اختيار هذه الكثافة على أساس أن الدونم يحتوى على 3 مساكن وهي نسبة معقولة، وأن متوسط حجم الأسرة 6 أفراد، أي 18 فرداً للدونم.

جدول (19)

المساحة العمرانية المتوقعة على مستوى إجمالي المراكز العمرانية في محافظة نابلس للفترة
من 2009 - 2035م

النسبة	المساحة المطلوبة على أساس كثافة 9.8 نسمة/ دونم	نسبة الزيادة% بالنسبة لسنة الأساس	المساحة المطلوبة على أساس كثافة 18 نسمة/ دونم	نسبة الزيادة % بالنسبة لسنة الأساس
2007	-	-	-	-
2009	22211	4.1	1816.8	3.4
2011	5359.1	10.0	8837	16.5
2013	7536.2	14.1	45583	22.4
2015	9056.1	16.9	13446	25.1
2017	10536.6	19.7	23145	43.3
2019	12363.7	23.1	23568	44.1
2021	13188	24.6	23587	44.1
2023	13920.3	26.0	25478	47.6
2025	15170.6	28.3	2664.4	49.9
2027	18152.4	33.9	25241	65.9
2029	18796.1	35.1	35478	66.4
2031	20016.7	37.4	29361.7	73.6
2033	21176.3	39.6	44251	82.8
2035	21809.1	40.8	45116	84.8

المصدر: إعداد الطالبة، من خلال الإسقاطات السكانية .

يلاحظ من الجدول رقم (19) أن المساحة العمرانية وفقاً لثبات الكثافة الحالية يتوقع أن تزداد في المراكز العمرانية من 22211 دونماً عام 2007م إلى 21809.1 دونماً في العام 2035م، أي بنسبة 40.8%، وبالتالي لو افترضنا ثبات مساحة الحدود الإدارية البالغة سنة 2007م نحو 188754 دونماً، فمن المتوقع أن تشكل المساحة العمرانية من الحدود الإدارية عام 2035م نحو 71.3%، بينما هي تشكل 22.3% عام 2007م، وبناء على هذه الفرضية وهي ثبات الكثافة الحالية فإنه، يتطلب توفير نحو 3412 دونماً سنوياً للمساحة العمرانية.

ويلاحظ من الجدول رقم (19) وبناء على الفرضية الثانية، وهي رفع الكثافة إلى 18 نسمة/ دونم، فإن المساحة العمرانية المتوفرة حالياً، تكفي لغاية 2019م كما تبين أن المساحة العمرانية المتوقعة عام 2035م، بناء على هذه الفرضية تبلغ 45116 دونماً، بنسبة زيادة 53% من المساحة العمرانية عام 2007م.

وبالتالي في حال ثبات مساحة الحدود الإدارية، فإن هذه المساحة ستشكل نحو 45% منها عام 2035م، وأن المساحة العمرانية المطلوب توفيرها حسب هذه الفرضية، تشكل نحو 2622.8 دونماً، أي أن المساحة المطلوبة حسب هذه الفرضية تشكل نحو 54.4% من المساحة المطلوبة حسب الفرضية الأولى، بذلك يمكن توفير 2194.2 دونماً سنوياً.

الخاتمة

أولاً: - النتائج :

توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

- 1- وجود اختلاف في تصنيف المراكز العمرانية بين وزارة الحكم المحلي، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهذا الاختلاف يؤثر سلباً على التعامل مع البيانات عند وضع الخطط.
- 2- إن قسوة المناخ والتذبذب الواضح في كميات الأمطار من عام إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى في محافظة نابلس، كان له دور في توزيع السكان داخل المحافظة، حيث بدت المنطقة الشرقية من المحافظة وكأنها خالية من السكان.
- 3- تعاني محافظة نابلس من مشكلة الاستخدام السكني، ونقص المياه بشكل حاد، وتزداد المشكلة كل عام بشكل أكبر، في ظل النمو السكاني المتزايد.
- 4- إن إسرائيل تفرض قيوداً على استخدام الموارد المائية في المحافظة.
- 5- تركت مشكلة المياه أثراً واضحاً على الاستخدام السكني في المراكز العمرانية، وبرزت هذه المشكلة كعامل مؤثر عند تطبيق أسلوب التحليل العاملي في الدراسة.
- 6- تسيطر إسرائيل ممثلة في شركة (ميكروت) على معظم المياه الجوفية في المحافظة، وتبيع جزءاً منها للمواطنين الفلسطينيين، وتستغل الجزء الأكبر منها لصالح المستوطنات.
- 7- إن امدادات المياه في المتوسط لا تغطي سوى 50% من كميات المياه المطلوبة للمحافظة، ولا يتجاوز نصيب الفرد 7% لتر في اليوم، في حين توصي منظمة الصحة العالمية أن يحصل كل فرد على الحد الأدنى من كمية المياه وهي 100 لتر من المياه العذبة يومياً.
- 8- تبين من خلال الدراسة أن التجمعات التي تزودها شركة (ميكروت) "الإسرائيلية" بالمياه تعاني من انقطاع المياه لفترات طويلة، تزيد على 60% من الوقت، وتقع هذه التجمعات بالقرب من المستوطنات؛ حيث يتم تزويد التجمعات الفلسطينية بالمياه على احتياجات المستوطنين "الإسرائيليين".
- 9- شهدت المحافظة تغيرات إدارية كبيرة في العقدين الماضيين، حيث تضم مدينة واحدة هي نابلس، و 54 مركزاً عمرانياً حتى عام 1994م، وفي عام 1997م أصبح عددها 62 مركزاً عمرانياً.

- 10- بلغت مساحة الكتلة العمرانية حتى عام 1997م نحو 60كم²، أما في عام 2007م فبلغت حوالي 80 كم²، وترجع هذه الزيادة الهائلة نتيجة العامل السياسي، متمثلاً بدخول السلطة الفلسطينية.
- 11- أظهرت الدراسة أن الكتلة العمرانية تتركز بشكل أساس في وسط المحافظة، وتكاد المنطقة الشرقية تخلو من السكان، في تأثير واضح للعامل الطبيعي، وقسوة المناخ.
- 12- تبين أن مساحة الكتلة العمرانية الحضرية عام 2007م شكلت نحو 60% من مساحة الكتلة العمرانية للمحافظة، وهذا يشير إلى أن هناك بلدات وقرى في المحافظة تشهد نمواً عمرانياً بشكل أكبر.
- 13- بلغت مساحة الاستخدام السكني عام 2007م حوالي 65223.4 دونماً.
- 14- تحظى مدينة نابلس بما يقارب ثلثي مساحة الاستخدام السكني الحضري.
- 15- انخفاض مساحة الاستخدام السكني في القرى الحدودية؛ حيث لا يشكل الاستخدام السكني سوى 10%.
- 16- بلغت مساحة الاستخدام السكني في المخيمات نحو 82% من المساحة الإجمالية للمخيمات، وهذه النسبة تؤكد النقص في الخدمات الأخرى.
- 17- بلغ متوسط نصيب الفرد من الاستخدام السكني في محافظة نابلس نحو 22.5م² للفرد، ويتراوح هذا المتوسط ما بين (16.5م² - 37.8م²) للفرد، ومن الملاحظ أن متوسط نصيب الفرد في القرى يتفوق على المدن بفارق 15م².
- 18- سجلت مدينة نابلس أقل معدل لنصيب الفرد من الاستخدام السكني، ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد السكان.
- 19- فسر العامل الديمغرافي وخصائص المسكن 80%، بينما المرافق والخدمات فسرت 15.3%، أما العامل الثالث ملكية المسكن بلغ 2.5%، بينما فسر العامل الرابع مشكلة المياه 2%، وثمة عوامل أخرى أثرت على العوامل الأربعة السابقة وهي العامل الاقتصادي، وأسعار الأراضي، وأسعار الوحدات السكنية، ثم العامل السياسي، والاستيطان، والقيود الحكومية، ثم العامل الاجتماعي، والهجرة الداخلية والطرق، والمواصلات.
- 20- الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، ونتيجة للزحف العمراني على الأراضي الزراعية، والزيادة السكانية المطردة، انخفض نصيب الفرد من هذه الأراضي، كما تقلصت مساحة

- الأراضي الزراعية، وتلاصقت المناطق السكنية بالأراضي الزراعية؛ حيث بلغت مساحة الاستخدام الزراعي حوالي 33.4% من إجمال الاستخدامات في المحافظة .
- 21- تبين وجود نقص كبير في عدد المستشفيات والعيادات الطبية، ويلاحظ أن عدد المستشفيات والعيادات لم ترعَ عدد السكان لكل المراكز العمرانية، ناهيك عن مواقع تلك المستشفيات، وخاصة الحكومية التي تركزت في مدينة واحدة هي نابلس.
- 22- أظهرت الدراسة أن مدينة نابلس من أعلى مناطق المحافظة كثافة للسكان.
- 23- بلغت نسبة البطالة في عام 2010م نحو 12.9%، أما في عام 2004م بلغت نحو 20.8%، ومن خلال المؤشرات السابقة يتبين أن السكان يعانون من تدهور اقتصادي.
- 24- أظهرت نتائج التعداد السكاني أن أعلى نسبة للعاملين الذين يعملون بأجر، إذ بلغت نسبتهم 50.2%، كما أن ما نسبته 35.4% من الاستهلاك على الطعام، ونحو 49.8% للمسكن، وعلى هذا لا يبقى هناك مجال لذوي الدخل المحدود لتوفير المستلزمات الأخرى بشكل مناسب.
- 25- يتراوح نصيب الوحدات السكنية في المراكز العمرانية لمحافظة نابلس من عدد السكان ما بين 35.2%، وبلغت كثافة ما يشغله الدونم الواحد من الاستخدام السكني لإجمالي مدن وقرى المحافظة نحو 5.4 مسكن/ دونم، وتتراوح كثافة الدونم بالحضر (6.9 - 20.4) مسكن/ دونم، أما كثافة الدونم بالقرى فتتراوح ما بين (14 - 14.8) مسكن/ دونم، كما أن الكثافة تختلف من مركز عمراني لآخر.
- 26- أكدت الدراسة أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين مساحة المسكن، وبين مساحة الأرض التي بني عليها المسكن في المدينة، وعند الاطلاع على التوزيع النسبي لعدد الغرف بالمسكن، نجد أن المرتبة الأولى للمساكن التي تحتوي على ثلاث غرف فأكثر بلغت نحو 33.3% من إجمالي المساكن، ثم جاء في المرتبة الثانية المساكن التي تحتوي على أربع غرف، وقد بلغت نسبتها 29.8%، وتليها المساكن التي تحتوي على خمس غرف فأكثر بنسبة 16.9%، ثم المساكن التي تحتوي على غرفتين جاءت بنسبة 12.1%، وأقل تكراراً كان للمساكن التي تحتوي على غرفة واحدة بنسبة 2.3%، وبخصوص كثافة الغرفة 7.1 غرفة/ دونم.
- 27- تعددت الأنماط السكنية لنجد تفوقاً لمسكن الشقة لتشكل نحو 63.4%، ويحظى المسكن الشعبي بالمرتبة الثانية ليسجل 34.6%، وباقي النسبة للأنواع الأخرى، وعند دراسة ملكية

المبنى نجد أن 80.7% من إجمالي المساكن مملوكة للسكان، وتضم هذه الفئة المباني المقامة على أراضي المخيمات، والوقف الإسلامي، والطابو.

28- وبخصوص حيازة الأسرة للمسكن، نجد أن معظم الأسر تقيم في مسكن مملوك للأسرة إذ تشكل نسبهم 76.4% من إجمالي الأسر، وتشكل الأسر التي تسكن بدون مقابل 4.7%، ونحو 11.9% للمساكن المستأجرة، وباقي النسبة للحيازات الأخرى.

29- حرمان المناطق الفلسطينية التي تقع تحت السيطرة "الإسرائيلية" المباشرة من خطط التطور العمراني، وإعاقة إقامة أبنية سكنية جديدة، ومنع أية مخططات هيكلية تطويرية لتلك المناطق، والعمل على تفرغها من السكان .

30- قلة الإمكانيات، والموارد المالية المتاحة للتنمية العمرانية؛ لضعف الاقتصاد الفلسطيني، وتبعيته المباشرة للاقتصاد "الإسرائيلي"، الأمر الذي يعتبر من التحديات الصعبة التي تواجه المخططين .

31- شيوع الملكيات الخاصة في كثير من المراكز العمرانية في المحافظة يشكل معضلة أمام المخططين.

32- أظهرت الدراسة أن متوسط عدد الوحدات السكنية المطلوبة في المراكز العمرانية سنوياً يبلغ نحو 8131 وحدة سكنية، ويعد هذا العدد كبيراً في ظل الظروف السياسية، والاقتصادية الصعبة التي تعيشها المراكز العمرانية.

ثانياً - التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات، أهمها:

1- لا بد من توحيد المسميات، والبيانات حول تصنيف المراكز الحضرية في المحافظة، بين الجهاز المركزي الفلسطيني، ووزارة الحكم المحلي، للاستفادة منها في التخطيط، ورسم السياسات العمرانية بشكل سليم.

2- يجب الاهتمام بالمراكز العمرانية الريفية في المحافظة، من حيث الخدمات، والمرافق، مع الاهتمام بالمناطق الأكثر فقراً، وتضرراً جراء أفعال الاحتلال.

3- يجب الحد من تداخل الاستخدامات في المراكز العمرانية، وخاصة تداخل الاستخدام الصناعي مع الاستخدام السكني، وذلك من خلال توفير مناطق صناعية على أطراف المدينة، تتوافر فيها الشروط اللازمة، ونقل جميع الأنشطة الصناعية إليها.

- 4- القيام بدراسات متخصصة لدراسة العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية التي تؤدي إلى تداخل الاستخدامات في المراكز العمرانية، ووضع الحلول المناسبة لها.
- 5- وضع خطة عاجلة للتخلص من الحفر الامتصاصية، التي تؤدي إلى تلوث المياه الجوفية، والإسراع في تنفيذ مشاريع شبكات الصرف الصحي.
- 6- تحديد استعمالات الأراضي الفضاء داخل وخارج الكتلة العمرانية للمراكز، بما يلبي الاحتياجات المستقبلية من العناصر التخطيطية اللازمة.
- 7- يجب التركيز على إيجاد حلول لمشكلة نقص المياه، التي تعاني منها معظم المراكز العمرانية في المحافظة؛ لأن هذه المشكلة تمس حياة المواطنين اليومية.
- 8- لا بد من تشجيع القطاعين العام والخاص للاستثمار في المساكن ذات التكلفة القليلة، من أجل تمكين الفقراء، وذوي الدخل المحدود من السكن بشكل لائق.
- 9- دراسة التركيب الوظيفي للمراكز من خلال تحقيق التوزيع لجميع عناصر الخدمات القائمة والمستجدة، بالإضافة إلى تحقيق التوافق في الاستعمالات.
- 10- العمل على توزيع الخدمات التعليمية داخل المراكز العمرانية، وإن كان يصعب نقل المدارس فلا بد من اختيار مواقع الخدمات التعليمية الجديدة في أماكن مناسبة.
- 11- العمل على إقامة مستشفى حكومي في القرى، والمخيمات، يتناسب حجمه مع عدد السكان، واختيار موقع مناسب يسهل الوصول إليه.
- 12- لا بد من الاستفادة من اختيار المواقع الجديدة للخدمات في توجيه النمو العمراني للمناطق المرغوب فيها، حيث يمكن التحكم بتوجيه العمران من خلال اختيار مواقع الخدمات.
- 13- لا بد من اعتماد المعايير التخطيطية في توفير الخدمات، بعد دراسة الخصائص السكانية لكل مدينة، فمثلاً توفير الحدائق العامة، والخدمات الثقافية والرياضية مما يتناسب مع السكان.
- 14- يجب زيادة الكثافة السكانية والبنائية في الدونم، وذلك من أجل توفير الأراضي للاستخدام السكني المستقبلي، في ظل الزيادة السكانية المرتفعة، وزيادة الطلب على الأراضي.
- 15- يجب إعادة النظر في تحويل القرى إلى مدن بقرار إداري، وعلى وزارة الحكم المحلي مراعاة أن تلك القرى التي تم إضفاء صفة مدينة عليها لا زالت ذات طابع ريفي، لذا لا بد من المحافظة على الأراضي الزراعية داخل هذه المراكز، ومراعاة ذلك عند وضع المخططات الهيكلية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: - المصادر العربية.

ثانياً: - المصادر الأجنبية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: - المصادر العربية:

(أ) الرسائل الجامعية:

1. إحسان شرمن إعمية، "المياه وأثرها على الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1967-2002" رسالة ماجستير، نابلس، 2005.
2. أحمد حسن إبراهيم، مدينة الكويت "دراسة في جغرافية المدن" رسالة دكتوراه، منشورة، جامعة القاهرة، 1977.
3. إسماعيل حسان رباح: تخطيط وإعادة تأهيل الوسط التاريخي (البلدة القديمة) في الظاهرية، ، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس- فلسطين، 2004م.
4. رائد أحمد صالحه، الاستخدام السكني للأرض في محافظات غزة، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2003م
5. رائد حلبي، "استخدامات الأراضي في مدينة نابلس في الفترة 1944 - 2000 م، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005م
6. رائد حنيني، " النفائيات الصلبة في مدينة نابلس "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1999م.
7. رنا أمين صبرة، الأمراض والخدمات الصحية في محافظة نابلس، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2004م.

8. رياض فرحان علاونة، أنماط الاستخدام واتجاهات النمو العمراني والتركيب الداخلي في بعض قرى محافظة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين، نابلس، 2010م.
9. سامي محمد الليمون، "التركيب الداخلي لمدينة مأدبا"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 2004م.
10. سعيد حماد العماوي، الاستخدام السكني للأرض في مدن محافظة الخليل، رسالة دكتوراه غير منشورة - معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، 2010م.
11. سليمان جودة، "التخطيط الزراعي في إقليم نابلس كأساس للتخطيط الإقليمي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
12. عبد الله الوهمي، التركيب الداخلي لمدينة تعز في الجمهورية اليمنية، دراسة في تركيب السكان والمساكن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1992م.
13. علي لطفي خليل، " اتجاهات التطور العمراني في ضواحي غرب نابلس والعلاقة المكانية " رسالة ماجستير، فلسطين، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، 2005م.
14. عمار عادل عمران، الامتداد العمراني لمدينة نابلس والعوامل المؤثرة فيه، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2008م.
15. فرج محمد حجاب، اتجاهات التطور العمراني في إقليم شرق نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، 2001م.

16. محمد أنور الخطيب، " مدينة رام الله والبيرة " دراسة في جغرافية المدن، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009م.
17. نصر إبراهيم برية: خصائص السكن والمساكن في مدينة طولكرم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2003م
18. نورة نصوح سمودي، الحركة العمرانية في مدينة نابلس إبان الانتداب البريطاني 1922- 1948م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2006م.
19. وائل عبد الرؤوف: البناء المتعدد الطوابق والوظائف في مدينة نابلس من منظور اجتماعي وعمراني، - رسالة ماجستير -2003م.

(ب) الكتب:

- 1- أحمد خالد علام ومحمود محمد غيث، تخطيط المجاورة السكنية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1995م.
- 2- أحمد علام وآخرون، التخطيط الإقليمي، الطبعة الخامسة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1995م.
- 3- أحمد على إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، الطبعة الثالثة 3، القاهرة، 1985م.
- 4- أحمد على إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، الطبعة الرابعة، 1990م.
- 5- أحمد محمد عبد الخالق، الأبعاد الأساسية للشخصية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة السادسة، 1994م.

- 6- أديب الخطيب، جغرافية فلسطين، الطبعة الأولى، نابلس، 1995م.
- 7- أمنه أبو حجر، موسوعة المدن الفلسطينية، الجزء الأول، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1990م.
- 8- تيسير جبارة وآخرون، مدينة الخليل، دراسة تاريخية وجغرافية، رابطة الجامعيين، مركز الأبحاث، الخليل، 1990.
- 9- تيسير مسودي، سكان محافظة الخليل، دراسة ديموغرافية، رابطة الجامعيين، مركز الأبحاث، الخليل، 1986.
- 10- جمال حمدان، جغرافية المدن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة، بدون تاريخ.
- 11- جمعية الدراسات العربية، الصناعات العربية في الضفة الغربية، القدس، 1981.
- 12- حسين أحمد ومفيد الشامي، مسح الأوضاع الديمغرافية وتقديرات القوى العاملة، الملتقى الفكري العربي، القدس، فلسطين، 1997م.
- 13- فاروق صالح الخطيب، تقدير دالة الطلب على الإسكان في مدينة جدة، الطبعة الأولى، 1984م.
- 14- فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، 1980م.
- 15- فتحي محمد مصيلحي، تخطيط المدينة العربية بين الإطار والنظرية والواقع والمستقبل، ط1، القاهرة، 1995م.
- 16- فواز مصطفى، مبادئ تنظيم المدينة، الطبعة الأولى، معهد الاتحاد العربي، بيروت، 1980م.

- 17- معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، أثر النشاطات العمرانية المختلفة على التجمعات الفلسطينية المحلية في محافظتي نابلس والخليل، القدس، 2002م.
- 18- معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، أثر النشاطات العمرانية المختلفة على استخدام الأرض والمجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية، والقدس، 2005م.
- 19- معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، دراسة حول الديمغرافية في المناطق الفلسطينية، مارس، 2009م.
- 20- معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، دراسة حول خطط التهويد الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية، مارس، 2009م.
- 21- المملكة الأردنية الهاشمية، تعداد السكان والمساكن 1952، لواء نابلس، المملكة الأردنية، 1952م.
- 22- الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الثالث، الطبعة الأولى، بيروت، 1984م.
- 23- الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، دمشق، 1984م.
- 24- موسوعة المدن الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الأول، الدراسات الجغرافية، الطبعة الأولى، بيروت، 1990م.
- 25- موسوعة المدن والقرى الفلسطينية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003م.
- 26- موشيه برادر ويوسف بشارة، أطلس طبيعي سياسي اقتصادي، دار النشر: الشمس الذهبية، لندن، ط9، 2006م.

27- يسرى الجوهري، جغرافية السكان، الطبعة الثالثة، مصر، الإسكندرية، 1986م.

(ج) المقالات والدوريات:

1- إبراهيم عثمان، التخطيط العمراني للمدن دراسة لبعض المشكلات العمرانية لمدينة عمان "تخطيط المدينة العربية"، بحث مقدم إلى مؤتمر تخطيط المدينة العربية، بيروت، 1968/7/26 إلى 1968/8/4، إصدار المعهد العربي لإنماء المدن، الجزء الثالث، 1986م.

2- أحمد حسن إبراهيم، " الاستخدام السكني في مدينة العين، أنماطه والعوامل المؤثرة فيه"، المجلة الجغرافية العربية، العدد السابع والعشرون، السنة السابعة والعشرون (القاهرة: الجمعية الجغرافية المصرية، 1995م)

3- أحمد غضبية، رائد حلبي، استخدامات الأراضي في مدينة نابلس في الفترة 1994-2000م، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 20، الجزء الأول، 2006م.

4- آمال حلمي سليمان، جغرافية المرافق والخدمات في شعبية سبها (ليبيا)، المجلة الجغرافية العربية، تصدر عن الجمعية المصرية، العدد 54، الجزء الثاني، 2009م.

5- عبد الله الكندري، مشكلة الإسكان في دولة الكويت - دراسة تحليلية تقويمية " الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد 86، فبراير 1986م.

6- على محمد بركات، القواعد التنظيمية لجمال المدن، مجموعة نشرات مجلة بلدي، العدد 17، 1988م.

7- عمر محمد علي، استخدام الأرض في مدينة ادفو " دراسة جغرافية "، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية، العدد السادس والأربعون، الجزء الثاني، 2005م.

8- فايز فرحات، يوسف حلايقة، بلدية الشيوخ تجربة رائدة في التعاون مع المجتمع وإعادة تأهيل المحاجر المهملة، بحث مقدم للمرصد الحضري، جامعة القدس، فلسطين، 2007م.

9- كايد أبو صبحة، "البيئة الاجتماعية لسكان عمان"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد الرابع، (الكويت: جامعة الكويت، صيف 1988م).

10- مسلم الحلو، قصة مدينة نابلس"، سلسلة المدن الفلسطينية، بدون تاريخ، إحدى إصدارات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لدائرة الإعلام والثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية.

(د) المصادر الإحصائية والنشرات والتقارير المنشورة وغير المنشورة :

1- اتحاد الغرفة التجارية، "إحصائية على الشهادات الصادرة من الغرف التجارية الصناعية والزراعية في الضفة الغربية عام 2007م، بيانات غير منشورة، 2007م.

2- بلدية نابلس، اتصال مع مهندس التخطيط، 2010م.

3- بلدية نابلس، بيانات غير منشورة، 2013م.

4- بلدية نابلس، قسم التخطيط، المخطط الهيكلي لمدينة نابلس، (المساكن)، 2012م.

5- بلدية نابلس، قسم التخطيط، تقرير غير منشور، صدر بتاريخ 2010م.

6- بلدية نابلس، قسم التنظيم، قائمة المناطق وتصنيفها، 2011م.

7- بلدية نابلس، قسم المياه، تقرير غير منشور، صدر بتاريخ 2011م.

8- بلدية نابلس، قسم الهندسة، 2011م.

- 9- بلدية نابلس، قسم نظم المعلومات الجغرافية، خرائط الأحياء، 2012م.
- 10- تلفزيون نابلس، بيانات منشورة، 2011م.
- 11- جامعة الدول العربية، بيانات اللاجئين، إدارة فلسطين، بدون تاريخ.
- 12- جامعة القدس المفتوحة، الإدارة العامة، الشؤون الإدارية، بيانات غير منشورة، 2010م.
- 13- جامعة النجاح الوطنية، الشؤون الإدارية، بيانات غير منشورة، 2010م.
- 14- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن، عام 1997م.
- 15- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت "2007"، عدد الوحدات السكنية حسب استخدامها الحالي، وتوزيعها على المراكز العمرانية، بيانات غير منشورة، 2009م.
- 16- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007م، محافظة نابلس، فلسطين.
- 17- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007م، تقرير المباني، الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين، 2008م.
- 18- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997م، النتائج النهائية تقرير السكان، محافظة نابلس، رام الله، فلسطين، 1999م، ص45.

- 19- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007م، النتائج النهائية تقرير السكان، محافظة نابلس، رام الله، فلسطين، 2010م، ص62.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات غير منشورة، رام الله، فلسطين، 2009م.
- 21- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير إحصائي للمستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، 2012م.
- 22- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ظروف المسكن 2007م، النتائج الأساسية، رام الله، فلسطين، 2007م.
- 23- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات الاستيطان ومصادر الأراضي، بيانات متفرقة، رام الله، فلسطين، 2008م.
- 24- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظة نابلس الإحصائي السنوي الأول، 2009م.
- 25- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظة نابلس للإحصاء السنوي (2)، رام الله، فلسطين، 2010م.
- 26- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كراس التجمعات السكانية والتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2009م، رام الله، فلسطين.
- 27- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، محافظة نابلس، إحصاءات التجارة الخارجية، 2009م.
- 28- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية، التقرير النهائي، رام الله، فلسطين.

- 29- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي، 2010م، رام الله، فلسطين، 2010م.
- 30- الجهاز المركزي للإحصاء، الزواج والطلاق، محافظة نابلس، رام الله، فلسطين 2009م.
- 31- دائرة الشؤون الفلسطينية، وزارة الخارجية الأردنية، سكان فلسطين المحتلة، جدول 5، عمان، 1990م.
- 32- دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني، رخص الأبنية، 1997م.
- 33- دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني، رخص الأبنية، 2007م.
- 34- دائرة الإحصاء المركزية، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، النتائج النهائية، تقرير موجز، مدينة نابلس، 1997م.
- 35- دائرة الأرصاد الجوية في محافظة نابلس، الرياح في فلسطين، 2011م.
- 36- دائرة الأرصاد الجوية في محافظة نابلس، الرياح في فلسطين، 2011م.
- 37- دائرة الشؤون الفلسطينية، سكان فلسطين المحتلة، جدول 5، عمان، 1990، وزارة الخارجية الأردنية.
- 38- كتاب الإحصاء الإسرائيلي، العدد السادس والثلاثون، 1985.
- 39- المركز الجغرافي الفلسطيني، رام الله، 2007م.
- 40- المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة، أول تعداد للسكان والمساكن، المجلد الأول، خصائص توزيعات السكان في لواء نابلس، بيان رقم (2)، 1963م.

41- وزارة الحكم المحلي، المخططات الهيكلية للمراكز العمرانية في محافظة نابلس، بيانات غير منشورة، 2008م.

42- وزارة شؤون البيئة الفلسطينية، الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية، تقرير شهري ديسمبر، 2005م.

43- يوسف إبراهيم، السياسات السكانية وأهميتها في التخطيط الوطني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة (10)، 2005م.

ثانياً: المصادر الأجنبية :

1. Cander, Clade, Tent Work in Palestine, London, 1989.
2. Heiberg Marianne and Ovensen, Geir. Palestinian Society, In Gaza West Bank and Arab Jerusalem – a Survey of Living Conditions (FAFO) : 1994.
3. Israel, Census of population 1967, Weat Bank, Jerusalem, 1968.
4. Ovensen ,Geir. Responding To Change – Tends In Palestinian house hold Economy ,(FAFO) :1994 .
5. Palestine: Superintended of the Census of Palestine 1931, prepared by Mills E.. Alexandria 1932, Vol.3.
6. Palestine: Superintended of the Census Report and General Abstract of the Census of 1922. Prepared by Barron, J. B, Jerusalem, 1923.
7. The Time Atlas of the World, Comprehensive Edition.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- 1- <http://alwa7dah.ahlamontada.com/t2486-topic>

الملاحق

ملحق (1)

منحنى لورنز

تركمي مساحة	%	المساحة الكلية	تركمي سكان	%	السكان	المدينة
0.14344335	0.14344335	890	0.723018	0.723018	2252	برازية
0.318315299	0.174871949	1085	1.901294	1.178276	3670	برقة
0.511722062	0.193406763	1200	2.806993	0.905699	2821	بيت امرين
0.753480516	0.241758454	1500	3.646234	0.839241	2614	سبسطية
1.043590661	0.290110145	1800	3.77273	0.126496	394	نصف جبيل
1.365935267	0.322344606	2000	3.934864	0.162133	505	اجنستيا
1.691503319	0.325568052	2020	4.724662	0.789798	2460	دير شرف
2.046082385	0.354579066	2200	5.273347	0.548685	1709	قوصين
2.400661452	0.354579066	2200	5.875327	0.60198	1875	زواتا
2.787474978	0.386813527	2400	6.371359	0.496032	1545	الناقورة
3.198464351	0.410989372	2550	7.382686	1.011327	3150	بيت ايبا
3.778684641	0.58022029	3600	7.722042	0.339356	1057	بيت وزن
4.375022162	0.596337521	3700	58.11662	50.39458	156965	نابلس و المخيمات
5.019711373	0.644689211	4000	58.7857	0.669081	2084	ياصيد
5.744986736	0.725275363	4500	61.2116	2.4259	7556	عصيرة الشمالية
6.502496559	0.757509823	4700	63.70653	2.494927	7771	الباذان و طلوزة والعقربانية و عين شبلي و النصرارية
7.276123613	0.773627054	4800	64.55733	0.850799	2650	عزموط
8.162571279	0.886447666	5500	68.29763	3.740304	11650	دير الحطب و سالم و بيت دجن وبيت حسن وفروش بيت دجن
9.113487866	0.950916587	5900	71.61703	3.319399	10339	بيت فوريك
10.08052168	0.967033817	6000	71.65459	0.037564	117	يانون والرجمان
11.12814165	1.047619969	6500	73.00367	1.349078	4202	روجيت
12.17737334	1.049231692	6510	73.52121	0.517543	1612	عقريا
13.33781392	1.160440581	7200	74.03876	0.517543	1612	اوصرين
14.6239689	1.286154977	7980	74.48824	0.449479	1400	جوريش
15.94558178	1.321612883	8200	76.77737	2.28913	7130	قبلان
17.38001528	1.434433495	8900	77.68403	0.906663	2824	تقليت
18.8276649	1.447649624	8982	79.08929	1.405263	4377	قصيرة
20.31045009	1.482785186	9200	79.23826	0.14897	464	جالود
21.79323528	1.482785186	9200	79.98343	0.745171	2321	قريوت
23.53389615	1.740660871	10800	80.80598	0.822546	2562	صبيرة

تركمي مساحة	%	المساحة الكلية	تركمي سكان	%	السكان	المدينة
25.54854993	2.014653786	12500	81.59289	0.786909	2451	كفر قليل
28.00272059	2.454170656	15227	82.58078	0.98789	3077	بورين و عراق بورين
30.74264974	2.739929149	17000	84.75047	2.169697	6758	عورتا و اولاد
33.64375119	2.901101452	18000	86.14514	1.394668	4344	تل
36.62543879	2.981687603	18500	86.90476	0.759619	2366	عصيرة القبلية
39.68771255	3.062273754	19000	87.84257	0.937805	2921	عوريف
42.81445522	3.126742676	19400	88.5216	0.679034	2115	زيتا
46.06207712	3.247621903	20150	90.52017	1.998575	6225	جماعين
49.36610933	3.304032209	20500	91.27145	0.751271	2340	عينبوس
52.73461046	3.36850113	20900	93.05973	1.788283	5570	حوارة
56.72846013	3.993849665	24780	95.98872	2.928995	9123	بيتا وزعترة
61.24128461	4.51282448	28000	96.9047	0.915973	2853	يتما
66.88231521	5.6410306	35000	97.67298	0.768287	2393	الساوية
73.00686272	6.124547509	38000	98.46439	0.791403	2465	اللبن
80.01785789	7.010995175	43500	98.56135	0.096959	302	عموريا
88.46006312	8.442205224	52380	99.3261	0.764756	2382	مجدل فاضل
100	11.53993688	71600	100	0.673897	2099	دوما
	100	620454			311472	الإجمالي

المصدر : - وزارة الحكم المحلي، المخططات الهيكلية للمراكز العمرانية في محافظة نابلس، بيانات غير منشورة، 2008م.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، النتائج النهائية تقرير السكان، محافظة نابلس، رام الله، فلسطين، 2009.

ملحق (2)

نصيب الفرد من المساحة العمرانية في محافظة نابلس لعام 2007م

المدينة	المساحة_العمرانية	نصيب_الفرد	المركز_الحضري
برازية	300	21	قرية
برقة	480	22	قرية
بيت امرين	330	23	قرية
سبسطية	540	25	قرية
نصف جبيل	240	22	قرية
اجنستيا	180	25	قرية
دير شرف	480	26	قرية
قوصين	420	29	قرية
زواتا	80	22	قرية
الناقورة	180	30	قرية
بيت ايبا	400	25	قرية
بيت وزن	160	34	قرية
نابلس و المخيمات	12796	21	مدينة
ياصيد	120	21	قرية
عصيرة الشمالية	1000	25	قرية
الباذان و طولوزة والعقرانية و عين شبلي و النصارية	1559	28	قرية
عزموط	180	24	قرية
دير الحطب و سالم و بيت دجن وبيت حسن وفروش بيت دجن	1640	32	قرية
بيت فوريك	660	24	قرية
يانون والرجمان	2620	30	قرية
روجيت	500	24	قرية
عقريا	2700	22	قرية
اوصرين	450	32	قرية
جوريش	320	26	قرية
قبلان	660	27	قرية
تقليت	1100	27	قرية
قصيرة	400	27	قرية
جالود	330	22	قرية
قريوت	600	21	قرية
صبرة	400	30	قرية
كفر قليل	360	27	قرية
بورين و عراق بورين	1620	24	قرية
عورتا و اولاد	1645	24	قرية

المدينة	المساحة_العمرانية	نصيب_الفرد	المركز_الحضري
تل	1200	26	قرية
عصيرة القبليّة	480	24	قرية
عوريف	350	21	قرية
زيتا	632	31	قرية
جماعين	1050	31	قرية
عينبوس	260	27	قرية
حوارة	990	24	مدينة
بيتا وزعترة	1280	29	قرية
يتما	400	25	قرية
الساوية	600	22	قرية
اللبن	360	22	قرية
عموريا	900	24	قرية
مجدل فاضل	160	25	قرية
دوما	200	24	قرية

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كراس التجمعات السكانية والتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2009م، رام الله، فلسطين.

-بلدية نابلس، قسم التخطيط، تقرير غير منشور، صدر بتاريخ 2010م.

ملحق رقم (3)

نتائج التحليل العاملي للعوامل المؤثرة

fac1_3	fac_4_1	fac_2_1	fac_1_1	المدينة
-0.4323	-0.2234	-0.31656	-0.21601	برازية
-0.30045	-0.4234	-0.17411	-0.17311	برقة
-0.36003	-0.4231	-0.45326	-0.3078	بيت امرین
-0.55199	-0.4236	-0.63517	-0.2802	سبسطية
-0.54214	-0.5243	-0.00121	-0.23055	نصف جبيل
-0.44243	-0.3213	-0.57919	-0.20354	اجنستيا
-0.4256	-0.262	-0.45022	-0.332	دير شرف
-0.59883	-0.32966	-0.3463	-0.92209	قوصين
-0.6789	-0.504	-0.5508	-0.4948	زواتا
-0.41824	-0.5676	-0.15476	-0.134	الناقورة
-0.60856	-0.1708	-0.50881	0.48965	بيت ايبا
-0.3893	-0.4488	-0.39089	-0.50133	بيت وزن
-0.8612	-0.20788	-0.9699	-4.6684	نابلس و المخيمات
-0.6423	-0.5426	-0.6236	-0.34072	ياصيد
-0.3276	-0.3267	-0.1345	-0.1786	عصيرة الشمالية
-0.7833	-0.4334	-0.6786	-0.60602	البادان و طولوزة والعقربانية وعين شبلبي و النصرارية
-0.9926	-0.4064	-0.9022	-0.7896	عزموط
1.73884	-1.78455	-0.10554	1.22117	دير الحطب و سالم و بيت دجن وبيت حسن وفروش بيت دجن
0.69618	-0.7646	0.28225	0.22007	بيت فوريك
-0.7562	-0.8829	-0.1341	-0.2207	يانون والرجمان
0.53533	0.34873	-0.8107	0.48104	روجيت
-0.2409	-0.63345	-0.56536	-0.30086	عقربا
-0.57142	-0.247	-0.8612	-0.66996	اوصرين
-0.46629	-0.56421	-0.49526	-0.20654	جوريش
-0.75924	-0.46296	-0.7894	-0.24718	قيلان
-0.32456	-0.28112	-0.60612	-0.78804	تقليت
-0.62649	-0.43324	-0.50546	-0.42264	قصيرة
-0.51467	-0.38694	-0.68366	-0.13152	جالود
-0.43201	-0.21211	-0.51543	-0.87865	قريوت

fac1_3	fac_4_1	fac_2_1	fac_1_1	المدينة
-0.44536	-0.13344	-0.50515	-0.37519	صبرة
-0.66925	-0.12803	-0.8303	0.22007	كفر قليل
-0.06379	-0.35268	-0.9646	-0.98861	بورين و عراق بورين
-0.44537	-0.19298	-1.6624	1.92861	عورتا و اولاد
-0.54634	-0.80929	-0.40624	-0.1163	تل
-0.70245	-0.98661	-0.50165	-0.18017	عصيرة القبلية
-0.6882	-0.2262	-0.23811	-0.71013	عوريف
-0.27436	-0.17024	-0.3265	-0.17274	زيتا
-0.8802	-0.3254	-0.50567	-0.371	جماعين
-0.29088	-0.44133	-0.39901	-0.66925	عينبوس
0.79108	-1.24306	0.94505	2.4868	حوارة
-0.22216	-0.45567	-0.6789	0.78765	بيتا وزعترة
-0.58338	-0.49659	-0.2481	-0.47104	يتما
-0.25365	-0.6423	-0.53464	-0.88246	الساوية
-0.34678	-0.49422	-0.88024	-0.98645	اللبن
-0.70256	-0.41567	-0.22131	-0.45246	عموريا
-0.27446	-0.39087	-0.27078	-0.28372	مجدل فاضل
-0.24567	-0.34786	-0.86212	-0.94264	دوما

المصدر : مستخرج الحاسب (spss)

ملحق (4)

كثافة الغرفة في محافظة نابلس لعام 2007م

كثافة_الغرفة	F4	F3	F2	المرتبة	المدينة
10.5	3	3	3	الرابعة	برازية
7.5	3	3	3	الرابعة	برقة
8.4	3	3	3	الرابعة	بيت امرين
4.7	3	3	3	الرابعة	سبسطية
1.6	3	3	3	الخامسة	نصف جبيل
1.5	3	3	3	الخامسة	اجنستيا
5	3	3	3	الرابعة	دير شرف
4.1	3	3	3	الرابعة	قوصين
23.1	3	3	3	الرابعة	زواتا
8.4	3	3	3	الرابعة	الناقورة
7.7	3	3	3	الرابعة	بيت ايبا
3.4	3	3	3	الرابعة	بيت وزن
9.7	3	3	3	الاولى	نابلس و المخيمات
17.1	3	3	3	الرابعة	ياصيد
7.4	3	3	3	الثانية	عصيرة الشمالية
3.4	3	3	3	الثانية	الباذان و طولوزة والعقرباتية و عين شبلي و النصارية
14.5	3	3	3	الرابعة	عزموط
7.6	3	1	3	الاولى	دير الحطب و سالم و بيت دجن وبيت حسن وفروش بيت دجن
15.4	3	2	2	الاولى	بيت فوريك
0.18	3	3	3	الخامسة	يانون والرجمان
8.2	2	2	3	الثالثة	روجيت
2.9	3	3	3	الرابعة	عقريا
3.5	3	3	3	الاولى	اوصرين
4.3	3	3	3	الرابعة	جوريش
10.6	3	3	3	الثانية	قبلان
2.5	3	3	3	الرابعة	تقليت
10.7	3	3	3	الثالثة	قصيرة
1.3	3	3	3	الخامسة	جالود
3.8	3	3	3	الرابعة	قريوت
6.3	3	3	3	الرابعة	صبرة
6	3	3	3	الرابعة	كفر قليل

المدينة	المرتبة	F2	F3	F4	كثافة_الغرفة
بورين و عراق بورين	الرابعة	3	3	3	1.9
عورتا و اولاد	الثانية	1	3	3	4
تل	الثالثة	3	3	3	3.5
عصيرة القبلية	الرابعة	3	3	3	4.8
عوريف	الرابعة	3	3	3	8.2
زيتا	الرابعة	3	3	3	7
جماعين	الثانية	3	3	3	3.2
عينبوس	الرابعة	3	3	3	8.8
حوارة	الثانية	2	2	1	5.5
بيتا وزعترة	الاولى	3	3	3	7
يتما	الرابعة	3	3	3	7
الساوية	الرابعة	3	3	3	3.9
اللبن	الرابعة	3	3	3	15.1
عموريا	الخامسة	3	3	3	0.33
مجدل فاضل	الرابعة	3	3	3	14.6
دوما	الرابعة	3	3	3	10.3

المصدر : - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007م، تقرير المباني، الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين، 2008م.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997م، النتائج النهائية تقرير السكان، محافظة نابلس، رام الله، فلسطين، 1999م، ص45.

ملحق رقم (5)

عدد المباني والسكان على المساكن في محافظة نابلس لعام 2007م

المدينة	المساحة_دونم	ذكور	اناث	عدد_المباني	السكان على المساكن
برازية	11000	1180	1072	374	6.02139
برقة	18500	1874	1796	722	5.083102
بيت امرين	8232	1403	1418	520	5.425
سبسطية	6900	1302	1308	507	5.155818
نصف جبيل	4900	195	199	82	4.804878
اجنستيا	180	253	252	104	4.855769
دير شرف	7200	1222	1238	457	5.382932
قوصين	4500	866	843	295	5.79322
زواتا	3600	953	922	355	5.28169
الناقورة	5500	800	745	286	5.402097
بيت ايبا	6000	1590	1560	618	5.097087
بيت وزن	3700	518	539	204	5.181372
نابلس و المخيمات	45325	79017	77948	30273	5.184983
ياصيد	9200	1061	1023	344	6.058139
عصيرة الشمالية	35000	3827	3729	1467	5.150647
الباذان و طولوزة والعقربانية و عين شبلي و النصرارية	22362	3922	3799	1328	5.851656
عزموط	5110	1318	1332	442	5.995475
دير الحطب و سالم و بيت دجن وبيت حسن وفروش بيت دجن	5150	6316	6336	2206	5.281051
بيت فوريك	8300	5247	5092	1969	5.250888
يانون والرجمان	19420	62	55	22	5.318181
روجيت	4500	2171	2031	758	5.543535
عقربا	43500	4198	3982	1368	5.9
اوصرين	2200	818	794	284	5.676056
جوريش	8200	710	690	219	6.392694
قبلان	3400	3665	3465	1231	5.792038
تقليت	17000	1426	1398	414	6.821256
قصيرة	8900	2231	2146	664	6.591867
جالود	2320	229	235	84	5.523809

المدينة	المساحة_دونم	ذكور	اناث	عدد_المباني	السكان على المساكن
قريوت	1320	1167	1154	390	5.951282
صبرة	5900	1314	1248	456	5.618421
كفر قليل	4200	1235	1216	417	5.877697
بورين و عراق بورين	60210	1556	1521	567	5.426807
عورتا و اولاد	25520	3462	3296	1140	5.92807
تل	19000	2187	2157	766	5.671018
عصيرة القبيلة	13000	1197	1169	386	6.129533
عوريف	4000	1530	1391	486	6.010288
زيتا	4128	1110	1005	304	6.957236
جماعين	19800	3169	3056	995	6.256281
عينبوس	8720	1212	1128	415	5.638554
حوارة	7980	2783	2787	959	5.808133
بيتا وزعتره	23200	4737	4386	1552	5.878221
يتما	1800	1425	1428	509	5.605108
الساوية	10800	1228	1165	377	6.34748
اللين	12000	1243	1222	404	6.101485
عموريا	8925	151	151	47	6.425531
مجدل فاضل	2800	1233	1149	398	5.984924
دوما	1800	1041	1058	200	6.2

المصدر :

1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007م، تقرير المباني، الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين، 2008م.

2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997م، النتائج النهائية تقرير السكان، محافظة نابلس، رام الله، فلسطين، 1999م، ص45.

ملحق رقم (6)

درجة التزامم والزيادة السكانية لعام 1999-2007م في محافظة نابلس

وحدة سكنية دونم	مساحة الاستخدام السكني	الزيادة 2007	الزيادة 1990	درجة التزامم	عدد الغرف	المدينة
1.2	0	0	0	0.7	3157	برازية
0.5	0	0	0	1	3615	برقة
1.5	0	0	0	1	2778	بيت امرين
0.9	0	0	0	1.1	2575	سبسطية
0.3	0	0	0	1.1	388	نصف جبيل
0.3	0	0	0	1	498	اجنستيا
0.9	0	0	0	1	2423	دير شرف
0.7	0	0	0	1	1683	قوصين
4.4	0	0	0	1	1847	زواتا
1.6	0	0	0	1	1522	الناقورة
1.5	0	0	0	1	3102	بيت ايبا
0.4	0	0	0	1	1042	بيت وزن
2.4	0	515	437.5	1	154316	نابلس و المخيمات
2.8	0	0	0	1	2052	ياصيد
1.4	0	763	329	1	7441	عصيرة الشمالية
0.9	0	0	0	1	7654	الباذان و طولوزة والعقرانية و عين شبلي و النصارية
2.4	0	0	0	1	2610	عزموط
1.3	0	710	91	1	17466	دير الحطب و سالم و بيت دجن وبيت حسن وفروش بيت دجن
2.9	0	272	72.6	1.1	10182	بيت فوريك
0.008	0	0	0	1.4	113	يانون والرجمان
1.5	0	0	0	1	438	روجيت
0.5	0	320	57.9	1.1	8056	عقريا
0.9	0	0	0	1	1588	اوصرين
0.6	0	0	0	1	1380	جوريش
1.2	0	810	138.6	1.1	7021	قبلان
1.6	0	0	0	1.1	2781	تقليت
1.6	0	0	0	1.1	4310	قصيرة
0.2	0	0	0	1.1	457	جالود
0.6	0	0	0	1.1	2885	قريوت
1.1	0	0	0	1.1	4310	صيرة

وحدة سكنية دونم	مساحة الاستخدام السكني	الزيادة 2007	الزيادة 1990	درجة التزام	عدد الغرف	المدينة
1	0	0	0	1.1	2414	كفر قليل
0.4	0	0	0	1.5	3030	بورين و عراق بورين
0.6	0	274	66.3	1.2	6655	عورتا و اولاد
1.7	0	0	0	1.2	4278	تل
2.9	0	0	0	1.1	2330	عصيرة القبلية
1.3	0	0	0	1.3	2877	عوريف
0.4	0	0	0	1.1	2084	زيتا
0.9	0	365	107.5	1.1	6131	جماعين
1.6	0	0	0	1.2	2305	عينبوس
0.9	0	892	134.4	1.1	5488	حوارة
1.2	0	587	69.6	1.1	8985	بيتا وزعترة
1.2	0	0	0	1.1	2809	يتما
0.6	0	0	0	1.1	2356	الساوية
1.1	0	0	0	1.1	2427	اللبن
0.05	0	0	0	1	298	عموريا
0	0	0	0	1.1	2067	مجدل فاضل
0	0	0	0	1.1	2067	دوما

المصدر :

1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات الاستيطان ومصادر الأراضي، بيانات متفرقة، رام الله، فلسطين، 2008م.

2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظة نابلس الإحصائي السنوي الأول، 2009م.

3- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظة نابلس للإحصاء السنوي (2)، رام الله، فلسطين، 2010م.

ملحق رقم (7)

تصنيف نصيب الفرد من مساحة مسطح المسكن في المراكز العمرانية لمحافظة نابلس .

نصيب الفرد من مساحة مسطح المسكن م ²	عدد السكان (3)	مساحة مسطح المساكن م ²	عدد الوحدات السكنية (2)	متوسط مساحة مسطح المسكن م ² (1)	المراكز
19.5	2252	44057	374	117.8	برازية
23.1	3670	85051	722	117.8	برقة
21.7	2821	61256	520	117.8	بيت امرين
25.2	2614	66011.4	507	130.2	سبسطية
27	394	10676	82	130.2	نصف جبيل
27.5	505	13894.4	104	133.6	اجنستيا
11	2460	56850.8	457	124.4	دير شرف
21.2	1709	36344	295	123.2	قوصين
25.3	1875	47499	355	133.8	زواتا
24.7	1545	38266.8	286	133.8	الناقورة
26.2	3150	82688.4	618	133.8	بيت ايبا
23.8	1057	25255.2	204	123.8	بيت وزن
26.6	156965	417767	30273	138	نابلس والمخيمات
19.4	2084	40523.2	344	117.8	ياصيد
25.3	7556	191443.5	1467	130.5	عصيرة الشمالية
20.1	7771	156438	1328	117.8	الباذان و طولوزة والعقرباتية و عين شبلي و النصارية
20.1	2650	53437.8	442	120.9	عزموط
22.3	11650	259866.8	2206	117.8	دير الحطب و سالم و بيت دجن وبيت حسن و فروش بيت دجن
23	10339	236673	1969	120.2	بيت فوريك
23.5	117	2754.4	22	125.2	يانون والرجمان
21.7	4202	91490.6	758	120.7	روجيت
10.4	1612	16894.8	1368	123.5	عقريا
21.7	1612	35074	284	123.5	اوصرين
19.3	1400	27046.5	219	123.5	جوريش
21.3	7130	152028.5	1231	123.5	قيلان
18.1	2824	51129	414	123.5	تقليت
17.8	4377	78219.2	664	117.8	قصيرة

المراكز	متوسط مساحة مسطح المسكن م ² (1)	عدد الوحدات السكنية (2)	مساحة مسطح المساكن م ²	عدد السكان (3)	نصيب الفرد من مسطح المسكن م ²
جالود	117.8	84	9895.2	464	21.3
قريوت	117.8	390	45942	2321	19.7
صيرة	117.8	456	53716.8	2562	21
كفر قليل	123.5	417	51499.5	2451	21
بورين و عراق بورين	133.8	567	75864.4	3077	24.6
عورتا و اولاد	123.5	1140	140790	6758	21
تل	123.5	766	94601	4344	21.7
عصيرة القبلية	117.8	386	45470.8	2366	19.2
عوريف	119.5	486	58077	2921	19.8
زيتا	123.5	304	37544	2115	17.7
جماعين	117.8	995	117211	6225	18.8
عينبوس	117.8	415	48887	2340	20.8
حوارة	123.5	959	118436.5	5570	21.1
بيتا وزعترة	117.8	1552	182825.6	9123	20
يتما	133.8	509	68104.2	2853	23.8
الساوية	120.9	377	45579.3	2393	19
اللبن	132.5	404	53530	2465	21.7
عموريا	123.5	47	5804.5	302	19.2
مجدل فاضل	123.5	398	49153	2382	20.6
دوما	130.7	200	26140	2099	12.4
الإجمالي	120.5	58750	707937	311472	22.7

المصدر : من اعداد الطالبة اعتماداً على :

- (1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، مسح ظروف المسكن ، مصدر سابق .
- (2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، تقرير المساكن ، مصدر سابق .
- (3) المصدر السابق ، تقرير السكان ، مصدر سابق .